الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1- الحاج لخضر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم

تخصص: اقتصاد التنمية

إعداد الطالبة: هند جمعوني

إشراف الأستاذ: د. علي رحال

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
مرازقة عيسى	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	(جامعة باتنة1)
رحال علي	أستاذ التعليم العالي	مقررا	(جامعة باتنة1)
زعلاني محمد	أستاذ محاضر	عضوا	(جامعة باتنة1)
لوقرة رابح	أستاذ التعليم العالي	عضوا	(جامعة المسيلة)
بن تركي عز الدين	أستاذ التعليم العالي	عضوا	(جامعة قسنطينة2)
حاج صحراوي حمودي	أستاذ التعليم العالي	عضوا	(جامعة سطيف)

السنة الجامعية 2018/2017

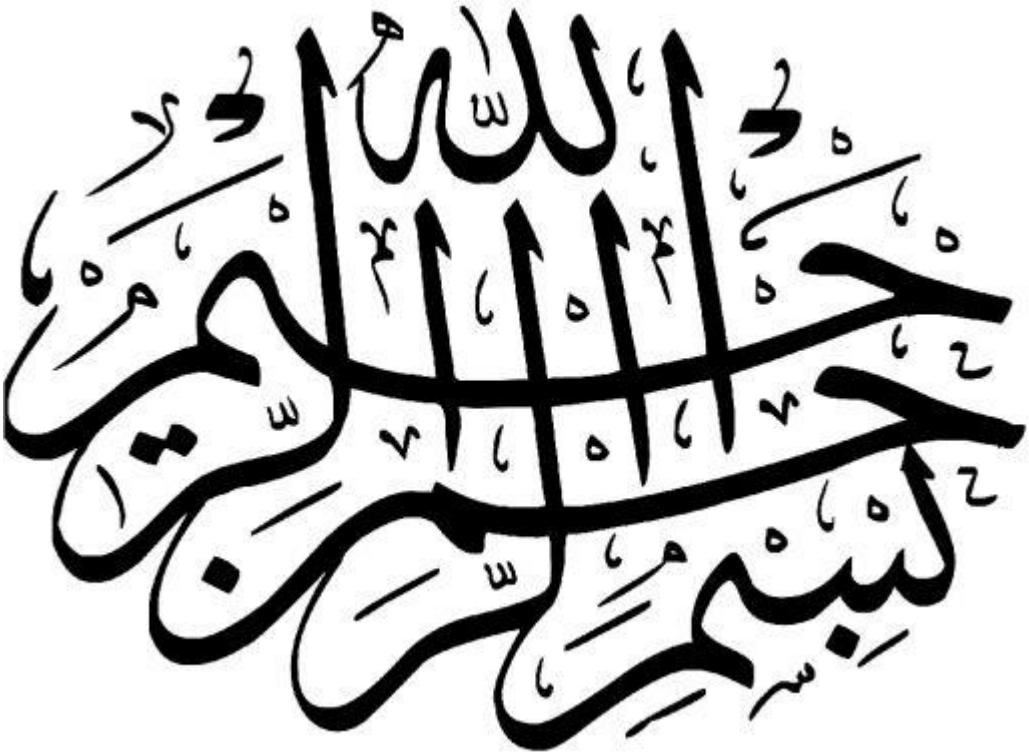
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى روح والدي و والدتي الطاهرة والى أختي سليمة،
اللهم ارحمهم برحمتك الواسعة وأدخلهم الجنة مع الأبرار.
إلى ابنتي رقية و ابني ادم
إلى إخوتي وأخواتي
أهدي ثمرة جهدي المتواضع

الشكر والعرفان

أحمد الله تعالى و أثني عليه،

–أتقدم بالشكر الجزيل وامتناني وتقديري إلى الأستاذ الدكتور علي رحال الذي تفضل بقبوله الإشراف على الرسالة والذي أرى فيه صورة مجسمة للخير والفضل ومثالا طيبا للبذل والعطاء و الذي غمرني بفائض علمه وتوجيهاته القيمة التي كان لها الأثر الطيب في إخراج هذه الرسالة في صورتها النهائية.

–وأتقدم بشكري وتقديري إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة.

–كما لا أنسى الزملاء الأساتذة على وقوفهم بجانبي في إنجاز هذه الرسالة.

فهرس المحتويات

الإهداء

الشكر والعرفان

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

مقدمة عامة ..... أ

1.تحديد مشكلة البحث..... ج

2.فرضيات الدراسة ..... د

3.أهمية الدراسة ..... د

4.أهداف الدراسة ..... هـ

5.المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة ..... هـ

6.الدراسات السابقة ..... و

7.خطة الدراسة..... ك

الجزء الأول: مصادر ومقاربات مفهوم التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات 14

مقدمة 15

الفصل الأول: مفهوم التنمية المستدامة مصادره وتطوراته..... 17

المبحث الأول: الجذور التاريخية لمفهوم التنمية المستدامة 19

المطلب الأول: ظهور الحركة الطبيعة والإجراءات الأولى لحماية البيئة 19

المطلب الثاني: الاقتصاد الكلاسيكي منبع الاستدامة 22

المطلب الثالث: بوادر الاستدامة في الأسس العلمية و الإيدولوجية والفلسفية..... 26

المطلب الرابع: ارتفاع الخطاب المعادي للتنمية و النمو 29

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة 35

المطلب الأول: نشأة مفهوم التنمية المستدامة: تقرير Brundtland..... 35

المطلب الثاني: التنمية المستدامة مفهوم متعددة الأشكال 45
المطلب الثالث: المفاهيم المختلفة للتنمية المستدامة 53
المطلب الرابع: من الإجماع النسبي إلى تعدد المقاربات 56
المبحث الثالث: المراحل الرئيسية لإدراك الوعي العالمي 65
المطلب الأول: مؤتمرات الأمم المتحدة في خدمة الوعي السياسي 65
المطلب الثاني: الجهود العالمية اتجاه التنمية المستدامة..... 71
خلاصة الفصل الأول 76
الفصل الثاني: التأصيل النظري للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات..... 78
المبحث الأول: البلورة التاريخية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات 78
المطلب الأول: طرق التدخل الاجتماعي لأرباب العمل باتجاه العمال (قبل الحرب العالمية الثانية) 78
المطلب الثاني: مرحلة الاستقرار والتوسع الاقتصادي: 1945 – 1970 80
المطلب الثالث: أزمة السبعينات و تآكل النماذج الثلاث 84
المطلب الرابع: نموذج خلق القيمة 1980–2000 87
المطلب الخامس: إعادة بروز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات..... 95
المبحث الثاني: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المفهوم و التعريف..... 96
المطلب الأول: تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات–الغموض المؤسسي والإداري والأكاديمي:..... 97
المطلب الثاني: المبادئ والقواعد التي ترتكز عليها المسؤولية الاجتماعية.....104
المبحث الثالث: أهم النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية.....105
المطلب الأول: تعدد أنماط المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الأدبيات الأكاديمية 106
المطلب الثاني: نموذج المساهمينShareholder model 112
المطلب الثالث: مقاربة أصحاب المصلحة Stakeholder 115
خلاصة الفصل الثاني 126
الجزء الثاني: المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 127
الفصل الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – بين الماضي والحاضر 129
المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة– نشأتها و تطورها 130

المطلب الأول: إعادة التوجه نحو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 132
المطلب الثاني: ظهور النقاش حول إعادة التوجه نحو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....133
المطلب الثالث: أسس البحث العلمي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 135
المبحث الثاني: المؤسسات الصغير و المتوسطة: تعاريف، أهمية و تطور 142
المطلب الأول: نحو تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 142
المطلب الثاني: أهمية وخصائص ونقيض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....151
المبحث الثالث: المؤسسة الصغيرة والمتوسطة– نظام اجتماعي يتمركز حول المدير 161
المطلب الأول : المدير محور نظام إدارة م ص م.....161
المطلب الثاني: خصوصيات قوية لمدير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....163
المطلب الثالث: منهجية التسيير الاستراتيجي في م ص م 171
خلاصة الفصل الثالث 174
الفصل الرابع: علاقة التنمية المستدامة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 176
المبحث الأول: القيود التي تعيق تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 178
المطلب الأول: قيود مرتبطة بخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....179
المطلب الثاني: عدم توافق الخصائص التنظيمية م ص م مع متطلبات المسؤولية الاجتماعية.....183
المطلب الثالث: تقل دوافع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصغيرة و المتوسطة.....189
المبحث الثاني: المبادرات التي تساهم في إرساء المسؤولية الاجتماعية للشركات.....193
المطلب الأول: مبادرات المنظمات الدولية في مجال المسؤولية الاجتماعية.....193
المطلب الثاني: المبادرات الدولية 196
المطلب الثالث : بعض المبادرات المحلية.....200
المبحث الثالث: أدوات تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية.....202
المطلب الأول: التعريف ببعض المصطلحات المتفق عليها فيما يتعلق بالمواصفات والمقاييس.....202
المطلب الثاني: سلسلة مواصفات إدارة نظام البيئة.....204
المطلب الثالث: سلسلة مواصفات إدارة نظام توكيد الجودة إيزو 9000 (2000).....209
المطلب الرابع: سلسلة مواصفات لها صلة بالمسؤولية الاجتماعية.....210

خلاصة الفصل الرابع.....216
الجزء الثالث: التنمية المستدامة في المؤسسات الجزائرية 217
الفصل الخامس: واقع التنمية المستدامة في مسيرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية..... 218
المبحث الأول: أهم التحولات في مسيرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.....219
المطلب الأول : المراحل التي مرت بها المؤسسات الاقتصادية قبل الإصلاحات (ما قبل 1980).....220
المطلب الثاني: المراحل التي مرت بها المؤسسات الاقتصادية بعد الإصلاحات 223
المبحث الثاني : التنمية المستدامة في الجزائر.. الواقع.. التحديات.. المعالجات.....231
المطلب الأول: البيئة عبر مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر.....232
المطلب الثاني: أهم التحديات التي تواجه الجزائر في المجال الاقتصادي.....244
المطلب الثالث: أهم التحديات التي تواجه الجزائر في المجال الاجتماعي.....246
المبحث الثالث : الخصخصة وضرورات تحول الاقتصاد الجزائري.....250
المطلب الأول: الخصخصة في الجزائر– المفهوم، الأهداف والدوافع 252
المطلب الثاني: المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهد الخصخصة في الجزائر 256
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني.....265
خلاصة الفصل الخامس 272
الفصل السادس: الدراسة الميدانية..... 273
المبحث الأول: تصميم الدراسة الميدانية وخطواتها الإجرائية 274
المطلب الأول: الإطار العام للدراسة.....275
المطلب الثاني: إجراءات تحليل المعلومات و تفسيرها 288
المبحث الثاني: وصف عينة الدراسة.....294
المطلب الأول: وصف خصائص عينة الدراسة.....294
المبحث الثالث: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات و الدراسات السابقة 322
المطلب الأول: مناقشة الدراسة على ضوء الفرضيات.....322
المطلب الثاني: استنتاج عام لنتائج الدراسة 329
المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة.....330

خلاصة الفصل السادس 336

الخاتمة 337

قائمة المراجع 342

فهرس الجداول

جدول 1: أصول التنمية المستدامة نشأة حركات الحفاظ على الطبيعة 21

جدول 2: التعاريف الأكاديمية للمسؤولية الاجتماعية 98

جدول 3: التعاريف المؤسساتية للمسؤولية الاجتماعية 100

جدول 4: مستويات وطبيعة المسؤوليات الاجتماعية للمؤسسات 111

جدول 5: تطلّعات أصحاب المصلحة 120

جدول 6: تاريخ البحث في الشركات الصغيرة والمتوسطة..... 141

جدول 7: المعايير المعتمدة من طرف الولايات المتحدة 148

جدول 8: تصنيف المؤسسات في بعض الدول بحسب عدد العمال 149

جدول 9: تعريف المشروعات الصغيرة في الاتحاد الأوروبي (المراجعة 2003)..... 150

جدول 10: مقارنة بين مجموعة من الدول الرائدة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة..... 152

جدول 11: السمات المشتركة للشركات الصغيرة والمتوسطة 157

جدول 12: الاختلافات الثقافية بين م ص م و الشركات الكبيرة 160

جدول 13: الأسباب الرئيسية لعدم القيام بأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات 178

جدول 14: المؤسسات الكبرى العاملة في مجال وضع معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات 194

جدول 15: العقد العالمي التابع لمنظمة الأمم المتحدة..... 199

جدول 16: نظرة شاملة حول تكاليف التدهور البيئي 243

جدول 17: تطور نمو الناتج المحلي الخام في الجزائر من 1994-1999 245

جدول 18: معدل البطالة في الجزائر خلال 1990-1999 247

جدول 19: مؤشر الفقر البشري ما بين (1988-2009)..... 249

جدول 20: تصنيف المؤسسات حسب القانون الجزائري 257

جدول 21: القوانين الصادرة من اجل ترقية الم.ص.م الجزائرية 259

جدول 22: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال 2003-2015 261

جدول 23: يمثل تطور تعداد المؤسسات الخاصة حسب قطاعات النشاطات 263

جدول 24: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية للفترة 2006 - 2012 264

جدول 25: تطور الناتج المحلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني 265

جدول 26: تطور القيمة المضافة للقطاعين العام والخاص 267

جدول 27: الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة (2008-2012) 268

جدول 28: تطور مؤشرات التوازن الداخلي وا لخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2008-2012 269

جدول 29: تعداد مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات (2004-2012) 271

جدول 30: يمثل توزيع أسئلة العينة أبعاد المسؤولية الاجتماعية للم.ص.م 285

جدول 31 : توزيع المؤسسات بحسب المناطق الجغرافية 296

جدول 32: توزيع م ص م حسب هيكلها القانوني 297

جدول 33: **توزيع م ص م حسب قطاع النشاط** 298

جدول 34: توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب عمرها 298

جدول 35: التوزيع حسب الحجم 299

جدول 36: وصف فقرات الاستبيان 300

جدول 37: إدراك التنمية المستدامة 301

جدول 38: إدراك المسؤولية الاجتماعية 301

جدول 39: المسؤولية الاجتماعية عمل خيري 302

جدول 40: المسؤولية الاجتماعية حق المجتمع عليك 302

جدول 41: مشاركة المسؤولية الاجتماعية في تنمية المجتمع 303
جدول 42: التزام المسؤولية الاجتماعية يعود بالنفع و الخير على الشركة 303
جدول 43: المسؤولية الاجتماعية تعود بأخلاقيات الاعمال 304
جدول 44: المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بالدعم الحكومي 304
جدول 45: تقوم بتوعية و تدريب العمال لما يضمن تصرفهم بشكل مناسب 305
جدول 46: تقوم بنشاطات لزيادة الوعي العمالي 306
جدول 47: تقوم بتوقيع عقود مع جميع العمال 306
جدول 48: تقوم بتوعية العمال حول حقوقهم القانونية 307
جدول 49 : وجود برنامج صحي لمراقبة الصحة المهنية للعمال او قنوات اتصال مع المهتمين 307
جدول 50 : حرمان حقوق العاملين 308
جدول 51 : القيام بتحسين ظروف العمل 309
جدول 52: القيام بتسجيل جميع موظفيكم في التأمينات الاجتماعية 309
جدول 53 : احترام البيئة 310
جدول 54: قيام المسؤولية الاجتماعية بتقييم الآثار البيئية و معالجتها لمنع حدوث التلوث 311
جدول 55: القيام بدعم الابحاث العلمية البيئية 311
جدول 56: توفر المؤسسة على محطة معالجة للمخلفات السائلة و برامج بيئية لرصد وقياس الانبعاثات الغازية 312
جدول 57: وجود خطط مستقبلية بهدف تحسين الاداء البيئي للمنشاة 313
جدول 58 : القيام المؤسسة بتقييم منتظم للمخاطر البيئية 314
جدول 59: قيام المؤسسة بإجراءات واضحة لمكافحة الفساد 314
جدول 60: وجود قوانين تساهم في تقليص حالات الفساد 315
جدول 61: الفساد في قطاع المشاريع الصغيرة مختلف عنه في القطاع العام 316

جدول 62: السعي لمكافحة الفساد 316

جدول 63: قبول الهدايا 317

جدول 64: دفع هدايا من اجل الحصول على مزايا 317

جدول 65: السماح للأطفال تحت سن 16 بالعمل في المؤسسة 318

جدول 66: توظيف المعوقين في مؤسستكم 319

جدول 67: المساهمة في الأعمال الخيرية 319

جدول 68: احترام حقوق المستهلكين 320

جدول 69: احترام حقوق الانسان 320

جدول 70: احترام فوائد المؤسسة دون المساس بالفوائد العامة 321

جدول 71: المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري 323

جدول 72 : نتائج اختبار T للعينة البسيطة 323

فهرس الأشكال

شكل 1: نموذج يعرف التنمية المستدامة حسب Sadler et Jacobs 40

شكل 2: البعد الاجتماعي 42

شكل 3: النهج المعروف باسم "الاستدامة الضعيفة" (الدعم الاقتصادي) 57

شكل 4 : النهج المعروف باسم "الاستدامة القوية" (الدعم البيئي) 61

شكل 5: يوضح تعدد مجالات المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال 103

شكل 6: التمثيل الهرمي للمسؤوليات الاجتماعية للمؤسسات حسب Carroll 109

شكل 7: أصحاب مصالح المؤسسة 119

شكل 8: تقارب المصالح 121

شكل 9: نموذج العلاقة بين الشركة ومساهميها 123

شكل 10: النظام الاستراتيجي و قاعدة التنافسية حسب Marchesnay 162

شكل 11: العوامل المحددة للإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 172

شكل 12: إعادة هيكلة المؤسسات العمومية في الجزائر 225

شكل 13: استقلالية المؤسسة العمومية 228

شكل 14 : مجتمع البحث 278

شكل 15: رسم تخطيطي لخطوات تصميم الاستبانة 283

شكل 16: توزيع المؤسسات بحسب المنطقة الجغرافية 296

شكل 17: توزيع م ص م عينة الدراسة بحسب هيكلها القانوني 297

شكل 18: توزيع الم.ص.م. عينة الدراسة بحسب قطاع النشاط 298

شكل 19: توزيع الم.ص.م. عينة الدراسة حسب عمرها 298

شكل 20: توزيع الم.ص.م. عينة حسب الحجم.....299

شكل 21: إدراك التنمية المستدامة 301

شكل 22: إدراك المسؤولية الاجتماعية.....301

شكل 23: المسؤولية الاجتماعية عمل خيري 302

شكل 24: المسؤولية الاجتماعية حق المجتمع عليك.....302

شكل 25: مشاركة المسؤولية الاجتماعية في تنمية المجتمع.....303

شكل 26: التزام المسؤولية الاجتماعية يعود بالنفع و الخير على الشركة.....303

شكل 27: المسؤولية الاجتماعية تعود بأخلاقيات الاعمال.....304

شكل 28 : المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بالدعم الحكومي.....304

شكل 29 : تقوم بتوعية و تدريب العمال لما يضمن تصرفهم بشكل مناسب.....305

شكل 30: تقوم بنشاطات لزيادة الوعي العمالي 306

شكل 31 : تقوم بتوقيع عقود مع جميع العمال 306

شكل 32: تقوم بتوعية العمال حول حقوقهم القانونية.....307

شكل 33: وجود برنامج صحي لمراقبة الصحة المهنية للعمال او قنوات اتصال مع المهتمين 307

شكل 34 : حرمان حقوق العاملين 308

شكل 35: القيام بتحسين ظروف العمل 309

شكل 36 : القيام بتسجيل جميع موظفيكم في التأمينات الاجتماعية.....309

شكل 37 : احترام البيئة 310

شكل38 : قيام المسؤولية الاجتماعية بتقييم الآثار البيئية و معالجتها لمنع حدوث التلوث.....311

شكل 39: القيام بدعم الابحاث العلمية البيئية 311

شكل 40 : توفر المؤسسة على محطة معالجة للمخلفات السائلة و برامج بيئية لرصد وقياس الانبعاثات الغازية 312

شكل 41: وجود خطط مستقبلية بهدف تحسين الاداء البيئي للمنشاة.....313

شكل42 : القيام المؤسسة بتقييم منتظم للمخاطر البيئية 314

شكل43 : قيام المؤسسة بإجراءات واضحة لمكافحة الفساد 314

شكل 44: وجود قوانين تساهم في تقليص حالات الفساد 315

شكل 45: الفساد في قطاع المشاريع الصغيرة مختلف عنه في القطاع العام 316

شكل 46: السعي لمكافحة الفساد 316

شكل 47: قبول الهدايا 317

شكل 48: دفع هدايا من اجل الحصول على مزايا 317

شكل 49: سماح للأطفال تحت سن 16 بالعمل في المؤسسة 318

شكل 50: توظيف المعوقين في مؤسستكم.....319

شكل 51: المساهمة في الأعمال الخيرية.....319

شكل 52: احترام حقوق المستهلكين 320

شكل 53: **احترام حقوق الانسان** 320

شكل 54: احترام فوائد المؤسسة دون المساس بالفوائد العامة 321

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يتباين اهتمام الإنسان بالمشاكل التي يواجهها وفقاً لمدى التأثيرات المترتبة عليها. ولقد تنامى مؤخراً اهتمام كافة المجتمعات البشرية بالكوارث البيئية التي حصلت في السنوات العشرين الماضية واحتمال تزايدها في المستقبل القريب بحيث أصبحت هذه المخاطر تهدد مستقبل الحضارة والبشرية جمعاء. أمام منافع وأضرار هذه الحضارة، تجلت خيارات صعبة ومعقدة بين التمتع بما حققته هذه الأخيرة من تقدم صناعي وتقني كبير وما أفرزه هذا التطور من حصول زيادات في معدلات التنمية وزيادة معتبرة في مستويات الرفاهية المعيشية، وبين الأضرار الجسيمة والمخاطر العظيمة نتيجة استخدامات مظاهر هذه الحضارة في مختلف المجالات.

هذا التضارب ولد تفكير جدي وعلمي يهدف إلى تحقيق انسجام بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمتطلبات البيئية، والى خلق نوع من الوعي لدى جميع الطبقات الاجتماعية. بفضل التفكير الجدي والمثابرة تبلور مفهوم جديد للتنمية أطلق عليه اسم"التنمية المستدامة"، الذي يعبر عن فلسفة اقتصادية اجتماعية جديدة مستمدة من تطور الأحداث. لهذا الغرض فقد انعقدت مؤتمرات عالمية سميت بقمم الأرض كما سنبين ذلك لاحقا، ساهمت في ترشيد وتقوية إرادة الإنسان نحو الحلول المناسبة. من أجل تطوير الحياة في الكرة الأرضية ودفع مظاهر الحضارة نحو الوعي المتزايد وأثارت صحوة مدنية وسياسية حول المخاطر المرتبطة بالنشاط الإنتاجي. وفي أعقاب مناقشة التنمية المستدامة، وجهت أصابع الاتهام للمؤسسات الاقتصادية كأحد أهم الأطراف التي كان لها الأثر البالغ في الوصول إلى تلك الوضعية المتدهورة، وتنامت ضغوطات كثيرة على الشركات تجبرها على تحمل العواقب الاجتماعية والبيئية لأعمالها. وبدءا من تقرير برونتلاند (1987) ثم مؤتمر ريو (1992)، برز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات (RSE) في الواجهة العالمية، وازدادت أهميته مع هبوب رياح العولمة واقتصاديات السوق، والتوجه نحو التحرير المطلق لاقتصاد الدول، ورجحت الكفة لفائدة فئة أرباب العمل واندثرت رفاهية العمال وبالتالي أصبحت المسؤولية الاجتماعية تحتل مكانة في قلب استراتيجية المؤسسة.

ارتبطت المسؤولية الاجتماعية في بداية ظهورها بالشركات الكبيرة بشكل عام، نظرا لانتشار ممارسات المسؤولية الاجتماعية بشكل كبير في هذا النوع من الشركات، أصبحت حاضرة في أوساط الأعمال والأروقة الأكاديمية، والتزمت بمواثيق أخلاقية ومدونات السلوك والبرامج الطوعية، لا بل باقتناء

الشهادة الاجتماعية. رغم هذا الحماس المتزايد من طرف الشركات الكبيرة، لاحظنا الغياب الفعلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خطاب وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات، وكأن المسؤولية الاجتماعية للشركات متعلقة بالشركات الكبيرة فقط، ولهذا اعترفت المؤسسات الأوروبية بهذه الظاهرة: "لا نعرف إلا القليل عن مواقف وأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بمشاركتها في المسؤولية الاجتماعية للشركات"[1]. الأبحاث المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات عديدة وزوايا المقاربات متنوعة، المفهوم معروف أساسا عندما يتعلق بالمؤسسات الكبيرة، أما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا يزال الوعي بأهمية الموضوع في مراحله الأولى، ومع ذلك، تضاعفت المبادرات وانطلق التفكير في هذا الموضوع.

في ضوء ما تشهده الساحة الاقتصادية العالمية من تغيرات، تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل لافت، وأصبح يمثل الغالبية مقارنة بالشركات الكبيرة في اقتصاديات الكثير من البلدان، ومحركا رئيسيا للنمو الاقتصادي والتخطيط المستقبلي، وتمثل إحدى دعائم التنمية الأساسية في أي دولة في العالم. تهتم الدول باختلاف قدرات اقتصادها في توفير الإمكانيات اللازمة لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجزائر كغيرها من الدول النامية انتهجت الأسلوب الاشتراكي كأسلوب يصبو لتحقيق التنمية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية غداة حصولها على الاستقلال، لكن نظرا لفشل هذا النهج عن تأكيد الغاية المتوخاة منه عرفت الجزائر في العشرية الأخيرة مجموعة من الإصلاحات والتحولات تمهيدا لانتهاج سياسة جديدة تقوم على تحرير الاقتصاد، هذه السياسة قوامها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها النموذج الملائم لأسلوب التنمية الجديد، ولغرض تدعيم دور هذه المؤسسات في تحقيق التنمية اقتضت الحاجة ضرورة تهيئة المناخ الاستثماري الذي يكفل لها بيئة عمل مواتية ومن ثم التوجه قدما نحو بلوغ الأهداف التنموية.

من هذا المنطلق ظهرت الحاجة إلى نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في الم. ص. م.، من أجل إشراكها في مسار التنمية في بلدانها. واضمحل تجاهلها و تهميشها، وانطلقت حركة البحث التي تأخذ بعين الاعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2]. المسؤولية الاجتماعية للشركات كمفهوم عصري أمر مستجد في البيئة الجزائرية وبالخصوص على م ص م وإذا كانت نشأته في المجتمعات الرأسمالية الغربية

[1] Commission Européenne, 2002b, p.7
[2] DUPUIS J.-C., LE BAS C. (dir.), Le management responsable : vers un nouveau comportement des entreprises?, Connaissance de la Gestion, Economica, Paris, p.63

رغبة من الشركات في تحسين صورتها التسويقية وتعزيز ولاء عملائها وتطوير البيئة المحلية والحصول على الدعم والتسهيلات الحكومية. لا شك أن صغر حجم م ص م الجزائرية لا يعفيها من واجباتها تجاه المجتمع والبيئة، خصوصا إنها استحوذت على الدعم والتسهيلات الحكومية عليها إعادة بعض ما جنته من أرباح وعوائد ضخمة للمجتمع في هيئة مشاريع وبرامج تلبي احتياجاته وتسهم في معالجة مشكلاته.

1.تحديد مشكلة البحث

ومع أن الحديث عن التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية أصبح ظاهرة مألوفة، إلا أن ملامح هذين المفهومين لم تتحدد بشكل واضح في المؤسسات الوطنية، وإن كانت هناك بعض المبادرات فلا تزال في حدود النوايا الحسنة تفتقر إلى الاستمرارية.

ومن هذا المنطلق تم صياغة الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبني مفهوم التنمية المستدامة وكيف يتم ذلك ؟

وباعتبار أن هذا الإشكال عبارة عن سؤال شامل، فقد حاول الباحث تفكيكه إلى تساؤلات فرعية تمثلت فيما يلي:

- لماذا الاهتمام بالتنمية المستدامة؟
- ما المقصود بالتنمية المستدامة؟
- فيم تتمثل أهداف وأبعاد التنمية المستدامة؟ وما هي أهم مؤشراتها؟
- ما مدى اهتمام النظريات الاقتصادية بالتنمية المستدامة؟ وكيف عولجت من طرف المؤتمرات والجهود الدولية لتحقيقها؟
- فيم تتمثل دواعي ظهور المسؤولية الاجتماعية؟
- ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية، وما هي مجالاتها؟
- ما المطلوب من م ص م فعله تجاه المجتمع والبيئة؟
- هل من مصلحة م ص م تقديم برامج وأنشطة مجتمعية و بيئية؟
- هل يجب إلزامها نظاميا بالمساهمة في التنمية المحلية؟

- هل تطبيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأبعاد التنمية المستدامة يأتي تحت تأثير القوانين والتشريعات البيئية والاجتماعية التي تصدرها الدولة وتسهر على احترامها؟
- ما هي العراقيل التي تحول دون ممارسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عينة الدراسة) لمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه أصحاب المصلحة؟

جميع هذه الأسئلة مهمة وأهميتها تنبع من بروز مساهمة القطاع الخاص في تنمية المجتمعات المحلية، التي تواجه تغيرات اقتصادية وسياسية وسكانية وتقنية وثقافية كبيرة ومتسارعة.

2.فرضيات الدراسة

في ضوء الأهداف البحثية وتحليل معطيات الجانب الميداني للبحث يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

- **الفرضية الأولى:** واقع الوعي بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة لدى المؤسسات المتوسطة والصغيرة ضعيف.
- **الفرضية الثانية:** المؤسسات المتوسطة والصغيرة تحترم حقوق العمال وتعمل على توفير بيئة عمل محفزة.
- **الفرضية الثالثة:** المؤسسات المتوسطة والصغيرة لا تحافظ على البيئة أثناء نشاطها.
- **الفرضية الرابعة:** مستوى التزام المؤسسات المتوسطة والصغيرة بأخلاقيات الأعمال والأنظمة ضعيف.
- **الفرضية الخامسة:** طبيعة علاقة المؤسسات المتوسطة والصغيرة مع المجتمع محدودة وضيقة.

3.أهمية الدراسة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً ومركزياً، في تنمية المجتمع الذي تعمل في كنفه. ولكن التطورات الاجتماعية والبيئية الجديدة جعلتها تخضع لقيود لا يمكن تخطيها. ومن هذا المنطلق تبلورت فكرة وجوب تذكير المؤسسات بالحقوق الأساسية في العمل التي أقرتها الأسرة الدولية، التي تذكرها بأن دورها هاماً وجوهرياً في تكوين الثروة مع الالتزام بالقوانين الأخلاقية والإنسانية. علاوة على ما تقدم، فإن ضرورة التزام المؤسسات بمسؤولياتها الاجتماعية تتعاظم دون أدنى شك. من خلال هذه الدراسة سنسلط

الضوء على سر الاهتمام بالتنمية المستدامة وواقعها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المسؤولية الاجتماعية.

4.أهداف الدراسة

من خلال هذا البحث نحاول الوصول إلى الأهداف التالية:

- تأصيل المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية وتوعية المؤسسات بأهمية تبنيها نظرا لمساهمتها في تطوير المجتمع ومعالجة مشاكله.
- عرض عدد من أبعاد التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية اتجاه أصحاب المصالح وأهمية التزاماتها نظرا لمساهمتها في خلق مجتمع داخلي متماسك.
- التعرف على واقع تبني المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الجزائرية الخاصة ومدى التزاماتها.
- التوصل إلى عدد من التوصيات المفيدة التي تساهم في حث المؤسسات على تبني المسؤولية الاجتماعية اتجاه مختلف الفئات المستفيدة.

5.المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

بغية إعطاء الدراسة صفة الموضوعية وتوافقا مع طبيعتها وسعيا إلى الوصول بها للإجابة عن مشكلتها وتساؤلاتها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لكونه الأنسب، إذ يقوم هذا المنهج على إيجاد بيانات مفصلة عن واقع الظاهرة أو المشكلة التي عن طريقها يمكن تقديم تفسيرات واقعية للعوامل، والمتغيرات المرتبطة بها والتنبؤ بالآثار والاتجاهات المستقبلية لها.

من أجل الوصول إلى هدف البحث وللإجابة عن مختلف الأسئلة السابق طرحها اعتمدنا في إجراء هذه الدراسة على:

- المراجع والكتب والمقالات والدوريات ومواقع الإنترنت والدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت مواضيع التنمية المستدامة، المسؤولية الاجتماعية ومدى إدراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهما بغية إثراء الموضوع وإضفاء الشرعية عليه.

- القيام بجمع بيانات من أفراد عينة البحث التي تتمثل في مجموعة مديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم استخدام استمارة استبيان اعتمدت في ضوء دراسات الإطار النظري واشتملت على ثلاث أجزاء.

6.الدراسات السابقة

تناولت الدراسات العربية والغربية موضوع التنمية المستدامة من عدة زوايا، ونظرا لتشعبها وتنوعها، لقد اكتفينا بالدراسات التي تقترب من إشكالية بحثنا وتوجه دراستنا وأهدافها، سيتم استعراضها فيما يلي:

أ- الدراسات العربية

1) دراسة طه (2002):

عنوان الدراسة "المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للمنظمات الإنتاجية في توفير مبدأ حماية المستخدم " بالتطبيق على مجموعة من المنظمات العراقية.

طبيعة الدراسة : رسالة دكتورا – مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل.

هدفت الدراسة إلى بيان المواقف المتناقضة في تطبيق مفهومي المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية الأخلاقية لدى المنظمات الإنتاجية، والتعرف على مسئولية الإدارة تجاه العاملين لديها ومدى توفيرها لحقوق العاملين من حيث حمايتهم من المخاطر وإصابات العمل والأمراض. كما هدفت الدراسة إلى التعرف على بعض النقاط السلبية من حيث إدراك المنظمات عينة الدراسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية وتطبيقها. وقد بلغ عدد أفراد العينة (40) مدير موزعين على (12) منظمة.

ومن خلال تحليل استجابات أفراد العينة حول فقرات الاستبيان الذي وزع عليهم، تم تأشير مجموعة من الاستنتاجات كل من أهمها غياب حق الأمان في تلك المنظمات، وكذا تباين آراء المنظمات (عينة الدراسة) في الاهتمام بحقوق المستهلك إذ أن كل قطاع من القطاعات اهتم بحق معين، كما أشارت أن الحقوق التالية: (الأمان، الاختيار، سماع الرأي، الحصول على المعلومات) لم تحظ بأهمية كبيرة من جميع القطاعات.[1]

[1] شهاب محمد محمود الطه" المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للمنظمات الإنتاجية في توفير مبدأ حماية المستخدم بالتطبيق على مجموعة من المنظمات العراقية"،(رسالة دكتورا غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2002

2) دراسة (الغالبي والعامري، 2001): بعنوان "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظم المعلومات: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية" هدفت الدراسة إلى الكشف عن وجود علاقة إيجابية بين الدور الاجتماعي للمنظمة وطبيعة نظام المعلومات فيها مركزاً على جانب الشفافية لهذا النظام، وفي حالة تحقق وجود مثل هذه العلاقة أو عدم وجودها فإن إدارات المصارف التجارية الأردنية مطالبة بان تعي هذه الحقائق وتتعامل في ضوئها مع مختلف الأطراف وبما ينعكس إيجاباً على أداء المصارف. ومن أبرز نتائج الدراسة تمثل في وجود علاقة ضعيفة بين نمط المسؤولية الاجتماعية المعتمد وشفافية نظام المعلومات في المصرف.[1]

3) البكري، ثامر ياسر / أبي سعيد الديوه جي (2001): هدفها التعرف على مدى "إدراك المديرين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية" في الشركات الصناعية في العراق، ومدى استيعاب المديرين العاملين في منظمات الأعمال لهذا المفهوم، فضلا عن بيان انعكاس تطبيقاتها على واقع الممارسات العملية في منظماتهم. وقد توصلت الدراسة إلى إن المفهوم الكلاسيكي للمسؤولية الاجتماعية هو الأكثر قبولا للعينة المبحوثة من المديرين. ويتلخص المفهوم الكلاسيكي في أن المسؤولية الاجتماعية للمنظمة تتمثل في استخدام الموارد والقيام بالأنشطة المطلوبة لتحقيق أعلى ربح وبما ينسجم مع القوانين السائدة. وهذا الإدراك يعني أن الإدارات العاملة في مجتمع الدراسة لا زالت دون مسؤولية التفاعل والتوافق مع المتغيرات العصر الحديث الحاصلة في مجال الفكر الإداري المعاصر، كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين السمات الشخصية للمديرين و إدراكهم لمفهوم المسؤولية الاجتماعية. [2]

4) دراسة حسن عوض هديان الرشيدي (1996): بعنوان "ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المنشآت الصناعية بالقطاع الخاص بدولة الكويت"، ركز الباحث مشكلة بحثه على التساؤل حول مدى ممارسة المنشآت الصناعية في القطاع الخاص بدولة الكويت للجوانب الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية. وقد خلصت الدراسة إلى إثبات الفروض التي تقوم عليها، وهي: أن ضعف مستوى إدراك المسؤولين، بالمنشآت الصناعية في القطاع الخاص بدولة الكويت لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، يؤثر سلبا على وفاء

[1] الغالبي طاهر محسن منصور و العامري صالح مهدي محسن العامري؛ تباين الأهداف المتوخات من تبني المسؤولية الاجتماعية في المنظمات الحكومية و الخاصة. متاح على الموقع: //:http iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009

[2] البكري، ثامر ياسر / أبي سعيد الديوه جي (2001)"ادارك المديرين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية : دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية بالعراق " المجلة العربية للإدارة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مجلد 21، عدد يونيو ص 89-113

تلك المنشآت بمسؤوليتها الاجتماعية؛ كما يؤثر أسلوب تناول الحكومة لموضوع المسؤولية الاجتماعية بصورة سلبية على مدى التزام الشركات الخاصة لمختلف جوانب المسؤولية الاجتماعية. [1]

ب-الدراسات الأجنبية

1) دراسة لوش وميشوت (Céline Louche and Emmanuelle Michotte) **(2011):** بعنوان "المسؤولية الاجتماعية للشركات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : مراجعة الأدبيات2009-2006 واستراتيجيات البحث"[2]، هدفت الدراسة إلى تقييم المعرفة المتوفرة حول المسؤولية الاجتماعية للشركات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحديد الثغرات وصياغة استراتيجيات البحث. كما اعتمدت الدراسة على تحليل 52 منشور في المجلات الأكاديمية بين عامي 2006 وأبريل 2009. وركزت الدراسة على ثلاثة أسئلة بحثية لاستكشاف "ماذا"، "لماذا" و"كيف" يتم تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لقد كشف التحليل أن عدد المنشورات ارتفع بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، وهذا يعكس الاهتمام المتزايد لهذا الحقل من البحث. ومع ذلك، لا تزال البحوث حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في م ص م في مراحلها الأولى وأسئلة كثيرة ما زالت طور الاستكشاف.

2) دراسة "Karen Delchet" **(2006)** بعنوان "إدراج التنمية المستدامة من قبل المؤسسات، بين الاستراتيجيات والتوحيد. دراسة تهتم بتنفيذ التوصيات الواردة في دليل AFNOR SD21000، ضمن عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية".

طبيعة الدراسة : رسالة دكتورا – مقدمة في جامعة سان طتيان بفرنسا.[3]

سعت الدراسة للتعرف على مدى قابلية تطبيق المعيار الفرنسي SD 21000 من طرف المؤسسات الصغيرة المتوسطة الفرنسية. وقد شملت الدراسة على عينة مكونة من 78 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في كامل

[1] حسن عوض هديان الرشيدي، "ممارسة المسئولية الاجتماعية في المنشآت الصناعية بالقطاع الخاص بدولة الكويت"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 1996.

[2] LOUCHE, C. & E. Michotte, (2011) «La Responsabilité Sociale des Entreprises dans les Petites et Moyennes Entreprises » : Revue de la littérature et stratégies de recherche, CEB Working Paper, N° 11/003, Université Libre de Bruxelles - Solvay Brussels School of Economics and Management Centre Emile Bernheim, , consulté 13-02-2013, https://dipot.ulb.ac.be/dspace/bitstream/2013/75242/1/wp11003.pdf

[3] DELCHET, K., La prise en compte du développement durable par les entreprises, entre stratégies et normalisation : étude de la mise en œuvre des recommandations du guide AFNOR SD 21000 dans un échantillon de PME françaises, Ecole Nationale Supérieure des Mines de Saint Etienne et Université Jean MONNET de Saint Etienne, Mars 2006

قطاعات النشاط وموزعة عبر كامل التراب الفرنسي. ومن خلالها حاولت الباحثة دراسة الإشكالية التالية : هل تبني المؤسسات لأبعاد التنمية المستدامة هو خيار استراتيجي أو ضرورة تفرضها تطبيق معايير التقييس؟

من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها باستعانة باستمارة استبيان توصلت الدراسة إلى ما يلي:

– صحة الفرضيتين المطروحتين للدراسة إن مراعاة متطلبات أصحاب المصالح هو شرط ضروري ولكن غير كافي لإدماج أبعاد التنمية المستدامة.

– إن اعتماد على المبادرات الطوعية يساعد في مراعاة تلك الأبعاد ومع ذلك تبقى المؤسسات غير قادرة على المشاكل المتعلقة بالبعد البيئي إن تطبيق المعيار الفرنسي SD21000 ما هو إلا خطوة نحو تبني المعيار العالمي ISO 26000 الخاص بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

3) دراسة Ayadi Selma Damack 2004 **تحت عنوان "إعداد التقارير عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها من طرف الشركات الفرنسية"**[1]

تناولت الدراسة الإشكالية المتعلقة بالممارسات الموجودة في فرنسا الخاصة بإعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها. لقد تمحور السؤال الرئيسي للدراسة حول العوامل التي تفسر الرغبة الملحة من طرف الشركات الفرنسية عن الإفصاح عن نشاطها البيئي والاجتماعي بعيدا عن الجوانب الإلزامية الناتجة عن صدور قانون التعديلات الاقتصادية الجديدة سنة 2002.[2]

مع العلم أن القانون الجديد يجبر كل الشركات المدرجة أسهمها بالبورصة على الإبلاغ عن المعلومات الاجتماعية والبيئية في تقاريرها السنوية. وقد شملت الدراسة عينة مكونة من 82 شركة فرنسية.

توصلت الدراسة إلى:

– توجد طرق مختلفة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فبإمكان الشركات القيام بإعداد التقارير الخاصة كما يمكن لها أن تلجأ إلى خدمات هيئات خارجية والإفصاح عنها بوسائلها وإمكانياتها.

[1] DAMAK AYADI, S., La publication des rapports sociétaux par les entreprises françaises, thèse pour l'obtention du titre de docteur en sciences de gestion, Mars 2004.
[2] La loi sur les nouvelles régulations économiques « NRE ».

– بغض النظر عن ما يتوجب القيام به من ناحية الإفصاح من طرف الشركات الفرنسية، فإن معظم هذه الأخيرة أصبحت تقوم سنويا وطواعية بإعداد تقارير حول حصيلة نشاطها البيئي والاجتماعي، وتسمى بتقارير التنمية المستدامة أو تقارير الاستدامة.

– إن أهم نتيجة توصلت إليها الدراسة هو أن الرغبة في اللجوء للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تعود إلى ثلاثة عناصر أساسية أولها حجم المؤسسة ثم يليها السمعة التي يتمتع قطاع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة وأخيرا جدية الحوار مع أصحاب المصالح.

4) دراسة Archie Carrol

لا يمكن التطرق إلى المسؤولية الاجتماعية سواء أكانت دراسة نظرية أو بحث ميداني إلا ويشار إلى دراسة A. Carrol التي أثرت أدبيات إدارة الأعمال بأفكار عريقة حول المسؤولية الاجتماعية ومن أهمها ثلاث إسهامات، يعدها الباحثون ذات أهمية كبيرة لتطوير آرائهم وصياغة نماذج بحوثهم وهي: [1]

– هرم المسؤولية الاجتماعية الشاملة لقد أشار Carrol إلى أن هناك أربعة أنواع من المسؤولية الاجتماعية هي المسؤولية الاقتصادية، والمسؤولية القانونية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الخيرة.

– مصفوفة المسؤولية / المستفيدين Stakeholder قدم الباحث مصفوفة أدرج فيها أهم المستفيدين (وهم المالكون، والزبائن، والعاملون، والمجتمع، والمنافسون، والموردون، ومجموعات النشاط الاجتماعي والجمهور (كل نوع من أنواع المسؤولية الاجتماعية الأربعة التي يمكن أن تضطلع بها المنشأة) والمتمثلة بالمسؤولية الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية (تصنيف سلوك الإدارة تجاه المستفيدين إلى ثلاثة أصناف وهي : الإدارة الأخلاقية، الإدارة غير الأخلاقية، والإدارة الوسطية. ووضع حدودا فاصلة بين كل نوع مع مقارنة موسعة بين هذه الأنواع تجاه كل فئة من فئات المستفيدين.

[1] CARROL, A., "A Three-Dimensional Conceptual Model of Corporate Performance, Academy of Management Review, 1979, vol. 4., No.4, pp. 496-505.

5) دراسة Davis

تعد دراسته من الدراسات التحليلية الرائدة المتعلقة باستشراف المستقبل . لقد استعرض الباحث في دراسته أفكارا قدمها مدراء مشهورون وحققوا منافع مهمة نتيجة تبنيهم للمسؤولية الاجتماعية واهتمامهم بالبيئة والمحافظة عليها، وأوضح مثال على ذلك أن إحدى الدراسات وجدت أن ثمانية من كل عشرة حالات كان فيها أداء الشركات التي لا تسبب تلوثا للبيئة أفضل من منافسيها الذين يتسببون بتلوث البيئة . كذلك أشارت الدراسة إلى أنه بالرغم من دعوات بعض المفكرين الاقتصاديين مثل حامل جائزة نوبل Milton Friedman الذي تبنى هدف تعظيم الربح وعدم الإنفاق على الجوانب الاجتماعية، إلا أن التجربة أثبتت أن الأرباح ستكون أكبر عندما تتحمل المنشأة مسؤولية اجتماعية وقد استخلصDavis من دراسته أن ما كانت تضطلع به الحكومة من حماية للأخلاقيات ومسؤولية اجتماعية يجب أن يتحول إلى منشآت الأعمال وذلك بسبب الخصخصة والتوسع في دعم القطاع الخاص. [1]

7.خطة الدراسة

للإحاطة بكل جوانب إشكالية بحثنا قمنا بتقسيمه إلى ستة فصول مقسمة بالتساوي على ثلاثة أجزاء، حيث نتناول في الجزء الأول أصول ومقاربات مفهوم التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. وقسم هذا الجزء إلى فصلين:

الفصل الأول: تحت عنوان " **مفهوم التنمية المستدامة مصادره وتطوراته**"، يهتم هذا الفصل بالجزء النظري لدراسة التنمية المستدامة والذي بدوره قسم إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول يهتم **بالجدور التاريخية لمفهوم التنمية المستدامة.** أما المبحث الثاني يتناول **ماهية التنمية المستدامة.** أما المبحث الثالث خصص **للمراحل الرئيسية لإدراك الوعي العالمي.**

الفصل الثاني: تحت عنوان" التأصيل النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات" والذي بدوره قسم إلى ثلاثة مباحث:

[1] DAVIS, K. (1973), « The Case for and against Business Assumptions of Social Responsibilities », Academy of Management Journal, vol. 16, n° 2, p. 312-322.

المبحث الأول يقدم **نشأة وتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال الواقع الاقتصادي لمرحلة الاستقرار وما بعدها**؛ أما المبحث الثاني يتناول **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: المفهوم والتعريف**؛ أما المبحث الثالث عرض **أهم النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية** .

الجزء الثاني تحت عنوان "علاقة التنمية المستدامة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ويتضمن أيضا فصلين:

الفصل الثالث: يتناول مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم تجزئة هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

تطرقنا من خلال المبحث الأول إلى نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها والمبحث الثاني تناول تعاريف وأهمية وتطور مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثالث خصص للدور المحوري لمدير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الرابع: علاقة التنمية المستدامة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقسم أيضا إلى ثلاثة مباحث.

المبحث الأول يتناول القيود التي تعيق تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخصص المبحث الثاني إلى المبادرات التي تساهم في إرساء المسؤولية الاجتماعية للشركات، أما المبحث الثالث تطرقنا من خلاله إلى الأدوات التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية.

أما الجزء الثالث والأخير قسم إلى فصلين:

تعرضنا في الفصل الخامس إلى واقع التنمية المستدامة في مسيرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وقد شمل ثلاث مباحث:

خصص المبحث الأول إلى أهم التحولات في مسيرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أما المبحث الثاني تناول التنمية المستدامة في الجزائر الواقع، التحديات والمعالجات، والمبحث الثالث خصص للخصخصة وضرورات تحول الاقتصاد الجزائري.

الفصل السادس يتضمن الجزء التطبيقي والذي قمنا من خلاله بدراسة ميدانية على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فيضم ثلاثة مباحث:

من خلال المبحث الأول تناولنا منهجية تصميم الدراسة الميدانية وخطواتها الإجرائية، أما المبحث الثاني خصص لعرض نتائج الدراسة، وفي المبحث الثالث عرضت مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات والدراسات السابقة.

وفي الأخير خاتمة الدراسة تضمنت مجموعة من النتائج والاقتراحات والتوصيات التي يمكن أن تساهم في حل الإشكالية المطروحة وتكوين تصور من الحلول الممكنة.

الجزء الأول: مصادر ومقاربات مفهوم التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

مقدمة

ترتبط التنمية المستدامة بشكل وثيق مع المسؤولية الاجتماعية للشركات. أكدت المفوضية الأوروبية في 2002 على هذا التلاحم في نصوصها « المسؤولية الاجتماعية للشركات ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم التنمية المستدامة ». "ولكنهما ينشطان على مستويين مختلفين، مفهوم التنمية المستدامة ينشط على مستوى الاقتصاد الكلي، السياسي، يرتبط بالدول والمؤسسات والسلطات المحلية. أما المسؤولية الاجتماعية للشركات تعمل على مستوى الاقتصاد الجزئي وتتعلق مباشرة بالمنظمات وتشكل "طرق الإجابة ...للنداءات المجتمعية"[1]. إذا سعت التنمية المستدامة نحو مزيد من السياسات العامة، فإن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تتجسد من خلال الاستراتيجيات والخطب وممارسات المؤسسات. في هذا المعنى، التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعملان على مستويين متميزين.

ومع ذلك، فإن المفهومين متقاربان جدا. تبدو المسؤولية الاجتماعية للشركات كمفسر استراتيجي وتشغيلي لإشكالية التنمية المستدامة على مستوى المؤسسة . هذه العلاقة تبناها الاتحاد الأوروبي، وعرف المسؤولية الاجتماعية للشركة "كوسيلة تساهم في إرساء التنمية المستدامة في دول الاتحاد الأوروبي[2]". من خلال ما قيل فان المسؤولية الاجتماعية تميل وتتقمص منطق التنمية المستدامة[3]. فللمفهومين هدف واحد أي إدماج الضرورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة، وأصبح إشراك المؤسسات أمرا ضروريا لمجتمع مسؤول ومستدام.

في 2002، أقر Diamantopoulou بأن "المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن تلعب دورا هاما في ترقية التنمية المستدامة[4]. رغم أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، كثيرا ما تستخدم التنمية المستدامة في المنشورات المكرسة للآثار البيئية والاجتماعية والمجتمعية لأنشطتهم.

تماما مثل التنمية المستدامة، المسؤولية الاجتماعية للشركات ليست مفهوما جديدا، نتج عن "بدعة" إدارية سريعة الزوال . المسؤولية الاجتماعية للشركات "نموذج كامل ثري يمكن كشف سعته من خلال

[1] Capron, M., Quairel-Lanoizelée, F. (2007). La responsabilité sociale d'entreprise. Paris: La Découverte.
[2] (Sommet de Göteborg, 2001).
[3] Capron, M., Quairel-Lanoizelée, F. (2004). Mythes et réalités de l'entreprise responsable. Paris: La Découverte. ;
[4] Diamantopoulou A, Communication de la Commission européenne du 2 juillet 2002 concernant la responsabilité sociale des entreprises: une contribution des entreprises au développement durable

استعراض تاريخي سيكشف لنا ثراءه"[1]. سنستعرض بعض المراحل الرئيسية حول بروز المسؤولية الاجتماعية للشركات في الوسط الإداري، من خلال تطوره عبر التاريخ.

أصبحت المسؤولية الاجتماعية للشركات من المواضيع الرائدة في الوسط الإداري والأكاديمي في السنوات الأخيرة، مع العلم أن المفهوم قديم، يشير إلى ممارسات قديمة في الشركات، وخاصة في أمريكا الشمالية[2].

رغم الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ بداية ظهوره إلا أن هذا المفهوم مازال غامضا يفسر بطرق مختلفة من قبل الكثيرين. لفهم ما التنمية المستدامة، من الضروري أن نأخذ في الاعتبار السياق الذي ظهر فيه هذا المفهوم. فالمعاينة تعبر عن إخفاق اجتماعي وبيئي للمجتمعات الغربية التي تشكل منبعا وحتمية لظهور التنمية المستدامة، والاهتمام المتزايد به. من خلال هذا الفصل سنعود إلى أصول وتطور التنمية المستدامة، وذلك لتوضيح ملامحه.

من خلال الفصل الثاني سنحاول تقديم لمحة عامة حول المناقشات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ونقوم بعرض تاريخ هذا المفهوم. سوف نركز على المناقشات المتعلقة بالأسس الفلسفية والنظرية من خلال دراسة وجهات النظر المختلفة القائمة عند هذا المستوى. وأخيرا، سنهتم بالممارسة مع التركيز على الغموض حول الدافع لتنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات ثم نمر إلى الجدل الدائر حول نتائج لنهج المسؤولية الاجتماعية للشركات.

[1] Turcotte, & A. Salmon, Responsabilité sociale et environnementale de l'entreprise. Presses Universitaires de Québec.
[2] Gond, J.-P., Igalens, J. (2008). La responsabilité sociale de l'entreprise. Paris: Presses Universitaires de France.

الفصل الأول: مفهوم التنمية المستدامة مصادره وتطوراته

المبحث الأول: الجذور التاريخية لمفهوم التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: المراحل الرئيسية لإدراك الوعي العالمي.

الفصل الأول: مفهوم التنمية المستدامة مصادره وتطوراته

أخذت التنمية المستدامة أصولها في اكتشافات مختلفة كما أنها وليدة مواقف القرن العشرين، تاريخ هذا المفهوم يمكن تناوله حسب وجهات نظر عديدة، على ضوء مختلف حقول المعرفة. لقد أصبحت الشغل الشاغل للمجلات، للمنتديات والملتقيات، ولهيئات دولية، لجمعيات أهلية، لباحثين، حيث أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية محل اهتمام معظم دول العالم سواء الصناعي أو النامي على حد سواء تتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها، فعقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات.

ورغم الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ بداية ظهورها إلا أن هذا المفهوم مازال غامضا بوصفه مفهوما وفلسفة مازال يفسر بطرق مختلفة من قبل الكثيرين ولذلك فقد تم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الجذور التاريخية لمفهوم التنمية المستدامة

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة

المبحث الثالث: المراحل الرئيسية لإدراك الوعي العالمي

المبحث الأول: الجذور التاريخية لمفهوم التنمية المستدامة

يمكننا أن نؤرخ بداية الحركة من أجل حماية البيئة انطلاقا من النصف الثاني من القرن العشرين بعد الحرب العالمية الثانية، وظفت الدول الأوروبية مجهودات معتبرة لإعادة إعمار بلدانها، مما أدى إلى تنمية اقتصادية وصناعية لم تتحقق في وقت مضى . هذه الفترة 1945 حتى 1973، سميت" بالسنوات الثلاثين المجيدة"، وتتميز بازدهار التجارة والتبادل التجاري كما سمحت برفع في مستوى المعيشة في معظم البلدان الغربية، كما ساهمت بتعميم وسائل النقل (استخدام السيارات، بداية الطيران المدني، والزيادة في النقل البحري، ...الخ.) و كل هذه النشاطات أدت إلى زيادة في الطلب على الطاقة(النفط والفحم والطاقة النووية إلى غير ذلك).

الجانب السلبي لهذا الازدهار الاقتصادي يتمثل في تدهور البيئة وخاصة تأثيره على المناخ العالمي. غير أن مختلف الجهات الفاعلة (الحكومات ومنظمات المجتمع المدني الدولي) سعت لوقف هذا التدهور من خلال تقديم مقترحات تتراوح من المبادئ البسيطة التي يمكن ملاحظتها في السلوك اليومي (فرز النفايات، وسائل النقل، والاستهلاك المستدام، ...الخ) إلى الاتفاقيات الدولية التي يتم التفاوض عليها بين الدول. سنتعرض إلى بعض منها خلال عرضنا.

المطلب الأول: ظهور الحركة الطبيعة والإجراءات الأولى لحماية البيئة

بدأ الاهتمام الجاد بالبيئة في القرن العشرين متمثلا في جمعيات غير حكومية وتجمعات شبابية وتدابير لحماية الطبيعة من المعبرين عن الأخطار التي تهدد الإنسان من عمليات تلوث البيئة. و قد ازداد الاهتمام بالبيئة ومشكلاتها في أواخر القرن العشرين حيث بدأ تركيز العلماء والباحثين على الأضرار البيئية والمخاطر التي تهدد استمرارية الحياة على الأرض، وانتشر الوعي البيئي في الدول المصنعة ونال اهتمام الجميع بفضل التغطية الإعلامية والأقمار الصناعية. أضحى الاهتمام بالتوازن البيئي من الأمور المستعجلة.

الفرع الأول: ظهور الحركة الطبيعة

ازداد التناقض بين الأنظمة الاقتصادية والطبيعية خلال القرن التاسع عشر والعشرين، مما أدى إلى ظهور التيار الطبيعي في الولايات المتحدة، ظهر انتقاد العالم الصناعي من طرف المثقفين المحبين

للبيئة الطبيعية، على سبيل المثال Henri David THOREAU صاحب كتاب «الحياة في البراري 1854" فكرة تأمل الحياة البرية و حبها حيث شاعت مقولته الشهيرة أن "الحياة البرية هي خلاص العالم"[1]. وظهر التوجه الأخضر في القرنين الماضيين، انطلاقا من منشورات المجلة العلمية Nature عام 1836 من قبل الفيلسوف والباحث Ralph Waldo Emerson وصولاً إلى نضال John Muir (1838–1914) المدعوم من Theodore Roosevelt، وهكذا برزت بعض الإجراءات لحماية المجالات الطبيعية وأنواع الحيوانات: إنشاء محميات طبيعية وطنية كبيرة في الولايات المتحدة 1872 Yellowstone، Yosemite 1885 [2] ، إنشاء أول جمعية لحماية أنواع الحيوانية والنبات (جمعية علوم الحيوان في التأقلم، 1854)[3] لقد نالت الحركة المحافظة التي قادها الأمريكي Theodore Roosevelt نجاحا للفكر السياسي الأيديولوجي في الولايات المتحدة خلال الفترة 1890–1920، نبهت هذه الحركة من النمو الاقتصادي الأسي المستخدم للموارد الطبيعية الناضبة لأنه يعتبر تهديدا كبيرا لحقوق الأجيال القادمة[4].

أما في ألمانيا فقد أسس Ernest Haeckel[5] (1834– 1919) تعبير علم البيئة من الكلمة اليونانية oikos[6] وهو أول من جعل من مفهوم البيئة علماً كما أنه الرجل العلمي الأول الذي وضع الأسس النظرية والممارسة التي تبرز المسائل المهددة للبيئة والتي ينبغي مواجهتها. ويعود تأسيس مفهوم الكائنات الحية ومحيطها biosphère للعالم الأوكرانيVernadsky Wladimir في 1863–1945 انطلقت حركة الحفاظ على البيئة في الولايات المتحدة، ثم انتشرت انتشارا سريعا في بريطانية Glacier (1886) وBanff (1887) في كندا (1886) في أستراليا، (1894) Tongarino في نيوزيلندا، وKruger (1898) في جنوب إفريقيا. الأرجنتين إنشاء حديقة وطنية Nahuel Huaprien في عام (1901). و من بين الرواد والسلائف لحماية الطبيعة[7]، نذكر أولا الباحث والمستكشف الألماني الشهير Alexandre de

[1] THOREAU H.D. (1999) Walden ou la vie dans les bois, Gallimard, Coll. L'imaginaire, 332 p. (Ed. originale américaine de 1854)

[2] https://www.nps.gov/yell/learn/management/yellowstoneprotectionact1872

[3] ماري شهرستان' الفكر الأخضر بين العلم والحلم، الباحثون العدد 44 شباط
http://www.albahethon.com/?page=show_det&id=1140

[4] رشيد الحمد: محمد صبارني: البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة ، المجلس الوطني، للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1984،2.

[5] عرف Ernest Haeckel على أنه عالم بيولوجيا مبسط ومعمم لأفكار داروين في ألمانيا. كان عضواً مؤثراً في رابطة الموحدين المؤمنة بوحدة الوجود حيث تؤكد هذه الفلسفة على أن كل الكائنات الحية والعالم الفيزيائي مكونين من المادة نفسها وأن العالم الحي ينبغي له أن يشكل نموذجاً لخدمة المجتمعات الإنسانية.

[6] ومعناها "البيت".

[7] www. planeteecologie.org

Humboldt (1769– 1859)، والألماني Hugo Conventz(1855–1922). بالفعل لقد نشأ مفهوم حماية الطبيعة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عموما، إلا أن اهتماماته تنصب على القيم الجمالية.

جدول 1: أصول التنمية المستدامة نشأة حركات الحفاظ على الطبيعة

الأحداث الدولية الكبرى
التلوث المحلي، الكساح من (1650، وإزالة الغابات،)
إبادة الثدييات (bison، والحيتان والفقمة ..)
1872: الحديقة الوطنية الأولى (Yellowstone-الولايات المتحدة الأمريكية والحديقة Yosémite في عام 1885)
1883: اتفاق لحماية الفقمة في بحر Behring
1892: أول أكبر جمعية للحفاظ على الطبيعة (Sierra Club-الولايات المتحدة الأمريكية)
1895: الاتفاقية الدولية لحماية الطيور مفيد للزراعة
1909: إنشاء أول حديقة طبيعية في أوروبا _(Laponie -السويد)
1909: الاتفاقية الدولية لحماية المناظر الطبيعية (باريس)
1913: المؤتمر 1لحماية الطبيعة (Berne)
1923: المؤتمر الأول الدولي لحماية الطبيعة (باريس)

Source : Acot J. 1994 ، Histoire de l’écologie (Que sais-je?)

الفرع الثاني: الإجراءات الأولى لحماية البيئة

مند بداية القرن العشرين، تم اختيار تدابير لحماية الطبيعة[1]. حيث اعتمدت أول اتفاقية دولية لحماية الكائنات البرية في 19 مارس 1902، كما وقعت اتفاقية حماية الطيور المفيدة للزراعة في باريس من طرف تسعة دول. ولم يتم معالجة مفاهيم الكائنات المهددة بالانقراض، والمحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية.

لكن انشغال المجتمع الدولي بموضوع البيئة والتنمية بدأ في سنة 1915 على يد اللجنة الدولية التي انعقدت بكندا تحت شعار: "المحافظة على البيئة" التي كانت ترادف آنذاك كلمة الطبيعة. وقد أعلنت

[1] Encyclopédie Universalis

اللجة الكندية في نهاية الاجتماع عن شعار يقول: "يجب على كل جيل أن يستفيد من الفوائد التي يحققها الرأسمال الطبيعي. ويجب أن يُسلَّم هذا الرأسمال كاملا غير منقوص من جيل إلى آخر"[1].

وفي سنة 1923 انعقد بباريس المؤتمر الدولي للمحافظة على الطبيعة ورفع شعار: "ضرورة المحافظة على الطبيعة والاستعمال العقلي للموارد".

هذه الحركة الناشئة، توقفت في مسارها بسبب الحربين العالميتين والتي ولدت من جديد في نهاية الحرب العالمية الثانية، في سياق إعادة البناء وإنهاء الاستعمار.

و في1947 بجنيف أسست المنظمة العالمية للأرصاد الجوية [2](OMM)، وتعتبر المتحدث العلمي لمنظومة الأمم المتحدة فيما يخص الغلاف الجوي ومناخ الكوكب الأرضي. من مهامها تسهيل التعاون العالمي فيما يخص المراقبة وخدمات الأرصاد الجوية.

وفي سنة 1948 انعقدت في fontaine bleue ندوة اليونسكو[3] لإنشاء منظمة الاتحاد الأوروبي للمحافظة على الطبيعة (UICN[4]).

بشكل عام، لاحظنا أن الخطاب البيئي يدعو إلى عهد جديد من أجل استعادة العلاقة بين الإنسان والطبيعة، والسعي نحو المحافظة على البيئة وضمان بقاء الإنسانية. وفقا لـ Robert Lenoble، النزوع الطبيعي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، يبدو وكأنه احتجاج ضد الضمير والمكننة الموجهة من طرف الفيزيائيين[5]. إن الريبة وعدم الثقة في القرن الثامن عشر اتجاه العلم والتكنولوجيا ومفهوم النفعية الطبيعة يعتمد عليها كمراجع تاريخية للحركات الخضراء في النصف الثاني من القرن العشرين.

المطلب الثاني: الاقتصاد الكلاسيكي منبع الاستدامة

في الواقع إن فكرة الاهتمام بالاستدامة ليست حديثة بالرغم من تبلورها في العصر الحديث، إلا أنها قديمة بقدم الإنسانية. لو تصفحنا تاريخ الفكر الاقتصادي نلاحظ بعض الانشغالات التي يمكن وصفها بالاستدامة في أفكار الاقتصاديين المعروفين ب"الكلاسيكيين" في نهاية القرن 18م وبداية القرن

[1] Patrick d'Humière,(2005) le Développement Durable ; Editions Organisation ,
[2] Organisation météorologique mondiale
[3] Patrick d'Humière op cit
[4] Union internationale pour la conservation de la nature
[5] Cf. : Robert Lenoble, « L'évolution de l'idée de Nature du XVIème siècle au XVIIIème siècle », Revue de métaphysique et de morale, 1953, p. 118-135, ici p. 125.

19م، و بالخصوص الاقتصاديين المشهورين مثل (آدم سميث القرن 18م) (دافيد ريكاردو القرن 19م)، (مالتس القرن19 م) و كلهم يتفقون على أن الطبيعة تمدنا بدون مقابل وبغزارة بالموارد الطبيعية[1]. المشكل الوحيد هو كيفية استخدامها وليس كيفية تسييرها[2].

غالبا ما تسند الأسس النظرية الأولى للتنمية المستدامة لأواخر القرن الثامن عشر. تاريخ نشر أحد كتب مالتوس الذي تناول فيه "حدود النمو" من خلال كتابه المشهور حول " مبدأ السكان" وأعلن رفضه للنظريات المتفائلة حول النمو الاقتصادي التي تبناها Goldwin سابقا. كان يعارض الأفكار التي تعتقد أن العقل البشري والتطور التكنولوجي ستجد الحلول المناسبة لكل المشاكل والعقبات الاقتصادية التي تواجه النمو الاقتصادي في المستقبل وعلى العكس فقد كان توماس مالتوس يرى أن الجنس البشري إذا استمر في التكاثر وزيادة التناسل سيواجه مشاكل محدودية الموارد الطبيعية.

حسب Thomas Malthus إن عدد السكان "إذا لم يضبط " فإنه سيتزايد بمتوالية هندسية كل ربع قرن (25 سنة) في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة.

وتتمثل النظرية المالتسية للتنمية في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي، مقترحًا اتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج، وتوجيه جزء أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة، مما يوفر فرص ربحية الاستثمارات فيه. هذا ويتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي والذي تتضح فيه الغلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي، لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو . ويندد Malthus بأهمية تقدم القطاعين معًا، وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر.

لم تتحقق التنبؤات المتشائمة لـ Malthus بسبب العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ولكن هذه التوقعات لم تستبعد من التحليل الاقتصادي، فها هي احتياطيات الطاقة الأحفورية تعود

[1] FLIPO Fabrice, Contribution à une pensée des origines de la crise environnementale, Revue d'éthique et de théologie morale, n°224, 8p,2003
[2] CLERC Denis, Economistes et écologistes : des rapports compliqués, issu du hors série "le développement durable" d'Alternatives Economiques, décembre 2004

للواجهة لمحدوديتها والطاقة المتجددة لعدم استغلالها. مرافقة مشكلة الطاقة مع زيادة سكان العالم تساعد على الرجوع نحو نظرية مالتوس[1].

رغم أن Adam Smith[2] (1723-1790م)، اعتبر النظام الاقتصادي نظاما طبيعيا قادرا على تحقيق التوازن تلقائيًا، وعليه لابد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي، حيث يرى أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما أطلق عليه مفهوم » اليد الخفية" Main invisible.

وتعتبر مساهمته في العوائد المتزايدة من خلال تقسيم العمل إضافة هامة لعلم الاقتصاد. فقد ركز على زيادة الإنتاجية من خلال التخصص في العمل وبالتالي زيادة الكفاءة، و اعتبر الأرباح المحققة في الزراعة والصناعة تسهم في زيادة الادخار مما يقود إلى زيادة الاستثمار و بالتالي زيادة النمو بشكل مباشر[3]. رغم إيمانه بأن الربح يمثل الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين علي اتخاذ قرار الاستثمار إلا أنه يؤمن أيضا بميله للتراجع نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي. كما أنه يعتقد بحتمية الوصول إلي حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي. حسب أدم سميث فإن الذي يوقف النمو الاقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلي حالة من السكونétat stationnaire . وكان سباقا لطرح إشكالية الحالة الساكنة والتي أعيد طرحها من قبل (نادي روما) تحت تسمية "النمو الصفري"[4] croissance zéro. لقد طرحها بالصيغة التالية: «مع زيادة التجهيزات في بلد ما، الأرباح الناجمة عن استخدامها تتناقص، ويصبح من الصعوبة أكثر فأكثر إيجاد طريقة مربحة لاستخدام كل جديد لرأس المال» وأضاف في كتابه "ثروة الأمم" «الحالة المتنامية في الحقيقة هي الحالة الأصلح والأحسن لكل فئات المجتمع. والحالة الساكنة هي آفة»[5].

بضع سنوات بعد مالتوس قام ريكاردو أيضا بتطوير أعماله (1817) التي تناولت بدورها ندرة الموارد الطبيعية من خلال ظاهرة "تناقص الغلة". قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات (ريع الملاك العقاريين

[1] Camerini, C. (2003). Les fondements épistémologiques du développement durable. Paris : L'Harmattan

[2] أب لعلم الاقتصاد الحديث لقد ساهم بشكل كبير في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه الشهير" ثروة الأمم" Richesse des nations 1776

[3] THIRLWALL. A "Growth and Development" 6th edition 1999 Macmillan Press Ltd. P83-89

[4] BONCOEUR Jean, THOUEMENT Hervé. (2004), Histoire des idées économiques de Platon à Marx, Armand Colin, 234p

[5] BARDE, Jean-Philipe (1992)., économie et politique de l'environnement, PUF l'économiste, France, p 35.

وأجور العمال وأرباح الرأسماليين.) انطلق من فرضية أن قيمة البضائع تتحدد بكمية العمل الضروري لإنتاج البضاعة: لقد طور الفكرة عندما يتم تصنيع البضائع باستخدام الإجراءات التقنية لإنتاج متماثل، قيمة التبادل تتناسب مع حجم العمل الذي كان في ذلك الحين الضرورية[1]. رؤية ريكاردو تنصب العمل في قلب قيمة التبادل.

اشترك ريكاردو مع مالتوس في نظرته المتشائمة فيما يخص مستقبل السكان، وخاصة في تطوير قانون تناقص الغلة. ريكاردو يدعم في الواقع فكرة أن النمو السكاني يدفع الحاجة لزراعة المزيد من الأراضي لإطعام سكان إضافي . ولكن الأراضي الجديدة تصبح تدريجيا أقل إنتاجية. وبالتالي تصبح الغلة متناقصة تدريجيا، تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وإفقار العمال، ولكن تؤدي إلى ثراء ملاك الأراضي بفضل الإيراد التفاضلي.

وبالتالي فإن الفكرة المركزية لقانون تناقص الغلة تتقاطع مع نظريات مالتوس: النمو السكاني يتسبب في إفقار السكان.

وفقا لدراسة ريكاردو، أسعار السلع الناتجة من هذه الموارد تصبح مرتفعة، فمن الضروري زيادة الأجور من أجل ضمان كفاف العمال، وهذا يتطلب تخفيض في أرباح الصناعيين في حين تتولد زيادة في إيجار ملاك الأراضي.

مرتكزا على نظرية الريع التفاضلي، برهن ريكاردو أن النمو السكاني يساهم في إثراء ملاك الأراضي ولكن في إفقار العمال. هناك توافق في الرأي التشاؤمي حول الزيادة في عدد السكان بينه وبين مالتوس. كما ظهر في أفكاره علاقة جد هامة بين ندرة الموارد والنمو الاقتصادي. يعتقد ريكاردو أن الأراضي الأكثر خصوبة هي التي تفلح أولا حيث أن التنمية تتطلب استغلال الأراضي من الأكثر إلى الأقل إنتاجية، هذه العوائد المتناقصة للأرض، العمل، ورأس المال يؤدي إلى تباطؤ عملية التنمية. بعد عدة عشريات، أشار Jevons (1835–1882) في كتابه "The Coal question" إلى أن التقدم الصناعي أدى إلى استخدام مكثف للفحم ونبه إلى محدودية مخزون الفحم في انجلترا وحذر من نفاد بعض الموارد وأثرها على مسيرة النمو وعلاقة عناصر الإنتاج الأخرى بالعناصر النادرة. كما أشار [2]

[1] BARSLE, M. (1997). Histoire des pensées économiques, les fondateurs. Deuxième édition, Sirey.

[2] احد رواد المدرسة النيوكلاسيكية.

Alfred Marshall إلى الآثار الثانوية لعملية الإنتاج إلا أن اهتمامهم بالمسألة البيئة غير كافي أو منعدم. لذلك نجد أن هذا الفكر النيوكلاسيكي في عمومه قد حث على استغلال الموارد عموما لزيادة الثروة دون مراعاة نفادها و حتى عندما أشار إلى ندرة بعض عناصر الإنتاج مثل الأرض أو الفحم، كان اهتمامهم محليا و لا دوليا.

المطلب الثالث: بوادر الاستدامة في الأسس العلمية و الإيدولوجية والفلسفية

شهد القرن العشرين اهتماما وقلقا متزايدا بشأن التلوث البيئي وآثاره الفعلية والمحتملة مستقبلا على الموارد الطبيعية. وتزايد هذا الاهتمام في السبعينات عند ظهور أحداث كان لها تأثيرا سلبيا على البيئة كغرق ناقلات النفط الكبرى وما انجر عنه من تلويث للسواحل وتهديد للحياة البحرية، كما أن بعض الأنشطة الاقتصادية لم تكتف بتهديد الطبيعة بل هددت الحياة البشرية نفسها كحادثة تسرب الغازات السامة لشركة Union Carbide بمدينة Bhopal الهندية سنة 1948 وهلاك العشرات من سكانها، ...إلخ. في هذه المرحلة، وأمام ضخامة الخسائر المسجلة على المستوى البيئي وعلى حياة الإنسان نفسه بدأ الحديث عن اختلالات في النظام الليبرالي وعن البيئة أو ما يحيط بالنشاط الاقتصادي.

فظهرت مؤلفات ومقالات لعلماء وفلاسفة و إعلاميين متخصصين في البيئة تحذر من آثار انبعاثات غاز أكسيد الكربون في الفضاء الجوي، وظاهرة التصحر إلى غير ذلك في العالم كما تم الاعتراف محلياً بدور المجتمع المدني في قضايا حماية البيئة، ونشر الوعي.

الفرع الأول: الاستدامة في الفكر العلمي

يمكن تتبع صياغة فكرة التنمية المستدامة في أواخر القرن 19، عندما بدأت الشركات الصناعية تهتم بالآثار السلبية على البيئة، والتلوث وغيرها. في تلك الفترة وضع الجغرافي الأمريكي[1] George Perkin Marsh أول ميزانية لتقييم البيئة في 1864 بحيث صور كتابه المعنون "حالات الأرض" الأمور البيئة التي تتميز بالتراجع وتدهور كوكب الأرض، ومن الممكن وقوع أزمة أو كارثة إيكولوجية.

في عام 1969 ظهر كتابا في فرنسا "أي أرض نتركها لأطفالنا"؟ للأميركي Barry Commoner. هذا الكتاب نشر في عام 1963 في الولايات المتحدة، ينبه المجتمع العلمي حول الانحرافات الممكنة للتقدم

[1] Article d'Olivier Boiral, Environnement et économie : une relation équivoque. www.vertigo.revue.org

التكنولوجي، مضافاً لذلك الضجة التي حدثت بعد صدور كتاب (الربيع الصامت) (Silent Spring) للكاتبة "Rachel Carson" عام 1962 حيث أنها أول من وجه الأنظار نحو البيئة وإنذار العالم بالأخطار المتزايدة من جراء استخدام المعالجات الكيماوية في العمليات التصنيعية حيث أشار كتابها إلى أن الاستخدام للموارد الطبيعية ودون مراقبة أو اهتمام سيكون له آثار خطيرة جداً وينذر بمستقبل ملوث ومشاكل في صحة الإنسان.[1]

ثم ظهر كتاب " قبل أن تموت الطبيعة"[2] في 1965، لرئيس متحف التاريخ الطبيعي، Jean Dorst و كان له أثرا كبيرا. وترجم إلى 17 لغة، وهو ضد الاستغلال المدمر للبيئة، ودعا إلى الحفاظ بالتنوع البيولوجي. ثم برزت نسخة مختصرة حول "تشوه الطبيعة" بعد 5 سنوات. ومن بين الكتب التي اهتمت بالطبيعة لا يمكن نسيان فرضية غايا (نشر في 1969)، للباحث البريطاني جيمس لوفلوك[3] . لا زالت القائمة طويلة و لكننا اكتفينا بأهمها.

الفرع الثاني: دور الإعلام في خلق الوعي البيئي

إذا كانت الغاية عبر العصور الماضية حماية الإنسان من البيئة المحيطة به من هجمات عناصر الطبيعة، فإن الوضع الحالي ينذر بأن البيئة بحاجة إلى حماية من الإنسان. وإذا استثنينا بعض الظواهر التي تتم في إطار الطبيعة نفسها وفقا لقوانينها إلا أن قضايا البيئة تدور كلها حول الإنسان فهي من صنعه إما في تعامله مع أخيه الإنسان كالحروب المدمرة أو من سوء التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، أو من سوء استعمال الموارد وما ينتج عنها من تلوث البيئة الطبيعية في البر والبحر والهواء.

وبتزايد الحوادث الكارثية تضاعف الوعي البيئي. ففي 18 مارس 1967، اصطدمت ناقلة[4] تحمل 12000طن من النفط الخام، انتشر على نحو 400 كيلومترا من الساحل. تسببت في موت 000 35 طن من الحيوانات، منها 1500 طير البطريق و 4000 بطة صخرية.

لقد لعبت وسائل الإعلام دورا مهما في إيقاظ الضمائر، من خلال تصويرها للمشاهد الكارثية الناتجة عن الحادث و نشر المعلومات النابعة عن الواقع على نطاق واسع، استوجبت رد فعل قوي من الرأي

[1] IVAN-CEVICH.,at,1997
[2] Encyclopédie Universalis
[3] www.hidden-science.net/UM/universalmind.htm
[4] Le super-tanker Torrey-Canyon , Cornouailles.

العام في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، مما أدى إلى وعي معمم لدى الشعوب وعلى الساحة الدولية حول أخطار الحوادث على المحيط الحيوي. فلم يعد الإدراك البيئي مسألة رفاهية وشروط لحياة مثلى، بل مسألة حياتية هامة في حياة الإنسان لها بعدها الاقتصادي والاجتماعي والتربوي للسكان. وأصبح للإعلام دورا

مهما لتوعية القاعدة العريضة من الجماهير بما لهم وما عليهم في جميع مجالات الحياة.

الفرع الثالث: دور المنظمات غير الحكومية

شهدت العقود القليلة الماضية اهتماماً عالمياً ومحلياً بدور المجتمع المدني في قضايا حماية البيئة، ونشر الوعي البيئي، وحماية حقوق الإنسان، ونشر ثقافة العمل التطوعي، خاصة وأن المنظمات غير الحكومية[1] هي منظمات تطوعية كثيراً ما تعمل لصالح الآخرين، بدءاً من الرعاية الاجتماعية والصحية وشؤون البيئة والتنمية، ووصولاً إلى حقوق الإنسان؛ لذا تتسم المنظمات غير الحكومية بالتطوعية، وعدم الربحية، وغير الحكومية، والتجرد.

وتتجلى ممارسة الضغوطات على الحكومات من طرف تنظيمات المجتمع المدني في المثالين الآتيين:

الأولى وقعت في قرية هولندية صغيرة تدعى ليكركرك " في عام1979 ، قامت حكومتهم المحلية في منطقتهم بطمر النفايات الكيماوية ما يقرب من 1650 برميلا من دون علمهم و دون تصريح سليم و عندما تيقنوا قاموا بعرض قضيتهم مباشرة على الحكومة الوطنية، ردت على شكواهم بإجراءات حاسمة : أخلت السكان واشترت منازلهم بسعر الأسواق، وأمنت كل شيء حتى النقود اللازمة لرعاية الأطفال، أثناء التخلية، وأمدت المواطنين بالمال اللازم لتوكيل محامين لمساعدتهم[2].

[1] منظمات غير الحكومية مجموعات طوعية لا تستهدف الربح ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي. ويتمحور عملها حول مهام معينة ويقودها أشخاص ذوو اهتمامات مشتركة، وهي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية، وتطلع الحكومات على شواغل المواطنين، وترصد السياسات وتشجع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي. وهي توفر التحليلات والخبرات وتعمل بمثابة آليات للإنذار المبكر، فضلا عن مساعدتها في رصد وتنفيذ الاتفاقات الدولية. ويتمحور عمل بعض هذه المنظمات حول مسائل محددة من قبيل حقوق الإنسان أو البيئة أو الصحة.

[2] السياسات العامة المقارنة :سياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا وأوروبا واليابان) بدون بلد نشر :الأهلية للنشر والتوزيع،1989، ص 467 .

والثانية تتمثل في نضال Larzac حركة عصيان مدني غير عنيف ضد توسيع معسكر للجيش على هضبة Larzac، الأمر الذي يتطلب ترحيل أكثر من أربعين مزارع و هذه القضية استمرت عشر سنوات من 1971الى 1981، جند سكان Larzac جيلا كاملا من نشطاء البيئة والمناهضين للعولمة مثل جوزيه بوفي و انتهت بانتصار للمزارعين عندما قرر الرئيس المنتخب فرانسوا ميتران جمهورية فرنسا التخلي عن المشروع.[1] وأصبحت قضية Larzac تمثل رمزا حقيقيا بالنسبة لجماعات حماية البيئة.

المطلب الرابع: ارتفاع الخطاب المعادي للتنمية و النمو

نما الخطاب المعادي للتنمية تدريجيا في نهاية "الثلاثين المجيدة" و ظل مهمشا حتى أوائل السبعينات، وبعد ذلك، اكتسب شعبية دولية مع ظهور خطاب نادي روما حول حدود النمو.

الفرع الأول: بوادر الخطاب المناهض للتنمية

من الصعب تحديد أصول الخطاب المناهض للتنمية. من دون أي شك، تطور التيار المناهض للتنمية، ولكنه لم يجهر بأفكاره المناهضة لتيار الفكر السياسي المهيمن.

على سبيل المثال نجد في مؤلفات Ghandi عددا من المسارات التي توحي بخطاب معادي للتنمية[2]. أعجب غاندي بالتقدم التكنولوجي والرفاهية الاقتصادية التي وفرتها الحضارة الغربية الحديثة، ولكنه انتقد نقائصها والمخاطر والاحتياجات الجديدة التي سببتها للفرد. كما ركز نقده على وجه الخصوص على الإنتاجية (productivisme)، التصنيع (ما يسميه إنتاج المسلسل) أو المركزية وتركيز السلطة الاقتصادية والسياسية.

لقد تعرض بالانتقاد في كتابه[3]، للتنمية ومفهوم الحضارة كما تجسدت، في بريطانيا العظمى والغرب. وهاجم التقدم المحرز لأنه يساهم في تدهور الأحوال المعيشية للطرف الآخر، وتخلى عن الأخلاق والدين، وزاد من عدم المساواة، وكرس الرق لجزء كبير من البشرية. بالنسبة له هذا النوع من الحضارة محدود ومن دون منفذ.

[1] http://fr.wikipedia.org/wiki/Lutte_du_Larzac 2014/01/24

[2] On peut se référer par exemple à la sélection de textes de GHANDI publiée en 2001dans la revue l'Ecologiste, Défaire le développement, refaire le Monde Vol. 2 n.4, sous le titre La non-violence économique, pp.69-70.

[3] Op cit

بالمثل، فقد انتقد Aimé Cesaire الاستعمار الغربي في العديد من نصوصه كما رفض الإنتاجية وتنكر لفكرة أن الاستعمار والتقدم سيعود بالمنفعة على الشعوب غير المتحضرة[1]. هذه الانتقادات شبهت التنمية بالاستعمار.

يعتبر Gilbert Rist من أفضل المتخصصين في التنمية وتاريخها، حدد Rist أسس إيديولوجية التنمية من خلال خطاب الرئيس الأمريكي Harry S. Truman الذي ألقاه في 20 يناير 1949. و بعد تحليل هذا الخطاب، استنتج أهداف الإمبريالية الأمريكية و وصف Rist النقطة الرابعة من خطاب Truman (التي تركز بشكل خاص على التنمية، التي عرضت كحل شامل ومكسب لدول العالم) بأنه "الإنجيل الجديد[2] "، و وصف التنمية بالمعتقد، و تساءل "هل يمكن انتقاد الاعتقاد الذي يهدف إلى السعادة العالمية[3] وأدان Rist الخطاب المتناقض الذي يفرضه النموذج الغربي عند تقسيم العالم إلى دول متقدمة و دول متخلفة[4] بعد إنهاء استعمارها.

وفي هذا السياق أصبح Ivan Illich من المنتقدين الأوائل لسياسات التنمية. في كتابه "تحرير المستقبل"[5]، تم جمع مجموعة من مقالاته في 1960، و التي لوحظ من خلالها استنكاره لتجاوزات التنمية : تزايد عدم المساواة، وارتباط المالية بالديون، وفقدان الحكم الذاتي والهوية، وتوحيد أنماط الحياة والتفكير واختفاء الثقافات المحلية...

في السياق نفسه، أدان François Partant في 1970 ميزان القوى الذي يفرضه النموذج الغربي للتنمية والتسلسل الهرمي بين البلدان الغربية المتقدمة الأكثر تفوقا، و مجموعة واسعة من البلدان المتخلفة الأقل شأنا. أصبحت التنمية أداة للهيمنة السياسية والثقافية والاقتصادية أضف إلى ذلك الاستعمار الجغرافي السابق: "وحوش البارحة أصبحوا متطورين اليوم"[6].

[1] AIMÉ Césaire : Écrits politiques – Discours à l'Assemblée nationale – 1945-1983, édition présentée et établie par René Hénane, Paris, Jean-Michel Place, 2013, 269 p.
[2] RIST G. (1996) Op. cit.
[3] RIST G. (1996) Op. cit.
[4] RIST G. (1996) Op. cit.
[5] ILLICH I. (1971) Libérer l'avenir, Ed. Seuil, 186 p.
[6] PARTANT F. (1982) La fin du développement : naissance d'une alternative ? Ed. Maspero, 186 p.

انخرط العديد من المؤلفين في مسار انتقاد التنمية. في أعقاب الحركة المناهضة للعولمة، نشأت حركة جديدة، موجهة من طرف بعض الكتاب مثل Serge Latouche[1] و (Sachs Wolfgang[2]، Gustavo Esteva) ثم تداولها بعض الكتاب، مثل Arhundhati Roy[3] و Pierre Rabhi.

ظل نقد التنمية مهمشا نسبيا، هذا يرجع كما قال Gilbert Rist، من الصعب انتقاد إيديولوجية قدمت للبشرية على أنها تهدف إلى تجسيد "السعادة للجميع." ولكن من خلال نقد النمو الاقتصادي تزعزع النموذج الغربي للتنمية على المستوى الدولي.

الفرع الثاني: من انتقاد التنمية إلي انتقاد النمو

ومن خلال نقد النمو الاقتصادي، جلب النموذج الغربي للتنمية على نفسه كثيرا من النقد داخل الحضارة الغربية نفسها من أصحاب الضمائر الحية، وارتفعت الأصوات المعادية لهذا النموذج ونال اهتمام الدول والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية إلى غير ذلك ومن بين الأعمال المنجزة التي داع صيتها تقرير نادي روما وعلماء سنذكر بعضا منهم.

يعتبر العمل المنجز بطلب من نادي روما من قبل باحثي معهد التكنولوجيا Massachusetts نقطة تحول في نشأة التنمية الاستدامة.

تأسس نادي روما في 1968 من قبل Aurélio PECCEI و Alexander KING، هاتان الشخصيتان منحدرتان من عالم المالية الدولية. من أهداف نادي روما المساهمة في التوصل إلى فهم أفضل لخفايا العالم الحديث، وخصوصا التفاعلات التقنية و الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

مقتنع منذ البداية أن الرجل المستهلك بدعة اجتماعية، وأن اعتماد النظام الاقتصادي على النمو انحراف في عالم طبيعي يتصف بالمحدودية، طلب أعضاء نادي روما في 1970 من معهد Massachusetts للتكنولوجيا في بوسطن تأليف تقرير يصف مستقبل العالم في شكل نموذج.

[1] LATOUCHE, S. (2002b) Pour en finir, une fois pour touts, avec le développement, S!lence, n. 278/279, pp. 76-82
[2] Spécialiste de la question du développement et notamment auteur de SACHS W. (1992) The development dictionnary : a guide to knowledge as power, Zed Books, 306 p.
[3] ROY A. (1999) Le coût de la vie, Gallimard, 163 p.

يعتبر تقرير نادي روما كـ"دعوى ضد النمو الفوضوي، والتبذير، والظلم[1] "، ركز التقرير بوجه خاص على مظهر يتنافى تماما مع الحدود المادية والنظم الايكولوجية للكوكب الأرضي من جهة، والنمو الاقتصادي والديمغرافي والصناعي من جهة أخرى.

الاستنتاجات التي توصل إليها التقرير دونت في عشر نقاط يمكن تلخيصها على النحو التالي: "إذا استمرت المجتمعات في مطاردة [هدف زيادة عدد السكان ورفع مستوى المعيشة المادية لكل فرد]، إنها ستصل من دون شك إلى قيد من القيود الحرجة الملازمة لنظامنا البيئي[2]"

لم يكن مضمون التقرير مهمة إيديولوجية بل دراسة كمية مفصلة[3]. وقد أثار هذا التقرير في حينه جدلاً واسعاً في الأوساط العلمية والأكاديمية وكذلك بالنسبة لرجال الأعمال، نتجت عنه وجهتي نظر مختلفتين: الأولى تناضل من أجل الحفاظ على البيئة والثانية ترفض هذه الفكرة تماما وتؤيد استمرار عملية النمو، هذا التاريخ يبرز المعارضة بين منافع وأضرار هذه الحضارة، بين الطبيعة والنمو الاقتصادي وبصفة عامة الطبيعة والإنسانية.

وفي نفس الوقت ظهرت مناظرات كبيرة وضعت المسؤولين العالميين أمام خيارات صعبة ومعقدة، فالإنسان لا يستطيع التخلي عما حققته هذه الحضارة من تقدم صناعي وتقني كبير وساهمت في رفع مستويات الرفاهية المعيشية. ولكن في نفس الوقت لا يستطيع تجاهل الأضرار الجسيمة والمخاطر العظيمة الناتجة عن هذه الحضارة في مختلف المجالات. واستنادا لذلك فقد انبرى قسم كبير من العلماء والمسؤولين في القيادات السياسية التفكير الجدي والعلمي للخروج من هذا المأزق وتحقيق انسجام بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات البيئة، إن هذا المأزق خلق نوع من الوعي لدى جميع الطبقات الاجتماعية للتفكير الجدي بالموضوع ضمن وعي بيئي يعيد الانسجام بين الإنسان وحضارته المتقدمة مع شروط البيئة وتأثيراته. وأول محاولة للتوفيق بين النزعتين جاءت في ندوة الأمم المتحدة حول البيئة البشرية بستوكهولم سنة 1972 بطرح مفهوم جديد للتنمية يأخذ بالاعتبار وجوب ملاءمة التنمية

[1] DELAUNAY J. (1974) Halte à la croissance ? Enquête sur le Club de Rome par Janine Delaunay, Fayard, Collection Ecologie, 314 p. (p. 17)
[2] Extrait du rapport, tel que rapporté par Catherine VINAY, in VINAY C. (1999) Le développement durable : nouvelle utopie ou stratégie politique ? Analyse de la territorialisation d'un concept en quête de légitimation en Rhône-Alpes, Catalogne et Québec. Thèse de doctorat Villes et Sociétés, Université Jean Monnet Saint-Etienne, 789 p. (p.54).
[3] D'HUMIERE P., Op. cit.

للبيئة، أي تنمية تحترم البيئة وتولي عناية خاصة للتسيير الفعال للموارد الطبيعية، بل حتى جعل التنمية الاقتصادية ملائمة للعدالة الاجتماعية.

تم تأكيد هذه الوجهة عن طريق أعمال علمية أخرى ظهرت بعد عمل نادي روما، نذكر على سبيل المثال Joël de Rosnay الذي ينتمي إلى صفوف معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وسيتم الحديث عنه في منتصف 1970 من خلال نشر كتابه المشهور (Macroscope) الذي حاول إحداث التقارب بين مختلف النظم، و خصوصا بين النظم الايكولوجية والاقتصادية.

يؤكد de ROSNAY على تماثل وظائف النظامين ويسلط الضوء على الروابط بين الاقتصاد والبيئة، وخاصة من حيث دوران تدفقات الطاقة والمواد، وصل إلى استنتاج مثير للقلق" : كل شيء يحدث كما لو أن كائنا حيا (المجتمع البشري) نما وترعرع في (النظم الإيكولوجية الأرضية) كطفيلي ينهب الطاقة والموارد لصالحه و في نهاية المطاف سيقتلها[1]".

ظهر مصطلح" حدود النمو " في فرنسا في 1979 في كتاب عالم الرياضيات والخبير الاقتصادي الأمريكي Nicolas Georgescu-Roegen من أصل روماني بعنوان " غدا حدود النمو "، والذي يتألف من مجموعة مختارة من المقالات[2]. يعتبر من أشهر رواد هذا الاتجاه لقد طور نظرية Déclining[3] التي تقترح نظرة مختلفة بشأن قضايا الاستدامة، معتبرا أن "اقتصاد الحضارة الصناعية عملية تنطوي على التدهور الحتمي لا محالة، لأن المفهوم الثاني للديناميكا الحرارية، سيؤدي إلى التدهور البيئي، واستنزاف الموارد (المواد الخام) وزيادة في النفايات و التلوث "[4].

تقوم هذه النظرية على ضرورة تقليص النفوذ الاقتصادي، والانتقال من النموذج الاقتصادي إلى نموذج مبني على الاعتدال والقناعة، مع ضرورة انخراط الدول المصنعة في خطة لتقليص إنتاجها واستهلاكها، مع التركيز على الضروريات[5]. غير أن هذا الحل يبدو بدوره مستعصيا، فما الذي سيجبر الدول الغنية على تغيير نظامها الاقتصادي، والتضحية بملايير الدولارات من الأرباح، خصوصا وأنها

[1] ROSNAY (de) J. (1975) Le Macroscope : vers une vision globale, Le Seuil, 346 p.
[2] GEORGESCU-ROEGEN N., Demain la décroissance. Entropie, écologie, économie. Traduction, présentation et annotation Jacques Grinevald et Ivo Rens, 1979.
[3] GEORGESCU-ROEGEN N., op cit
[4] GRINEWALD J. (1992). La révolution bioéconomique de Nicholas Georgescu-Roegen. Dans b. &. Stratégies énergétiques, L'utilisation rationnelle de l'énergie (pp. 21-34). Médecine et Hygiène.1992
[5] GEORGESCU-ROEGEN N., Demain la décroissance traduction en français en 1979

تصدر مشاكلها البيئية أيضا مع السلع المصنعة؟ ومن الذي يملك الجرأة لإصدار مثل هذا القرار السياسي؟ ثم، هل يستطيع المجتمع التخلي عن رفاهية العيش التي ألفها ونشأ في أحضانها؟

يعتبر الاقتصادي الأمريكي E.F. Schumacher من " معارضي النمو " الذين عزموا على فضح التهديدات الناتجة عن تبعية المجتمعات الحديثة اتجاه الحلول التكنولوجية في مؤلفاتهم. شوماخر يدعو إلى العودة إلى أبسط الحلول المحلية، والديمقراطية[1].

ولا يمكن ألا نتوقف ولو لفترة وجيزة على فرضية غايا. هذا الافتراض، الذي وضع من قبل عالم البيئة Lovelock[2] منذ الستينات، والذي عرف "الأرض ككائن حي مستقل، قادرة على تنظيم نفسها والرد على العدوان الخارجي، ويشير إلى هشاشة النظام الإيكولوجي للأرض وضعف للجنس البشري. و وفقا لهذه الفرضية، " الأرض نظام فسيولوجي ديناميكي الذي يشمل المحيط الحيوي ويحافظ على كوكبنا منذ أكثر من ثلاثة مليارات سنة، في وئام مع الحياة"[3]

هذه اللمحة الموجزة، مكنتنا من استكشاف، التيارات المحتجة التي تندد بالتجاوزات الاستهلاكية والمخاطر التي تتسبب فيها على مستقبل البشرية، حتى أن البعض لم يتردد في تسميتها "أسطورة النمو."

هذا النقاش سيجد صدى كبيرا من جانب الجمهور على نحو متزايد وساهم في إنشاء العديد من المنظمات البيئية غير الحكومية، سواء على الصعيد الدولي (غرينبيس، 1971، أصدقاء الأرض 1970). شارك المنظرون الإيكولوجيون وأصحاب افتراض Gaïa[4] المشاركة في تدعيم الخطاب البيئي، في حين أن الحركة تعززت من خلال تسييسها.

[1] SCHUMACHER E.F. (1975) Small is beautifull, economics as if people mattered, Perrenial Library, Harper et Row Publishers, 306 p
[2] LOVELOCK J. (1993) La Terre est un être vivant : l'hypothèse Gaïa, Flammarion, 183 p.
[3] LOVELOCK J. (1993) La Terre est un être vivant : l'hypothèse Gaïa, Flammarion, 183 p.
[4] Deux auteurs ont particulièrement influencé le mouvement de la Deep Ecology : LEOPOLD A. (théoricien de la Deep Ecology) et Lovelock J. (théoricien de l'hypothèse Gaïa, qui envisage la Terre comme un seul et même méta-organisme, disposant de fonctions lui permettant de s'autoréguler, Op. cit.)

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة

تعتبر الأسس النظرية والفلسفية والأيديولوجية التي ساهمت في ظهور التنمية المستدامة قديمة جدا، غير أن هذا المفهوم ما زال يفسر بطرق مختلفة من قبل الكثيرين. إذا كان مفهوم التنمية المستدامة يعتبر قديما فإنه كمصطلح يعد حديث النشأة، و لهذا تعددت تعاريفه، و جعلت منه مفهوما متعدد الأشكال.

سنحاول تقديم نشأة المفهوم و تعريفه حسب تقرير Gro Harlem Brundtland ثم نتطرق إلى بعض من هذه التعاريف، مع إبراز العوامل المشتركة بينها، و الاختلافات الكبيرة و كذا تكامل المفاهيم الموجودة.

المطلب الأول: نشأة مفهوم التنمية المستدامة: تقرير Brundtland

الفرع الأول: سياق تقرير "مستقبلنا المشترك"[1]

في 1980، نشر الاتحاد الدولي تقريرا بعنوان "الإستراتيجية العالمية للحفاظ على البيئة" حيث استخدم لأول مرة مصطلح "التنمية المستدامة"[2]. و لكنه ظهر رسميا في1987 حيث تم تعريف هذا المفهوم في تقرير بعنوان "مستقبلنا المشترك" الذي قدمته Gro Harlem Brundtland، ، رئيسة وزراء النرويج آنذاك ورئيسة اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة.

في 1983 شكلت الأمم المتحدة لجنة عالمية للبيئة والتنمية برئاسة Gro Harlem Brundtland، وعضوية مجموعة من الخبراء وذلك من أجل دراسة مشكلات البيئة والتنمية على كوكب الأرض، واقتراح حلول غايتها الحد من الصراع القائم بين البيئة والتنمية والخروج بمفهوم يعمل على اتزان العلاقة بينهما، من خلال صياغة برنامج عالمي للتغيير واقتراح استراتيجيات بعيدة المدى[3]، وكانت حصيلة عمل هذه اللجنة إصدار كتاب مستقبلنا المشترك our common future الذي حمل مفهوما جديداً للتنمية وهو مفهوم التنمية المستدامة.

[1] مستقبلنا المشترك – تقرير خبراء البيئة والتنمية - برنامج الأمم المتحدة للبيئة 1978

[2] http://www.uved.fr/fileadmin/user_upload/modules_introductifs/module4/site/html/1-approche.html

[3] Le Rapport Brundtland, la définition du développement durable Article publié dans Cadre du développement durable http://www.vedura.fr/developpement durable/cadre/rapport-brundtland

الفرع الثاني: مفهوم التنمية المستدامة وفقا لتقرير Gro Harlem Bruntland

من أجل التوفيق بين وجهات النظر المختلفة، ركز CMED على المصالح المشتركة فيما يخص القيم و المبادئ التي يتقاسمها الجميع. تكتلت هذه القيم حول مفهوم التنمية المستدامة المقترح قبل بضع سنوات من قبل UICN، والتي ساهم CMED تدريجيا في تجسيدها و تنسيقها، وخاصة من خلال تعريف نال الشهرة و سنعرضه فيما يلي:

أطلق مصطلح التنمية المستدامة من طرف "Kennech Boulding"[1] خلال تقرير "Brundtland" بعنوان مستقبلنا المشترك[2] للجمعية العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987[3] حيث تم تعريف التنمية المستدامة بـ:" التنمية التي تستجيب للحاجات الحالية دون المخاطرة بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم".[4]

هناك مفهومان ملازمان لتعريف التنمية المستدامة :الأول يتمثل في 'الاحتياجات، وخاصة الاحتياجات الأساسية للفقراء، والتي ينبغي أن تعطى لها الأولوية القصوى، و الثاني يتمثل في فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل.

وأضافت هذه اللجنة برونتلاند أن ... "التنمية المستدامة ليست حالة ثابتة من الانسجام، وإنما هي عملية تطور التي يتم من خلالها استغلال الموارد، و توجيه الاستثمارات، و التطوير التكنولوجي والتغيير المؤسسي بما يتفق مع احتياجاتنا في المستقبل و الحاضر[5]."

هذا التعريف رغم بساطته إلا أنه يتضمن إشكالية معقدة تخص كيفية تحديد الحاجات وأولوياتها بشكل متوازن بين الحاضر والمستقبل، أضف إلى ذلك بروز مسالة حقوق الأجيال القادمة. هذا التعقيد والغموض ترك المجال لكثير من التفسيرات المختلفة لمفهوم التنمية المستدامة[6]. بعد خمس سنوات من نشر تقرير Brundtland، اجتمعت الأمم المتحدة لمناقشة مفهوم التنمية المستدامة في ريو دي جانير في

[1] BONNET C., « marché et développement », édition Alpha, Alger, 2006, p 14.
[2] WCED (World Commission on Environment and Development), Our Common Future, Oxford: Oxford University Press, 1987.
[3] FOUGIEN E., « Relation internationale et développement durable », Rune politiques Étrangère, 1999, volume 64, n° 4, p 932.
[4] OCDE, le développement durable à la croisée du l'économie de la société et de l'environnement, 2008, p 26.
[5] Rapport de la Conférence des Nations Unies sur l'environnement et le développement op cit
[6] CAPRON M., QUAIREL-LANOIZELEE F., 2007, La responsabilité sociale d'entreprise, Collection Repère, Éditions la Découverte, Paris

يونيو 1992[1]. وتم تحديد مفهوم التنمية المستدامة خلالها بشكلٍ رسمي، بالاعتماد على27 مبدأ، سنرتكز على بعضها[2] من أجل التوصل إلى التعريف الذي اعتمد لاحقا:

المبادئ الأربعة الأولى الذي اقرها المؤتمر مهمة لأنها تركز على الأسس الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة:

لقد أشار المبدأ الأول الذي اقره المؤتمر إلى بعد محوره الإنساني، تفاديا لما حصل في Stockholm الذي ركز منظموه على البيئة دون الأخذ بعين الاعتبار متطلبات تنمية العنصر البشري. ركز إعلان ريو هذه المرة على "أن الكائن البشري في صلب اهتمام التنمية المستدامة، ثم أضاف" للعنصر البشري الحق في حياة سليمة و منتجة تتوافق مع البيئة[3]."

أصر المبدأ الثاني على الجانب الشامل للتنمية المستدامة، وسلط الضوء على الهدف الإجمالي للاستدامة، كما اقر بعدم التوصل إلى الاستدامة ما لم تحترم و تنفذ من قبل جميع الأمم "وفقا لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ القانون الدولي[4] "، ووفقا لإستراتيجية خاصة لكل الأمة ووفقا لحقائقها المميزة و"وفقا لسياساتها البيئية والإنمائية" .وطد هذا الجانب أيضا في جدول أعمال القرن 21 للأمم المتحدة الفصل 28، الذي ينص على الدور الأساسي للسلطات المحلية في التطبيق المحلي والعملي لمفهوم التنمية المستدامة. هذا المبدأ تم تلخيصه في وقت لاحق من قبل صيغة فعالة" :فكر عالميا واعمل محليا".

المبدأ الثالث من إعلان ريو يذكر بالجانب المتكرر والمؤسس للتنمية المستدامة و المتعلق بالعدالة بين الأجيال في الداخل والخارج، مما يجعله قريبا بشكل كبير من تعريف تقرير برونتلاند لأنه أكد على أن " الحق في التنمية يتم تحقيقه بطريقة منصفة لتلبية الاحتياجات الإنمائية والبيئة للأجيال الحالية والمستقبلية"[5].

[1] ONU, 2007a, Le sommet planète et terre, couronnement d'une réunion historique, définit les orientations du développement durable, Communiqué de presse de l'ONU, URL : http://www.un.org/french/events/rio92/rioround.htm, consulté le 12 janvier 2007

[2] Rapport de la Conférence des Nations Unies sur l'environnement et le développement* (Rio de Janeiro, 3-14 juin 1992)

[3] CNUED (1992) Déclaration de Rio de Janeiro sur l'Environnement et le Développement, principe 1

[4] CNUED (1992) Déclaration de Rio de Janeiro sur l'Environnement et le Développement, principe 2

[5] CNUED (1992) Déclaration de Rio de Janeiro sur l'Environnement et le Développement, principe 3

وأخيرا، يؤكد المبدأ الرابع على الترابط والحاجة إلى نهج مشترك بين التنمية والبيئة من أجل الوصول إلى إستراتيجية تنمية مستدامة "لتحقيق التنمية المستدامة، تعتبر حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن عزلها[1]."

كما أقرت المادة 2 لمعاهدة Maastricht، يناير 1992 بتشجيع" النمو المستدام الذي يحترم البيئة، وابتكار صيغ جديدة للتنمية وبالتالي استهلاك لضمان رفاه الناس حاليا دون النيل منهم في المستقبل.

سيتم تسليط الضوء على أربع نقاط قد تساهم في تصميم التنمية المستدامة كما صرح بها التقرير.

– الاعتراف بأن البيئة تمثل إطارا ملزما للأنشطة البشرية بما في ذلك الاقتصادية. يجب أن تأخذ نظم الإنتاج بعين الاعتبار حقيقة المواد الخام والموارد الطبيعية المتوفرة بكميات محدودة. احترام البيئة شرط أساسي لاستمرار الإنسانية . وبالتالي، "إلى أدنى حد ممكن"، التنمية المستدامة تعني عدم تعريض للخطر النظم الطبيعية التي تساهم في استمرارها :الهواء، الماء، التربة والكائنات الحية[2] " و"على نطاق أوسع، تهدف التنمية المستدامة إلى تعزيز التناغم بين البشر وبين الإنسان والطبيعة".[3]

– يعتبر الفقر بعدا رئيسيا للتنمية المستدامة، و لقد اعترف به على أنه المتسبب في المشاكل العالمية البيئة. "لا يمكن معالجة هذه المشاكل دون تسجيلها في إشكالية واسعة تحاول القضاء الجدري على الفقر و الظلم الذي يعاني منه العالم"[4].

– تم التركيز أيضا على جانب التضامن بين الأجيال: الحسابات بالنسبة لجيلنا ليست إيجابية، ولكن أطفالنا سنترك لهم رصيدا سالبا. اقتراضنا رأسمال بيئي من الأجيال القادمة، مع العلم أننا لا يمكن أبدا سداده [5]".

– يشير التقرير أيضا إلى أوجه القصور في مقاربة يسيطر عليها نموذج النمو في ترقية التنمية العالمية المستدامة « التنمية المستدامة، شيء آخر وليس نموا بسيطا. تطالب بتعديل محتوى النمو،

[1] CNUED (1992) Déclaration de Rio de Janeiro sur l'Environnement et le Développement, principe 4

[2] المرجع نفسه، ص 53 .

[3] المرجع نفسه، ص 76.

[4] المرجع نفسه، ص4.

[5] المرجع نفسه، ص9.

وضبط استهلاكه من المواد الخام والطاقة وتوزيع ثماره بالعدل والإنصاف»[1]. في هذا السياق، تقوم التنمية المستدامة على ثلاثة عناصر أساسية سنتعرض لها فيما يلي.

الفرع الثالث: العناصر الأساسية للتنمية المستدامة

إن التعريف "الرسمي" للتنمية المستدامة مثل في رسم "كلاسيكي" يتميز بالانتشار الواسع ويتألف من ثلاث دوائر التي ترمز للمحاور الثلاث [2] (البيئية والاقتصادية والاجتماعية) و تقع التنمية المستدامة نفسها عند تقاطع ثلاث دوائر : من المفترض أن يكون على حد سواء منصفة ومستدامة وملائمة للعيش.

هذه الثلاثية مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي تتسم بالضبط والتنظيم وترشيد الموارد ولا يكفي وصفها بالترابط بل لابد من الإشارة إلى أنها تشكل منهجا متكاملا لأنه يجمع ما بين الاقتصاد أحد المحركات الرئيسية للمجتمع، وأحد العوامل الرئيسية المحددة لماهيته، والمجتمع هو صانع الاقتصاد، والمُشكِّل الأساسي للأنماط الاقتصادية التي تسود فيه، اعتمادا على نوع الفكر الاقتصادي الذي يتبناه المجتمع، والبيئة هي الإطار العام الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية ويؤثر فيها[3]. كما تتأثر البيئة بسلوكيات أفراد المجتمع وتؤثر في أحوالهم الصحية وأنشطتهم المختلفة. و التعريف التالي يجسد هذه الرؤيا بوضوح "التنمية المستدامة عملية تنموية تحاول التوفيق بين البيئة والاقتصاد والاجتماع وتقيم حلقة حميدة بين هذه المجالات الثلاثة : تمثل تطورا اقتصاديا فعالا واجتماعيا عادلا وبيئيا مستداما. يحترم الموارد الطبيعية والنظم الايكولوجية ودعائم الحياة على الأرض، التي تضمن الكفاءة الاقتصادية، دون إغفال الأهداف الاجتماعية التي تتمثل في مكافحة الفقر وضد عدم المساواة والإقصاء وتسعى للبحث عن الإنصاف"[4].

لا يمكن التوصل إلى التنمية المستدامة ما لم يتحقق التوافق والانسجام بين هذه المحاور الثلاثة كما يظهر في الشكل التالي:

[1] المرجع نفسه ص.61

[2] Formulation donnée par Shell de ces trois pôles. C'est en anglais mais cela parle mieux : les 3 P : « Profit, People, Planet ».

[3] Op cit

[4] Le développement durable Actu-Environnement.com - Publié le 29/05/2006

شكل 1: نموذج يعرف التنمية المستدامة حسب Sadler et Jacobs

نموذج[1] يعرف التنمية المستدامة حسب Sadler et Jacobs[2]

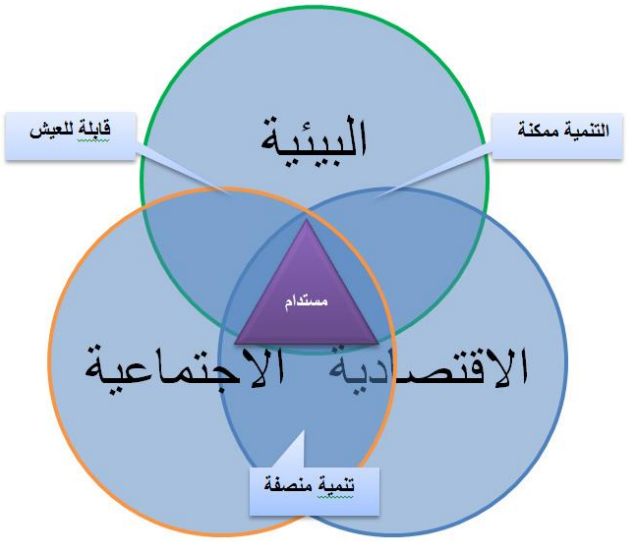

مصدر: SADLER, B. et JACOBS, P., 1990

– يشير هذا الشكل إلى أن كل طرف من أطراف الثلاثية يتعامل من منظور معين للاستدامة[3] فالجانب الاقتصادي يهتم بالاستدامة الاقتصادية والمالية والتي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي وخلق الثروة وتحسين شروط الحياة المادية للجميع من خلال إنتاج مستدام واستهلاك مستدام، والحفاظ على رؤوس الأموال والاستخدام الكفء للموارد والاستثمارات وسن علاقات دولية ضمن تجارة عادلة تتسم بالأخلاق، كما تسعى من اجل استخدام حكيم للموارد والبيئات الطبيعية، ودمج التكاليف البيئية والاجتماعية في أسعار السلع والخدمات.

– بينما تهتم الاستدامة من المنظور البيئي بالحفاظ على الموارد الطبيعية والطاقوية، والعمل في حدود الطاقة الاستيعابية للبيئة وحماية التنوع البيولوجي، كما تسعى من أجل الحفاظ على التوازنات البيئية الكبيرة (المناخ والمحيطات والغابات)، الحد من المخاطر والوقاية من الآثار البيئية.

[1] إن النموذج يعتمد على نظرية المجموعات. انه يحلل التنمية المستدامة كمجموعة أهداف.

[2] SADLER, B. et JACOBS, P., 1990. Définir les rapports entre l'évaluation environnementale et le développement durable: la clé de l'avenir. In Développement durable et évaluation environnementale: perspectives de planification d'un avenir commun. Ottawa: Conseil canadien de recherche sur l'évaluation environnementale

[3] CAPRON, M., & QUAIREL-LANOIZELEE, F. (2007). La responsabilité sociale d'entreprise. Paris: La Découverte.

– أما الطرف الثالث للثلاثية يتمثل في الجانب الاجتماعي الذي يرتكز أساسا على ترضية الاحتياجات الأساسية للسكان، و يرتبط بالعدالة الاجتماعية والقدرة التعبوية للمجتمع بمعنى وجود عنصر المشاركة الشعبية وكذلك الثقافة والتنمية المؤسسية.

تجدر الإشارة إلى هذه الثلاثية، أنها تهتم بالجوانب الثلاثة بنفس الدرجة عبر الاتزان بين عناصرها، وعدم طغيان أحدها على العناصر الأُخرى لا يمكن ملامسة التنمية المستدامة ما لم يتحقق تواجد متخصصين يتعاملون مع كل طرف من هذه الأطراف حيث أن قصر الاهتمام على أحد هذه الجوانب دون الجوانب الأخرى يمكن أن يضر بعملية التنمية في حد ذاتها . وهناك من أضاف لهذه المحاورالثلاثة عناصر[1] أخرى.

1/ الخصائص التي يحددها الترابط بين هذه المحاور:

التنمية المستدامة هدف صعب المنال لا يمكن ملامسته، ما لم يتم تحقيق مبدأ التوازن ما بين المحاور الثلاث "الاقتصادية البيئية و الاجتماعية". بالطبع يعتبر الوصول إلى نقطة التوازن بين هذه العوامل نوع من المثالية، وينبثق عنها بعض الخصائص التي سنتطرق لها.

– الاستدامة: يعتبر الإنسان أساس الانشغالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بفضل عمله ومثابرته وحوكمته يستطيع المحافظة على استدامة كوكبنا.

– التنمية الممكنة viable: وهذا يعني أن التفاعلات بين العوامل الاقتصادية والبيئية يجب أن تكون مفيدة لا يمكن فصلهما، بل يجب السعي وراء نمو اقتصاد يتلاءم مع المحيط يعتمد على الموارد المتجددة وظروف الحياة تكون مماثلة للجميع.

– تنمية قابلة للعيش vivable: تؤخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والبيئية، وهذا يعني، من أجل ضمان إطار حياة مقبول، هذا يؤدي بنا إلى فكرة التباين بين الشمال والجنوب.

[1] العنصر السياسي: و يتضمن الديمقراطية، الحريات السياسية وحقوق الإنسان.
العنصر الثقافي: باعتبار أن الثقافات تمنح الشعوب والأفراد هويتهم و كرامتهم، كما أن التنوع الثقافي يعتبر ثروة لابد من الحفاظ عليها.
العنصر الأخلاقي: ويركز على جانب القيم و المثل الأخلاقية.
العنصر المكاني: ويقصد به تحقيق التوازن بين المدن والأرياف والتهيئة العمرانية.

– تنمية منصفة équité تتجلى خلال ثلاث مستويات:

– في بلد ما، يسعى لضمان احتياجات الجميع بفضل توزيع أفضل للثروة (الحد من الفقر).
– بين البلدان والشعوب، يرتكز على الاعتراف بالطابع العالمي والمشترك للبيئة والحاجة إلى تقاسم الموارد. هذه القضايا لاسيما تطوير بلدان الجنوب، والتجارة العادلة، وما إلى ذلك.

– يركز مفهوم التنمية المستدامة بوضوح على الإنصاف بين الأجيال، وهذا يعني أن الأجيال القادمة ينبغي أن يكون لها نفس الفرص المتاحة للأجيال الحاضرة، استقرار المناخ، الحفاظ على التنوع البيولوجي، ...الخ.

ولا يمكن تكاملها ما لم يؤمن بها الوجود الإنساني الفاعل، بحيث تتحقق إنسانية الإنسان وتؤمن رفاهيته ويؤشر دوره ويتسع نطاق عمله في إطار مجموعة من الضوابط والأحكام المنظمة.

2/ تفاعلاتها[1]:

شكل 2: البعد الاجتماعي

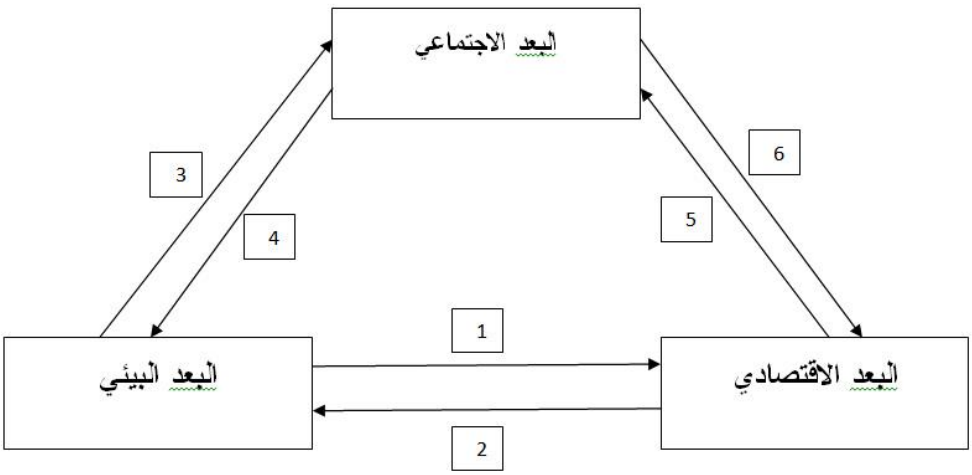

المصدر: إنجاز الباحثة اعتمادا على Patrick D'Humière (2000)

1– من البعد البيئي إلى البعد الاقتصادي: الوظيفة الإنتاجية للبيئة (الموارد الطبيعية تلعب دور المتلقي)، التكلفة الاقتصادية لحماية البيئة.

[1] OCDE, les grandes questions , p 37

2- من المجال الاقتصادي إلى البيئة: ضغوطات النشاط الإنتاجي على موارد المحيط، الاستثمار في وقاية المحيط) حقوق الملكية على الموارد الطبيعية و المحيطية.

3- من المحيط نحو المجال الاجتماعي: أهمية رخاء المحيط للجنس البشري، الأخطار على الصحة وأمن تدني البيئة.

4- من البعد الاجتماعي نحو البيئة: طرق الاستهلاك تمارس ضغوطات على موارد المحيط، الوعي بمشاكل المحيط من طرف الأفراد.

5- من البعد الاجتماعي إلى البعد الاقتصادي: حجم وكفاءة اليد العاملة، أهمية التنظيم الاجتماعي لعملية السوق.

6- من البعد الاقتصادي إلى الاجتماعي: إمكانية التوظيف، تحسين المستوى المعيشي، توزيع الأجور، تمويل برامج الضمان الاجتماعي، ضغوطات على النظم الاجتماعية و لثقافية المؤدية إلى الاضطرابات والتدفقات المهاجرة.

لا يمكن التوصل إلى التوفيق بين (اقتصاد، اجتماع، البيئة) ما لم يتم الاعتماد على استراتيجية سديدة، تتطلب سلوكا بشريا راشدا وقرارات حكيمة تستطيع التوفيق بين ما يبدو للكثيرين مستحيل تحقيقه.

الفرع الرابع: أهداف التنمية المستدامة المعتمدة.

تسعى فكرة التنمية المستدامة إلى توجيه السياسات التنموية المستقبلية الفاعلة بحيث تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف، و لقد أحصى تقرير Brundtland سبعة أهداف سنذكرها فيما يلي[1].

يشير الهدف الأول بوضوح في تقرير Brundtland "أن ما نحتاجه هو عصر جديد من النمو، نمو ناشط وفي الوقت نفسه يؤمن الثبات على المستويين الاجتماعي والبيئي"[2] أي بما يتفق والأهداف الاجتماعية والبيئية[3]. خلافا لتقرير نادي روما، حدود النمو (1972)[4] النمو الاقتصادي هو المحرك للأداء المجتمعات الغنية، وأيضا الفقيرة، ويعتبر شرطا أساسيا لتلبية الاحتياجات التي تم مناقشتها. ومع

[1] Commission mondiale sur l'environnement et le développement, CMED p.358

[2] BRUNDTLAND Gro Harlem , Notre avenir à tous ,Rapport de la Commission mondiale pour l'environnement et le développement, Ed. du Fleuve, Montréal.1987 .

[3] GUIBERT B., LATOUCHE S., Antiproductivisme altermondialisme décroissance, Parangon, Lyon, 2006, P13

[4] MEADOWS D. H., Meadows D. L., Randers J. et Behrens III W. W. (1972), Halte à la croissance ?, (rapport au Club de Rome), Fayard, Paris

الأسف وجه للنمو العديد من الانتقادات حول الآثار السلبية للنمو وحتى التنمية التي كثيرا ما ينظر إليها على أنها نمو[1] .

الهدف الثاني: فرصة جديدة لنوعيّة النمو الاقتصادي وكيفيّة توزيع منافعه على طبقات المجتمع كافة، وليس مجرّد عمليّة توسع اقتصادي، لا تمنع من ازدياد الفوارق بين مداخيل الأفراد والجماعات، إن بين دول الشمال والجنوب أو داخل الدول النامية نفسها، التنمية المستدامة تفرض نفسها كمفهوم عملي للمشاكل المتعدّدة التي تتحدّى البشرية.

الهدف الثالث: هو تلبية الاحتياجات والتوقعات الأولية من حيث إمدادات المياه الأساسية، ولكن أيضا الطاقة والصحة والعمل. وهنا أيضا نحضر إلى إعادة توجيه جزئي للنمو.

الهدف الرابع : محاولة السيطرة على عدد السكان، أي ديموغرافيا دائمة ومستدامة.

يحدد الهدف الخامس: الحاجة الماسة للحفاظ على القيمة القاعدية للموارد. الهدف المعلن هنا ليس الحفاظ على الموارد لغرض وحيد وهو التنمية الاقتصادية، ولكن أيضا الحفاظ على الموارد المتاحة حتى تتمكن الأجيال القادمة من تلبية احتياجاتها.

الهدف السادس: إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر . وينعكس هذا الهدف ولا سيما عن طريق تعزيز الابتكارات التكنولوجية في البلدان النامية، من أجل مساعدتهم على دمج التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، ينبغي أن يؤخذ البعد البيئي أو بيئية أكثر مراعاة الابتكارات التكنولوجية.

الهدف السابع: تسمح بتقييم المخاطر ونشر الوعي وتوجيه العمل السياسي على المستويات المحلّية والإقليميّة والدولية وإقحام البيئة في عملية صنع القرار.

الفرع الخامس: الخصوصية الجديدة لمقاربة Brundtland

من خلال دراستنا لاحظنا أن الاهتمامات بالاستدامة قديمة، و لكن أعمال CMED نقلت عناصر جديدة لقضية التنمية المستدامة.

[1] Une critique très complète à ce sujet, basé sur une histoire d'un demi-siècle a été élaborée dans Rist G. (1998), <<<développement durable, voir Bonnevault S. (2003), Développement insoutenable. Pour une conscience écologique et sociale, Editions du Croquant, Broissieux.

على عكس تقرير Meadows ""حدود النمو؟"[1] أو بعض التيارات البيئة الأخرى التي تطالب بوقف النمو، يتميز تقرير Brundtland بمقاربة أكثر اعتدالا. في الواقع، لا يدعو التقرير إلى النمو الصفري أو" تراجع النمو المستدام" و لكنه يؤكد على "استمرار النمو"[2] ويدعو إلى ""حقبة جديدة من النمو الاقتصادي، والنمو القوي"[3]. وتبين أن الخطاب النقدي اتجاه النمو انجلى إلى حد كبير، مما جعل البعض يرون أن تقرير Brundtland قام بتنازلات كثيرة، وخاصة فيما يتعلق بنادي روما[4] كما استطاع إبعاد الانتقادات التي تصدر عن الحركات الايكولوجية بفضل إقراره لبعض المواقف التي تدعم الاهتمامات البيئية والتي تظهر جليا في التقرير"، هناك من يفرط في استغلال موارد البيئية بما لا يتحمل كوكب الأرض، ولا سيما فيما يخص استهلاك الطاقة [5]".

لا يمكن التوصل إلى التوفيق بين (اقتصاد، اجتماع، البيئة) إلا أنه أصبح ممكنا في تقرير Brundtland الذي يسعى لإقرار استراتيجية سديدة، تتطلب سلوكا بشريا راشدا وقرارات حكيمة تستطيع التوفيق بين ما يبدو للكثير بعيد المنال.

المطلب الثاني: التنمية المستدامة مفهوم متعددة الأشكال

هدفنا لا يكمن في تقديم قائمة شاملة من التعاريف والمفاهيم لتحقيق التنمية المستدامة. مهمة بهذا الحجم تبدو غير ممكنة، نظرا لتعدد أشكال هذا المفهوم. بعد التطرق إلى المناقشات الرائدة في مجال التنمية المستدامة، سنسعى لتسليط الضوء على القاسم المشترك بين بعض التعريفات.

الفرع الأول: صعوبة استقرار تعريف التنمية المستدامة

على ما يبدو، وبالرغم من تعدد الأعمال والمناقشات المثمرة، لم يستقر مفهوم التنمية المستدامة. وتعددت أشكاله ومن الصعب تحديد نطاقه[6]، لذلك يبدو من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تقديم

[1] MEADOWS, D., Randers, J., & Berhens, W. (1972). Halte à la Croissance ? Rapport sur les limites de la croissance. Paris: Fayard.
[2] CMED (1989) Op. cit. p. 20
[3] CMED (1989) Op. cit. p. 47
[3] MEADOWS, D., Op. cit.
[4] SACHS I., LALONDE B., par exemple, regrettent le relatif conservatisme du rapport de la CMED, constatant que les remises en cause de la croissance initiées au début des années 1970 ont totalement disparu du discours du rapport BRUNDTLAND, in SACHS I., LALONDE B. (1988) Notre avenir à tous - notes critiques, Futuribles n. 119, pp. 84-92. Ted TRAINER, quant à lui, considère carrément le rapport BRUNDTLAND comme conservateur, consensuel et sans innovation, in TRAINER T. (1990) A rejection of the Brundtland report, IFDA Dossier n. 77, p.72
[5] BRUNDTLAND Gro Harlem, Notre avenir à tous ,Rapport de la Commission mondiale pour l'environnement et le développement, Ed. du Fleuve, Montréal1987 ,
[6] CAMERINI, C. (2003). Op cit

تعريف الإجماع للتنمية المستدامة، تنبثق منه الأهداف والوسائل التي تساعد على تحقيقه. لقد أحصى Pezzey أكثر من 60 تعريف في عام 1989[1]، و بعد تسع سنوات ذكر المركز الجامعي للبيئة البشرية وعلوم البيئية أكثر من مائة تعريف[2] في الغالب متنافسا وأحيانا متناقضا[3]. واللافت للنظر لا تستخدم هذه التعريفات بشكل صحيح في جميع الأحوال.

شكلت التنمية المستدامة تناقضا مزدوجا في حد ذاته. وفقا لدعاة حماية البيئة للتيار الإيكولوجي العميق، تعتبر التنمية المستدامة نعت للشيء بنقيضه وخاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار فكرة "الحد من النمو" التي أطلقها Nicholas Georgescu-Roegen[4] والتي تركت صدى طيباً في أوساط بعض أنصار البيئة ودعاة العولمة البديلة. وهم يطعنون في أي توصيف يهدف إلى إعادة الاعتبار إلى التنمية كما يتم ممارستها، سواء أكانت بشرية أم مستدامة أم ثابتة، أي الذهاب في اتجاه الهيمنة الغربية على العالم. وهكذا نجد Gilbert Rist يندد بالتنمية على أنها "كلمة صنمية[5]، كما يدين Serge Latouche التنمية المستدامة لأنها "نعت للشيء بنقيضه[6]" إن معارضي التنموية يعزون فشل استراتيجيات التنمية إلى العيب المفترض جوهرياً في كل عملية تنمية.

التناقض الثاني يتعلق بسعة وتنوع التفسيرات وتعريفات المفهوم. بالفعل تهدف التنمية المستدامة إلى جمع وتعبئة الأفراد حول أهداف مشتركة، غير أن تعدد التعريفات والتطبيقات، وفي غياب إجماع واضح نشأ انقسام بشأن هذه المسألة. عدم دقة التنمية المستدامة جعلها تتسم بالقوة والمحدودية؛ بالقوة لأن توسعها يسمح بتسجيل كل فرد ومؤسسة في أحد جوانب هذا المفهوم . ولكن توسع المفهوم قد يصبح تهديدا للمفهوم نفسه حيث جعله عرضة للاضمحلال والموت[7]. يبدو أن توسع المفهوم سهل الدور المتزايد

[1] BONTEMS, P., & ROTILLON, G. (1998). Economie de l'environnement. Paris: La découverte.
[2] Camerini op cit
[3] الغالبي، مرجع سابق.
[4] GEORGESCU-ROEGEN N., La décroissance : Entropie-Ecologie-Economie, Sang de la terre, Paris, 1995
[5] RIST G., " Le "développement" : la violence symbolique d'une croyance ", in Christian Cameliau (dir.), " Brouillons pour l'avenir, Contributions au débat sur les alternatives ", Les Nouveaux Cahiers de l'IUED, Genève, n° 14, PUF, Paris, 2003, p. 147.
[6] LATOUCHE S., " Les mirages de l'occidentalisation du monde : En finir, une fois pour toutes, avec le développement ", Le Monde diplomatique, mai 2001. Un oxymoron est la juxtaposition de deux termes contradictoire
[7] CAMERINI, (2003) op cit

الذي يلعبه في الخطاب الإداري والاقتصادي الحالي[1]، دون أن يلقى إجراءات ملموسة . سعة التنمية المستدامة سهل للمؤسسات تكيفا أسهل، لأنها أقل تقييدا[2]، وعدم وجود توافق في الآراء وتعدد تفسيراته أصبح وسيلة متبادلة لإدماج قضايا التنمية المستدامة في الإشكالية التنظيمية بمرونة «الكل يدعو لتحقيق التنمية المستدامة، والكل يبحث من دون معرفة ما يعنيه أو ما يفرضه من الناحية العملية، مثل صورة يصعب مسكها ودائمة التجدد»[3].

الفرع الثاني: القاسم المشترك بين التعريفات

عموماً ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987م،

وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم[4]". وعرفها وليم رولكز هاوس W. Ruckelshaus مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة عمليات متكاملة وليست متناقضة[5] .وعرّفها قاموس ويبستر Webster على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً[6]. في حين عرفها مؤتمر ريو دي جانيرو لسنة 1992 بأنها: " العملية التي تلبي أماني وحاجات الجيل الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر كما أنه أشار بأنه لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير بمعزل عنه".[7]

[1] BOIRAL, O., & CROTEAU, G. (2004). Du développement durable à l'entreprise durable, ou l'effet Tour de Babel. dans L. Guay, & al.(dir), Les enjeux et les défis du développement durable : connaître, décider, agir. Québec: Presses de l'Université Laval

[2] BOIRAL, O., & CROTEAU, G. (2004). Les enjeux et les défis du développement durable : connaître, décider, agir. Québec: Presses de l'Université Laval.

[3] BOIRAL, O., & CROTEAU, 2004 op cit.

[4]-اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1989م، ص83

[5] CHURCH D., Building Sustainable Communities: An opportunity and A vision for a future that works, EcoIQ Web site, 2/12/98.

[6] Don Geis and Tammy Kutzmark, Developing Sustainable communities. The future is Now, Center of Excellence for Sustainable Development Web, 2/12/1998

[7] دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 1997م. ص13

أما بالنسبة للاتحاد الدولي للبيئة UICN، والصندوق العالمي للطبيعة PNUE، وصندوق إنقاذ الكوكب FMN (WWF)، انصب تفكيرهم حول إنقاذ كوكب الأرض واعتبروها إستراتيجية لمستقبل الحياة. تعتمد هذه الإستراتيجية في تعريفها للتنمية المستدامة على تحسين شروط حياة المجتمعات البشرية مع البقاء ضمن حدود الطاقة الاستيعابية للنظم الإيكولوجية[1].

وحسب تقرير الإتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الصادر سنة1981 تحت عنوان الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة بأن" التنمية المستدامة هي السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته"[2].

كما رأى مجلس منظمة الأغذية والزراعة(FAO) التنمية المستدامة هي إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية الحالية والمقبلة بصورة مستمرة[3].

الأمم المتحدة مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 الوثيقة الختامية تشير إلى الترابط "ويعزز بعضها بعضا أركان" التنمية المستدامة والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة.[4]

وفي ظل التعريفات السابقة الذكر يمكن ملاحظة تعدد و تباين الرؤى، إذ اعتبرها البعض كرد فعل للمشكلات البيئية الكثيرة والخطيرة التي بدأ العالم يواجهها نتيجة سياسات واستراتيجيات التنمية المطبقة، في حين اعتبرها الآخر كرؤية أخلاقية تناسب اهتمامات وأولويات النظام العالمي الجديد، والبعض الآخر يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي بديل عن النموذج الصناعي الرأسمالي، أما وجهة النظر الثالثة يعتبرها عملية استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية بحيث لا يتجاوز هذا الاستغلال للموارد معدلات تجددها الطبيعي وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، وهناك من يعتبرها أسلوباً لإصلاح أخطاء وتعثرات النماذج السابقة في علاقته بالبيئة. نظرا لتعدد تعاريفها سنسعى لإيجاد القاسم المشترك بينها إذا كانت تعريفات التنمية المستدامة عديدة، هناك العديد من القواسم المشتركة:

[1] Rapport de recherche, Évolution conceptuelle et historique du développement durable, Mai 1998, deuxième édition

[2] http//www.moroc-ecologie.net/article.php3 ?id_article=124

[3] محمد إبراهيم يسرى دعبس، تلوث البيئة وتحديات البقاء، مصر 1998 ، ص21

[4] وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي ، منظمة الصحة العالمية ، 15 سبتمبر 2005

أولا، جميع تعريفات التنمية المستدامة لديها نقطة مشتركة :اعتبار العالم كنظام، أي نظام فضائي وزماني.

ثانيا، وجود ثلاثة محاور أساسية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية). الفكرة الرئيسية في قلب التنمية المستدامة تكمن في أن النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي وحماية البيئة متكاملة وليست متعاكسة يمكن التوفيق بينها لتحقيق التنمية المستدامة. هذا التصور اعتمدته الثلاثية : الربح، الناس والكوكب، أو الناس، الكوكب و الازدهار[1].

قضية الاستدامة موجودة أيضا في جميع تفسيرات التنمية المستدامة. بالفعل تتطلب التنمية المستدامة رؤية طويلة الأمد، تمثّل ظاهرة عبر جيلية، أي أنها عملية تحويل من جيل إلى آخر، كما أنها تحدث في مستويات عدة تتفاوت (عالمي، إقليمي، محلي). لاحظنا أن كل التعاريف تؤكد على تقدير الاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الإيفاء بها، و لكن تقدير الاحتياجات في الحقيقة محاط بعدم اليقين وتكتنفه عدم الموضوعية. ولهذه الأسباب سنت ستة مبادئ أساسية تلازم للتنمية المستدامة:

– مبدأ الحيطة: يقصد لغوّيا بالحيطة أو الاحتياط، تلك الّتدابير المتخّذة لاستدراك أو تجّنب الضّرر والحدّ من آثاره المحتملة. أمّا قانونيا، المبدأ منصوص عليه ضمن المبدأ الخامس عشر من إعلان ريو حول البيئة والّتنمية السابق الإشارة إليه، وضمن أغلبية الاتفاقيات الموقعة بمناسبة أو بعد انعقاد مؤتمر قمة الأرض وهو بذلك يعطي معنى أوّلي للمبدأ بالإشارة إلى أّنه لا يحتجّ بالافتقار إلى اليقين العلمي، كسبب لتأجيل اتخاذ تدابير احتياطية لحماية البيئة.[2]

– مبدأ الوقاية: يعدّ مبدأ الوقاية بمثابة النظام التقليدي للحماية من الأخطار، إذ يتعلق فقط بالأخطار المعروفة علميا التي تم التأكّد من ضررها الفعلي على صحة الإنسان والبيئة. تعتبر الوقاية من التلوث أكثر فاعلية من معالجة التلوث بعد حدوثه. وعلى هذا الأساس يجب تجنب الأنشطة التي تمثل تهديد للبيئة وصحة الإنسان. يطبق هذا المبدأ من خلال تنفيذ تقييم الأثر البيئي واستخدام أفضل للوسائل التكنولوجية المتاحة.

[1] CAPRON, M., & QUAIREL-LANOIZELEE, F. (2004). Mythes et réalités de l'entreprise responsable. Paris: La Découverte

[2] De SADELEER N. , Les principes de pollueur-payeur , de prévention et de précaution, Essai sur la genèse et la portée juridique de quelques principes du droit de l'environnement, Bruylant, Bruxelles, Universités-Francophones,-1999,p.2113

– مبدأ ترشيد استخدام الموارد الطبيعية: أصبح الترشيد في استخدام الطاقة ضرورة حتمية على مستوى العالم من الناحية الاقتصادية والبيئية . وتزداد هذه الأهمية في جميع الدول بسبب الزيادة المطردة في عدد السكان، والبرامج التنموية الطموحة، ومحدودية الموارد المتاحة، والترشيد لا يعني التوقف جزئياً أو كلياً عن الاستهلاك، ولكن المقصود به زيادة العائد وكفاءة الاستخدام.

– مبدأ المسؤولية : مفهوم يفرض على مصنّعي المنتجات ومستورديها تحمل قدر كبير من المسؤولية بشأن التأثيرات البيئية لمنتجاتهم على مدار دورة حياة المنتج، بما في ذلك التأثيرات السابقة للإنتاج المتأصلة في عملية اختيار المواد المستخدمة في تصنيع المنتجات، والتأثيرات الناتجة عن عملية إنتاج جهات التصنيع نفسها، والتأثيرات اللاحقة لعملية الإنتاج من استخدام المنتجات والتخلص منها. ويقبل المنتجون تحمل مسؤولياتهم عندما يهتمون بتصميم منتجاتهم بما يقلل دورة حياة التأثيرات البيئية، وعندما يقبلون المسؤولية القانونية أو المادية أو الاقتصادية والاجتماعية للتأثيرات البيئية التي لا يمكن القضاء عليها عن طريق التصميم وحده[1].

– مبدأ المشاركة، إن الغاية من المشاركة الشعبية هي تحقيق التنمية المستدامة بما يؤمن احتياجات المجتمع المعني، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فالتغيير الإيجابي المطلوب الناتج عن المشاركة والبرامج يؤسس على وضوح الرؤية بالنسبة للمجتمع وممثليه في المجالس واللجان وغيرهما. إن التمثيل الحقيقي للمجتمع ينبني على اختيار أفضل أفراد المجتمع من الراغبين في خدمة مجتمعاتهم ممن هم على قدر من الوعي والفهم. ولا يتأتى الاختيار السليم إلا بتوفير القدر الكافي من الحرية والجوّ الآمن لاختيار الممثلين، كما ينبغي إزالة أي معوقات تقف أمام مشاركتهم الفاعلة. فالتمثيل الحقيقي بهذا المفهوم أداة حقيقية لتحقيق الثقة بالنفس للمجتمع وضمان لنجاح أي منشط[2].

– مبدأ التضامن يعتبر التضامن من أسمى القيم الإنسانية التي تقوم على التعاون والتآزر والتكافل. وقد يتخذ صورة لها وجهان : أحدهما يرتبط بالكينونة الاجتماعية التي عبر عنها القران الكريم بقوله تعالى (وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا. س. الحجرات الآية 30) .فالإنسان لا يستطيع بمفرده أن يوفر لنفسه كل ما يحتاج إليه من أمن وغداء للحفاظ على حياته وضمان بقائه واستمراره في الوجود ...والوجه الثاني

[1] Organization for Economic Cooperation and Development (OECD). Environment Directorate, Paris, France (2006)

[2] سعاد سيد أحمد إسماعيل البيلي (2002) المشاركة الشعبية في الحكم المحلي في السودان (رسالة ماجستير، جامعة السودان).

تطوعي اختياري ويتخذ صبغة إنسانية مثل ما يحدث أثناء بعض الكوارث الطبيعية أو الصراعات الاجتماعية وهنا يظهر التضامن في شكله الوجداني .

الفرع الثالث: التنمية المستدامة والأخلاق

مما لا شك فيه، يرتبط مفهوم الأخلاق بقضايا التنمية المستدامة، بحيث " تتناول الأخلاق المبادئ التنظيمية للعمل وأدبيات السلوك[1]". والتنمية المستدامة مسؤولة معنويا واجتماعيا وأخلاقيا اتجاه جميع الطبقات البشرية واتجاه الحفاظ وترقية البعد البيئي على كوكب الأرض. لهذا فالتنمية المستدامة تطال جميع جوانب الحياة، حتى مستقبل الأجيال اللاحقة فضلا عن إعطاء الأولوية المطلقة للمعوزين[2]".

غير أن نجاح التنمية المستدامة، لا يتم فقط بتوفير الشروط الاقتصادية والمادية، بل يطال الإنسان وتأهيله، والدول وأطر المجتمع الدولي والمنظمات الدولية.

1/ التحديات الهيكلية الرئيسية:

إن الأخلاق والقيم مثل العدالة والمساواة والتضامن وحماية البيئة واحترام حقوق الإنسان مجسدة بالفعل في العديد من الدساتير الوطنية، في اتفاقات النصوص الدولية، وكذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو ميثاق الأرض.

ولكن التحدي الحقيقي يكمن في كيفية تنفيذها، وكيفية التكيف مع التهديدات التي يعاني منها العالم اليوم. الفجوة بين المفهوم والتنفيذ معتبرة، ما هي سبل تطبيق القيم الإنسانية الأساسية من أجل التوصل إلى التنمية المستدامة؟ هل يمكن تفعيل المبادئ الأخلاقية وإدماجها الكامل في السياسات العامة والعلاقات الدولية والنظم الاقتصادية والسلوك الفردي؟

2/ الإطار العام الفعال:

هل يفتقر المجتمع الدولي إلى إطار شامل قادر على تفعيل الحقوق والمسؤوليات على المستويين البيئي والاجتماعي في العالم؟ أو للمجتمع الدولي أطر، ولكنها غير لائقة؟ يعتبر مجلس الأمن التابع

[1] Dictionnaire du CDTL
[2] CAMERINI, C. (2003). Les fondements épistémologiques du développement durable. Paris: L'Harmattan.

للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، أنظمة حوكمة عالمية ولها القدرة على فرض عقوبات ذات قوة قانونية.

ومع ذلك، يرى الكثير أن هذه المنظمات تهيمن عليها مصالح نخب قوية، غير ديمقراطية وليست مؤهلة لدورها في الدفاع على أهداف التنمية المستدامة. لترجمة المبادئ الأخلاقية في تشريعات وسياسات فعالة يجب تجسيد إطار ديمقراطي ونزيه، يستند إلى آليات تنظيمية ويأخذ بعين الاعتبار القيود.[1]

3/ التحديات:

التحديات الرئيسية في النظام الاقتصادي الدولي يستند النظام الاقتصادي الدولي الحالي على آلية السوق التي تفتقر إلى الأخلاق. إن اعتماد الحضارة الحديثة على العقل وحده جعل منها جسدا بلا روح. إن العصر الحاضر سباق مدنيا، ولكنه معنويا منعدم. فالحضارة الحديثة سيطرت عليها النزعة المادية على سلوك الأفراد والشركات والحكومات وأدت إلى زيادة معدلات الربح، ومعدلات النمو الاقتصادي. هذا النوع من التنمية، لم تُنتج إلا مزيداً من النمو الاقتصادي المشوه في توزيعه المكاني والطبقي، الذي خلف مجتمعات غنية وأخرى فقيرة، فضلاً عن كمٍ هائلٍ من المشكلات البيئية، التي وقف العالم عاجزاً عن وضع الحلول المناسبة لها، رغم إمكانياته التكنولوجية والمادية الهائلة.[2] مهما يكن من أمر فإنّ حصر مسألة التنمية في الجانب الاقتصادي دون غيره قد أثبت فشله وعدم قدرته على تأمين تنمية حقيقية للمجتمعات المعنية[3].

مما تقدّم إن العلاقة بين الأخلاق والتنمية المستدامة علاقة عضوية، وإن دور الأخلاق في التنمية المستدامة أساسي. فتحسين ظروف العيش الإنساني لم يعد يترجم فقط بزيادة المداخل، بل يفرض تحسيناً مستمراً لنوعية الحياة نفسها، كما يفترض تطلّعاً إلى قيم جديدة. إنّ الإنسان هو محور وهدف التنمية في آن واحد. فمن جهة، تهدف التنمية إلى بناء الإنسان بناء معنوياً، وعن هذا الهدف تتفرّع بقية الأهداف الثانوية الأخرى من إقتصادية واجتماعية. ومن جهة أخرى، فإنّ الإنسان هو الذي يسير ويشارك وينفّذ

[1] Forum Dialogues pour la Terre Rapport de synthèse, Mondialisation et développement durable. L'éthique est-elle le maillon manquant ? Forum Dialogues pour la Terre, Lyon, 21-23 février 2002

[2] الدكتور مطانيوس مخول الدكتور عدنان غانم، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد - 25 العدد الثاني2009 -

[3] قرم جورج، التنمية المفقودة. بيروت، دار الطليعة 1981. ص 133

التنمية. وهو بالتالي "جسداً وفكراً مليئاً بالمشاعر والأحاسيس والأفكار والمعتقدات والمواقف والاجتهادات والتطلّعات والرغبات. وهذا كلّه يشكّل عوامل حاسمة في عملية تسيير التنمية وتوجّهها في هذا الاتجاه أو ذاك، أو في هذا المجال الاجتماعي أو ذاك ...الخ[1].

المطلب الثالث: المفاهيم المختلفة للتنمية المستدامة

مفهوم التنمية المستدامة ثري مما جعله عرضة للعديد من الخلافات، بسبب تعدد الاتجاهات، وعمق وتنوع الأسس الأيديولوجية والنظرية، إن مضاعفة معانيه فسح المجال للأفراد، والمؤسسات لتحديد رؤيتها للتنمية المستدامة." [2]مرونة مفهوم التنمية المستدامة ضاعف من تفسيراته و تشكيلاته المختلفة، وسنحاول تقديم وشرح بعضا منها.

الفرع الأول: غموض مفهوم التنمية المستدامة

يصعب إيجاد كلمة واحدة في اللغة العربية تعكس بدقة محتوى التعبير الإنجليزي الذي له أكثر من معنى. فكلمة Sustainable الانجليزية يترجمها قاموس Webster Dictionary بأنها to give support أو to provide sustenance ويعتبرها القاموس adjective أي صفة . كلمة Sustainable تصف التنمية بأنها مدعومة أو مستندة على قوة ما تمنحها الاستمرارية. ووصف التنمية بأنها متواصلة (اسم فاعل نحوا) يوحي بأنها تتواصل ذاتيا في حين أن المقصود هو تنمية مدعومة (اسم مفعول). ولهذا فإن مصطلح "التنمية المستدامة" يبدو الترجمة الأصح للمصطلح الانجليزي[3]. وتقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية المتعلقة بالتنمية البشرية تستعمل في ترجمتها إلى اللغة العربية تعبير التنمية المستدامة، ويمكن أيضاً في اللغة العربية أن نلجأ إلى كلمة الدعم للتعبير عن معاني المفهوم، فالتنمية المستدامة هي التي تجد في

[1] الديك ,اسكندر والأسعد, محمد مصطفى. دور الاتصال والإعلام في التنمية الشاملة .بيروت: المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع . 1993 . ص 20.

[2] BOIRAL, O., & CROTEAU, G. (2004). Du développement durable à l'entreprise durable, ou l'effet Tour de Babel. Dans L. Guay, & al.(dir), Les enjeux et les défis du développement durable : connaître, décider, agir. Québec: Presses de l'Université Laval.

[3] جورج قرم، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي– حالة العالم العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم 6، ص 3.

ذاتها ما يدعم استمرارها فتكون بالتالي تنمية متداعمة، وهي لا يمكن أن تكون كذلك إذا لم تكن متحملة ومقبولة من فئات المجتمع المختلفة "[1].

الفرع الثاني: التأثير الثقافي

وبما أننا تناولنا سابقا التنمية المستدامة سنلقي الضوء صراحة على مفهوم الثقافة وهل يؤثر على التنمية المستدامة؟ هل بإمكاننا أن نجعل الثقافة ركيزة مهمة من ركائز التنمية المستدامة؟.

1/ مفهوم الثقافة:

إذا اعتمدنا على مقاربة الثقافة ل Hofstede[2] «التي تستند على تعريف الأنثروبولوجي الأمريكي Kluckohn «الثقافة هي الطريقة التي يتم التفكير بها، والشعور والتفاعل بها والرد على مجموعة من الناس بواسطة الرموز المكتسبة والمنقولة، والتي تمثل هويتنا الخاصة : فهي تدمج الأشياء الملموسة التي تنتجها المجموعة. جوهر الثقافة يتكون من الأفكار والقيم التقليدية المرتبطة به».[3]

وحسب نص مؤتمر لليونيسكو في مكسيكو سيتي عام 1982 عن " السياسة الثقافية، اعتبر "الثقافة تتخلل نسيج الحياة كله بحيث يمكننا الخلط بين الثقافة وبين الحياة ذاتها وعدم القدرة على الفصل بينهما" نلاحظ أن تعريفات الثقافة تتميّز بالمرونة، غير أنها لم تحظ بالإجماع. في البداية كانت الثقافة تعني فقط التراث ومجموعة العادات والتقاليد لدى جماعة معيّنة كما كانت تشمل الأعمال الفنية لهذه الجماعة. ثم توسّع المفهوم حتى أصبحت الثقافة تتعلّق بكل جوانب حياة الإنسان. ولكن لا يصح أن ننظر إلى الثقافة كمجرّد معلومات وتراكم للمعرفة، بل هي مجموعة من المواقف الحيّة والمتحرّكة. ويبدو أن أفضل تعريف أعطي لها ما جاء في إعلان مكسيكو أثناء انعقاد مؤتمر اليونيسكو للثقافة عام 1982 وهو: "أن الثقافة هي التي تمنح الإنسان قدرته على التفكير في ذاته، وهي التي تجعل منه كائناً يتميّز بالإنسانيّة

[1] المرجع نفسه.

[2] تعتبر دراسات هوفستد (Hofestede, 1984-1991) من أفضل الدراسات التي شخصت ملامح الفكر الإداري في المجتمعات العالمية اعتماداً على المنظور الثقافي حيث أن النظم والممارسات الإدارية تتباين وتختلف بناءً على تباين الثقافات وكل نموذج إداري سيتأثر بالثقافة الوطنية التي تنتمي إليها كل مؤسسة.

[3] KLUCKOHN, Universal categories of culture , dans D. Bollinger, & G. Hofstede, Les différences culturelles dans le management. Paris: D'Organisations.1987

والقدرة على النقد والالتزام الأخلاقي. وعن طريق الثقافة نهتدي إلى القيم ونمارس الاختيار وهي وسيلة الإنسان للتعبير عن نفسه والتعرّف على ذاته والبحث من دون ملل عن مدلولات جديدة وحالات إبداع.[1]

2/ الثقافة والتنمية المستدامة:

كما ذكرنا سابقا، تأسست رؤية للتنمية المستدامة في النصف الثاني من الثمانينات، اعتمدت على ثلاثة محاور أساسية :النمو الاقتصادي، الإدماج الاجتماعي والتوازن البيئي. غير أن هذه المحاور لا تعكس لوحدها مدى تعقيد مجتمعاتنا. ولهذا اعتلت أصوات كثيرة، بما في ذلك تلك التابعة لليونسكو، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ساعين لإقحام الثقافة في هذا النموذج، بحجة أنها تحدد سلوك الشعوب في العالم.

أصبح دور الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة موضوع اهتمام متزايد في جميع أنحاء العالم، ازداد عدد المنظمات التي تطالب بدمج الثقافة في سياسات التنمية، ونذكر على سبيل مثال اللجنة الفرنسية للتنمية المستدامة التي اقترحت إضافة الثقافة كمحور رابع للتنمية المستدامة إلى جانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.[2] أقحمت هذه المقاربة الجديدة الثقافة ضمن محاور التنمية المستدامة في نقطتين محددتين : الأولى، تنمية القطاع الثقافي (على سبيل المثال التراث الثقافي، الإبداع والصناعات الثقافية، والحرف، والسياحة الثقافية)[3]، ثانيا، ضمان أن الثقافة لها مكانة مشروعة في جميع السياسات العمومية، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالتعليم والاقتصاد، والعلوم، والاتصالات، والبيئة، والتماسك الاجتماعي والتعاون الدولي[4].

يواجه العالم التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولكنه يفتقر للإبداع والمعرفة والتنوع والجمال كلها أسس لا غنى عنها في الحوار من أجل السلام والتقدم. هذه القيم مرتبطة ارتباطا وثيقا بمفهوم التنمية المستدامة، لأن العامل البشري هو الغاية الأساسية في كل عملية تنمية وفي ذات الوقت يعد الأداة الرئيسة التي تقوم بتنفيذها ويقوم بدور فعال في تهيئة الظروف لعمليات التفاعل بين الثقافة وبين المحاور الأخرى.

[1] A. International Organizations, New Jersey Bennett, Le Roy Prentice-hall, 1984, P. 184.
[2] http://www.agenda21culture.net/index.php/sq/docman/-1/394-zzculture4pillarsdf
[3] المرجع نفسه
[4] المرجع نفسه

إن السعي نحو تأسيس مجتمع سليم، متسامح، مبدع يتمتع بالأمن والأمان (بدلا من مجرد مجتمع مزدهر اقتصاديا) يحتاج إلى حوكمة سديدة. هذه الفكرة تعني أن الحكومات المحلية يجب أن تشجع نموذج للتنمية "يلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

مع ضمان للسكان الحاليين الوصول إلى الثقافة ومكوناتها، وحماية وتعزيز حقوق المواطنين في حرية التعبير والوصول إلى المعلومات والموارد.

المطلب الرابع: من الإجماع النسبي إلى تعدد المقاربات

في الواقع برزت التنمية المستدامة عن عملية مفاوضات دولية للتوفيق بين قضايا التنمية والبيئة. ظاهريا برز إجماع نسبي حول التعريف الذي قدمته اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية في 1987، ولكن سرعان ما تعددت تصورات المفهوم وأصبح يتعايش بتوجهات مختلفة[1]. في الحقيقة، تتمركز التنمية المستدامة في قلب الاشتباكات الناتجة عن تباين في وجهات المصالح وتباعدها مع استبعاد أي اتفاق أو تفاوض.

في منتصف التسعينات زال الإجماع و حل محله تعدد الرؤى والتصورات، انجر عنه صراع شرس بين الحركات البيئية والصناعية، هناك تنافس قوي في محاولة تملك هذه القيمة الجديدة.[2] وفقا لتعدد هذه التصورات، يمكن استخلاص اتجاهين متباينين، الاتجاه الأول يتمثل في الاستدامة الضعيفة، محورها الإنسان ويهيمن عليها الاقتصاد، وتؤمن بالنمو الأبدي المدعم بتقدم العلوم والتكنولوجيا. أما الاتجاه الثاني يتمثل في الاستدامة القوية، محوره الأساسي البيئة وكما شكك في طرق التنمية المنتهجة في عالم بيئته ذات أبعاد محدودة.

الفرع الثاني: مقاربة الاستدامة الضعيفة المتمركزة على الاقتصاد

مقاربة الاستدامة الضعيفة تضع الاقتصاد في مركز اهتمامات التنمية المستدامة، وتدعو لفكرة النمو بلا حدود، وغالبا ما يدمج مفهوم التقدم مع النمو اللامتناهي.

[1] PEZZEY J. (1989) Economic analysis of sustainable growth and sustainable development. World Bank, Environment Department, Working paper n. 15.
[2] BOUNI C. (1996) Développement durable et macro-systèmes d'information : des comptes environnement à l'aide multicritère à la décision, Thèse de doctorat de science économique, Université Paris 1, 551 p. (p. 36)

تسعى هذه المقاربة إلى إعطاء دورا مركزيا للعوامل الاقتصادية: لكل مشكلة بيئية أو اجتماعية هناك استجابة علمية وتقنية من مبرر اقتصادي، هذه المقاربة، تعطي للاقتصاد دورا مركزيا في عملية التنمية المستدامة على حساب المجالات الاجتماعية والبيئية والشكل التالي يبرز ذلك.

شكل 3: النهج المعروف باسم "الاستدامة الضعيفة" (الدعم الاقتصادي)

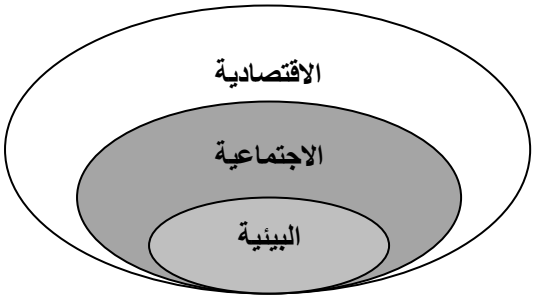

المصدر: http://developpementdurable.revues.org/docannexe/image/1133/img-2.png

لقد استندت وجهة هذا التيار على الفرضيات التالية[1]:

– الرأسمال K ينقسم إلى ثلاث رساميل:

- K_m الرأسمال المصنع
- K_H الرأسمال البشري
- K_n الرأسمال الطبيعي

- تحليل الاستدامة الضعيفة يأتي في إطار تطبيق النظرية النيوكلاسيكية للرأس المال؛
- قابلية الإحلال بين الرساميل بحيث أن أي انخفاض في رأس المال الطبيعي يمكن تعويضه بالزيادة في إحدى الرساميل الأخرى سواء K_m أو K_H ؛
- التقدم التقني القادر على القيام بعملية الإحلال بين الرساميل بحيث يستطيع هذا التقدم أن يخترع و يبتكر بدائل لرأس المال الطبيعي.

مما سبق نلاحظ أن هذا الاتجاه يرتكز على فكرة استدامة النمو وثبات الرفاهية على المدى الطويل مدعمة بذلك النظرية الاقتصادية للنمو ومعارضة للتيار البيئي الذي يتكلم عن تخفيض النمو حيث نجد:" روبيرت صولو" كتب سنة 1993 " ليس فقط المحافظة على هذا المورد أو ذلك أو بالأحرى المحافظة

[1] RINE TICHIT A., (2004), « Développement durable » ENS , L. S .H., page 3, 6

على كل العناصر الطبيعية في حالة ثانية، بل المحافظة وبشكل غير محدود على قدرة المجتمعات البشرية في الإنتاج، إذن حسب هذا الاتجاه تكون الاستدامة مضمونة إذا تحقق ما يلي :

$$\partial K / \partial t = (\partial K_m + K_H + K_n) / \partial t \geq 0$$

بمعنى إذا كان احتياطي الرأس المال ينمو بصفة متزايدة أو يبقى ثابتا فإنه يمكن تعويض النقص في إحدى الرساميل عن طريق الزيادة في الرساميل الأخرى وذلك للحفاظ على نمو وثبات رأس المال. تنبثق مقاربة الاستدامة الضعيفة بشكل خاص عن رؤيتين متقاربتين: رؤية المقاربة النيوكلاسيكية والتيار العقلاني والتحليلي.

1/ رؤية المقاربة النيوكلاسيكية للتنمية المستدامة:

تطورت المقاربة النيوكلاسيكية في إطار النماذج الاقتصادية للنمو والتغيير التكنولوجي ومحدودية المخزون الذي يمكن إعادة تدويره، معتمدة على قانون قديم للاقتصادي الكلاسيكي RICARDO[1] في1817 ثم على دراسة النيوكلاسيكي Hotelling[2] في 1930، ورجعت إلى الواجهة في السبعينات والثمانينات خلال الأزمة البترولية. تنتمي نظرية Hotelling إلى المنطق النفعي وترتكز على فكرة الندرة، تصلح في الإطار الكلاسيكي العقلاني الاقتصادي . وتفترض إعلاما مكتملا حول حالة المخزون المستعمل و تطور التغير التكنولوجي ومستوى الطلب في المستقبل. هذه البيانات تسمح لها أن تتوصل إلى قيمة نقدية مثلى نابعة من الاستخدام الاقتصادي للموارد (السعر يتطور حسب ندرة المورد، بحيث عند استنفاد الطلب يزول، ويحل محله بديلا تكنولوجيا). اعتمدت نظرية Hotelling كدليل لـ Solow وHartwick، ودعمت من طرفهما معتبرين رأس المال الطبيعي ورأس المال المصنوع بدائل لبعضها. وهذا يعني أنه يمكن استبدال رأس المال الطبيعي برأس مال مصنوع. وبالتالي تمنح للمنافع الطبيعية قيمة الخدمة التي تقدمها وليست قيمة وجودها[3]. بالنسبة لهذين المؤلفين، إن استخدام الموارد الطبيعية

[1] RICARDO , (1993) , Principes de l'économie politique et de l'impôt, Flammarion, 520 p.
[2] HOTTELLING H. (1931) The economics of exhaustible resources, The journal of political economy, vol. 39, n.2, pp. 137-175.
[3] SOLOW R.M., (1986), On the intergenerational allocation of natural resources, Scandinavian Journal of economics, vol.88, n.1., pp. 141-149

النضوب (أو حتى اختفاء أنواع الكائنات الحية) يمكن اعتباره مشروعا لأنه يساهم في خلق رأسمال (التكنولوجي أو المالي) الذي يتم تمريره للأجيال القادمة[1].

هذه المقاربة جعلت من التقدم التكنولوجي بندا أساسيا من بنودها، بفضله يمكن إيجاد الحلول المناسبة للتحديات البيئية. في الواقع، إذا كانت بعض الثروات الطبيعية التي لا يمكن تعويضها، ومعظمها لها قيمة مؤقتة فقط (مثل الوقود الأحفوري)، يتم استبدالها في المستقبل بموارد أخرى تقدم نفس الخدمة. للعلوم والتكنولوجيا دور محوري في هذه المقاربة، لأن التقدم التكنولوجي يساهم في استبدال الأصول البيئية برأس المال المصنوع. في هذا الصدد، كتب Pezzey "إذا كان معدل التقدم التقني أكبر من المعدل الذي يتم به استحداث الإيرادات المستقبلية، فإن الطريق الأمثل يتوافق مع النمو المطرد للاستهلاك في حدود الاستدامة[2]". إعادة التركيز على دور العلم والتكنولوجيا أدى إلى ظهور تيار عقلاني واسع لصالح هذا الموقف.

2/ التيار العقلاني والتحليلي:

ومن المثير للاهتمام أن معظم أنصار مقاربة المركزية البشرية ليست محتكرة من الاقتصاديين النيوكلاسيكيين ولكنها تحتوي على مثقفين وتقنيين ينتمون للتيار الفكري العقلاني، الذي يعمل على طريقة الفكر التحليلي، الموروث من التقليد الديكارتي. حسب هذه المقاربة باستطاعة العلم والتكنولوجيا إيجاد الحلول لمعظم المشاكل تقريبا. في رسالة العالم، قال Descartes الأب المؤسس للعلم الحديث أن العلم جعل من الرجل "سيدا و مالكا للطبيعة ".

يحتوي التيار العقلاني في أصوله على ضبط الطبيعة لاحتياجات الإنسان، فكرة الانقياد مجسدة في أفكار Francis Bacon عندما اعتبر "الطبيعة كامرأة عمومية "يمكن" ترويضها، و اختراق أسرارها وتكبيلها حسب رغباتنا[3] والعلوم تقوم" باختراق أسرار الطبيعة"، والتقنية "لترويضها "والاقتصاد كانعكاس

[1] BOUTAUD A., (2005), Le développement durable : penser le changement ou changer le pansement ? Thèse de Science et génie de l'environnement, st-Étienne .
[2] PEZZEY cité par BOUNI C. (1996) Développement durable et macro-systèmes d'information : des comptes environnement à l'aide multicritère à la décision, Thèse de doctorat de science économique, Université Paris 1, p. 55
[3] BACON F. (1995) La Nouvelle Atlantide, Flammarion, 177 p. (parution originale en 1627)

"لاحتياجات "البشر". كل الفكر التقني الاقتصادي تم جمعه في الاستشهاد السابق الذكر لـ Bacon الذي سهل مهمة المجتمع الصناعي لإتباع التنمية.

وتجدر الإشارة أن أساس العقلانية الديكارتية والمقاربة التحليلية موجودة في الفقرة الثالثة من نداء Heidelberg، التي نصت على أن "الإنسانية تقدمت دائما عن طريق وضع الطبيعة في خدمتها وليس العكس[1]"، تعتبر العقلانية مفتاح هذا البيان، ومن بين مطالب الموقعين " الأخذ بعين الاعتبار للموارد الطبيعية، رقابتها والحفاظ عليها (...) يجب أن تبنى على معايير علمية وليس على افتراضات غير عقلانية[2]".

دافع Bourdillon بحزم على هذا الرأي، مشيرا إلى أن" البيئة ستنال الحماية الكافية من قبل أولئك الذين يحافظون على الموضوعية والرغبة في النمو أكثر من أولئك الذين أصبح حبهم للطبيعة في الواقع ذريعة تخفي الخوف من المستقبل والكراهية للبشر[3]".في الآونة الأخيرة، أصبح الدانمركي Lomborg[4] Björn الناطق الإعلامي لهذا الفكر العقلاني ومعاديا لعلماء البيئة.

الفرع الثاني: مقاربة الاستدامة القوية المتمركزة على البيئة5

مقاربة الاستدامة القوية تضع البيئة في مركز اهتمامات التنمية المستدامة، تعتبر الإنسان كائنا من بين الكائنات الأخرى على سطح الأرض وأنشطته البشرية يجب أن تكون محدودة من أجل الحفاظ على كوكب الأرض. هذه المقاربة، تعطي للبيئة دورا مركزيا في عملية التنمية المستدامة على حساب المجالات الاقتصادية والاجتماعية، إن (الشكل 4) رسم لنا تصورا مختلفا لمفهوم الاستدامة عن تلك التي وضعها أنصار النهج الاستدامة الضعيفة...يظهر بوضوح التسلسل الهرمي العكسي بين المجالات الثلاثة للتنمية المستدامة ويشار إلى هذا النهج عموما من قبل اقتصاديي الاستدامة قوية.

[1] Appel d'Heidelberg (1992), troisième paragraphe
[2] Appel d'Heidelberg (1992), quatrième paragraphe
[3] BOURDILLON J. (1996) Notre environnement n'est-il pas trop précieux pour être confié à des écologistes ? La Jaune et la Rouge, 1996
[4] LOMBORG B. (2004) L'écologiste sceptique : le véritable état de la planète, Le cherche midi, 742 p.
[5] Modèles du développement durable - Annexe du bulletin éducation environnement. ch 1/2012, Avril 2012

شكل 4 : النهج المعروف باسم "الاستدامة القوية" (الدعم البيئي)

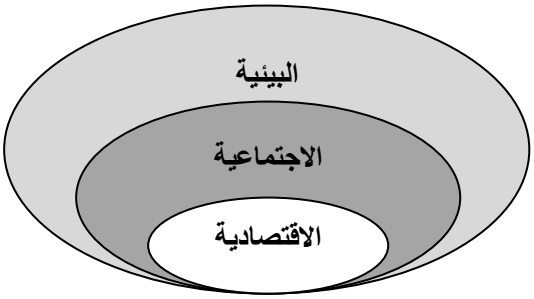

المصدر : http://developpementdurable.revues.org/docannexe/image/1133/img-2.png

تعرف هذه المقاربة "بالإيكولوجية العميقة " "deep ecology" أو المذهب الإيكولوجي الذي يهتم بدراسة العلاقة بين الكائن الحي والبيئة التي يعيش فيها "المتمركزة حول البيئة " "ecocentric" .

أشار دعاة الاستدامة القوية لرؤى بناءة تهدف إلى إدماج الاقتصاد في البيئة وليس العكس.[1] إنهم يرفضون النمو كحل لجميع المشاكل. فكرتهم الرئيسية تكمن في أن رأس المال الطبيعي يحدد رفاه الإنسان، وفي الوقت نفسه، يحد من النمو. وفقا لهم، يمكن زيادة رأس المال التقني أو خفضه طوعيا، ولكن هذه الظاهرة من المستحيل تطبيقها بالنسبة لرأس المال الطبيعي[2]. وبالتالي إن الفكرة التي يدافع عنها هذا التيار ليست الإحلال للعوامل ولكن، التكامل بين رأس المال الطبيعي وعوامل الإنتاج الأخرى. فمن الضروري الحفاظ عبر الزمن، علي مخزون من« رأس المال الطبيعي الحرج » لأن استبداله غير ممكن و من دونه لا حياة للأجيال القادمة. و بالتالي لا مجال لانخفاض مخزون رأس المال الطبيعي[3]. وتبعا لذلك فإن هذه النظرة ترى أنه لابد أن نعمل على تكييف أنفسنا للحفاظ على الطبيعة المهددة بالفناء بدلا من تكييف الأرض لتناسب احتياجاتنا. إن الفكرة التي يدافع عنها هذا التيار ليست إحلال العوامل ولكن، التكامل بين رأس المال الطبيعي وعوامل الإنتاج الأخرى. فمن الضروري الحفاظ عبر الزمن، علي مخزون من« رأس المال الطبيعي الحرج » لأن استبداله غير ممكن ومن دونه لا حياة للأجيال القادمة. وبالتالي لا مجال لانخفاض مخزون رأس المال الطبيعي[4].

[1] See IUCN/WWF/UNEP, World Conservation Strategy: Living Resources for Sustainable Development, 1980, revised in 1990 under the title “Caring for the Earth: a Strategy for Sustainable Living”.
[2] VIVIEN F.-D., 2005, Le développement soutenable, La Découverte, Paris.
[3] VIVIEN F.-D., 2005, op cit
[4] VIVIEN F.-D., 2005, op cit

هناك تعدد في رؤى الاستدامة القوية ولكننا سنتطرق إلى نظرتين متميزتين: الأولى موضوعية أطلق عليها اسم مقاربة الحفاظ على البيئة والثانية إجرائية أطلق عليها اسم الاقتصاد البيئي المؤسسي.

1/ مقاربة الحفاظ على البيئة:

ظهور مفهوم التنمية المستدامة نابع عن الوعي الذي يقر بحدود النموذج العقلاني، مقاربة الحفاظ على البيئة تؤكد على الطابع غير القابل لاختزال رأس المال الطبيعي وتنص على ما يلي:إنها تسعى للحفاظ على سلامة الطبيعة، وهذا يعني أن التنمية الاقتصادية يجب أن تحترم "القيود البيئية "خلال الزمن. في هذا السياق، فإن حجم النشاط الاقتصادي يمكن تقييمه بالنسبة "للقدرات الطبيعية "للنظم الإيكولوجية والعمليات البيئية لتجديد الموارد الطاقوية والمادية والحيوية من جهة واستيعاب النفايات الناتجة عن النشاط الاقتصادي، من جهة أخرى حكم استدامة" الحفاظ على البيئة [1]" تسعى من أجل الحفاظ على ثبات مخزون رأس المال الطبيعي ونقله للأجيال القادمة. حيث يعمدون إلى التأكيد على الاستدامة الحيوية (البيولوجية) كشرط أولي لأي تنمية، بدلا من التركيز على التأثير الإنساني على استراتيجيات التنمية، ومن ثم ينظر للتنمية المستدامة كوسيلة لتحسين نوعية الحياة الإنسانية مع العيش ضمن حدود القدرة الاحتمالية للأنساق الحيوية للأرض[2]. لقد لخصت هذه الفكرة بشكل جيد من قبل Jean-Paul Marechal معتمدا على أعمال René Passet[3] أن" مجال الأنشطة الاقتصادية متصلة بمجال النشاط البشري، ومدرجة في المحيط الحيوي (...)؛ نتيجة هذا التداخل (الاقتصاد والبشر والبيئة) لا يمكن أن يستمر أو يتطور النشاط الاقتصادي، في الأجل الطويل إذا كانت الطبيعة (التي توفر الموارد المادية والطاقوية، وكذلك قدرات التنقية التي اعتبرت غير محدودة) متضررة". من الافضل ان تبلغ معدلات النمو الاقتصادي والديموغرافي الصفر[4] أو حتى السلب.

2/ مقاربة الاقتصاد البيئي:

تم تشكيل الاقتصاد البيئي على أساس نقد فرضية الإحلال المثالي بين رأس المال الطبيعي والتكنولوجي، دون الخروج عن مبادئ التحليل السابق . سعى مفكرو هذا التخصص الجديد على فهم

[1] See IUCN/WWF/UNEP, World Conservation Strategy: op cit
[2] See IUCN/WWF/UNEP, World Conservation Strategy: op cit
[3] PASSET R. (1979) L'économique et le vivant, Payot, 287 p.
[4] TURNER, K. "Speculations on weak and strong sustainability", CSERGE Working Paper GEC 92-26, 1992p.15

عدم التوافق بين النظام البيئي والنظام الاقتصادي اللذان يتسمان بالانفصال والسعي نحو إدماج الاقتصاد في البيئة، لأنهم يعتبرونها الطريقة الوحيدة لتحقيق النمو المستدام. مفهوم "الاستدامة القوية" يتضمن ثلاث مدارس:

أ/ مدرسة لندن: تمكين التنمية المستدامة من خلال التدخل الحكومي كلية لندن تسمح بإمكانية الإحلال، ولكن هذا الإحلال محدود بسبب وجود رأس المال الطبيعي الحرج الذي ليس له بديل، على سبيل المثال التنوع البيولوجي[1].

يأخذ هذا التيار في الاعتبار أن الطبيعة لا توفر الموارد للأنشطة الإنتاجية فقط، و لكن أيضا السلع النهائية، كما شككوا في صحة المنحنى البيئي لـ Kuznets. و جعلوا البيئة تطغى على الاقتصاد واحتفظوا بالتقييم النقدي لرأس المال الطبيعي، مع مراعاة أنه لا يقبل القسمة. هذا يؤدي إلى التدخل المعياري الذي يبتعد عن "دعه يعمل " شعار المقاربة النيوكلاسبكية وهذا السلوك يوفر مبرر للتدخل العمومي.

ب/ مدرسة علم البيئة الصناعية: يؤدي التغيير المؤسسي العفوي للتنمية المستدامة مدرسة علم البيئة الصناعية من جانبها ترى أن هناك حاجة إلى التغيير المؤسسي العميق في مجال الإجراءات التقنية من أجل نمو مستدام[2]. هناك تحدي يتطلب وضع نظام يتم تجديد عناصره باستمرار، أي أن النظام الصناعي ينسخ الطبيعة. ولكن هناك خلافات كبيرة ضمن هذا التيار على كيفية التعامل مع إمكانيات الإحلال.

الميزة الخاصة لهذه المدرسة، أن التغيير المؤسسي من الضروري أن يحدث بشكل عفوي، وهذا يعني أنه لا يقع في إطار مبادرة الدولة. تستند البيئة الصناعية في الواقع على نظرية Coase بشرط أن تكون المعلومات كافية (ألا تكون تكاليف المعاملات مرتفعة جدا)، تسمح الترتيبات الخاصة بتحقيق الهدف البيئي من تلقاء نفسه.

أنصار البيئة الصناعية يطالبون الصناعيين بإجراء سلسلة من العمليات لترشيد الإنتاج. الأفكار التي اتضحت من التكافل الصناعي لـ Kalundborg وظهور الحدائق الصناعية البيئية، إعادة تدوير النفايات

[1] PEARCE, David W. & ATKINSON, GILES D., (1993). "Capital theory and the measurement of sustainable development: an indicator of "weak" sustainability," Ecological Economics, Elsevier, vol. 8(2), pages 103-108, October.

[2] MICHAEL E. Porter and CLAAS van der Linde Toward a New Conception of the Environment-Competitiveness Relationship The Journal of Economic Perspectives Vol. 9, No. 4 (Autumn, 1995), pp. 97-118

لم يعد هدفا في حد ذاته لان التنمية المستدامة تسعى إلى الاستخدام الجماعي والمنسق للنفايات (المرور من القيمة التبادلية إلى قيمة الاستخدام). وبهذه الطريقة يمكن جعل علوم الهندسة كبديل تكنولوجي " لخدمة المجتمع البشري.

ج/ المدرسة الأمريكية: الاقتصاد الثابت فقط يسمح بالوصول إلى تنمية مستدامة، المدرسة الأمريكية هي المكون الثالث من الاقتصاد البيئي[1].تتميز بالتطرف أكثر بكثير من سابقاتها. إنها لا تقبل استبدال رأس المال الطبيعي والمكونات الأخرى. يكمن شرط الاستدامة القوية أن يبقى رأس المال الطبيعي ثابتا مع مرور الوقت، في تكوينه الطبيعي يسمح كأساس لتحديد المعايير البيئية. انعدام النمو الكمي فقط يضمن الاستدامة. تحت ضغط الإجراءات التدخلية ارتفع نداء الذي يدعم الاقتصاد الثابت.

الفرع الثالث: وجهة نظر انتقاديه للتنمية المستدامة

مفهوم التنمية المستدامة جامع ومولد للأمل، ولكنه بعيد تماما عن الإجماع في الأوساط العلمية وأيضا بين "الفاعلين" للتنمية المستدامة. فمع أنه قد لا يكون ممكنا أو حتى محبذا حصر مفهوم التنمية المستدامة في تعريف محدد، إلا أن الخطابات السياسية حول كيفية الربط بين القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية قد تسببت، وستستمر، في إحداث خلافات سياسية وتنافس حول التعريف الأفضل. وبرغم أن تعدد وتشتت التفسيرات ووجهات النظر يمكن أن تسمح بالمرونة إلا أنه يخشى أن يصبح مبدأ الاستدامة عديم المعنى، وليس أكثر من مجرد عبارة في البلاغة السياسية.

كما أشرنا سابقا، طبيعة المفهوم متعددة الأشكال كما أن معناه الواسع والغامض قد سمح لجماعات مختلفة لتحقيق مصالحها بطرق جديدة وحجج مختلفة. وبينما يمكن النظر إلى تلك الظاهرة كمؤشر إيجابي في إبراز قضية التنمية المستدامة لتحتل الصدارة في النقاش العام، من جهة تعرقل الموافقة على المحتوى، ومن جهة أخرى تسهل للفاعلين اقتناء هذه الإشكالية.

إذا كانت قضية التنمية المستدامة مستعرضة، إنها أيضا تنتمي للسياسة. بعد تطرقنا إلى الأسس النظرية والأيديولوجية والمفاهيمية، يبدو من الضروري تناول مراحل الوعي العالمي للتنمية المستدامة.

[1] COSTANZA R. et H. E. Daly, 1987, « Toward an Ecological Economics », Ecological Modelling, vol. 38, pp. 1-7.

المبحث الثالث: المراحل الرئيسية لإدراك الوعي العالمي

اتضح مفهوم التنمية المستدامة بالتدريج خلال الفترة الممتدة بين 1970-1992 حيث كانت الفكرة السائدة وحتى بداية السبعينات عند كثير من متخذي القرار في دول العالم أنه بالإمكان إما تحقيق نمو اقتصادي مقاسا بارتفاع حقيقي في دخل الفرد أو تحسين في نوعية البيئة، وأي خلط بين الاثنين كان ينطوي على نوع من المفاضلة بينهما، يعني تدني النمو الاقتصادي والعكس صحيح. سنتطرق إلى الخطوات الرئيسية التي أدت إلى ظهور الوعي البيئي.

المطلب الأول: مؤتمرات الأمم المتحدة في خدمة الوعي السياسي

انعقدت مجموعة من المؤتمرات البيئية العالمية التي تدرجت في مواضيعها واهتماماتها المتطورة و المتجددة وفيما يلي سوف نركز على المحطات البيئية الدولية الكبرى التي انعقدت ما بين 1972 و 2005.

الفرع الأول: نادي روما حدود النمو؟ (Halte à la Croissance?):

يعتبر نادي روما المبادر في التفكير حول الجوانب السلبية للنمو والتنمية، لقد أسس في 1968 من طرف Puccei بالاشتراك مع مجموعة من الشخصيات المهتمة بمستقبل البشري. وظف نادي روما في 1970 مجموعة من الباحثين من معهد Massachussetts للتكنولوجيا وللتفكير في العوامل التي تفسر اضطرابات الكوكب، من أجل فهم البدائل التي تتوفر للبشرية لمستقبلها. هذا العمل يسجل ضمن برنامج عمل موسع بعنوان" المعضلات الإنسانية [1] "تقرير «حدود النمو؟[2]» لقد نال صدى قويا على المستوى العالمي. هدف التقرير توضيح النتائج الوخيمة المتعلقة بالنمو الاقتصادي المستمر مرتكزا على المحاكاة الحاسوبية، وإيجاد البدائل المختلفة للإنساني، إما مواصلة البحث عن النمو اللامتناهي وانتظار التبعات الوخيمة، أو اختيار طريق اضمحلال النمو "من أجل تفادي الكوارث المعلنة". تقرير " حدود النمو؟" [3] سجل تاريخ التنمية المستدامة، على الرغم من الخلافات القائمة.

[1] « Predicament of Mankind » en anglais

[2] العنوان الاصلي« Limits of Growth »

[3] MEADOWS, D., MEADOWS, D., RANDERS, J., & BERHENS, W. (1972). Halte à la Croissance ?Rapport sur les limites de la croissance. Paris: Fayard.

الفرع الثاني: المحطات البيئية الدولية الكبرى:

1. مؤتمر ستوكهولم

مؤتمر قمة الأمم المتحدة للإنسان والبيئة المنظم سنة 1972 بعاصمة السويد انعقد تحت شعار " نحن لا نملك إلا كرة أرضية واحدة " حضره 1200 مؤتمرا يمثلون 144 دولة. خلال هذه القمة برزت فكرة التنمية البيئية، بفضل مساهمات Sachs Ignacy الذي عمل في السبعينات على النهوض بالتنمية البيئية بشكل محسوس خاصة في دول الجنوب، حيث أسس سنة 1973 بباريس المركز الدولي للبحث في التنمية والبيئة ومنذ سنة 1977 بدأ بنشر مجلات التنمية البيئية كما قام في سنة 1980 تحت عنوان (استراتيجية التنمية البيئية) بتناول السبل الكفيلة للتوفيق بين البيئة والاقتصاد مع اقتراح استراتيجيات لإخضاع القرارات الاقتصادية للمتطلبات المستعجلة في الحفاظ على البيئة. اعتبرت التنمية البيئية فرصة لتنفيذ الاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية العادلة، والمحترمة للبيئة. واعترف المجتمع الدولي لأول مرة بضرورة التعاون من أجل حماية البيئة، وقد وضع المؤتمر تصورا شاملا للمشكلات البيئية الراهنة والمستقبلية، و كان من أبرزها ما صدر عن هذا المؤتمر الاعتراف بان التشريعات البيئية لا تكفي وحدها لصيانة البيئة والمحافظة عليها من التدهور البيئي، بل لابد من إيجاد (وعي بيئي) لدى سكان العالم جميعا لحماية البيئة. والمحافظة عليها من التلوث البيئي بأشكاله المختلفة، و ترشيد استهلاك مواردها الطبيعية. بصفة عامة "يعكس صحوة الوعي البيئي على الصعيد العالمي"[1] دون الوصول إلى برنامج بأتم المعنى. أهم ما ميَّز مؤتمر استوكهولم هو الإعلان عن الحكامة البيئية الشاملة[2]، كما تضمن ذلك إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة [3](PNUE)، الذي دعم الشراكة الشمولية والشراكة البيئية[4] و كان وراء التوصل إلى اتفاقيات بيئية متعددة، منها الاتفاقية الدولية للإتجار في الأصناف المهددة بالانقراض عام 1983، واتفاقية بون للطيور المهاجرة، واتفاقية بازل حول النفايات العابرة للحدود في 1989، وتعديلاتها، واتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة التصحر في 1996، كما ساهم في برامج طموحة منها :اعتماد مخطط عمل من أجل المتوسط في 1975 وتأسيس اللجنة العالمية للبيئة والتنمية على أساس قرار صادر عن PNUE في

[1] REYNAUD, E. (2004). Introduction . Revue Française de Gestion, pp. 117-119.
[2] MUNOZ M. and NAJAM A., «Rio+ 20: Another World Summit?,» Boston University (2 November 2009), <http://www.bu.edu/pardee/files/2009/11/UNsdkp002sin.pdf>.
[3] Programme des Nations Unies pour l'Environnement (PNUE).
[4] Ved p. Nanda, «Ten Year after Stockholm-International Environmental Law,» American Society of International Law, vol. 77 (April 1983), p. 411.

1983، وتأسيس الهيئة ما بين الحكومية «للتغيرات المناخية بالتعاون بين والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وإعلان القرن في 2000، ومخطط بالي لاستراتيجيات تعزيز التكنولوجيا، وبناء قدرات لعام 2005 وبرنامج مكافحة إزالة وتدهور الغابات والتغيرات المناخية[1]. وأهم ما توصل إليه المؤتمر هو مبدأ الشراكة بين الدول كبيرها وصغيرها والمنظمات الدولية والأفراد والمؤسسات والجماعات في حماية وتحسين البيئة بأبعادها الكاملة[2].

من أبرز ما تضمنه إعلان ستوكهولم تأكيده على حماية البيئة لأنها أساس رفاه الشعوب والتنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، رغم غياب مفهوم التنمية البشرية في وثائق المؤتمر إلا أنه برز ضمنيا من خلال المبادئ مثل: المبدأ الأول (للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة في ظروف عيش مناسبة وفي بيئة تسمح نوعيتها بالحياة في ظل الكرامة وبتحقيق الرفاهية)، المبدأ الخامس (استغلال الموارد غير المتجددة للأرض على نحو يصونها من النفاذ في المستقبل ويكفل إشراك البشرية قاطبة في الاستفادة من هذا الاستغلال)، أما المبدأ الثامن (للتنمية الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية أهمية أساسية لضمان بيئة مواتية لعيش الإنسان وعمله...).

رغم أن مفهوم التنمية المستدامة لم يظهر على المستوى العالمي إلا في 1980[3]. وذلك عندما قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة[4] والصندوق العالمي للطبيعة بتقديم الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة، مع التأكيد على أهمية إدراج البيئة في عملية التنمية.

ثم تتابعت حلقات النقاش عن أساليب التنمية البديلة حتى تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في 1987المعروف باسم تقرير Brundtland وعنوانه "مستقبلنا المشترك[5]"; اشتمل هذا التقرير على التعريف الأكثر شيوعا للتنمية المستدامة. ما يثير الانتباه في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية[6]، الاعتقاد الصلب في مفهوم التنمية المستدامة كمسار لتلبية حاجات الأجيال الحالية من دون المساس بقدرة الأجيال القادمة في

[1] BILLE S., «Droit International et développement durable,» dans: M. Prieur et C. Lambrechts, Les (7) hommes et l'environnement: Quels droits pour le XXIème siècle?: Etudes en hommage à Alexandre Kiss (Paris: Frison Roche, 1998), p. 248.

[2] أجناس ساكس، القضار على آليات الاستبعاد، رسالة اليونسكو، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة مارس، 1995.

[3] أجناس ساكس، الاستراتيجيات الانتقالية للقرن الحادي والعشرين، الطبيعة والموارد، اليونسكو، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، مجلة 1992/1/28.

[4] Commission Environment et Development World.

[5] Our Common Future

[6] WCED, Our Common Future (Oxford: Oxford University Press, 1987), pp. 8 and 46.

تلبية حاجاتها الخاصة. وانطلاقا من هذا الاعتقاد، أوصى قرار الجمعية العامة بأن تشكل التنمية المستدامة مبدأ أساسي للأمم المتحدة، والحكومات، والمؤسسات الخاصة، والمنظمات، والمقاولات التجارية.

2. مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (مؤتمر ريودي جانيرو)

في 1992 انعقد مؤتمر ريودي جانيرو في البرازيل الذي سمي (بمؤتمر الأرض). شارك في مفاوضات مؤتمر الأرض 156 دولة والعديد من المنظمات غير الحكومية، حيث تم إضفاء الصفة الرسمية على مصطلح التنمية المستدامة خلال هذه القمة وتمخض تحالف بين المهتمين بالبيئة والتنمية معا. ومن أهم أسباب انعقاد المؤتمر هو السعي لحماية البيئة من التلوث من خلال توحيد الرؤية بين دول الشمال الغنية وبين دول الجنوب الفقيرة. وقد اتضح من خلال المؤتمر أن الأنماط التنموية السائدة في دول الشمال المتقدم المعتمدة على الصناعة والتكنولوجيا المفرزة للنفايات لا سيما الكيميائية منها كما أن غياب التنمية في دول الجنوب يساهم بالقدر نفسه من إجهاد الطبيعة والإضرار بها[1]. وتنطلق القرارات الصادرة عن المؤتمر من فكرة أساسية مفادها أن تحقيق التنمية مدخل أساسي للحفاظ على البيئة، وخلص إلى تبني برنامج للإقلاع البيئي يرتكز على خمسة نصوص تضاف إلى ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر استكهولم وهي:

– مدونة الأرض: وهي نص قانوني يتكون من سبعة وعشرين مبدأ تحدد الدعامات القانونية الأساسية التي بموجبها يتم تحديد طبيعة الخروقات البيئية وما يجب على الدول الالتزام به في هذا المجال[2].

– برنامج الفعل /action 21: يتمحور في ثلاثة نقاط رئيسية هي :مبدأ مزدوج للعدالة بين الأجيال، ومبدأ التضامن والمسؤولية بين الدول، وأخيرا الأخذ بعين الاعتبار البيئة في عملية التنمية. كما تم إنشاء لجنة التنمية المستدامة ذات الطابع الحكومي الدولي إذ تتكون من 59 عضوا وتعمل على مراقبة وتنسيق الأعمال بين البرامج المرتبطة بالبيئة والتنمية داخل نظام الأمم المتحدة[3].

– إعلان المبادئ للتدبير الغابوي: أكد المؤتمر على أن تنمية القطاع الغابوي مرتبط بكل الإشكالات المتعلقة بالبيئة و التنمية المستديمة وانه تبعا لذلك يجب إحداث توازن ما بين حاجيات الإنسان والمجال

[1] سيد أحمد غريب وآخرون، "دراسات أسرية وبيئية"، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997، ص 137.
[2] http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D9%85%D8%A9_%D8%B1%D9%8A%D9%88
[3] Ministère de l'aménagement de territoire et de l'environnement, « Glossaire de l'environnement et développement durable », Mars, 2004, P155.

الغابوي على أساس أن لا يفقد النمو الصناعي المتنامي المجالات الخضراء، وقد خصص هذا البرنامج للدول النامية اعتمادات مالية لإنجاز مشاريع في هذا الإطار[1].

كما تم إنشاء لجنة التنمية المستدامة ذات الطابع الحكومي الدولي إذ تتكون من 59 عضوا وتعمل على مراقبة وتنسيق الأعمال بين البرامج المرتبطة بالبيئة والتنمية داخل نظام الأمم المتحدة[2].

ورغم نجاح هذا المؤتمر إلا أن سلبياته تجلت في النزاع بين الدول الصناعية والدول النامية والفقيرة المنتجة للمواد الأولية فقد جاءت الدول الصناعية الغنية إلى المؤتمر بشعار "الملوث يدفع الثمن" وكانت تهدف إلى تكليف الدول المنتجة للنفط دفع ضريبة الكربون ومنع الدول الغابية من قطع أشجارها وهذا ما رفضته هذه الأخيرة لأنه بمثابة قطع لرزقها ومورد عيشها[3].

3. بروتوكول كيوتو1997

في 1997، سجل بروتوكول كيوتو أيضا خطوة إضافية في مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري عن طريق خفض انبعاث الغازات الدفيئة. ولكن هذه الخطوة لم تصل إلى النتائج المرجوة: الميزانية التي تم إجراؤها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة مخيبة للآمال: رفضت الولايات المتحدة الحد من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، لم يتم الوفاء بالمساعدات العمومية الإنمائية، وأخيرا لم يتم المصادقة على اتفاق حول حماية الغابات[4].

4. مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ

نهاية شهر أوت 2002 عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، من أجل إحياء وتحديث الالتزام بالتنمية المستدامة، لتقييم التطورات التي حدثت منذ مؤتمر قمة ريو في عام 1992. ومع ذلك، النتائج تبعث على القلق: استمرار تدهور البيئة العالمية، بالإضافة إلى ذلك، ظلت الجهود الرامية إلى الحد من الفقر في البلدان النامية محدودة جدا، وتوزيع الثروة لا يزال غير متوازن.

[1] Op cit Ministère de l'aménagement de territoire et de l'environnement.
[2] Op cit Ministère de l'aménagement de territoire et de l'environnement.
[3] فتحي دردار، "البيئة في مواجهة التلوث" دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، 2002، ص 132.
[4] VAN YPERSELE J-P., Vice−Président GIEC, professeur à l'UCL en Climatologie /www.accompagnement-social.eu/dow/1997ProtocoledeKyoto.pdf

قمة جوهانسبرج تحول إلى مكان للتفاوض وللميزانيات، ولكن أيضا الاعتراف بالدور المهيمن للمؤسسات في التنمية المستدامة". ظلت قمة مخيبة للآمال من حيث الآليات والإجراءات الملموسة.

5. بروتوكول كيوتو

سجل 2005 بروتوكول كيوتو الأخذ بعين الاعتبار خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (غازات الدفيئة) في الاتحاد الأوروبي. هذه الخطوات أعطت بعدا عالميا لشواغل التنمية المستدامة، والتي أصبحت حاليا الموضوع الرئيسي لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة. ساعدت هذه الأحداث لنشر هذا المفهوم، وقامت بالتعبئة العالمية، مما أدى إلى انفجار في عدد من المبادرات، وإنشاء الجمعيات واللجان لصالحه. ومع ذلك، العديد من المراقبين، من العالم العلمي أو السياسي، لا ينكرون هذا الوعي، و لكنهم يتأسفون على عدم اتخاذ إجراءات ملموسة وجذرية "لإخماد الحريق".

6. مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20)

عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من 20 إلى 22 يونيو 2012 في ريو، وعرف باسم ريو+20. إن الهدف من هذا المؤتمر هو تقييم 20 سنة من العمل البيئي، أي الفترة الفاصلة بين عامي 1992 و2012. حيث ضم مائة من رؤساء الدول والحكومات، وآلاف المشاركين من الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومجموعات أخرى، لتشكيل استراتيجيات للحد من الفقر، والنهوض بالعدالة الاجتماعية، وضمان حماية البيئة للوصول إلى المستقبل الذي نصبو إليه[1].

[1] http://www.sesric.org/event-detail-ar.php?id=691

يستطيع المتابع للواقع الدولي في مجال البيئة أن يلاحظ التباين الواسع بين ما هو عليه الحال وبين الطموح الذي يأمل العالم أن يكون عليه، فالدول سواء منها دول الشمال الصناعية المتقدمة، أو دول الجنوب الفقيرة النامية، ترفع شعار الوصول إلى عالم نظيف بيئيا، ويظهر ذلك جليا من خلال مقررات المؤتمرات العالمية للبيئة، لكن الواقع يشير إلى عكس ذلك ولا زالت غالبية الدول تعمل على زيادة نسبة التلوث بدافع تحقيق مصالح اقتصادية آنية تارة وبتصرف لا مبال وغير مسؤول، تارة أخرى.

المطلب الثاني: الجهود العالمية اتجاه التنمية المستدامة

بالتزامن مع هذه الأحداث الكبرى التي ترسم تاريخ التنمية المستدامة، أعربت الدول العربية استعدادها للانخراط في مبادرات مشتركة طويلة الأجل لتعزيز التنمية المستدامة. شهدت العقود الثلاثة الماضية طفرة كبيرة وواضحة في الالتزام البيئي للدول العربية. ويتضح هذا جليا في صياغة استراتيجيات وخطط عمل بيئية وطنية وفي المصادقة على اتفاقيات بيئية ثنائية وإقليمية وأيضا من خلال تفعيل عدد كبير من القوانين والأنظمة لدعم السياسات والتوجيهات البيئية.

الفرع الأول: جهود الدول العربية في مجال التنمية المستدامة

شهد العالم العربي انطلاقة برامج التنمية المستدامة منذ الإعلان العربي عن البيئة والتنمية الصادر عن المؤتمر الوزاري الأول حول الاعتبارات البيئية في التنمية الذي عقد في تونس في أكتوبر 1986 والبيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل الصادر في القاهرة.

على الصعيد الدولي، التزمت الدول العربية بمعاهدات بيئية كثيرة[1]، كاتفاقيات التنوع البيولوجي والأراضي الرطبة وحماية طبقة الأوزون وتغير المناخ ومكافحة التصحر، واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية برشلونة بشأن حماية البيئة البحرية بصيغتها المعدلة وعدد من البروتوكولات المتصلة بها، واتفاقية ماربول لمنع التلوث من السفن، واتفاق حفظ حوتيّات البحر المتوسط والبحر الأسود والمنطقة الأطلسية المتاخمة، واتفاقية الاستعداد والتصدي للتلوث النفطي، واتفاقية منع التلوث البحري بالمخلفات والمواد الأخرى، وغيرها من الاتفاقيات الدولية البيئية ذات الأهمية العالمية.

[1] http://www.arab-api.org/develop_1.htm.

وتطبق التشريعات والأنظمة الوطنية والمشاريع والبرامج الوطنية لتنفيذ هذه المعاهدات. وهي تتناول برامج مكافحة التصحر ومكونات التنوع الحيوي وإقامة المحميات الطبيعية بمختلف أنواعها، ومشاريع وطنية بشأن التعامل السليم مع النفايات ومكافحة التلوث بمختلف أشكاله ومصادره، وحماية البادية والإحراج وتنظيم الصيد البري والبحري، ومراقبة النشاطات والمنشآت ذات التأثير البيئي، ووضع خطط واستراتيجيات لحماية البيئة ومواجهة الكوارث البيئية والتدريب على تنفيذها بفعالية. كما أقيمت دورات تدريبية داخلية وخارجية كثيرة لتقوية القدرات المحلية[1].

تبنت البلدان العربية على المستوى الإقليمي[2]، بدرجات متفاوتة خططا و برامج طموحة لتنمية قطاع البيئة و مكافحة التلوث تتولى تنفيذ الخطط و البرامج مراكز بحوث متخصصة. فهناك لجنة شؤون البيئة بالجامعة العربية، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة و مقرها بالكويت و مركز الطوارئ لتبادل المعلومات التابع لها ومقره البحرين، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة و الأراضي القاحلة، (الكساد) و مقره دمشق، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، بالإضافة إلى الجهود التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في هذا المجال.

ومن خلال كل الأعمال التي استهدفت إعداد الأطر الإقليمية والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، ظهر إدراك واسع النطاق بأن العمل في شؤون البيئة عموماً، وفي إطار السياسات، والقدرات التقنية، ومؤسسات الدولة المعنية بالعمل البيئي، لا تزال ضعيفة[3].

إن الإطار القانوني لحماية البيئة وبالاستدامة، ما زال ضعيفاً عربياً؛ فالتشريعات البيئية لا يتم إعدادها بشكل جيد، غالبا ما تكون استجابة لأضرار بيئية، وليست استباقية وذات رؤية مستقبلية . ثم إن القوانين لا تنفّذ بشكل جيد، كما أن غياب المراقبة والتبليغ المنتظمين وغياب سلطات الجهات الفاعلة السياسية والاقتصادية يزيد من تقويض إنفاذ القانون. وتتم تسوية العديد من القضايا البيئية في المحاكم.

[1] http://islamfin.go-forum.net/t611-topic
[2] http://www.arab-api.org/develop_1.htm
[3] KHORDAGUI H., «Sustainable Development in the Arab Region: From Concepts to Implementa tion,» Paper Proceedings of the Regional Workshop on National Sustainable Development Strategies and Indicators for Sustainable Development in the Arab Region, Cairo, 12-14 December 2004; Tolba and Saab, eds., Ibid., and UNEP, Environment Outlook for the Arab Region: Environment for Development and Human Well-being.

الفرع الثاني: المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية اتجاه التنمية المستدامة

باتت المنظمات غير الحكومية واقعا، لا يمكن تجاهله حتى بالنسبة للسلطات والحكومات التي ترفضها. و أصبح وجودها يشكل معيارا مهما لقياس درجة التطور الديموقراطي في مجتمع ما. تشكل المنظمات غير الحكومية ظاهرة حديثة، ناتجة عن مبادرات حرة مستقلة، سواء على النطاق المحلى المحدود أو الوطني أو الإقليمي أو العالمي، وبالتالي فهي من حيث المبدأ تعبير عن إرادة المجتمع والمواطنين. نشأت بصفة عامة لسد الفجوات التي تركتها الحكومات و قطاع الأعمال وفق وثائق الأمم المتحدة الصادرة في 1994، تمثل المنظمات غير الحكومية كيانا غير هادف للربح وأعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى دولة واحدة أو أكثر وتتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها، استجابة لحاجات أعضاء واحدة أو أكثر من الجماعات التي تتعاون معها المنظمة غير الحكومية[1] .

ظهرت معظم المنظمات غير الحكومية في السبعينات، وزاد عدد أعضائها، وتنوعت فئاتها ومستويات عملها، وازدادت تشابكا واتصالا عبر الحدود الدولية. ابتدءا من منظمات شعبية محدودة الإمكانات والموارد إلى منظمات دولية ضخمة، ذات نفوذ كبير وتمويل متوسط كمنظمة العفو الدولية إلى منظمات عالمية أكبر، مثل السلام الأخضر، التي تقدر ميزانيتها السنوية بحوالي 400 مليون دولار[2]. فخلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي تضاعف عدد المنظمات غير الحكومية العالمية أربع مرات، فقد أشار تقرير الأمم المتحدة نشر في سنة1995، بشأن إدارة الحكم عالميا إلى أن هناك ما يقرب من 29000 منظمة دولية غير حكومية، أما المحلية فقد نمت أعدادها بسرعة أكبر[3].

إن الاهتمام المتزايد بالمنظمات غير الحكومية ودعمها، ولد توسعا في اهتماماتها وأنشطتها، حيث ظهرت أنواع جديدة من المنظمات غير الحكومية تهتم بحقوق الإنسان و الرأي العام، وشؤون المرأة وحقوق الاقتراع ومراقبة الانتخابات والتغير السياسي[4]. اكتسبوا شهرة بفضل تطور التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات. وازداد نفوذهم إزاء الجهات الفاعلة في التنمية المستدامة بفضل جرأتهم وتنوع

[1] نجوى سمك و السيد صدقي عابدين دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليا بانية، مركز الدراسات الآسيوية،القاهرة،2002،ص48.

[2] نجوى سمك و السيد صدقي عابدين دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليا بانية، مركز الدراسات الآسيوية،القاهرة،2002 ص 75.

[3] علي يوسف الشكري، المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة، ايتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة،2003،ص286.

[4] غسان منير حمزة سنو و علي أحمد الطراح، العولمة و الدولة ، الوطن و المجتمع العالمي، دار النهضة العربية، بيروت،2002، ص 199.

القضايا المدافع عنها. يتمتعون بشرعية فتحت لهم باب المفاوضات الدولية مثل أصدقاء الأرض، والسلام الأخضر، وصندوق الطبيعة العالمي.

وأصبحت تحظى باهتمام متزايد من قبل الحكومات ووسائل الإعلام في البلدان المتقدمة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتصدر الاهتمامات العامة والسياسية والاقتصادية، وهي تشكل الإطار المؤسسي والوعاء التنظيمي للقطاع الثالث أو العمل الخيري والتطوعي في الاقتصاديات المعاصرة[1]...

وقد أثبتت المنظمات غير الحكومية، في كثير من ا لأحيان، أنها تشكل قوة اجتماعية و ضميرية، ذات أثر على الرغم من أنها لا تسعى لامتلاك أي نوع من السلطة السياسية. فبعضها يحمل على عاتقه رسالة نشر مبادئ حقوق الإنسان، والدفاع عن الضحايا والمظلومين، وبعضها يعمل في مجال التنمية، والتخفيف من حدة الفقر، ومنها ما ينحاز للعمل الخيري، وهناك منظمات معنية بتقديم الخدمات والعون الإنساني. ففى كل مجال من مجالات الحياة، تنشط المنظمات غير الحكومية، وتناضل من أجل تحقيق رفاهية الإنسان وصون كرامته. هذا هو مضمون ورسالة المنظمات غير الحكومية، وهذا ما قامت به الغالبية العظمى منها، حتى لو أن بعضها لا يعبر عن هذا المضمون أو هذه الرسالة.

ومن ناحية أخرى فإن المنظمات غير الحكومية تمثل ظاهرة كونية، بما أنها موجودة في كل مكان، ولا تقتصر على مكان دون آخر.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى وجود عدد كبير من المنظمات الدولية غير الحكومية لها اهتمام بالغ بما يجري على الساحة الدولية نذكر على سبيل المثال منظمة الصليب الأحمر الدولي ومنظمة العفو الدولية، فهذه المنظمات أثبتت تواجدها في الساحة الدولية، وأصبح بإمكانها تعديل قواعد العمل الدولية الجاري العمل بها، وحمل الدول على تطبيق التزاماتها التعاقدية، والعمل في مجال التحسيس والتوعية حول المشاكل البيئية والسياسية والاقتصادية والعولمة. إضافة إلى هذا بدأ العامل الاقتصادي يدخل ضمن أعمال هذه المنظمات حيث كان يطلق عليها شبكة الأعمال الصغيرة[2]، أي أن نشاطها في هذا الإطار ركز على

[1] كمال منصوري، المنظمات غير الحكومية و دورها في عولمة النشاط الخيري و التطوعي. www.humanitarianibh.net

[2] علي الدين هلال و آخرون ، إدارة شؤون الدولة و المجتمع ، مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة القاهرة، 2001 ، ص 25.

المشاريع التي تؤدي إلى زيادة القدرة المحلية على مواجهة الاحتياجات، والسيطرة على الموارد الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة[1].

تقليديا كانت المنظمات غير الحكومية في إستراتيجية تتعارض و تواجه متعددة الجنسيات، حاليا نلاحظ هناك تقاربا وتعاونا مع الشركات والهيئات العامة[2]. إن تأثير المنظمات غير الحكومية على الرأي العام جعلها لاعبا رئيسيا في مجال التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

ستؤدي بنا التنمية المستدامة نحو مفهوم أساسي بالنسبة لهذه الأطروحة ألا و هو المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. ظاهريا مغاير للتنمية المستدامة و في الحقيقة له علاقة وطيدة بها. انه قديم قدم التاريخ ولكنه رجع للواجهة في 2000.

التنمية المستدامة مهدت لنا الطريق نحو المفهوم الرئيسي لهذه الأطروحة :المسؤولية الاجتماعية للشركات مفهوم يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم التنمية المستدامة. انبعاثه من جديد في حقبة ما بعد الفوردية لا تخفي أقدميته و أصوله، للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

[1] نجوى سمك و السيد صدقي عابدين دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليابانية، مرجع سابق، ص 59.
[2] CHAUVEAU, A., & ROSÉ, J.-J. (2003). L'entreprise Responsable. Paris: D'Organisation

خلاصة الفصل الأول

لقد اتضح من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل أن التنمية المستدامة مفهوم جديد وثوري في الفكر التنموي، لأنه يختلف عن التنمية بشكل عام، إذ أنه وللمرة الأولى دمج ما بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد، واعتبرت التنمية المستدامة نقطة التقاء بين اليوم (تلبية الحاجات للجميع) والغد (احترام الأجيال القادمة)، والعالمية (النظام البيئي الكوكبي) والفرد (البحث عن الصواب). وبذلك تعتبر التنمية المستدامة مخرجا جديدا لأزمة التنمية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، غير أن تطبيقها سيبقى حلمًا صعب المنال ما لم تعتمد المجتمعات التي تنشد مثل هذه التنمية مجموعة من الثوابت والمبادئ العامة التي تعد مقياسًا دقيقًا لمدى ارتقاء المجتمع وتطوره التنموي المستدام ودرجة صلاحه، ومن هذه الثوابت نذكر سيادة القانون "المحلي والدولي" والشفافية والمسؤولية والمشاركة والديموقراطية واللامركزية والتكامل والتنسيق الشامل، كل ذلك في إطار من القيم الأخلاقية والروحية الراقية التي تعكس روح التضامن والتكافل والتسامح واحترام حقوق الإنسان، وعلى المستويات القطرية والإقليمية والدولية على حد سواء.

الفصل الثاني: التأصيل النظري للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

المبحث الأول:البلورة التاريخية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

المبحث الثاني: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: المفهوم و التعريف.

المبحث الثالث: أهم النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية.

الفصل الثاني: التأصيل النظري للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

يعتبر النشاط الاقتصادي المدخل الحقيقي للتنمية الشاملة وزيادة الناتج القومي والوصول بمعدل النمو إلى المستويات المطلوبة، غير أنه في ظل تآكل دور الدولة وانسحابها من مسؤولياتها الراعية، وتراجع فلسفة دولة الرفاه في العالم المتقدم وانحسارها أمام نفوذ الشركات متعددة الجنسيات، تدهورت حياة الملايين، وتفاقمت الهوة بين البلدان النامية والمتقدمة ، وبين الأغنياء والفقراء داخل البلدان ذاتها. من هذا المنطلق بزغت الحركة المضادة للرأسمالية من أجل تقليص هذا التدهور وتعالت الأصوات من أجل حقوق الإنسان واحترامها واسترجاع الرفاه في العالم والبحث عن نمط التنمية الاقتصادية الذي يحترم التوازن البيئي والاجتماعي، ويدمج جميع الجهات الفاعلة في المجتمع، سواء القطاع العام أو الخاص، أو الهياكل الكبيرة أو الصغيرة. ومن هذا المنطلق ظهرت بوادر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و تطورت أفكارها عبر عدة مراحل.

المبحث الأول: البلورة التاريخية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

لو تتبعنا مراحل تطور المسؤولية الاجتماعية يمكن أن نلمس تحولات مهمة وإضافات نوعية أدت إلى إثراء هذا المفهوم عبر الزمن .إن وضع حد فاصل بين الفترات الزمنية لغرض تحديد مراحل دقيقة لتطور مفهوم الم.ج.م غير ممكن وذلك لتداخل الأحداث وتأثيراتها المتبادلة وبالتالي فإن محاولتنا ستتبع نضوج مفهوم المسؤولية الاجتماعية والتسلسل المنطقي للتطور الحاصل في رؤية منظمات الأعمال والأهداف التي تبنتها تجاه المجتمع عبر فترات زمنية طويلة. وإذا سرنا وفق التطور التاريخي، يمكننا بناء أربعة أنواع من حوكمة الشركات مطابقة لأربع فترات متتالية: نموذج ما قبل الحرب العالمية الثانية النموذج الاستقرار والتوسع الاقتصادي (1945 إلى أواخر عام 1970)، ونموذج خلق القيمة (1980–2000) ونموذج الشركات المواطنة (2000).[1]

المطلب الأول: طرق التدخل الاجتماعي لأرباب العمل باتجاه العمال (قبل الحرب العالمية الثانية)

عند ظهور الشركات الكبيرة انصب الاهتمام على مصالح المالكين لهذه الأعمال واختصرت العديد من الأهداف في إطار تحقيق الأرباح والإنتاج بكفاءة وفاعلية. ومع اشتداد المنافسة وتباين المصالح للمستفيدين المباشرين وغير المباشرين، اتسعت النظرة للشركات واعتبرت كيانات اقتصادية اجتماعية.

[1] Patricia Crifo, Jean-Pierre Ponssard (2008), RSE et/ou performance financière : points de repère et pistes de recherche, Centre National de la recherche scientifique, cahier n° 2008-15

الإشارات الأولى لفكرة ربط مفهوم المسؤولية بالمؤسسات بدأت بالظهور منذ أواخر القرن التاسع عشر، بحيث رسمت تدريجيا ولكنها اتسمت بالغموض والضبابية. وفي نفس الفترة برزت الخطابات حول هذا المفهوم ولكنها تشكل "خليطا من النوايا الحسنة من طرف رجال الأعمال الذين ساهموا في إنتاج نتائج تتصف بالغموض"[1]. من بين طرق التدخل الاجتماعي لأرباب العمل لصالح العمال في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية نذكر الأبوية (الفرع الأول) ثم تلتها خطب القادة العظام لتلك الفترة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الأبوية كأول شكل من أشكال المسؤولية الاجتماعية للشركات.

يمكن تعريف الأبوية كموقف يتصرف من خلاله صاحب الشركة كأب يعامل الموظفين برفق ويضمن لهم الرفاهية وبالمقابل ينال احترامهم وطاعتهم. هذا النوع من العلاقة ذات الطابع الأسري ظهرت في الثامن عشر من قبل بعض الصناعيين المشهورين والمفكرين مثل Robert Owen (1771-1858)، Saint-Simon (1760-1825)، Charles Fourier (1772-1837). وحسب بعض المفكرين الأبوية شكل ضمني من المسؤولية الاجتماعية للشركات بدوافع اجتماعية واقتصادية، ولكن أيضا الأخلاقية والدينية في أصله[2]، ويمكن اعتبارها طليعة المسؤولية الاجتماعية[3]. إذن بوادر المسؤولية الاجتماعية للشركات ترجع لهذه الفترة. ففي عصر الثورة الصناعية من القرن التاسع عشر، قام أصحاب العمل بدعم الموظفين وعائلاتهم "من الولادة حتى الموت"[4]. هذا النوع من السلوك الأبوي وليد الكاثوليكية الاجتماعية السائدة في أوروبا وفي وقت لاحق بالولايات المتحدة، بالكنائس البروتستانتية الإنجيلية في منتصف القرن العشرين.

الفرع الثاني: بوادر المسؤولية الاجتماعية للشركة في إدارة الأعمال

الإشارات الأولى لفكرة ربط مفهوم المسؤولية بالشركات تنتمي إلى المجتمع الأمريكي، وبالضبط متجذرة في الدين البروتستينتي. بوادرها تعود إلى1920 ، وخصوصا من خلال بعض الخطابات الرئيسية لقادة معتبرين، مثل هنري فورد. لقد ألقى خطابا نبعت منه بوادر المسؤولية الاجتماعية والمؤسسة

[1] Heald, M. (1961). Business Thought in the Twenties : Social Responsibility. American Quarterly, pp. 126-139.

[2] De Bry, F. (2006). Du paternalisme à la responsabilité sociale. European Journal of Economic and Social Systems.

[3] De Bry, F. (2006). Op cit

[4] CAPRON M., QUAIREL-LANOIZELEE F., (200), La responsabilité sociale d'entreprise, Collection Repères, Editions La Découverte, Paris

المواطنة عندما قال" من دون تحقيق أرباح تزول الشركة، لكن إذا حاولت إدارة الشركة الاعتماد على الربح فقط إنها ستزول أيضا لأنها فقدت صواب الوجود[1]" ظهرت ممارسات جديدة في الإدارة " أدت إلى تفعيل المفاوضات الاجتماعية، وإرساء مساعي الاتصال والعلاقات العامة، وتطوير الرعاية وغيرها من الأعمال الخيرية[2]".

ثم، في 1930، في أعقاب أول أزمة كبيرة للرأسمالية، ظهر النقاش حول مفهوم أخلاق الإداريين ورافقه شعور بعدم الثقة في رجال الأعمال من طرف الرأي العام الأميركي، لعدم اكتراثهم لمحنة العمال. وفقا لـ Bernard Saincy، الاهتمام الأنجلو أمريكي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات غير مستغرب على الإطلاق، لأن المسؤولية الاجتماعية للشركات تطورت" في سياق يتسم بضعف القانون الاجتماعي اتجاه الممارسات التجارية الطوعية[3].

أدت أزمة 1929 إلى قيام اتفاق جديد من قبل الرئيس Roosevelt، اتخذت من خلالها بعض التدابير التي تسعى لتنظيم الاقتصاد والمالية[4] وخلال هذه الفترة بدت بوادر تدخل القطاع العام في الاقتصاد[5].

المطلب الثاني: مرحلة الاستقرار والتوسع الاقتصادي: 1945 – 1970

على الرغم من تباين مكونات أحداث التطور الاقتصادي في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أنها ترافقت في اتجاهاتها وترابطت في مساراتها، و تخللتها مفترقات بالغة التأثير من خلالها تحددت التحولات الهيكلية في الاقتصاد الدولي. سنحاول ذكر أهم مميزات هذه المرحلة و النماذج الدولية السائدة فيها.

الفرع الأول: مميزات هذه المرحلة

في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تميزت العلاقات الدولية بالاستقرار النسبي مقارنة بفترات التوتر السابقة التي سادت منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتى أواسط القرن العشرين. لقد حققت هذه الفترة

[1] MULLENBACH A., La responsabilité sociétale des entreprises, Les Cahiers du CERGOR, mars 2002.
[2] ACQUIER A., Jean-Pascal GOND, Aux sources de la Responsabilité Sociale de l'Entreprise. (Re)Lecture et analyse d'un ouvrage fondateur : Social Responsibilities of the Businessman d'Howard Bowen (1953), AIMS, IAE d'Aix-en-Provence, 2005, citant HEALD, 1961, page 6 http://www.strategie-aims.com/angers05/res/02-402rd.pdf
[3] Interview de Bernard SAINCY, Site internet de la CGT, La responsabilité sociale des entreprises : un terrain d'intervention pour les organisations syndicales, 02 Mai 2004, http://www.cgt.fr/internet/html/lire/?id_doc=2464
[4] MERCIER S., Aux origines de la Stakeholder Theory : 1916-1950, Cahier du FARGO n° 10610xx, Septembre 2006,page 10, http://ungaro.u-bourgogne.fr/WP/1061004.pdf
[5] ACQUIER et GOND Op. Cit.

إنجازات مهمة حيث تشير الأرقام الإحصائية إلى أن الناتج العالمي من الصناعات التحويلية حقق أعلى معدلات نمو لم يسبق له أن عرفها من قبل. ففي الفترة ما بين العامين 1953 و1975 حقق ذلك الناتج نموًا شاملاً ملموسًا بمعدل 6% سنويًا.[1]

تربع الاقتصاد العالمي على عرش الأبهة الاقتصادية بعد العام 1945، فالناتج الإجمالي العالمي ارتفع من 2 تريليون دولار أميركي العام 1950 إلى نحو 8 تريليون دولار العام 1980، أي أنه تضاعف بمقدار أربعة أمثال خلال ثلاثين سنة فقط[2]. لقد أظهر هذا التطور المتزايد في الاقتصاد فائضًا كبيرًا للتجارة الخارجية، لا سيما في بلدان رأسمالية مثل الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية واليابان. ففي الفترة بين العامين 1950 و1973 زاد حجم التجارة الدولية نسبة وسطية سنوية بمقدار 9.4% مقابل زيادة الناتج الإجمالي العالمي 5.3% [3]، الأمر الذي يشير إلى تزايد الاعتماد المتبادل، وإلى سرعة إدماج الاقتصاديات العالمية في المجتمع العالمي .ترك النمو المتسارع في الاقتصاد العالمي آثاره الإيجابية المباشرة على ارتفاعات موازية في الدخل الفردي في غير بلد من بلدان العالم، وخصوصًا في الدول الرأسمالية المتقدمة.

الفرع الثاني: النماذج الدولية السائدة في هذه المرحلة

في ظل هذه المرحلة من الازدهار الاقتصادي العالمي عرف العالم ثلاثة نماذج للدولة الرعوية، مجموعة البلدان الصناعية الرأسمالية، مجموعة الدول الاشتراكية، مجموعة البلاد النامية حديثة الاستقلال[4]، لقد اضمحلت هيمنة الرأسمالية على الصعيد العالمي ، واندحر النظام الاستعماري ، وانفتحت بذلك أمام الشعوب طرق جديدة للنمو والتقدم والعلاقات الدولية. سعت كل مجموعة إلى تحقيق هذا الحلم في إطار الفلسفة العامة للنظام الاقتصادي الاجتماعي السائد فيها، وبما تسمح به مواردها وإمكاناتها. شكلت مرجعية وهي:

[1] بول كنيدي، "الاستعداد للقرن الحادي والعشرين"، ترجمة محمد عبد الباقر وغازي مسعود، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 1993، ص 71

[2] بول كنيدي ، مرجع سابق

[3] محمد الأطرش، "العرب والعولمة: ما العمل؟" المستقبل العربي، السنة العشرون، العدد 229، آذار/مارس 1998، ص 104.

[4] والتي كانت قبل الحرب مجرد مستعمرات أو شبه مستعمرات أو بلاد تابعة.

1) مشروع دولة الرفاه : المشروع المعتمد من طرفها رأسمالي تدخلي بالمفهوم الكينيزي[1]. اعتمدت سياستها في التدخل المباشر للدولة لتوفير الرعاية الاجتماعية[2] والاقتصادية للمواطنين، و سعت نحو سياسة يطلق عليها" سياسة الرفاه[3] ."والهدف منها تحسين الرعاية الضرورية لقطاع كبير من المواطنين وتحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي من أجل ضمان رفاهيتهم. وتم تركيزها على السياسة المالية في زيادة الإنفاق العام لغرض زيادة الاستخدام والتشغيل والى أهمية المشتريات الحكومية في تحريض الطلب الكلي.[4]

2) مشروع مؤتمر "باندونغ" لسنة 1955. الذي استهدف بناء دولة وطنية في البلدان المتخلفة والمستقلة حديثا وهو مشروع تنموي وطني استفادت منه القوى الشعبية نتيجة لدورها التاريخي في التحرر من المستعمر، وقد ضم المشروع مختلف الدول التي انخرطت في حركة ما يعرف بعدم الانحياز.

3) المشروع الاشتراكي السوفيتي الذي يمكن وصفه بمشروع "رأسمالية الدولة"، وهو مشروع مستقل عن النظام الرأسمالي العالمي استغل نمط الإنتاج الاشتراكي لبناء رأسمالية الدولة وقد استفادت منه القوى الشعبية التي قادت الثورة واستطاعت هزم النظام الفاشي. غير أن النظام تم إخضاعه لتحكم صارم من طرف طبقة سياسية بيروقراطية. وقد تبنت هذا المشروع بمستويات مختلفة كل من دول شرق أوروبا والصين وكوبا.

تميزت هذه النماذج بتدخل الدولة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، ولاسيما من خلال الطلبات العمومية المتعلقة بإعادة التعمير. كما لعبت دورا مهما في توزيع الأجور على المستخدمين وإدارة علاقات اجتماعية أبوية معهم[5]. و وفرت لهم مختلف الخدمات العمومية (الصحة، التعليم، النقل...) والحماية الاجتماعية (التأمين ضد البطالة، ضد المرض، و الشيخوخة). الضمان الاجتماعي مع وجود تفاوت على مستوى نوعية الخدمات و الحماية. كما ساهم نضال نقابات العمال والمنظمات الديمقراطية الأخرى على كسب تنازلات اقتصادية مختلفة، في شكل تحسين ظروف العمل وزيادة الأجور وتقليل أيام

[1] في الواقع خلال هذا العقد، واجهت الرأسمالية تحديات كبيرة منذ نشأتها في القرن الثامن عشر. أدت الأزمة إلى التشكيك في "الرأسمالية الوحشية "والليبرالية . واعتمدت النظرية الكينزية التي تنصح بالتدخل العمومي و النظرية العامة للتشغيل و الفوائد والنقود من اجل تنظيم خلل النظام الاقتصادي المتميز بعدم الاستقرار

[2] تعني مجموعة البرامج التي تلتزم بها الدولة لتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة لضمان مستوى معيشي للمواطنين

[3] تعني مجموعة البرامج التي تلتزم بها الدولة لتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة لضمان مستوى معيشي للمواطنين

[4] عباس كاظم جياد الفياض، الخصخصة وتأثيرها على الأقتصاد العراقي، رسالة دكتورا، 2010

[5] Patricia Crifo, Jean-Pierre Ponssard (2008), op cit

العمل[1]... أدت هذه العوامل مجتمعة إلى توسع دائرة السوق الداخلية، وزيادة مستوى الاستهلاك الكلي، وبالتالي التخفيف من حدة الأزمات الدورية الرأسمالية في فترة ما بعد الحرب.

لقد شهدت هذه المرحلة تطورا مهما لحقوق الإنسان، ليس فقط على مستوى النصوص والقوانين، وإنما كذلك على الصعيد العملي[2].

تم الاعتماد على التفاهم بين الشركاء الثلاث: المستخدمين، المساهمين، والمسيرين الذين يشكلون نقطة أساس مشروع اقتصاد السوق الاجتماعي كما جرى التركيز فيها على التفاوض الجماعي حول تقسيم القيمة المضافة بين الأجور والأرباح وتعطى الأولوية للاستثمار داخل الشركة. وبفضل عملية توزيع الدخل لصالح كاسبي الأجور والمرتبات الذين يرتفع ميلهم إلى الاستهلاك وفق الفلسفة الكينزية.[3] " وتأمين تفاهم أرباب العمل مع النقابات بشأن سياسة الأجور، وبرهنت التجارب أن هده الصيغة "ملائمة للمنافسة" كما أنها أولت التدريب المهني أهمية خاصة لأنه يخدم مصالحها ومتطلباتها بالدرجة الأولى.

لقد عم الاستهلاك الشامل خلال الثلاثين سنة المجيدة[4] – رغم النفقات العسكرية الباهظة للقوى السائدة– بفضل زيادة كبيرة في النمو الناتج عن التقدم التقني الذي عرفته هذه الفترة. والتي تمثلت في تطور الخدمات و تنمية القطاع الثالث ودخول المرأة إلى عالم الشغل مما أدى بدوره إلى زيادة في القوة الشرائية للأسر. فقد شهدت تلك الفترة، انتعاشا في حركة تراكم رأس المال، ونموا اقتصاديا مرتفعا (كان متوسطه يدور حول 4.5 بالمائة سنويا)، وانخفضت معدلات التضخم، ولم تزد عن 3 بالمائة. و تراجع فيها معدل البطالة إلى أقل من 3 بالمائة. وتمت السيطرة على الدورات الاقتصادية، فأصبحت أقصر أمدا وأقل حدة.[5]

هناك فوارق بين هذه النماذج على مستوى تطور الحقوق المدنية والسياسية التي كانت مزدهرة في نموذج الدول المصنعة ومنعدمة في النموذجين الآخرين: الدول الاشتراكية و الدول الوطنية. أما بالنسبة للطرق المنتهجة في الدول المصنعة ذاتها، لقد تجسدت بطرق مختلفة حسب المجال الاقتصادي للدول :

[1] op cit

[2] العولمة وحقوق الإنسان،جريدة المناضلة عدد: 5 آذار (مارس) 2005.

[3] Patricia Crifo, Jean-Pierre Ponssard (2008), op cit

[4] Jean Fourastié- Le Grand Espoir du XXe siècle. Progrès technique, progrès économique, progrès social. Paris, Presses Universitaires de France, 1949, 224 p. - Réed 1989 collection Tel Gallimard

[5] حشماوي محمد، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، شهادة دكتوراه 2006**

في فرنسا (مفوضية الخطة ، روابط وثيقة بين كبار المسؤولين وكبار رجال الأعمال) وألمانيا (من خلال نموذج راينلاند) ، والولايات المتحدة الولايات المتحدة (المركب الصناعي العسكري غالبريث Galbraith).

ففي هذه المرحلة، عملت المؤسسات المالية الدولية[1] على مواكبة ومساندة الاستقرار الاقتصادي مما ساهم في توسيع نطاق العولمة الاقتصادية تدريجيا نتيجة للرواج الاقتصادي السائد، دون أن يتعارض ذلك مع الاستقلالية الذاتية لكل مشروع من المشاريع الثلاثة المشار إليها، على الرغم من أن تدخلات هذه المؤسسات كانت تنحاز دائما في اتجاه اليمين، بطبيعة الحال، أي في اتجاه القوى الرأسمالية التقليدية.

عموما كانت المؤسسات المالية الدولية تحترم الخيارات الاقتصادية والمالية للدول المختلفة (الاعتماد على القطاع العام في تحقيق التنمية، فرض رقابة صارمة على الأموال الأجنبية، واحترام خيارات الدول الاشتراكية ومبادئ فك الارتباط مع المنظومة الرأسمالية، وإقامة منظومة أسعار محلية مستقلة عن مرجعية المنظومة السائدة عالميا، وسياسات إعادة توزيع الدخل الوطني.) [2]

عموما، رأسمالية ما قبل النيوليبرالية، خاصة في نسختها الأوروبية الاجتماعية المحافظة، ضمنت للدولة دوراً مركزياً في إدارة الاقتصاد ورعاية المجتمع ومراقبة تغول رأس المال والحفاظ على مصالح الطبقة الوسطى والطبقات الفقيرة. تلك الرأسمالية (الأوروبية) المُطعمة بجرعات اشتراكية ولدت "دولة الرفاه الاجتماعي". و في خلاصة القول الفكر الاقتصادي الكينزي أثبت قيمته الإنسانية و فعاليته التنموية، وأولى اهتماما كبيرا بالفئة العاملة و بالعمال وساهم في تدني معدل الفقر وارتفاع مستوى معيشة معظم الفئات و هبوط معدل البطالة وكل هذه الأمور تعبر عن كفاءة المسؤوليات الحكومية.

المطلب الثالث: أزمة السبعينات و تآكل النماذج الثلاث

سرعان ما تقلبت الأحوال، وانتهت فترة الازدهار اللامع وتآكلت النظم الثلاث التي ارتكز عليها النظام السابق ثم انهارت، ليدخل العالم، بجميع أطرافه، ابتداء من عقد السبعينيات في عصر يمكن تسميته بـ"عصر الأزمة المستمرة"[3]. فالمرحلة التي تلت ليست مرحلة بناء نظام عالمي جديد كما يحلو للبعض تسميته، بل مرحلة فوضى لا يمكن تجاوزها ما دام المديرين يرتكزون على ما يسمى "السوق" أي

[1] العولمة وحقوق الإنسان مرجع سابق

[2] حشماوي محمد2006 مرجع سابق

[3] عباس كاظم جياد الفياض، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي، رسالة دكتوراه نوقشت في 2010

المصالح المباشرة وقصيرة المدى لقوى الرأسمال المسيطرة، ومن هذا المنظور أصبح هاجس التنمية في فخ الإهمال[1].

لقد دخل النظام الرأسمالي الدولي في أزمة دورية فريدة من نوعها مزجت بين خصائص الكساد والتضخم حتى عرفت باسم أزمة " الركود التضخمي Stagflation[2] أدخل الرأسمالية، في مرحلة كساد طويلة المدى، وبروز اتجاه واضح في تدهور معدل الربح في قطاعات الإنتاج المادي، وبالتالي انتقلت الأزمة من أزمة ظرفية إلى أزمة هيكلية بالمعنى الدائم.

* **الركود التضخمي:** ظاهرة اقتصادية، تتميز بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في بيئة تضخمية عالية (ارتفاع الأسعار مع بطالة مرتفعة). في السبعينات ضرب الركود التضخمي، بشكل كبير الاقتصاد العالمي و خصوصا الولايات المتحدة ثم انتقل إلى البلدان الصناعية.

* **الأزمة الفوردية[3]** : لقد مثلت الفوردية أول التحولات الهامة في عصر حضارة الصناعة وتجسيدا لمجاز الآلة والتقسيم الدقيق للعمل، ومركزية اتخاذ القرار، والفصل بين الملكية والإدارة. وقد شهدت سبعينيات القرن العشرين بداية سقوط الفوردية وذلك لعدة أسباب: **أزمة العمل، أزمة الطلب، أزمة العرض.**

* **الأزمة النقدية العالمية:** مع مطلع سبعينيات القرن العشرين، تراجعت مؤشرات التطور في الاقتصاد الرأسمالي المركزي. لقد أصيب الاقتصاد بأزمة خانقة مع الاختلال الذي أصاب النظام النقدي العالمي لأول مرة، منذ تأسيسه في "بريتن وودز" 1947. تمثلت الأزمة بتراجع القوة الشرائية للدولار الأميركي – الوحدة النقدية العالمية – منذ 1969 بعد أن لجأت الحكومة الأميركية إلى تخفيض محتواه من الذهب. وفي 1971 ألغت الولايات المتحدة كليًا التغطية الذهبية للدولار[4]، وأرغمت العالم كله على استبعاد الذهب من العملات جميعها. وبذلك انتهى الدور الوحيد الذي قام على أساسه نظام "بريتن وودز" وهو تثبيت

[1] انظر د. أمين سمير – الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين ص 23 ص24 – دار الفارابي – بيروت لبنان – الطبعة الاولى 2002.

[2] إذا كان الناتج المحلي الإجمالي PIBراكدا أو يميل إلى انخفاض مع زيادة في البطالة مصاحبا بارتفاع أسعار عند الإنتاج والاستهلاك على مدى فترة تزيد على 9 أشهر، فإن الاقتصاد يعاني من الركود التضخمي.

[3] يمكن اعتبار الفوردية نظاما للإنتاج المكثف الذي يتضمن نوعا قياسيا من المنتجات المتكررة، والاستخدام الواسع لآلات تتخصص بإنتاج سلعة معينة، والإدارة العلمية للعمل وتجميع خط الإنتاج كما ان التكاليف الثابتة العالية تتطلب أسواقا واسعة، وبالنتيجة يمكن القول أن الفوردية تقوم على الإنتاج الواسع والاستهلاك الواسع. ويتم تشجيع هذا النمط بالإعلان الجماهيري، وحماية الأسواق الوطنية، وتدخل الدولة لضمان عدم حصول تراجعات كارثية في الطلب.

[4] تم هذا التوقف بقرار منفرد من الرئيس الأمريكي نيكسون سنة 1971 دون الرجوع إلى صندوق النقد الدولي

أسعار صرف العملات بين دول العالم[1]. وبذلك انتقل العالم من مرحلة ثبات أسعار الصرف إلى مرحلة التعويم Floating .

* **الأزمة البترولية**[2]: ظهرت في السبعينات ما يسمى بأزمة الطاقة وتجلت هذه الأزمة في قرارات منظمة الأوبك OPEP في مؤتمريها 1974/1973 و 1980/1979 التي أدت بارتفاع أسعار البترول من 07 دولار للبرميل سنة 1973 إلى 35 دولار للبرميل سنة 1980.

* تعاظم ظاهرة التدويل[3]: ثمة سبب آخر على درجة عالية من الأهمية في تفاقم أزمة الرأسمالية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، تمثل بالتفاوت الكبير بين القدرات الإنتاجية الضخمة للشركات المتعددة الجنسية من جهة، والقدرات الاستهلاكية المحدودة لهذا الإنتاج من جهة أخرى. فالإنتاج التراكمي الهائل لهذه الشركات فاق كثيرًا مستويات الاستيعاب في الأسواق التقليدية، الأمر الذي راح يدفع الشركات العملاقة إلى العمل على خلق سوق عالمية واحدة تدمج فيها الأسواق الوطنية أو القومية وفي الاتجاه الذي تنجو فيه التجارة الدولية من كل القيود والعوائق. لقد تبلورت في عقد السبعينات ظاهرة تدويل الإنتاج، بحيث أصبحت تشكل ظاهرة أساسية مميزة لهيكل الاقتصاد الدولي.

منذ هذا الحين اجتاح العالم اتجاه التحرير المطلق لاقتصاد الدول، بدءا بمراكز النظام الرأسمالي ثم أطراف هذا النظام، أي في دول العالم الثالث. شهد عقد الثمانينات اندفاع أسواق رأس المال نحو العالمية، وقد جاء هذا الانفتاح نتيجة الزيادة الضخمة في تدفق رؤوس الأموال بالمفهوم الصافي، والإجمالي خاصة بين الدول الرأسمالية الرئيسة. خلال عقد السبعينات، تغيرت الأوضاع بشكل عميق في منظومة الاقتصاد العالمي[4] لم تلبث الأزمة النقدية أن تحوَّلت إلى أزمة تضخُّم وتراجع في الطلب والقدرة الشرائية، ليس فحسب في بلدان رأسمالية وحدها، وإنما طالت "اقتصاد العالم النامي فيما سمي بأزمة المديونية التي قادت العديد من البلدان إلى الإفلاس، وانتقلت إلى الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى، وأدت إلى انهيارها الكامل وتغيير الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تستند إليها.

[1] يشير إسماعيل صبري عبدالله إلى أن هناك ثمة اتجاهًا قرنيًا لهبوط القوة الشرائية لكل العملات لأسباب بنيوية في الرأسمالية العالمية المعاصرة .

[2] عباس كاظم جياد الفياض مرجع سابق.

[3] أمين سمير، مرجع سابق.

[4] عباس الفياض مصدر سابق

المطلب الرابع: نموذج خلق القيمة 1980-2000

كما أسلفنا، إن مؤشرات التأزم الرأسمالي في أوائل سبعينيات القرن العشرين، استمرت بالتصاعد لتبلغ درجة عالية من الحدة ساعدت على تصاعد أفكار النيوليبرالية، ملقية اللوم على السياسة الحكومية التدخلية، وتوجت هذه الأفكار بانتصار حزب المحافظين في بريطانيا في الانتخابات، وبالتالي تولت مارغريت تاتشر رئاسة الحكومة البريطانية (عام 1979)، وكذلك نجاح ريغان الجمهوري (المحافظ) برئاسة الولايات المتحدة (عام 1980) سياسيان ينتميان إلى اليمين الجديد وقد تبنيا بحماس السوق الحرة، وعدم تدخل الدولة في "شؤون مواطنيها " وفقا لآراء اقتصاديين من أمثال ملتون فريدمان Milton Friedman وفريديش هايك Friedrich Hayek اللذان آمنا بالمنطق الليبرالي "دعه يعمل" القاضي بوجوب عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والتقليل من دورها، وجعل السوق حراً ومستقلا بذاته.

وهذه الأسباب مجتمعة ساهمت في 1980 في تغيير النموذج الإداري السابق وساعدت على بروز نموذج معروف بنموذج خلق القيمة للمساهمين، ومنح موقعا راجحا للمساهم فيما يخص الهواجس الإستراتيجية للشركة.هذا النموذج يشجع العديد من المعاملات الرأسمالية وساعد على ظهور معايير جديدة. قبل التحول نحو سياق آخر سنلقي نظرة على مفهوم خلق القيمة.

الفرع الأول: مفهوم وتطور خلق القيمة

مما لاشك فيه أن خلق القيمة يعتبر مطلبا حيويا وضرورة ملحة لتحقيق هذا الهدف، إذ لا مبرر لوجود مؤسسة لا تخلق القيمة ليس للمساهمين فيها فحسب، بل لكافة الأطراف التي يمكن أن تؤثر أوتتأثر بنشاط المؤسسة في إطار سعيها لتحقيق أهدافها. مر مصطلح خلق القيمة للمساهمين بمراحل عديدة في تطوره سنتناوله فيما يلي:

1. مفهوم القيمة

المعاني المتعددة لمفهوم القيمة تعبر عن ثرائه من جهة وعن صعوبة تحديده من جهة أخرى. ميز Annick Bourguignon[1] ثلاثة معاني للقيمة : القيمة بمعنى القياس (وخاصة في التخصصات العلمية كالرياضيات والفيزياء)، القيمة بالمعنى الاقتصادي والقيمة بالمعنى الفلسفي. سنركز في بحثنا على

[1] Bourguignon A. (1998), « Management accounting and value creation : value yes but what value ? », Working Paper, ESSEC, Novembre 1998, 19 p.

أساس أن القيمة الكاملة للشركة تعتمد على قيمتها المالية أو الاقتصادية، والقيمة الاجتماعية والقيمة التنظيمية. موضوع القيمة مصطلح مرادف للثروة، وسيتم فحص إشكالية قياس القيمة التي تم إنشاؤها فيما يلي من هذا البحث. فكرة القيمة متعددة الرؤى والمواضيع.

2. تطور مصطلح خلق القيمة

اهتم الاقتصاديون الأوائل والدارسون بمفهوم القيمة بمعدل الفائدة على التدفقات النقدية Flux de Trésorerie وكذا الدراسات المعروفة لـFisher (1907–1930) Williams (1938)، اللذان عرضا مفهوم مالي للقيمة يجمع بين سعر الأصل (أو ثمنه) والدخل المحتمل الحصول عليه، فالفكر الأكاديمي الأكثر حداثة الأقرب إلى مفهوم خلق القيمة كان الاهتمام به بارزا في أعمال كل من: Hax و Majluf (1984)، Rappaport (1986)، Copeland، Koller و Murrin (1990–1996)، Ohlson(1990–1992)، Stewart (1991) Feltham (1995)، وسنوضح الظروف التي ظهر من خلالها موضوع خلق القيمة حيث برز بوضوح في سنوات التسعينات وأصبح بمثابة مسار استراتيجي لعدد كبير من المؤسسات الاقتصادية، ونوضح أهم مراحل تطوره ثم تحديد أهدافه.[1]

وقد دفع الاهتمام بعملية تحقيق الأسهم الباحث Alfred Rappaport 1986 إلى تقديم كتاب بعنوان (تحقيق القيمة لحملة الأسهم)، استعرض فيه التغيرات التي حدثت في الأداء من وجهة نظر الإدارة وحملة الأسهم، وكانت البداية التي شجعت الباحثين على المضي قدما في أبحاثهم المتعلقة بهذا المجال وذلك لتطوير مقاييس الحكم على الأداء في ظل التطورات الحديثة، وبدأت المجلات والدوريات العلمية في نشر المقالات العديدة عن مقاييس الأداء المعتمدة على القيمة مما حدا بالوحدات الاهتمام بهذه المقاييس، ويطلق بعض الباحثين على الهيكل الاقتصادي الجديد المتمثل في المقاييس المعتمدة على القيمة مصطلح الإدارة على أساس القيمة Value Based Management ومن أهم هذه المقاييس هي القيمة الاقتصادية المضافة Economic Value added (EVA) وهو المقياس الذي قدمته شركة Stern & Stewart ومقياس القيمة النقدية المضافة Cash Value added (CVA).[2]

[1] مقبل علي أحمد علي، "دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقويم أداء الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لاحتسابها– دراسة تطبيقية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المجلد 5، العدد 11، دت، ص ص.88–89

[2] مقبل علي أحمد علي، مرجع سابق.

3. المستفيدين من خلق القيمة

ارتبط مفهوم خلق القيمة أساسا بسوق المال ، وعليه تم قياس مستوى خلق القيمة بمدى تعظيم ثروة المساهمين و ذلك اعتمادا على تقييم أرباح الأسهم .. القيمة السهمية لها علاقة بمدراء الشركات المدرجة في البورصة، ومجالس الإدارة أو لوحات الإشرافية والبورصات حيث يتدخل المساهمين فالعمل بهذا المعيار يعني وضع أصحاب الأموال أو المساهمين في مركز عمليات اتخاذ القرار أي أن جميع القرارات تتخذ من أجل تعظيم ثروة الملاك [1].

يرتبط تطور مفهوم خلق القيمة في الشركات بعدة عوامل متجذرة في البرنامج الليبرالي الجديد*، ودخول معظم البلدان الأنجلو سكسونية فيما أطلق عليه "الثورة المحافظة الجديدة[2]« nouvelle révolution conservatrice» التي دفعت العالم في اتجاه التحرير المطلق لاقتصاد الدول، وبالخصوص التحرير المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال وتدفقها عبر الحدود إلى الأسواق العالمية وتضاعف حجم معاملات الأسهم والسندات عبر الحدود في الدول الصناعية المتقدمة وتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي[3].

4. أسباب تطور مفهوم خلق القيمة

ظروف وأسباب تطور مفهوم خلق القيمة وتبلوره يمكن إجمالها في العنصرين الآتيين:[4]

- **الحاجة إلى الأموال والمنافسة:**

العامل الأول يتمثل في السياسة المحددة للكتلة النقدية وعدم تنظيم الأسواق (حرية حركة الأموال، بيع و شراء السندات، خلق منتجات مالية جديدة،...الخ). في بداية 1980، حدث تغيير كلي فيما يسميه الاقتصاديون بالسعر النسبي لرأس المال بالنسبة للعمل[5]. ترتب على ذلك ارتفاع حاد في أسعار الفائدة الحقيقية في الثمانينات والذي تجاوزت 10٪ من المعدل الحقيقي في أعقاب التغيير الجذري في السياسة

---

[1] Michel Aglietta (2005) op cit

* تم تبني سياسة تنتمي إلى اليمين الجديد الذي يقر بالسوق الحرة ، وعدم تدخل الدولة في "شؤون مواطنيها " وفقا لآراء اقتصاديين من أمثال Milton Friedman و Friedrich Hayek...اللذان آمنا بالمنطق الليبرالي "دعه يعمل" القاضي بوجوب عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والتقليل من دورها، و هللوا للقطيعة بين الاقتصاد والوقائع الاجتماعية، ونادوا بتخفيض التضخم وخفض النفقات العامة. وسارعوا نحو السوق الحر والمستقل بذاته. وهكذا شكلت مدرسة شيكاغو فيردمان وزملائه من الاقتصاديين الأمريكيين، وهايك وغيره من الاقتصاديين البريطانيين، مرجعية نظرية لتحليل الإشكالات الاقتصادية والسياسية لليبرالية الجديدة

[2] Albert, 2003 quel modèle d'entreprise pour un développement durable, journée d'étude à Casablanca le 22 mai

[3] عبد المطلب عبد الحميد– " العولمة و اقتصاديات البنوك "– الدار الجامعية للنشر– مصر– طبعة 2005– ص 23.

[4] Fligstein N. (2001), op cit

[5] Michel Aglietta, op cit

النقدية في الولايات المتحدة، بهدف كسر التضخم الذي لا يمكن السيطرة عليه بعد الصدمة النفطية الثانية[1] والتدويل المتزايد للاقتصاديات الذي أسهم في تسارع وتيرة المنافسة وعسر اقتناء الأموال بأكثر حرية بصفة مباشرة من السوق، الشيء الذي جعل المنشآت تبحث عن معيار تحتكم إليه لتحقيق الاستقرار المالي[2] ففي ظل المنافسة الشديدة من أجل الحصول على الأموال بالنسبة للمنشآت الاقتصادية ونمو الاقتصاديات الدولية، برزت بعض القواعد المحاسبية والمالية وانتشرت أيضا مفاهيم جديدة كخلق القيمة (shareholder value)، وحوكمة الشركات.

- **بروز المساهم:**

العامل الثاني الذي ساهم في تطور مفهوم خلق القيمة يكمن في الاضطرابات التي طرأت على العديد من الجماعات في تكوين ونشاط المساهمين. ففي هذا الصدد كتب John-Kennett Galbraith في كتابه الشهير "الدولة الصناعية الجديدة" "منذ ثلاثين عاما، تراكمت لدينا أدلة تثبت نقل السلطة من المالكين إلى المديرين ضمن المشاريع الكبيرة"، سلطة المساهمين ازدادت ضعفا وهشاشة(....)، يعلم الجميع أن حقوق المساهمين تقتصر فقط على قبض قسيمات المجالس الإدارية، في معظم الحالات، والمصادقة على القرارات المتخذة من قبل الإدارة. "[3]

ولكن هذه الوضعية رفضت في الولايات المتحدة، وبريطانيا العظمى خلال الثمانينات، وخصوصا بعدما تحصل Milton Friedman على جائزة نوبل، وفقا له "المسؤولية الاجتماعية الوحيدة للشركة تكمن في زيادة أرباح المؤسسة لفائدة المساهمين[4]. هذا التصور، يعتبر جزء من برنامج الليبرالية الجديدة، التي فرضت في الولايات المتحدة بطريقة ملفتة للنظر، مع رفع القيود المالية ونشر الرأسمالية الشعبية الحقيقية، ولا سيما من خلال التطور السريع لمعاهد الاستثمار وصناديق المعاش* والمنظمات الأخرى[5] المسيرة لمنتجات الادخار الجماعي، والتي كانت كلها تهدف إلى إيجاد مكانة للمساهم لتحقيق استقراره. لقد ارتبط

[1] Michel Aglietta, op cit
[2] Michel Aglietta, op cit
[3] Albert M (2003) une nouvelle economie sociale de marché ? quels modèles d'entreprise pour un développement durable ? Futuribles, n 287, juin 2003, pp.5-21
[4] Albert M (2003) opcit

* خلال هذه الفترة، ظهر في الاقتصاد العالمي، دور المستثمرين المؤسساتيينLes investisseurs institutionnels كأهم المتعاملين في بورصات الأوراق المالية العالمية، وذلك بتوظيف محافظ ضخمة للأوراق المالية واستثمارها في مختلف المؤسسات. وأصبح تأثيرهم واضح على حوكمة الشركات و مراقبتها وتوجيهها نحو طرق محددة للتسيير واتخاذ القرارات، هذا باعتبار أن هؤلاء المتعاملين يعتبرون من بين المساهمين المسيطرين على تلك المؤسسات يسعون من اجل أمان وسلامة رؤوس أموالهم، من اجل مردودية أكبر لرأسمال، اتجه المستثمرون المؤسسيون إلى بورصة الأوراق المالية لاستثمار أموال زبائنهم. منذ حوالي العشرية الأخيرة من القرن الماضين أصبح المستثمرون المؤسسيون يمتلكون ما يفوق نسبة 40% من رأسمال المؤسسات المدرجة في البورصة، وعلى هذا الأساس يمكنهم توجيه سياسات تلك المؤسسات من خلال حجم السلطة التي امتلكوها ومن ثم التأثير المباشر أو غير المباشر على نظام حوكمة المؤسسات ككل.

[5] ALBERT M (2003) une nouvelle économie sociale de marché ? quels modèles d'entreprise pour un développement durable ? Futuribles, n 287, juin 2003, pp.5-21

خلق القيمة بالجوانب المالية في المؤسسة، حيث سعت هذه الأخيرة إلى خلق القيمة للمساهمين فحسب، وبالتالي تعظيم ثروتهم، واعتبرت ذلك الهدف المالي الأول الذي يجب تحقيقه، وهذا ما نلمسه بوضوح في قول G. B. Stewart[1]: ... إن الهدف المالي الأول هو تعظيم ثروة المساهمين، وفائدة ذلك لا تعود على المساهمين فحسب، بل تعود على المؤسسة ككل[2]. ومالت المؤسسات الكبيرة نحو ما يسمى حوكمة الشركات Corporate Gouvermance التي تقلص من هيمنة المديرين التنفيذيين و تجعلهم يتصرفون وفقا لمصالح حملة الأسهم و ليس لمصالحهم الخاصة. وبالتالي فإن الهدف الرئيسي لفريق إدارة الشركة هو خلق القيمة للمساهمين، أي تعظيم ثروة المساهمين في المدى القصير والطويل.

الفرع الثاني: المظاهر الأساسية لنموذج خلق القيمة

هناك مظاهر كثيرة أدت إلى تكريس هذه المرحلة، ومن بين أهمها نجد:[3]

- انخفاض القيود على التجارة والاستثمار.
- التطور الصناعي في الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمي.
- تحرير أسواق المال الدولية والتوجه نحو ضرورة كفاءة الأسواق المالية.
- زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر.
- التقدم التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات.
- ظهور الأدوات المالية الجديدة: تكرّست العولمة المالية بنمو الأدوات المالية الجديدة التي استقطبت المستثمرين مثل عقود المبادلات (Swaps) وعقود الخيارات (Options) والعقود المستقبلية (Futures)، بالإضافة إلى الأدوات التقليدية التي تتداول في الأسواق المالية وهي الأسهم والسندات.

الفرع الثالث: السمات الأساسية لنموذج خلق القيمة

أمام المشكلات الاقتصادية التي تبلورت بعد مرحلة الرفاه، بدا عجز الكينزية عن إيجاد الحلول المناسبة، مما سهل تكريس التيار الليبرالي الاقتصادي الذي ينادي بإطلاق الحرية الاقتصادية إلى أقصى حد ممكن. وتبلورت السياسات والاتجاهات الاقتصادية لليبرالية الاقتصادية الجديدة في هدفين رئيسيين:

[1] J., & STEWART, B. G., "The EVA Financial Management System", Journal of Applied Corporate Financial, March, 1995.

[2] ALBERT M (2003) op cit.

[3] عباس كاظم جياد الفياض مرجع سابق.

1 – تحجيم دور الدولة وتقليص تدخلها في الشأن الاقتصادي إلى أدنى الحدود، فاليد الخفية[1] تحقق مصلحة الجميع من خلال آليات السوق والتوازن العام.

2– إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح رأس المال، والسعي إلى البحث عن مصادر جديدة للتراكم البدائي للاستعانة بها في مرحلة التوسع الرأسمالي القادم. ولا يمكن التوصل إلى هذا الأمر إلا بتخفيض الضرائب على الدخول والثروات الكبيرة، وبيع مؤسسات الدولة، ونقل ملكيتها إلى القطاع الخاص. وقد أظهرت تجربة مرحلة 1980–2000 أن زيادة النمو تم على أساس انخفاض رفاهية المجموعات التي تتولى تحقيق هذا النمو وخصوصاً العمال[2]، فلا مجال للحديث عن الأزمات الاجتماعية ولا عن حقوق المستضعفين من العمال... والأخطر من ذلك أنهم يعتمدون على الهدم الخلاّق وفق "جوزيف شومبيتر" لا يهمهم الدس على حقوق الآخرين طالما تنفعهم للانطلاق نحو نمو أسي جديد. تشير الإحصائيات إلى تضاعف الناتج العالمي الحقيقي ثلاث مرات وربع تقريباً بين عامي 1975 و2007، فيما تضاعف مجموع العاطلين تماماً عن العمل حوالي أربع مرات لتصل أعدادهم إلى 200 مليون فرد تقريباً[3].

لقد أدى تخفيض الضرائب على الدخل والثروات الكبيرة في الدول الصناعية المتقدمة إلى:

أ– زيادة موارد القطاع الخاص، وبذلك حدثت إعادة توزيع للدخل لصالح هذا القطاع[4].

ب– تزايد العجز في الموازنة العامة للدولة نظراً للخسارة الكبيرة التي حصلت في حصيلة الضرائب.

أما فيما يتعلق ببيع أصول الدولة ومؤسساتها (الخصخصة)، نجم عنها إعادة توزيع الثروة القومية لصالح أصحاب رأس المال، أي لصالح تركيز الثروة، بدرجات متفاوتة بين بلد وآخر. وقد رافق ذلك تراجع في النصيب النسبي للأجور المدفوعة من إجمالي الدخل القومي، وانخفاض في مستوى معيشة أصحاب الدخول المحدودة.

---

[1] ادم اسميت مرجع سابق

[2] هورست أفلهيد، "اقتصاد يفيض فقراً"، كما عولجت بطريقة ممتازة من طرف العالم الألماني في كتابه.

[3] المرجع السابق.

[4] يقول جون كنث غالبرت في هذا المجال "خفضت الضرائب لمصلحة الأثرياء.. ليس من الممكن قبول مثل هذه الحقيقة في بلد ديمقراطي كبلدنا. ولكن لا بد من واجهة ذات مظهر خداع. واقتصاد جانب العرض. شكل هذه الواجهة لتحرير التخفيضات الضريبية التي استفاد منها الأغنياء ..إني آسف أن أدلي بهذا الاعتراف..." جاء ذلك في الحوار الذي جرى بينه وبين الاقتصادي السوفياتي ستانسلاف مينشيكوف. انظر: جون كنث غالبرت وستانسلاف مينشيكوف، الرأسمالية والاشتراكية والتعايش السلمي، ترجمة هشام متولي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)، ص126.

ومما لا شك فيه، فإن الليبرالية الجديدة تمخض عنها انتعاشاً واضحاً في قدرتها على التراكم وتنفيذ برامجها في التوسع والابتكار في الإنتاج، وفي الإنفاق على البحث العلمي والتكنولوجي، إلا أنه في المقابل، نتج عنها تفاقم التفاوت في توزيع الدخل والثروة، وزيادة البطالة والتحول من عملية الإفقار النسبي إلى الإفقار المطلق[1]. **ومن مضامين** الليبرالية الجديدة التخلي عن هدف التوظيف الكامل. وبالتالي أصبحت مسألة البطالة، من المشاكل العويصة في البلدان الصناعية المتقدمة، خاصة بعد التحول الجاري في خارطة تقسيم العمل، وتخليها عن الصناعات كثيفة العمالة إلى الصناعات كثيفة رأس المال، والاعتماد المتزايد على أتمتة العمليات الإنتاجية وتخفيض العمل الإنساني، والتوجه نحو الخدمات، ودخول العمل الآلي المبرمج إلى قطاع الخدمات، والمعروف أن هذا القطاع بالذات قادر على امتصاص البطالة.

الفرع الرابع: عواقب السياسات الاقتصادية الليبرالية الاقتصادية الجديدة في بعض الدول

فككت بريطانيا تحت حكم السيدة تاتشر النظام الإدماجي البريطاني[2] وسعت في تقليص قوة نقابات العمال، وإلغاء ملكية المجالس البلدية للمساكن الشعبية، وخفض الضرائب المباشرة. واعتمدت الخصخصة كأولوية للتعبير عن السياسة الليبرالية الجديدة. واندرج عن سياستها تزايد صارخ في التفاوت الاقتصادي[3]، فمنذ 1977، زادت نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن نصف متوسط الدخل إلى أكثر من ثلاثة أمثال ما كانت عليه.

أما بالنسبة للنموذج الألماني بعد الحرب فقد قام على دعامتين: تتمثل الأولى في رعاية اجتماعية شاملة من طرف الدولة، والثانية في إشراك أصحاب المصالح غير المالية في إدارة شركات أعمال. وقد تزعزعت هاتان الدعامتان بعد إعادة توحيد ألمانيا. كما أن ازدهار السوق الاجتماعية الألمانية اختفى مع توحيد أوروبا، ونقل التصنيع للدول الأسيوية فضلاً عن ضغوط التنافسية. ترتب عن اختفاء الدعامتين بطالة[4] طويلة الأجل لـ 1.8 مليون ألماني أي ما يعادل 38 بالمئة من مجموع العاطلين عن العمل. كما

[1] عباس كاظم جياد الفياض، مرجع سابق

[2] النظام الإدماجي البريطاني، نظام يقوم على إدماج المؤسسات السياسية والاقتصادية والنقابية في بنية الدولة، بحيث تكون تحت رعايتها ورقابتها وإشرافها.

[3] هورست أفلهيد مرجع سابق

[4] Economist (3 September 2005).

سجلت نقصا في الطلب المحلي قد يؤدي إلى انكماش متزايد يعيق تحسن الاقتصاد الألماني، بسبب إصلاحات هارتز (Hartz Iv)[1] .

لقد انتهجت السياسة الاقتصادية الأمريكية مسلك الدول الأوروبية، حيث تخلت عن برنامج دولة الراعية، وحادت عن سياسة النيوديل (New Deal). لقد نجم خللا نظاميا وبنيويا في اقتصادها ونتجت عنه نقاط ضعف تخل باستراتيجيتها. لقد تعرض إليها د. زياد الحافظ[2] على النحو التالي:

- التآكل في التصنيع في الولايات المتحدة نقل مصادر الإنتاج إلى الخارج، لتخفيف التكلفة على الشركات المصنعة ولزيادة أرباحها إضافة إلى المنافسة من قبل دول العالم.
- إن تراكم العجز في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات وفي الموازنة العامة، قد يزيد من ضعف الاقتصاد الأمريكي وتراجع الدولار كعملة احتياط.
- إن رفع القيود عن الأسواق المالية، أضعف قدرة المراقبة والسيطرة على المعاملات المالية، وأضاع الخط الفاصل بين قانونية المعاملات وأخلاقياتها، مما أدى إلى تفاقم الفضائح المالية التي تهدد مصداقية النظام المالي المعمول به.
- إن الدين المتزايد على الحكومة والشركات والأفراد، يضيف من عدم الاستقرار في الأسواق المالية.
- إن العجز في الموازنة الذي تسببه سياسة الإنفاق على الدفاع والأسلحة وتخفيض الضرائب على الفئات الميسورة، يعكس فلسفة تكرس تحالف المجمع العسكري الصناعي والشركات الكبرى، دون الاكتراث بما يحصل للجمهور الأمريكي، إن وزارة الأمن الداخلي المستحدثة مكلفة بمراقبة طبائع ومزاج الجمهور، ويؤازرها في ذلك نخبة سياسية وإعلامية متساهلة (أو متواطئة).
- إن التزايد في التبعية للنفط المستورد، يسهم في النزاعات العدوانية العسكرية لتأمين الاحتياجات، مما يقلق المجتمع الأمريكي.
- إن تراجع الحركة العمالية في الولايات المتحدة، أدى إلى زيادة الفجوة بين الطبقات الميسورة والفقراء، إضافة إلى موجة تصدير الوظائف إلى الخارج، وعلى حساب الطبقات الوسطى، إن الظروف الموضوعية لثورة اجتماعية على وشك الاكتمال.

[1] إعادة هيكلة معونات البطالة والضمان الاجتماعي.

[2] المشاهد الأمريكية الراهنة (استراتيجياً . اقتصادياً . إعلامياً) سلسلة قضايا إستراتيجية الصادرة عن المركز العربي للدراسات الإستراتيجية بدمشق العدد 37 أيلول/ سبتمبر 2004. وجاء المشهد الاقتصادي للدكتور زياد الحافظ وهو كاتب وباحث عربي مقيم في الولايات المتحدة.

أضف إلى ذلك "التراخي في الأداء الإداري لرؤساء الشركات، وتسامح المؤسسات المشرعة (أو تواطئها)، أضعفت بشكل ملموس الثقة في مصداقية النظام السوقي. ويعود إفساد أسس وقواعد السوق إلى تحريف تلك القوانين لمصلحة بعض الفئات التي تتحكم بمصير البلاد. " ونجم هذا الخلل عن الممارسات الشائنة لأرباب النظام". إنها أزمة أخلاق يصعب تصحيحها، إلا بفضل نموذج جديد يصحح هذه التجاوزات.

المطلب الخامس: إعادة بروز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

لقد فرضت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات نفسها عنوة مؤخراً في محيط العلاقات الاقتصادية الدولية. فمن ناحية، بسبب تزايد الفقر والبطالة، وانخفاض مستوى المعيشة، وهي أمور ظلت لفترة طويلة من الزمن من مسؤوليات الحكومات. وفي ضوء تأكد الشركات من أن تدهور مستوى التنمية الاجتماعية يؤدي إلى هروب رأس المال ويؤثر سلبا على الاستثمار المحلي والأجنبي، زاد الاهتمام بهذا المفهوم.

ومن ناحية أخرى، لقد أثارت ردود أفعال المناهضين للعولمة، منذ منتصف التسعينات صدى عميقا لدى الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة حول دورها ومسؤولياتها الجديدة في مواجهة تنامي ظاهرة الفقر والإفقار في العالم. وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن بروز وتنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء نتيجة العديد من التحديات و من أهمها [1]:

1. ضغوط الهيئات والجمعيات الإنسانية: تزايد ضغوط الهيئات والجمعيات الإنسانية والبيئية التي تعمل على إيقاف التجاوزات التي تؤثر سلبا على حياة الإنسانية.
ودفعت الشركات متعددة الجنسية نحو تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وأصبحت تركز في حملاتها الترويجية على اهتمامها بحقوق الإنسان، وأنها تلتزم بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين، وبأنها لا تسمح بتشغيل الأطفال، كما أنها تهتم بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.
2. تزايد الضغوط الحكومية والشعبية :من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة، الأمر الذي قد يكلف المنظمة أموالاً طائلة إذا ما رغبت في الالتزام بتلك التشريعات، وبخلاف ذلك قد تتعرض للمقاطعة والخروج من السوق بشكل عام.

3. الكوارث والفضائح الأخلاقية :حيث تعرضت الكثير من المنظمات العالمية لقضايا أخلاقية، مما جعلها تتكبد أموالاً طائلة كتعويضات للضحايا أو خسائر نتيجة المنتجات المعابة، كما حدث في كارثة التلوث

[1] طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري ، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، عمان 2005 ، ص 54

النفطي للمياه في ساحل ألا سكا والتي تسببت فيها شركة (Exxon Valdez) النفطية، أو كما حدث في فضيحتي الرشوة في شركتي (IBM & Banco Nacion) فى الأرجنتين، وفضيحة رشوة (Lockheed) فى عام 1970 في أمريكا ،الأمر الذي دعا السلطات الأمريكية إلى سن قانون ينظم التعامل مع قضايا الرشوة.

4. التطورات التكنولوجية المتسارعة :التي صاحبتها تحديات عديدة أمام منظمات الأعمال فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات، وتطوير مهارات العاملين، وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلكين و تنمية مهارات متخذي القرار. خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة، وزيادة الاهتمام برأس المال البشري بدرجة اكبر من راس المال المادي.

وبالتالي نجد انه مع تغير بيئة العمل العالمية، فان متطلبات النجاح والمنافسة تغيرت أيضا. إذ أصبح لزاماً على منظمات الأعمال أن تضاعف جهودها، وان تسعى نحو بناء علاقات إستراتيجية أكثر عمقاً مع المستهلكين والعاملين وشركاء العمل ودعاة حماية البيئة والمجتمعات المحلية والمستثمرين، حتى تتمكن من المنافسة والبقاء في السوق .حيث إن بناء هذه العلاقات من شأنه أن يعمل على تكوين أساس لاستراتيجية جديدة تركز على أفراد المجتمع، وبالتالي تتمكن منظمات الأعمال من مواجهة التحديات التي تتعرض لها في عصرنا الراهن.

بعد تطرقنا إلى مراحل تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، سنحاول في المبحث التالي التعرف على تعاريفه و أهدافه و أبعاده.

المبحث الثاني: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المفهوم و التعريف

منذ ظهور كتاب Bowen في الخمسينات، تضاعف الاهتمام بهذا المفهوم، وتوالت في كل عشرية موجة جديدة من تعاريفه وكثرت النقاشات حول حدوده. أحد التفسيرات لهذا التشعب، منبثق من تأثر ميدان المسؤولية الاجتماعية بالتطورات النظرية وأيضا بالبرامج السياسية والاجتماعية والإدارية[1]. وفقا لعلوش وآخرون، تطورت المسؤولية الاجتماعية للشركات، والأدوات التي تولدت عنها في إطار تصوري يسوده اللبس والغموض. يرجع هذا الغموض إلى الأبعاد النظرية والإدارية والإيديولوجية المتعلقة بهذا المفهوم[2]. أضف إلى ذلك غياب التوافق على تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الناتج عن تعدد

[1] LOCKETT A., MOON J., VISSER W. 2006. "Corporate social responsibility in management research: focus, nature, salience and sources of influence", Journal of Management Studies, Vol 43. N°1, pp 115–35.
[2] Locket et coll., 2006 op cit

المحاولات من طرف الممثلين المهتمين، المؤسسات، والوكالات المدونة، والباحثين ولا يمكن التوصل إلى تعريف موحد ما دام الاتفاق بين اللاعبين منعدم[1]. حتى وقتنا الراهن، يبدو من الصعب العثور على صيغة ترضي الأطراف المعنية[2]، كما لا يوجد توافق في الآراء بشأن قائمة نهائية للقضايا التي يشملها وتكتسب بموجبها قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية.

عموما تعتبر المسؤولية الاجتماعية السبيل المتبع من طرف الشركات الذي يتم من خلاله إدراج الشواغل الاجتماعية، البيئية والاقتصادية لثقافتها وقيمها، وقراراتها، واستراتيجيتها ونشاطها بطريقة شفافة ومسؤولة، وبالتالي تطبيق أفضل الممارسات، من أجل خلق الثروة وتحسين المجتمع. لفهم سعة أبعاد هذا المفهوم ينبغي العودة إلى المواقف المتباينة حوله، **فرق** Déjean و Gond[3] بين التعاريف المؤسساتية والأكاديمية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، لذا سنتطرق لها، مع تسليط الضوء على مساهماتها في وضع تصور لهذا المفهوم.

المطلب الأول: تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات-الغموض المؤسسي والإداري والأكاديمي:

شهد تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تغيرات جوهرية على مر الزمن، ولا يزال يتطور مع تطور المجتمع وتوقعاته. وصف بصفات عديدة: مفهوم مبهم، ضبابي الدلالة، مفهوم غامض ومفهوم متلون ومتعدد الأشكال، كلها تعبيرات ذات مغزى تصفه بعدم التجانس في خطبه ونظرياته وممارساته.

الفرع الأول: التعاريف الأكاديمية للمسؤولية الاجتماعية للشركات

من حيث الأفكار، يشير مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات لرؤيتين متميزتين: المسؤولية الاجتماعية للشركات باعتبارها واجب ملزم والمسؤولية الاجتماعية للشركات على أنه التزام طوعي. يتمركز هذا التمييز في صميم المناقشات الدولية بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات وبين أولئك الذين يريدون فرض قيود على الشركات (المنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية..) والذين يرفضون هذا الاتجاه (بيئة الأعمال). وفقا لحصيلة من تعاريف "المسؤولية الاجتماعية" التي أدلى بها J-P Gond[4] و A. Mullenbach-Servayre (2003)، استنتجنا أنها تضمنت مقاربتين متعلقتين بممارسة المسؤولية الاجتماعية. ومن خلال الجدول التالي تتجلى هاتين المقاربتين.

[1] ALLOUCHE J., HUAULT I., SCHMIDT G. 2004. « Responsabilité sociale des entreprises: la mesure détournée ? », 15ème Congrès annuel de l'Association Francophone de GRH (AGRH), Montréal.
[2] WINDSOR D. 2006. "Corporate social responsibility: three keys approaches", Journal of Management Studies, Vol 43, N 1, pp 93-115.
[3] DEJEAN F., Jean-Pascal GOND, La responsabilité sociétale des entreprises : enjeux stratégiques et méthodologies de recherche. http://leg2.u-bourgogne.fr/rev/071031.pdf
[4] GOND J-P., MULLENBACH-SERVAYRE A., 2003, « Les fondements de la responsabilité sociétale de l'entreprise », La Revue des Sciences de Gestion n°205, Paris, pp.93-116.

جدول 2: التعاريف الأكاديمية للمسؤولية الاجتماعية

نوع المقاربة	المرجع	التعريف
المسؤولية الاجتماعية تتعدى المسؤولية الاقتصادية، التعاقدية أو الشرعية	Bowen (1953)	المسؤولية الاجتماعية للشركات تشير إلى التزام رجال الأعمال بتنفيذ السياسات واتخاذ القرارات وإتباع المبادئ التوجيهية التي تحقق الأهداف والقيم المرغوب فيها في مجتمعنا.
	Davis (1960)	أحال المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى «القرارات والأفعال المتخذة التي تتعدى المصلحة الاقتصادية أو التقنية المباشرة للشركة »
	McGuire (1963)	«إن فكرة المسؤولية الاجتماعية تعني أن الشركة ليس لديها التزامات اقتصادية أو قانونية فقط، ولكن لديها مسؤوليات في المجتمع، والتي تتجاوز هذه الواجبات»
	Backman (1975)	المسؤولية الاجتماعية للشركات تشير إلى الأهداف أو الأسباب التي تعطي الروح إلى الأعمال بدلا من بحثها عن الأداء الاقتصادي"
	Hay ، Gray and Gates (1976)	المسؤولية الاجتماعية تدفع الشركات إلى "اتخاذ القرارات والمشاركة في مختلف المجالات مثل: مشاكل التلوث ... مشاكل الفقر والتمييز العنصري... والمشاكل الاجتماعية الأخرى".
	Jones (1980)	المسؤولية الاجتماعية تعتمد على "فكرة تجاوز الالتزام القانوني أو التعاقدي من أجل الإيفاء بواجبها نحو العناصر الفاعلة في المجتمع" .
المسؤولية الاجتماعية تتطلب تلبية توقعات المجتمع على أساس طوعي.	Carroll (1979)	المسؤولية الاجتماعية هي "ما ينتظره المجتمع من المنظمات في المجال الاقتصادي والقانوني والأخلاقي طوعيا، في مرحلة ما".
	Manne (1972)	وثمة جانب آخر لتعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات هو أن سلوك الشركات يجب أن تكون طوعية" .
	Ackerman and Bauer (1976)	إن مصطلح المسؤولية الاجتماعية، يعني أن نلتزم بالقيام بشيء. غير أن المقاربة التي تأخذ الإحساس [الاستجابة] هو أكثر دقة لأنه يساعد على تلبية الطلب الاجتماعي بدلا من تحديد ما يجب القيام به"

Source : GOND J-P., MULLENBACH-SERVAYRE A., 2003, pp.93-116.

من خلال التعاريف التي أوردناها في الجدول لاحظنا مقاربتين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية:

إن المقاربة الأولى تؤكد على أن المسؤولية الاجتماعية تتجاوز المسؤولية الاقتصادية البسيطة، القانونية أو التعاقدية. وهذا يعني، أن الفاعل، وخصوصا الشركة تفي بالتزاماتها من ناحية اقتصادية وتعاقدية وقانونية، وأيضا يجب أن يكون لديها مسارا يلبي الأهداف والقيم التي يصبو إليها المجتمع حسب ما أورده Bowen. السمة الرئيسية لهذه الالتزامات اتجاه الجهات الفاعلة الاجتماعية يمكن فرضها، سواء من قبل السلطة أو وفقا لقواعد ومعايير معينة. هذا المنظور يمكن أن يكون شكلا من أشكال المسؤولية المنطقية[1].

المقاربة الثانية (Caroll وآخرون) يركزون على الشكل الطوعي في ممارسة المسؤولية الاجتماعية. في هذا السياق، فإن المسؤولية الطوعية "تتطلب أن تختار لغيرك ما تريده ما لنفسك" [2]، هذه المسؤولية تقع ضمن ضمير الفرد وليس الوفاء بالالتزامات المفروضة من الخارج، ويمكن أن يكون وصفها بأنها غير موضوعية[3].

هاتين المقاربتين حول المسؤولية الموضوعية والذاتية، تكشف عن آليات المسؤولية الاجتماعية. في الواقع، فإنها تشير إلى التنظيم الاجتماعي من الخارج، كما فرضت، أو من الداخل. هذا التوازي الذي تم من قبل هؤلاء الكتاب مثير للاهتمام. لأنه ناتج عن تفكيرهم الخاص. أما في الفقرة التالية سنتطرق إلى التعاريف المؤسستية.

الفرع الثاني: التعاريف المؤسساتية والإدارية

أصبحت المسؤولية الاجتماعية مجال اهتمام متزايد من طرف العديد من الشركات وكذلك المنظمات المختلفة: المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأوروبية والعالمية، ولكن أيضا الجمعيات الدينية، والجمعيات المهنية وشبكات المؤسسات. لقد اخترنا تعريفين أصبحا مرجعين أساسيين في المنظمات الدولية، وورد ذكرهما في أغلب الأعمال حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

[1] MARCHILDON A., 2004, « La responsabilité sociale des entreprises : entre obligation et volontarisme », Etudes d'économie politique, 19, Presses de l'Université du Québec, Québec, pp.25-34.

[2] MARCHILDON A., 2004 p.26. op cit

[3] MARCHILDON A., 2004 p.26. op cit

جدول 3: التعاريف المؤسساتية للمسؤولية الاجتماعية

المرجـع	التعريف
المفوضية الأوروبية (2001) la commission européenne (2011)	"أن تكون مسؤولا اجتماعيا يعني تلبية الالتزامات القانونية وتجاوزها نحو زيادة الاستثمار في رأس المال البشري والبيئة والعلاقات مع أصحاب المصلحة، وهذا يفترض الاندماج الطوعي من قبل الشركات للشواغل الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية والعلاقات مع أصحاب المصلحة.
الكتاب الأخضر للمفوضية الأوروبية (2001)	"مفهوم تقوم الشركات من خلاله بدمج اهتماماتها الاجتماعية والبيئية مع عملياتها الأساسية، وتتفاعل مع الأطراف الأخرى على أساس طوعي". وبينت هذه الوثيقة أن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية له تأثير مباشر على إنتاجية العاملين، ويدعم الموقف. التنافسي للشركة.
الاتحاد الأوروبي	لمسئولية الاجتماعية على أنها مفهوم تقوم الشركات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي. ويركز الاتحاد الأوروبي على فكرة أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم تطوعي لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسئوليتها تجاه المجتمع.
البنك الدولي	"تعهد الشركة على الإسهام بالتنمية الاقتصادية المستدامة، والتعامل مع العاملين وممثليها والمجتمع المحلي بشكل طوعي، من أجل تحسين جودة الحياة بأسلوب يعود بالفائدة على الشركة والتنمية".
وعرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD)	على أنها "تعهد من قطاع الأعمال بالمشاركة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع العاملين وعائلاتهم والمجتمع المحلي والإقليمي بغرض تحسين جودة حياتهم". ومن المتوقع أن تسهم معايير المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الركائز الثلاثة لتحقيق التنمية المستدامة

المصدر: من إعداد الطالبة

كما ذكرنا سابقا لا يوجد تعريف واحد رسمي محدد ومتفق عليه للمسئولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، من الملاحظ أن معظم التعاريف المؤسساتية وإن تنوعت فقد اتفقت على أن هناك ثلاثة مبادئ أساسية متفق عليها:

المبدأ الأول يتمثل في الإدماج الطوعي: في التعاريف الأوروبية المذكورة سالفا، ذكر أن أي سعي نحو المسؤولية الاجتماعية للشركات يجب أن يتعدى الالتزامات الموجودة، الناتجة عن رغبة الشركة في تنظيم نفسها دون الحاجة إلى تدخل تشريعي.

المبدأ الثاني يتمثل في العلاقة الوثيقة مع مفهوم التنمية المستدامة، لخص هذا المبدأ بعبارة النتيجة الثلاثية* وهي تعني دمج الأداء الاجتماعي والبيئي للأداء المالي من أجل تقييم الشركة. تدعو المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إلى إدراج الثلاثية من أجل توسيع مفهوم الأداء الذي يتعدى الجانب المالي. ينطوي ضمن هذا المبدأ أسئلة كثيرة حول مقاصد وشروط ممارسة الأنشطة الاقتصادية؛ من أخلاقيات الأعمال إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية، والعبور إلى مكافحة التمييز أو تحسين ظروف عمل الموظفين. الفكرة الرئيسية في خطاب المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يشبه تماما خطاب التنمية المستدامة فيما يخص المصالحة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بشكل عام.

أما المبدأ الثالث هو إدماج الشركاء في المؤسسة. نجد ضمن الشركاء الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات التي تؤثر على أنشطة المؤسسة تأثيرا مباشرا أو غير مباشر. أصحاب المصلحة المباشرة مثل الموظفين والموردين والمقاولين والعملاء أو المساهمين وأصحاب المصالح غير المباشرين مثل المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والدول، المنظمات غير الحكومية، ولكن أيضا البيئة[1] أو الأجيال القادمة. هذا يعني أن المؤسسة ترضخ للمساءلة اتجاه جميع المعنيين بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال أنشطتها، دمج هؤلاء الشركاء في إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وأخيرا، المسؤولية الاجتماعية للشركات تشير إلى رؤية أوسع.

إلا أن هناك تعريفين شائعين: الأول ينتمي إلى المفوضية الأوروبية[2]، و الثاني صدر في الكتاب الأخضر للمفوضية الأوروبية[3] الذي أصبح مرجعا في المنظمات الدولية، وورد ذكرها في أغلب الأعمال المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

* Triple Bottom Line, L'expression :Triple Bottom Line a été créée par John Elkington, cofondateur du premier cabinet de conseil en stratégie de développement durable britannique Sustainability en 1994. Elle a ensuite fait l'objet d'un livre du même auteur en 1998. Voir le site http://fr.wikipedia.org/wiki/Triple_bottom_line

[1] CHAMPION, E., GENDRON, C., & LACHARITE, M. (2002). Historique et fondements de la responsabilité sociale corporative. Séminaire sur l'éthique et la responsabilité sociale de l'entreprise, Chaire économie et humanisme.

[2] COMMISSION EUROPEENNE, 2002a, La responsabilité sociale des entreprises : une contribution des entreprises au développement durable, Emploi & affaires sociales, no 347

[3] Livre vert. Promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des entreprises, COM (2001) 366 final, 18 juillet 2001.

بصفة عامة، المسؤولية الاجتماعية للشركات "تشير إلى رؤية تتعدى المرجع الكلاسيكي لمسؤوليات الشركة وتفوق نطاق إدارة مختزلة للموارد البشرية ودمج قيود حماية البيئة واحترام قواعد توازن المجتمع المدني [1]" ومع ذلك لاحظنا أيضا بعض النقاط المشتركة في التعاريف، نذكرها فيما يلي[2]:

– المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تشير إلى دور قطاع الأعمال اتجاه المجتمع وتطلعاته نحوها ؛

– المسؤولية الاجتماعية للشركات تعني أن الشركات تبرم طواعية الالتزامات التي تتجاوز التشريعات القائمة؛.

– توحي المسؤولية الاجتماعية للشركات بالتفاتة متمركزة حول النتائج الاجتماعية للأنشطة في مجال الأعمال، سواء أكانت إيجابية أو سلبية.

– تهتم المسؤولية الاجتماعية بالأنشطة النظامية للمؤسسة، وليس بأفعالها الخيرية (هناك العديد من الذين يتساءلون عما إذا كان العمل الخيري يمكن وصفه بالمسؤولية الاجتماعية.

– يتم تقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات على قدرتها في المساهمة بفعالية في تحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية؛.

–تفترض المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التزام الشركات بتقديم تقارير حول الأداء الاجتماعي والبيئي من أجل تشجيع الشفافية.

تعددت وجهات نظر الكتاب والباحثين الإداريين فيما يخص مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وغاب التوافق حول تعريف واحد، إلا أن هناك تعريفين شائعين: الأول ينتمي إلى المفوضية الأوروبية[3]، والثاني صدر في الكتاب الأخضر للمفوضية الأوروبية[4]، يستعملان كمرجع في المنظمات الدولية، وورد ذكرها في أغلب الأعمال المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. ونظرا لهذا التعقيد حاولنا رسم شكل قد يسهل فهم مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

[1] ALLOUCHE, J., HUAULT, I., & SCHMIDT, G. (2004). Responsabilité sociale des entreprises : la mesure détournée ? 15ème Congrès annuel de l'Association Francophone de GRH . Montréal.
[2] RODIC I., RSE-le development d'un cadre européen, mémoire de fin d'études, institut européen de l'université de Genève, 2007, P14.
[3] COMMISSION EUROPEENNE, 2002a, La responsabilité sociale des entreprises : une contribution des entreprises au développement durable, Emploi & affaires sociales, no 347
[4] Livre vert. Promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des entreprises, COM(2001) 366 final, 18 juillet 2001.

شكل 5: يوضح تعدد مجالات المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال

المصدر: من إعداد الباحثة

بالنظر للتعاريف السابقة، يمكن القول بأنه لم يتم تحديد مفهوم للمسؤولية الاجتماعية بشكل قاطع يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، ولا تزال المسؤولية في جوهرها اختيارية ومعنوية، أي أنها تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية. وهذا يعبر عما يمكن أن تفعله المؤسسات، وليس ما يجب أن تفعله لأنها قضية إمكانيات وليس التزامات أو قوانين جديدة. أظهرت المناقشات بين المعايير الإلزامية والتصرفات الطوعية مشكلة تنظيم النشاط العالمي للمؤسسات[1].

تقليديا، نعلم أن المساهمة الرئيسية للمؤسسة في المجتمع تتم من خلال توفير فرص العمل وخلق الثروة، وأن إدماج القضايا في الأنشطة الاجتماعية سيؤثر على الأنشطة المربحة. هذا المنظور التقليدي

[1] CAPRON, M., & QUAIREL-LANOIZELEE, F. (2007). La responsabilité sociale d'entreprise. Paris: La Découverte.

تم تجاوزه و حل محله نقاش نظري وسياسي يؤسس لعلاقة إيجابية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء الاقتصادي للشركات[1].

وبناءاً على ما تقدم، يمكن أن نعرف المسؤولية الاجتماعية بصورة شاملة بأنها: مهمة شرعية وإنسانية وقانونية، أساسها الأخلاق، قلبها النابض الضمير ومحركها التربية والتعليم. فالواجبات والحقوق تنبع من صلب إحساس الإنسان بالمسؤولية. وهذا التعريف ينطبق أيضا على المؤسسات فكلما التزمت المؤسسة بتعظيم الفوائد للمجتمع وقللت من الأضرار فإنها مسؤولة. من خلال عرضنا، لاحظنا تعدد تعاريف المسؤولية الاجتماعية للشركات والمفاهيم ذات الصلة وهذا يدل عن ثرائه وتعقيده في آن واحد. وفي المطلب التالي سنقوم بإطلالة على الجذور الثقافية لهذا المفهوم في الأدبيات الأكاديمية.

المطلب الثاني: المبادئ والقواعد التي ترتكز عليها المسؤولية الاجتماعية

الفرع الأول: مبادئ المسؤولية الاجتماعية

ترتكز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على مبادئ وقواعد أخلاقية، يمكن تحديدها على النحو التالي[2]:

- مسؤولية المؤسسة كجزء فاعل في تنمية المجتمع.
- الشفافية في الأعمال التي تقوم بها المؤسسة.
- التزام المؤسسة بالمبادئ الأخلاقية أمام مجتمعاتها وأمام العاملين فيها.
- احترام طلبات ورغبات أصحاب المصلحة من المساهمين.
- احترام حقوق الإنسان.
- احترام العلاقات الدولية والسلوكيات المتعارف عليها دولياً.

[1] Commission Européenne, 2002b, p.7 COMMISSION EUROPEENNE, 2002b, Les PME européennes et les responsabilités sociales et environnementales, Observatoire des PME européennes , p.7.

[2] Guidance on Social Responsibility, 2009, p10 Guidance in social responsibility, draft international standard iso/dis 26000, 2009.

الفرع الثاني: قواعد نشر المسؤولية الاجتماعية

يمكن نشر قواعد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال ثلاث اتجاهات كما يلي[1]:

- **المساهمة المجتمعية التطوعية** : يلقي هذا المجال معظم الاهتمام في الدول التي يكون فيها الحوار حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حديثاً نسبياً، ومن الممكن أن يتضمن ذلك التبرعات الخيرية وبرامج التطوع والاستثمارات المجتمعية طويلة الأجل في الصحة والتعليم أو المردودات الأخرى ذات المردود الاجتماعي.
- **العمليات الجوهرية للأعمال وسلسلة القيمة:** غالباً ما تكون رؤية وقيادة الأفراد والمنظمات الوسيطة ضرورية لإدخال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وتستطيع أي مؤسسة من خلال التفاعل النشط مع موظفيها، تحسين الظروف والأوضاع وتعظيم فرص التنمية المهنية، ومن ذلك تطبيق إجراءات لتقليل استهلاك الطاقة والمخلفات.
- **حشد التأييد المؤسسي وحوار السياسات والبناء المؤسسي:** على الصعيد الداخلي تقوم قيادات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بوضع الرؤية وتهيئة المناخ العام الذي يمكن للعاملين من خلاله تحقيق التوازن المسؤول بين المتطلبات المتعارضة لزيادة الأرباح والمبادئ، أما على الصعيد الخارجي فإن كثيراً من رؤساء مجالس الإدارات وكبار المديرين يقومون بقيادة مشاركة الأعمال في قضايا التنمية بمفهومها الأوسع، ويؤيدون المبادرات الخاصة بالصناعة وغيرها من المبادرات.

المبحث الثالث: أهم النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية

يدلي تاريخ المسؤولية الاجتماعية للمسؤولية للمؤسسات بأن هذا الموضوع قابل للمجادلة[2]. لأنه يكتنف الكثير من الغموض والجدل بين الباحثين، ورجال الأعمال وغيرهم من ذوي العلاقة والاختصاص، من حيث طبيعة المسؤولية الاجتماعية، وأبعادها، وجوانب آثارها، وطرق قياسها، والرقابة عليها والى ما ذلك...، وبالتالي هناك مجال واسع للاختلاف في وجهات النظر، وتعدد الآراء حول شكل ومحتوى وأسلوب تحقيق المسؤولية الاجتماعية. يمكن تصنيف الآراء حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية في فئتين، المفهوم الواسع الذي

[1] حسين الأسرج, المسؤولية الاجتماعية للشركات, المعهد العربي للتخطيط, جسر التنمية, العدد 90, الكويت, 2010.

[2] GOND, J.-P., & IGALENS, J. (2008). La responsabilité sociale de l'entreprise. Paris: Presses Universitaires de France.

يركز على النظرة النظامية للمنظمات الإنتاجية على اختلاف أنواعها، والتي تهدف إلى تحقيق المصلحة العليا للمجتمع، بالإضافة إلى تحقيق المزيد من الأرباح، والمفهوم الضيق الذي يربط مسؤوليات المؤسسات بالإنتاجية بهدف تعظيم الربح من خلال تحقيق أكبر عائد ممكن للمستثمرين، وأن تحقيق الربح سوف يتبعه تحقيق أهداف المجتمع بصورة تلقائية. وفقا لهذا النموذج، يتم الصراع حول الدور الذي تلعبه الأعمال في المجتمع .فيما يلي، سنبدأ بتقديم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الأدبيات الأكاديمية مع التركيز على أفكار Howard Bowen، المؤلف المعاصر لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وبعض المؤلفين المشهورين في هذا المجال، ثم التحليل المقارن للنموذجين الاقتصاديين الأكثر أهمية واللذان يحددان دور المؤسسة في المجتمع – نموذج الرؤية الضيقة وأسسها المسمى بنموذج المساهمين Shareholder، أما الرؤية الثانية سنتطرق إليها بإسهاب في المبحث التالي الذي يطلق عليه نموذج أصحاب المصلحة Stakeholder ، ومن ثم توضيح نظرية أصحاب المصلحة كمقاربة بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

المطلب الأول: تعدد أنماط المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الأدبيات الأكاديمية

النقاط السابقة التي تم من خلالها عرض ومناقشة كل ما يتعلق بماهية المسؤولية الاجتماعية من حيث تعدد مفاهيمها؛ والتطورات التي طرأت على المصطلح من حيث الدلالة و العمق و المراحل التاريخية ذات التأثير البالغ فيه توحي بأن الأدبيات الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الخاصة والعامة متعددة من حيث الأنماط والآراء والتوجهات، بحكم أن الالتزام الاجتماعي الطوعي للمؤسسة الاقتصادية الخاصة ليس له نطاق محدود واضح المعالم، سواء تشكلت المشكلة الاجتماعية بشكل مباشر عن نشاط المؤسسات الاقتصادية أو بصفة غير مباشرة وحتمية لتطور المجتمعات وخصائصها. من خلال هذه الإطلالة لا نسعى لذكر كافة أعمال الأكاديميين المشاركين في التركيب المفاهيمي والنظري للمسؤولية الاجتماعية للشركات، ولكن سنتطرق إلى بعض منها، وسنركز بالخصوص على بوادر تفكيرهم في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات.

الفرع الأول : المبادرات الأولى في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (م ج م).

لا يمكن أن نتطرق إلى موضوع (م ج م) دون ذكر ادم سميث، ولاسيما من خلال كتابه" نظرية المشاعر الأخلاقية" في1759، الذي أصر من خلاله على أن الفرد يتصرف من أجل مصلحته الشخصية، التي تتماشى مع أخلاقه، ويعتقد بوجود نظام طبيعي يحقق التوافق والانسجام بين المصالح

الخاصة للأفراد وبين المصلحة العامة. بفضل "اليد الخفية " التي تعني أن الأفراد في سعيهم لتحقيق مصالحهم الخاصة يحققون –بدون أن يشعروا– المصلحة العامة[1].

في وقت لاحق، في بداية القرن العشرين، نشر J.M. Clark، مقالات[2] حول المسؤولية الاجتماعية والأخلاقيات التنظيمية[3]. لقد تأثر هذا الأخير بمؤلفات والده J.B. Clark الذي ركز في اهتماماته في أواخر القرن التاسع عشر على الفلسفة وتوزيع الثروة، ويدعو الى التحلي بالأخلاق في التجارة.

في 1932، ظهر كتاب Berle و Means المعنون بـ" الشركة الحديثة والملكية الخاصة" اللذان ساهما في بروز "الثورة الإدارية". ."في سياق زيادة نفوذ شركات المساهمة الكبرى والملكية المشتتة، برز فصل الملكية عن مراقبة المؤسسات. في هذه الحالة أصبح المدراء يتمتعون بحرية تامة في إدارة ثروة المساهمين دون التزامهم بالمسؤولية في إدارتها. ظهرت فكرة[4] Berle و Means حول وجود مسؤولية الشركات الموسعة، التي تتجاوز تعظيم الأرباح للمساهمين[5] .

الفرع الثاني: المساهمة العلمية للمفكر Howard Bowen

في 1950، ظهرت مبادرة متعلقة بفكرة المسؤولية المرتبطة بالأعمال من قبل Howard Bowen الاقتصادي الأمريكي الكينزي، في كتابه المعنون "Social Responsibilities of the Businessman" الذي نشر في 1953، يعتبر Bowen أبا للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الأدب الإداري، وسعى من خلاله إلى تثقيف رجال الأعمال و توجيههم نحو الأخلاق.

هذا الكتاب رسم لنا المعالم الأولى للمسؤولية الاجتماعية و تطور بفضله تيار البحوث الأكاديمية في الولايات المتحدة ثم في أوروبا المسمى "Business and society " الذي ساهم في تأسيس مجالا للبحث مخصصا للمسؤولية الاجتماعية للشركات. والذي اهتم بالعلاقات بين المؤسسة ومحيطها الاجتماعي[6]. لا يزال هذا الكتاب مرجعا أساسيا حول المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأول من جعل المسؤولية

[1] أدم اسميث، نظرية العواطف الأخلاقية، صدر في http://ar.wikipedia.org1759

[2] CLARK, J. (1926b). Social Control Of Business, Chicago. Chicago: University of Chicago Press.

[3] CLARK, J.-M. (1926a, mars). The changing basis of economic responsibility. Journal of politic economy, pp. 209-229.

[4] BERLE A.A., MEANS G., 1932, The modern Corporation and the Private Property, Editions McMillan, New York, 7ème edition 2005, New Brunswick, London.

[5] PASQUERO, J. (2005a). La Responsabilité Sociale de l'Entreprise comme objet des Sciences de Gestion. Un regard historique. Dans M.-F. Turcotte, & A. Salmon, Responsabilité sociale et environnementale de l'entreprise. Québec: Presses Universitaires de Québec.

[6] ACQUIER et GOND Op. cit

الاجتماعية للشركات "التزام لرجال الأعمال، بتنفيذ السياسات واتخاذ القرارات و اتباع المبادئ التوجيهية التي تحقق الأهداف والقيم التي يصبو إليها مجتمعه"[1]. هذه الرؤية تتطابق في الواقع مع تعاليم الكتاب المقدس الذي يحث على حقوق الآخرين، ومبدأ الإحسان، وهذا يعني مساعدة المحتاجين من طرف الأثرياء أي العمل الخيري.[2]

الفرع الثالث: البنية التنظيمية لمبادئ المسؤولية الاجتماعية

خلال السبعينات والثمانينات ظهرت مقاربة أكثر شمولية من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تدعى الأداء المجتمعي للمؤسسات[3]. والتي عرفت كما يلي: «البنية التنظيمية لمبادئ المسؤولية الاجتماعية، في سياق الإحساس المجتمعي والسياسي والبرامج والنتائج التي يمكن ملاحظتها والمرتبطة بالعلاقات المجتمعية للشركة[4]». اقترح مفهوم الأداء المجتمعي للمؤسسات إدماج أربع مستويات من المسؤولية الاجتماعية للشركات، والتي طورت من طرف Carroll في 1979، الذي جمع في نموذجه، مسؤوليات الأعمال تجاه المجتمع، دون التشكيك في سيادة المسؤولية الاقتصادية[5].

إن شمولية محتوى المسؤولية الاجتماعية جعلت الباحث كارول (Archie Carroll) يشير إليها بأربعة أبعاد هي البعد الاقتصادي économique والأخلاقي éthique والقانوني Legal والخيري Philanthropy والملاحظ أن كارول وظف هذه الأبعاد بشكل هرمي متسلسل لتوضيح الترابط بينها كما هي موضحة في الشكل أدناه:

[1] J-P Gond et A. Mullenbach-Servayre, 2003, Op.cit., p.97.
[2] M. Capron et F. Quairel-Lanoizelée, 2007, Op.cit., p.6.
[3] la Performance Sociétale de l'Entreprise (PSE).
[4] Jean-Pascal Gond, Jacques Igalens, La responsabilité sociale de l'entreprise, Presses Universitaires de France, 2008.
[5] Reynaud, E., & Roques, O. (2007). Les pratiques de RSE confrontées aux valeurs des salariés. Congrès de l'AGRH. Fribourg.

شكل 6: التمثيل الهرمي للمسؤوليات الاجتماعية للمؤسسات حسب Carroll

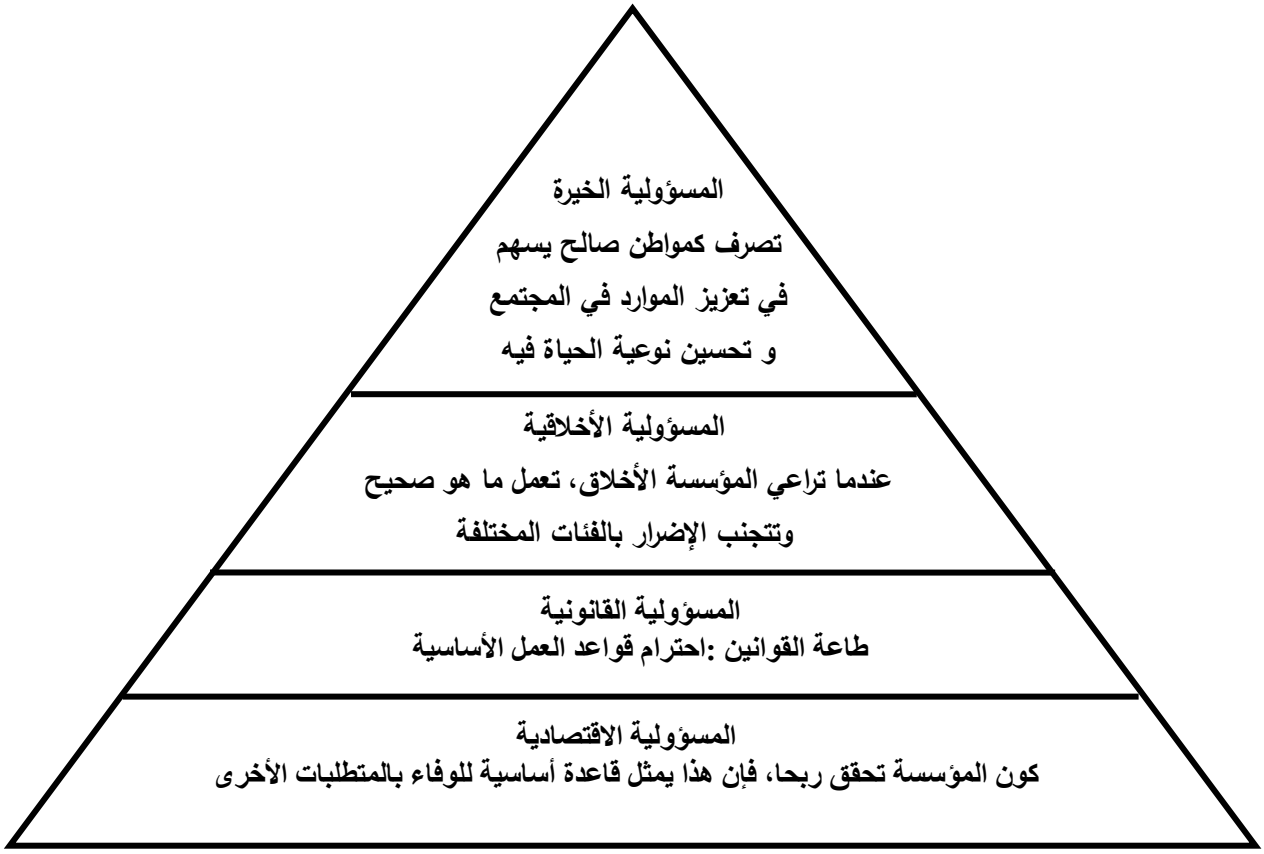

Source : Archie B CAROLL ، 1979

1. المسؤولية الاقتصادية: يقصد بها التزام المؤسسات بإنتاج المنتجات و تحقيق أقصى ربح ممكن للمالكين حملة الأسهم وأيضا تحقيق موقف تنافسي قوي يتم انجازه بكفاءة عالية . ومن ناحية أخرى أن توفر فرص عمل مدخلات للإفراد العاملين[1] وأن تساهم في التقدم التقني وفي خلق سلع وخدمات تساهم في تطوير المجتمع.

2. المسؤولية القانونية: هي التزام المؤسسة بإنجاز المسؤوليات الاقتصادية ضمن الأطر القانونية للدولة والقواعد المتفق عليها . فهي تجسد العمليات العادلة كما هو منصوص عليها من قبل المشرعين، مثال ذلك أمن العاملين والمقاييس البيئية وقوانين الضريبة وضمان تطبيقها بشكل صحيح و متساوي . أن تفي بالتزاماتها القانونية و أن تفي بما لا يقل عن الحد القانوني الأدنى من المتطلبات القانونية اللازم لمنتجاتها.

3. المسؤولية الأخلاقية: وبقصد بها احترام المعايير والقواعد والتوقعات الأخلاقية للمجتمع حتى وإن لم يتم تدوينها، كما يشير إلى احترام تطور المفاهيم والقيم الجديدة التي تعكس اهتمامات أفراد المجتمع و التي قد

[1] United Nations Industrial Development Organization (UNIDO2002)

تتطور مستقبلا لتصبح تشريعات و قوانين .فالمسؤولية الأخلاقية تتفاعل بشكل حيوي مع المسؤولية القانونية بهدف توسيعها لتشمل مستويات أعلى مما حدده القانون. إضافة إلى ذلك عدم انتهاك المبادئ الأخلاقية ويقصد بذلك مبادئ العدالة الإنصاف والنزاهة تجنب الأذى اتجاه البشر والطبيعة. وتذهب المسؤولية الأخلاقية إلى أبعد مما هو قانوني وبما يتجاوز اللوائح[1] كاحترام الفرد والوقاية من الحيف والظلم الاجتماعي . ومن الجدير ذكره في هذا المقام، أن كارول 1999 كان من أشد المؤمنين بوجود مستقبل باهر للمسؤولية الاجتماعية للشركات في استدامة وتنمية المجتمعات في البيئة البحثية والتطبيقية علي سواء.

4. المسؤولية الخيرية: هي قرار المنظمة الطوعي في المساهمة بتوفير المصادر المادية من أجل تحقيق رخاء و رفاه المجتمع . وهي تنطوي على الهبات والمنح التي تصرف لتحقيق أهداف أساسية كقضايا مكافحة الفقر ومكافحة الأمية والوقاية من الأمراض، ومساعدة المؤسسات التعليمية والثقافية والخيرية، وتشجيع العمل التطوعي لموظفيها. ومع ذلك ينظر إليها باعتبارها المسؤولية الأقل أهمية بالنسبة للمجتمع، حيث تسبقها من حيث الأهمية المسئوليات الثلاثة الأخرى.

يعتبر تعريف A. Carroll، مؤسسا للمقاربات النظرية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات[2]، وقد أدخل عليه Wood في 1991 تعديلات، وأنجز تعريفا يحدد ثلاث مستويات لمسؤولية المؤسسات[3]:

– من جهة، مسؤولية الشركة كمؤسسة اجتماعية؛ للشركة شرعية ممنوحة من طرف المجتمع : يجب أن تستخدم قوتها الاقتصادية، التي تنبع من ممارسة هذه الشرعية، بطريقة تتوافق مع تطلعات المجتمع، وإلا قد تتعرض لخطر فقدان تلك السلطة.

– من جهة أخرى، المسؤولية من حيث نتائج أنشطتها؛ هذه النتائج تتمركز على مستوى أصحاب المصلحة الأساسيين (أصحاب المصلحة المباشرين ولهم علاقة بقرارات الشركة) أو أصحاب المصلحة الثانويين (الجهات الفاعلة غير المباشرة بأنشطة الشركة)؛

– وأخيرا، المسؤولية الفردية والأخلاقية للمسيرين والمديرين. ينبغي عليهم استخدام سلطتهم التعسفية في خدمة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، في اختيار استراتيجيات المؤسسة ووسائل تنفيذ هذه الاستراتيجيات.

[1] GARRIGA E. & MELÉ D.,Corporate social responsibility theories: Mapping the territory , Journal of Business Ethics 53 (1-2):51-71 (2004)
[2] JACQUOT T., ATTARÇA M., La représentation de la Responsabilité Sociale des Entreprises : une confrontation entre les approches théoriques et les visions managériales, XIV^{ème} Conférence Internationale de Management Stratégique, Pays de la Loire, Angers 2005 – http://www.strategie-aims.com/
[3] JACQUOT T., ATTARÇA M., op cit

الفرع الرابع: تكامل مساهمة وود مع مقاربة كارول

مقاربة Wood متممة لمقاربة Carroll، كل أشكال المسؤولية التي قدمهاCarroll (الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والإنسانية) يمكن أن تنحدر نحو المستويات الثلاث التي حددها Wood.

جدول 4: مستويات وطبيعة المسؤوليات الاجتماعية للمؤسسات

	المستوى المؤسسي	المستوى التنظيمي (النشاط)	المستوى الفردي
المسؤولية الاقتصادية	إنتاج السلع والخدمات، وتوفير فرص العمل، وخلق الثروة للمساهمين.	أسعار السلع والخدمات تعكس التكاليف الحقيقية للإنتاج وتدمج جميع العوامل الخارجية.	القيام بالإنتاج مع احترام للبيئة، وذلك باستخدام التكنولوجيات النظيفة وخفض التكاليف وتعزيز إعادة التدوير.
المسؤولية الشرعية	احترام القوانين واللوائح. والابتعاد عن الضغط أو انتظار مواقف متميزة في السياسة العامة.	السعي من اجل سياسات عامة والدفاع عن مصالح "مستنيرة".	اغتنام الفرص من التعليمات التنظيمية من أجل الابتكار في المنتجات والتقنيات
المسؤولية الأخلاقية	إتباع المبادئ الأخلاقية الأساسية(مثل الصدق)	توفير المعلومات الدقيقة والكاملة لزيادة سلامة استخدام ما يتجاوز المتطلبات القانونية	تطوير معلومات لاستخدامات محددة والترويج له باعتباره ميزة المنتج
المسؤولية الخيرية	التصرف كمواطن نموذجي في جميع المجالات: إلى أبعد مما هو قانوني وبما يتجاوز اللوائح الأخلاقية و جعل جزء من قيمة التداول للمجتمع.	استثمار موارد الشركة في الأعمال الخيرية المتعلقة بالدائرة الأولى والثانية من البيئة الاجتماعية للشركة	اختيار الاستثمارات الخيرية التي تحقق مردودية من أجل حل المشاكل الاجتماعية (تطبيق معايير الكفاءة)

Source : JACQUOT T., ATTARÇA M., 2005 – http://www.strategie-aims.com/.

إن المتمعن في أبحاث Carroll و Wood يرى أن" المؤسسة ملزمة بتحقيق الأرباح والعوائد الاقتصادية، واستمرارها في العمل يتطلب احترام القوانين والابتعاد عن المسائلات القانونية .

لاحظنا من خلال الأفكار السابقة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية أنها تسلط الضوء على تعدد أشكال هذا المفهوم. ولكنها تقر أن المؤسسة تتفاعل مع وسطها في ثلاث مجالات :الاقتصادية والبيئية

والاجتماعية. ومع ذلك، ما زال مفهوم المسؤولية الاجتماعية يكتنف كثير من الغموض والجدل بين الباحثين ورجال الأعمال وغيرهم من ذوي العلاقة والاهتمام بالموضوع من حيث طبيعة المسؤولية وأبعادها وجوانبها وآثارها وما إلى ذلك. وبالتالي هنالك مجال واسع للاختلاف في وجهات النظر وتعدد الآراء حول شكل ومحتوى وأسلوب تحقيق المسؤولية الاجتماعية ورسم أبعادها وحدودها وطبيعة العلاقة بين الأطراف المعنية بها.

المطلب الثاني: نموذج المساهمين Shareholder model

قبل البدء في دراستنا للمنهج النيوكلاسيكي للمسؤولية الاجتماعية للشركات، من الضروري أن نستعرض ولو بصفة موجزة مبادئ هذه الحركة. في أواخر القرن الثامن عشر انشغل العلماء الكلاسيكيون بتأسيس القوانين الطبيعية التي تحكم عملية الاقتصاد[1]، بعدهم حاول علماء المدرسة النيوكلاسكية إثبات الأسبقية لاقتصاد قائم على مبادئ المنافسة الحرة والمبادرة الفردية والثقة الكاملة في آليات السوق، ضمن مفهوم الفرد* Homo Economicus الذي يتصف بعقلانية غير محدودة، ويحركه الالتزام النفعي للسعي نحو اهتمام خاص. ونظرا لمبادئ النظرية النيوكلاسيكية، وأيضا من خلال المدرسة الجديدة الكلاسيكية حول مسائل تدخل الدولة ودور المؤسسة، فمن الواضح أن هذه المناهج معبأة بالشكوك حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة أو حتى النفور منها. يعتبر أنصار الليبرالية الجديدة تدخل الدولة غير مجد أو حتى ضار. في إطار ملائم للتنظيم الذاتي للسوق، فرض قيود إضافية لمسؤولية متزايدة على دعاة الحرية الاقتصادية، ينظر إليها على أنها سلبية و ضارة.

لقد برز المفهوم الضيق في أواخر الخمسينات في الولايات المتحدة عندما بدأ الأدب حول المسؤولية الاجتماعية للشركات يخطو خطواته الأولى، بدأ النقاش حول المسؤولية الاجتماعية للشركات من طرف [2] Levitt في مقاله المعنون بـ" مخاطر المسؤولية الاجتماعية". حيث اعتبر Levitt المسؤولية الاجتماعية خطرا يهدد المجتمع الديمقراطي، من خلال تطفلها في الأوساط الإدارية و المجال السياسي[3] . يناصر Levitt المسؤولية المحدودة للمؤسسات، الذي هدفها الأساسي هو الربح، تاركا مصالح المجتمع الأخرى

[1] CAPUL, J.-Y., & GARNIER, O. (1999). Dictionnaire d'économie et de sciences sociales . Paris: Hatier.

* إنسان اقتصادي

[2] LEVITT, T. (1958, september-october). The Dangers of Social Responsibility . Harvard Business Review, pp. 41-51.

[3] GOND & IGALENS, 2008, op cit.

لتدخل الحكومة. وأصبح في نهاية المطاف واحدا من منظري العولمة وآمن بعدم إحلال الشركات محل الدولة و يجب أن تهتم فقط بالإنتاج وبيع السلع والخدمات[1].

في 1970، حدا الخبير الاقتصادي* Friedman حذوه، وتجلت أفكاره في كتابه[2] "للمؤسسة مسؤولية اجتماعية واحدة فقط -استخدام مواردها والمشاركة في الأنشطة التي تمكنها من زيادة أرباحها، مع شرط وحيد هو احترام قواعد اللعبة، بمعنى الخوض في المنافسة الحرة والمفتوحة، دون غش واحتيال".

بعد إعلان Friedman عن هذه الفكرة، تخلى عن مذهبه النقدي وتزعم المذهب الليبرالي الجديد الذي يعتقد أن "الربح هو المعيار الوحيد لجميع القيم ."في كتاب" الرأسمالية والحرية[3]"، انتقد بشدة، الاتجاه الجديد[4] الذي يقر بدمج المسؤولية الاجتماعية في استراتجية الهيئات، وأكد في الوقت نفسه أن المديرين بهذه الطريقة يدمرون أسس المجتمع الحر. ووفقا له، يتعين على المديرين التفكير بـ " العمل على زيادة الأموال للمساهمين كل ما أمكن". عرض وبرر شكوكه تجاه "تصور " المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

وفقا له، الشركات ليست مسؤولة إلا أمام أصحابها، للريادي مسؤوليات في إطار العلاقة التي تربطه بالمساهمين. وبالتالي فإن مسؤولية المدير تكمن في " إدارة الشؤون وفقا لرغباتهم وتعظيم أرباحهم إن أمكن[5]. إن تجاوز البحث عن الربح لصالح أصحاب الشركة، وتكريس المال في انشغالات المسؤولية الاجتماعية، يعتبر تبذيرا لأموال المساهمين، أو عملائها أو موظفيها.

فيما يتعلق بالأموال، فقد عرض Friedman بعض الإيضاحات المهمة " لا أحد ينفق مال غيره كما يتصرف بماله الخاص ". والرسالة التي أراد Friedman التعبير عنها بطريقة جلية هي أن المؤسسة التي تتحصل على الأموال لها تدرك أفضل من أي شخص آخر في كيفية توظيفها من أجل الحصول على المزيد من الأرباح. استنادا إلى العديد من حجج Friedman تتجلى أفكاره فيما يلي : أن الالتزام الاجتماعي يتعارض مع الهدف الرئيسي للمنظمة وهو تحقيق الربح، وأن الالتزام بمهام المسؤولية الاجتماعية يحول المنظمة إلى شكل لا يختلف عما هو سائد في المنظمات الحكومية، وانه إذا انفردت

[1] GOND & IGALENS, 2008 op cit

* الحائز على جائزة نوبل.

[2] FRIEDMAN, M. (1962). Capitalism and Freedom. Chicago: University of Chicago Press.
[3] FRIEDMAN, M. (1970). The Social Responsibility of Business is to increase profits. The New York Times Magazine.
[4] FRIEDMAN, M. (1970).op cit
[5] FRIEDMAN, M. (1970).op cit

المنظمة بإنفاق المبالغ على تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، فان ذلك يعني تحملها تكاليف إضافية تنعكس على زيادة أسعار السلع التي تتعامل بها، وبالتالي تنعكس سلبا على موقفها و قوتها التنافسية في السوق.

إذا كان ينظر إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات من قبل المعارضين كنظام تدابير معاد للشركات، في المقابل يرى مؤيديها أن نظام المعايير (المقاييس) في المدى الطويل يمكن أن يحقق للشركات فوائد ذات أهمية كبيرة.

أكد Friedman عن استحالة تصرف المدير المؤجر لأموال غيره، إذ يرى أن مسئولية الشركة تتحقق من خلال سداد الأجور للعاملين مقابل العمل الذي يقومون به، وتقديم السلع والخدمات للمستهلكين مقابل ما يدفعونه من أموال، وسداد الضرائب للحكومات التي تقوم بتوفير الخدمات العامة للمواطنين، واحترام سيادة القانون عن طريق احترام العقود المبرمة. وأن تبني الشركة لفلسفة المسؤولية الاجتماعية من شانه أن يقلل أرباحها ويزيد تكاليف العمل، كما من شأنه إعطاء قوة اجتماعية للأعمال بشكل اكثر من اللازم.

في مقاله المشهور، أكد Friedman أن "مذهب المسؤولية الاجتماعية للشركات "غالبا ما يستخدم بطريقة مقنعة، من أجل تبرير الإجراءات. المسؤولية الاجتماعية للشركات في هذا الاتجاه تعتبر "تخريبية "بالنسبة للاقتصادي، وأن "المسؤولية الاجتماعية الوحيدة لرجال الأعمال تكمن في استخدام مواردها والمشاركة في الأنشطة الرامية إلى زيادة الأرباح وفقا لقواعد اللعبة، وهذا يعني، ضمن المنافسة المفتوحة والحرة دون خداع أو غش"[1]، وبعد أكثر من ثلاثين عاما، لا تزال هناك العديد من المناقشات والخلافات على المسؤولية الاجتماعية للشركات.

في هذا المعنى، الرؤية النيوكلاسيكية تتعارض بشدة مع الرؤية الأخلاقية التي يروج لها Business Ethics . فوفقا للرؤية النيوكلاسيكية، فإن مسؤولية الشركة، بعد الامتثال للالتزامات القانونية، هي فقط التسيير المحكم لأموال المساهمين، وأصحاب الشركات، ويعني ذلك تعظيم الأرباح المستنتجة[2]

[1] FRIEDMAN, M. (1970).op cit
[2] FRIEDMAN, M. (1970). The Social Responsibility of Business is to increase profits. The New York Times Magazine.

كما ركز Capron وQuairel– Lanoizelée على أن إدماج الاهتمامات البيئية والاجتماعية في الرؤية النيوكلاسيكية، يتطلب البرهنة على أن هذا الإدماج سينتج عنه تحسين الربحية، الشيء الذي لم يتم تثبيته في المؤلفات حتى الآن .

في هذا المعنى، الرؤية الليبرالية أو النيوكلاسيكية للاقتصاد تندرج عنها مسؤولية محددة للمؤسسة تتجه فقط نحو تعظيم الأرباح في إطار المنافسة المثالية والكاملة وعقلانية جميع العوامل. من أجل التغلب على الحدود والانتقادات الموجهة للرؤية النيوكلاسيكية، وضعت عدة مناهج سميت "بالتفسيرات التعاقدية" على حد تعبير Brabet [1] .

مازال مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات يحتوي على العديد من الخلافات، بالطبع عدم الدقة في تعريفه يؤدي حتما إلى الخلاف حول ما يتضمنه المفهوم.

المطلب الثالث: مقاربة أصحاب المصلحة Stakeholder

لقد تطورت أبحاث النظرية المتعلقة بأخلاقيات الأعمال في الستينات من القرن الماضي، حتى ظهور إشكالية أصحاب المصلحة. عدد كبير من المنظرين ساهموا في هذا النقاش، من أجل تعريف أصحاب المصالح وتحديد خصائصهم وأسباب ظهورهم Anderson 1978؛ Freeman 1984؛ Carroll 1989؛ Clarkson1991؛ Mitchell و Wood 1997؛ والقائمة ما زالت طويلة.

لقد نال موضوع أصحاب المصالح اكتراث كل المهتمين وأصبح يحتل مكانة معتبرة في الإدارة الإستراتيجية، لأنه يمثل بيئة علاقات وتفاعلات تنظيمية متشابكة مع البيئة الخارجية والداخلية لمنظمة الأعمال، والتعثر في إدارته بشكل مناسب قد يعيق بقاء المؤسسة واستمرارها. ولهذا السبب، سينصب اهتمامنا حول موضوع أصحاب المصالح، من حيث مفاهيمه، وتصنيفاته، ومنظوراته في ضوء ما أفرزته محاولات المفكرين، مع تقديم إسهامات قد تكون للكثيرين من القراء رائدة. ولكن قبل ذلك، لا بد من التطرق إلى تطور هذا المفهوم في الفكر التنظيمي.

الفرع الأول: أصحاب المصلحة في الفكر التنظيمي

ظهر مفهوم أصحاب المصلحة لأول مرة ضمن أبحاث معهد ستونفورد Stanford Research Institute في 1963 من قبل Ansoff وStewart، حيث استعمل مصطلح أصحاب المصلحة في مجال

[1] BRABET (2003) op cit

الإدارة الإستراتيجية لتحديد أهداف المؤسسة الاقتصادية، موضحين بذلك أن مسؤولية المؤسسة تسعى لتلبية مطالب واحتياجات مختلف المجموعات ذات العلاقة مع المؤسسة، وحددها في المديرين، العمال، المساهمين، الموردين والموزعين. فعلى المؤسسة الاقتصادية تعديل أهدافها بما يحقق رضاء كل مجموعة.

ولكن يرجع الفضل في نشر مفهوم أصحاب المصلحة إلى أعمال Freeman[1]، في كتابه Stakeholder Approch " :Strategic Management" الذي ساهم في ترسيخ مفهوم أصحاب المصلحة. لكن قبل أن يقوم فريمان في الخوض في الفكر التنظيري لأصحاب المصلحة، لقد سبقه في ذلك الباحثان Berle وMeans، حيث اهتما بأصحاب المصالح من خلال دراسة قاما بها حول تركيبة رأسمال كبريات الشركات الأمريكية. ومن خلال دراستهما توصلا إلى ضرورة فصل الملكية عن الإدارة" وإلى إلزامية فرض رقابة على تصرفات المسيرين لحماية حقوق صغار المساهمين"[2]. كما ظهر هذا المفهوم في أعمال Bowen[3] في 1950. ويرتبط مفهوم أصحاب المصلحة في الفكر التنظيمي بحوكمة الشركات. ويستند هذا المفهوم إلى مجموعة من النظريات وأهمها نظرية الوكالة التي يعود الفضل في تطويرها إلى الأمريكيين Jensen وMeckling في 1976. وقد حاول باحثون آخرون تطوير نظرية أصحاب المصلحة، و من بينهم M.B Clarkson، T. Donaldson، L.E Preston في 1995. للإلمام بالموضوع سنتطرق إلى بعض التعاريف وأنماط أصحاب المصلحة وتصنيفاتها.

الفرع الثاني: مفهوم أصحاب المصلحة

ميز الأدب الأنجلوسكسوني في كثير من الأحيان بين المساهمين (shareholders) وأصحاب المصلحة الآخرين (stakeholders)، كما أكد على وجود العديد من التعاريف لأصحاب المصلحة التي تسمّى أيضا"الأطراف المعنيّة" أو أصحاب المصالح" .

1) تعريف أصحاب المصلحة

في إطار هذا العمل، عرف أصحاب المصلحة في المذكرة البحثية لـ Stanford research institute في 1963 بأنهم" تلك الجماعات التي بدون دعمها تتوقف المنظمة عن الوجود"[4]، كما عرفهم Freeman[5] على أنهم "أي جماعة أو فرد يمكن أن يؤثر أو يتأثر بتحقيق أهداف المؤسسة". ولقد قدم نفس الباحث

[1] Freeman E. R. [1984], Strategic Management: A Stakeholder Approach, Pitman, Boston
[2] Salma DAMAK AYADI, la publication des rapports sociétaux par les entreprises françaises, thèse pour l'obtention du titre de docteur en sciences de gestion, Mars 2004, page 112.
[3] (Acquier & Gond, 2005) op cit
[4] R. Edward Freeman, David L Reed, " Stockholders and Stakeholders: A New Perspective on Corporate Governance", California Management Review, the regents of the university of California, vol 27 n° 3, 1983, p89
[5] Freeman (1984) op cit

قائمة بهؤلاء الشركاء وهم الزبائن والموردون والعمال والمساهمون وكذلك الدولة والجماعات المحلية والمواطنون. أما Mercier[1]، حدد أصحاب المصالح على أنهم مجموعة من الوكلاء الذين يعتبرون التنمية والصحة الجيدة للشركة من القضايا الهامة. أما Post، Preston و Sachs اقترحوا توسيع هذا التعريف واعتبروهم "جميع الأفراد والعناصر الأساسية التي تساهم في خلق القيمة طوعا أو إجبارا، وهؤلاء الأفراد والعناصر هم المستفيدون الرئيسيون الذين يتحملون المخاطر"[2]. حسب Donaldson و Preston[3] وآخرون نظرية أصحاب المصلحة تضع في نهاية المطاف الشركة في قلب "كوكبة" من الأفراد والجماعات، وفي هذا السياق تم التمييز بين فئتين من أصحاب المصلحة :

- الذين لهم رأسمال مستثمر في المنظمة.
- الذين لهم استثمار لا يأخذ شكل رأسمال بل اهتمام ومصلحة في المنظمة.

من خلال ما ذكر من تعريفات أصحاب المصالح يتضح أن لهم علاقات مع الشركة مباشرة أو غير مباشرة، ولهم أيضا مطالب مالية وغير مالية، ولهم تأثير كبير على عمليات الشركة وتحقيق أهدافها. لذلك على الشركة مراعاة علاقات أصحاب المصالح - وهي في غاية الأهمية - سواء أكانت محمية بالقانون أم حسب إرادة الشركة. قبل الشروع في تداول كل ما يتعلق بأصحاب المصالح، يجب أن نؤكد أن قائمتهم ليست فريدة من نوعها ولا نهاية لها. هذا ليس غريبا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدد وتنوع الجهات الفاعلة التي تعمل في مجال الاقتصاد.

2) التصنيفات المختلفة لأصحاب المصالح

تم تصنيف أصحاب المصلحة حسب تأثيرهم ومستوى اهتمامهم بالمؤسسة، فقد تمّ التمييز بين أصحاب المصلحة الأساسيين الذين يتأثرون بشكل مباشر بالمؤسسة ومواردها وأصحاب المصلحة الثانويين الذين يتأثرون بشكل غير مباشر، ويأتي على رأس هذا التصنيف كلاركسون Clarkson سنة 1995 حيث اعتبر "أن أصحاب المصالح فئتين، وهما الأساسيين والثانويين، فالأساسيين هم الذين يستثمرون أموالهم في المؤسسة، فهم بذلك ضروريين من أجل ضمان السير العادي للمؤسسة. ويدخل ضمن هذه الفئة كل من أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين والعمال والموردون والزبائن. أما الفئة الثانية فتضم كل الأفراد أو المجموعات التي تؤثر أو تتأثر بالنشاط الذي تمارسه المؤسسة ولكنهم ليسوا ضروريين لضمان بقاء

[1] Mercier S. [1999], L'éthique dans les entreprises, Editions La Découverte, collection "Repères",Paris
[2] Post, J. E., Preston, L. E., & Sachs, S. (2002). Redefinig the Corporation – Stakeholder Management and Organizational Wealth. Stanford: Stanford University Press.
[3] Donaldson, T., & Preston, L. (1995)op. cit.

وديمومة المؤسسة. " وهناك من يرى أن أصحاب المصالح فئتين، المباشرين وغير المباشرين ويأتي على رأس هذا التصنيف Caroll و Nasi في دراسة صدرت لهما بمجلة Business Ethics a european Review في 1997 والتي تم فيها تقسيمهم إلى أصحاب المصالح المباشرين وأصحاب المصالح غير المباشرين. فحسب صاحبي الدراسة "من الممكن التفرقة بين أصحاب المصالح المباشرين وهم الذين تربطهم علاقة تعاقدية ورسمية بالمؤسسة، وهم المساهمون والعمال والموردين والزبائن. في حين أن أصحاب المصالح غير المباشرين هم وسائل الإعلام والمستهلكين وجماعات الضغط والحكومات والمنافسين وكافة الجمهور والمجتمع بصفة عامة. "[1]

أما في إطار أصحاب المصالح ذوي العلاقة بالأهداف الإستراتجية[2]، اقترح Donaldson و Preston[3] ثلاثة أنواع من نظريات أصحاب المصلحة، أو ثلاثة استخدامات ممكنة: النوع الأول وصفي لتوضيح عمليات الأخذ بعين الاعتبار أصحاب المصلحة، النوع الثاني أكثر إسهاما، تصبو لمنح المديرين أداة تسهم في إدارة استراتيجية لأصحاب المصلحة، وأخيرا النوع الثالث يتضمن الاستخدام الأكثر تقييدا لنظرية أصحاب المصلحة[4].

وبالتالي نظرية أصحاب المصلحة تدعو إلى إدراج جميع الأشخاص أو الكيانات ذات الصلة بنشاط المؤسسة، مع دمج الفئات المتعددة التي ستؤثر أو ستتأثر بهذه الأنشطة[5] من أجل إدماج "أصحاب القضايا. لاحظنا من خلال هذا العرض، أن دائرة أصحاب المصالح توسّعت مع مرور الزمن، و تعدّدت تصنيفات أصحاب المصلحة باختلاف المنظّرين غير أننا ركّزنا على عمل فريمان و إدوارد (2007)، اللذان اعتبرا أنّ تحقيق المؤسسة لأداء جيّد مستدام مشروط بربط علاقة وطيدة بينها وبين أصحاب المصلحة الأساسيين، كما أنّ أصحاب المصلحة الثانويين لهم تأثير كبير على علاقة المؤسسة بالأساسيين. لقد استكمل فريمان تعريفه بالرسم الشهير الذي يبين مختلف أصحاب المصلحة حول المؤسسة وربطه بأسهم ذات اتجاهين تعكس معنى مزدوج حول علاقة الشركة مع بيئتها.

[1] Mercier op cit

[2] منذ مطلع ثمانينات القرن الماضي عرف العديد من المنظرين أصحاب المصالح بأنهم "مجاميع من الأفراد والجماعات، الذين بإمكانهم التأثير أو التأثر بإنجاز أهداف المنظمة. وهم بذلك يمثلون العصب الرئيسي لحياتها وديمومتها

[3] Donaldson, T., & Preston, L. (1995). The stakeholder theory of the corporation: concepts, evidence and implications. Dans M. Clarkson, The Corporation and Its Stakeholders. Classic and Contemporary Readings . Toronto: University of Toronto Press.

[4] Mercier, S. (2001).op cit

[5] Mercier, S. (2001).op cit

شكل 7: أصحاب مصالح المؤسسة

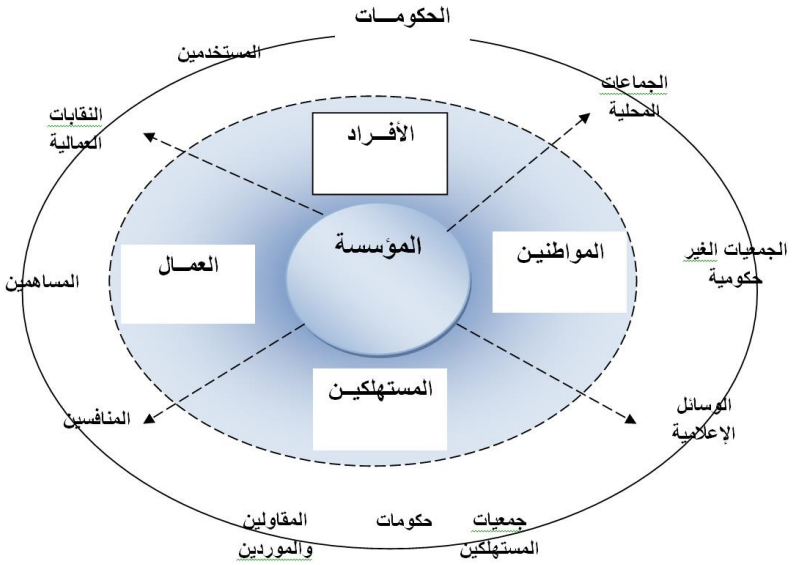

Source : Tiré d'Anne-Sophie Binninger, Isabelle Robert, «La relation consommateur - développement durable: une nouvelle composante dans le cadre de la responsabilité sociale des entreprises», p. 30, disponible sur le site www.univnancy2.fr/COLLOQUE/RSE/Communication/binniger%Robert.pdf.

من خلال الشكل نلاحظ تمركز جميع الفاعلين في محيط الشكل البيضاوي، واحتلت الشركة المركز. كل عنصر من الفاعلين له علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة، بإمكانه أن يعمل بشكل جيد في ظل يفهم ويقبل دوره بأفضل طريقة ممكنة – والجميع يأخذ في الاعتبار منفعته ومنفعة غيره. تعتبر الفئات التي عرضها هذا الشكل أكثر شيوعا في أدبيات الإدارة الإستراتيجية لكنها ليست وحدها التي تمثل الأطراف ذات المصلحة، ومع ذلك فهو شكل شامل و واسع.

3) تحديد تطلعات أصحاب المصلحة وأولويات التعامل معهم

بعد تحديد أصحاب المصلحة في المؤسسة بشكل دقيق، من واجب المسيرين تحديد احتياجات وتطلعات كل طرف من هؤلاء الأطراف، ويكون ذلك بطرح جملة من الأسئلة والإجابة عنها. كما أنّ إدارة أصحاب المصلحة تقتضي الإلمام بأولويات التعامل معهم، ويقودنا الحديث هنا إلى التساؤل التالي: من هي الأطراف الأكثر تأثيرا وتأثّرا بنشاط المؤسسة؟ وعلاوة على ذلك، الجدول أدناه يوضح وبطريقة تجميعية تطلعات أصحاب المصلحة من خلال الركائز الثلاثة للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

جدول 5: تطلّعات أصحاب المصلحة

توقعات الأطراف المهتمة مقارنة مسؤوليات شركة	اقتصادي	بيئة	اجتماعي
المساهمين و"الملاك"	النتائج المالية	الأخلاق، إدارة المخاطر. وتوقع الشفافية	إدارة المخاطر المتعلقة بها، التوقع إدارة الأزمة.
السلطات العمومية	المشاركة في الثروة الوطنية والمحلية	احترام التنظيم	احترام التنظيم فيما يتعلق بقانون العمل
الممولين / البنك	الاستدامة الاقتصادية، الحاجة إلى دوران رؤوس الأموال	إدارة المخاطر البيئية وآثارها المالية	توقع الاحتياجات يحتاج إعادة تصنيفها من أجل الحد من التكاليف
المؤَمنين	نفقات الترميم	إدارة المخاطر	حوادث العمل، بما فيهم المتعاقدين من الباطن
المستخدمين والنقابات	العدالة الاجتماعية والمكافآت أو التعويضات	احترام البيئة المحلية	التحفيز والاستشارة الداخلية، وتطوير تكوين المستخدمين الذين لهم القابلية لذلك.
العملاء	الضمان ، النوعية	استهلاك الموارد	الأخلاق، التجارة والعدالة
الموردين	علاقات الشراكة الطويلة الأجل	تحويل معلومات التدريبات التقنية	تحويل المعلومات حول المتطلبات الأخلاقية
المناولون	العدالة في التعويضات وتكوين آراء التنمية واستدامة التعاون	التحديد الواضح للمتطلبات البيئية على المنتجات والعمليات	تحويل المعلومات حول المتطلبات بشأن شروط الانتاج وأساليب الرقابة والتدقيق.
الموزعون	السيطرة على هوامش المنافسة	التخفيض من نفايات التغليف للبضائع المنقولة	الأخذ في الاعتبار للجوانب البيئية وتطوير المنتجات الأخلاقية
المستهلكين	الأسعار العادلة	احترام البيئة والاعلام	احترام الحقوق الاجتماعية
المنافسين	(Benchmarks) المقارنة المرجعية أو المعيارية	احترام قوانين الحماية	احترام قانون المنافسة، الأخلاق، غياب الإغراق الاجتماعي
التجمعات المحلية والإقليمية	استمرارية المؤسسة	الإعلام والشفافية. التقليل من الأضرار	الأخذ في الاعتبار للتوقعات المحلية، المساهمة في الحياة المحلية، فاعل حوض العمل
الجمعيات الغير حكومية	الشفافية	الالتزام بحماية البيئة	احترام حقوق الإنسان والمعالجة الدولية

Source : Tiré de Michel Capron, Françoise Quairel–Lanoizelée, Mythes et réalités de l'entreprise responsable, Paris, La Découverte, 2004, pp. 156-157.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن اهتمامات وأهداف أصحاب المصالح مختلفة إلى حد بعيد، بحيث يستحيل أن تصل الشركة وحدها، إلى إحداث توازن مع الاعتراف بالمصالح المشروعة للجميع. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى حوار حقيقي بين الجهات المعنية لتنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات. أمّا بالنسبة إلى أولويات التعامل مع أصحاب المصلحة، فرغم الأهمية الكبيرة للمساهمين والتركيز على ما يسمى بالنموذج الكبير في السابق والذي يولي الاهتمام الأكبر للعلاقة بين الملاّك والإدارة؛ إلا أنه تعرّض لانتقادات شديدة وحلّ محلّه نموذج أصحاب المصلحة، والذّي بني على أهمّ انتقاد يوجّه إلى سابقه وهو أنّ تحمّل المخاطر في المؤسسة لا يقتصر على المساهمين فقط، بل على جميع أصحاب المصلحة. وبالتالي فكلّ مؤسسة لها سلّم بالنسبة لهذه الأطراف وعليها تحديد أهمية كلّا منهم، ويعتبر التقارب أساس نظرية أصحاب المصالح التي ستعرض في الشكل التالي:

شكل 8: تقارب المصالح

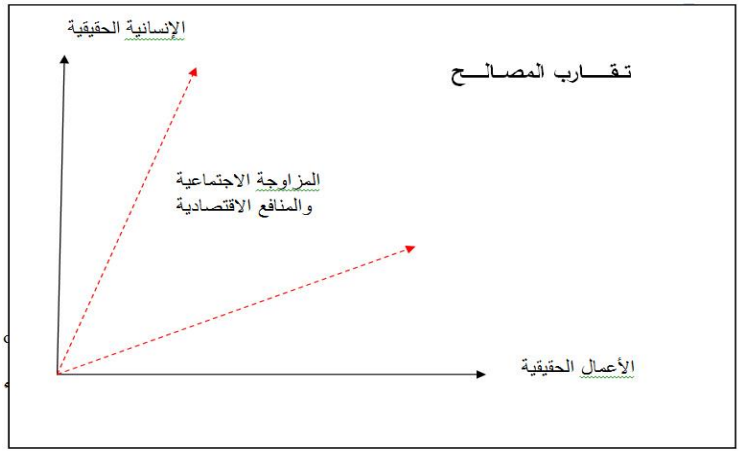

Source : Tiré de Michael E. PORTER, Mark R. KRAMER, «The competitive advantage of corporate philanthropy», Harvard Business Review, op. cit., p. 59

وصف فريمان وزملاؤه إدارة أصحاب المصلحة كمشكلة يجب حلها من أجل خلق الثروة .يتم إنشاء قيمة اقتصادية من قبل الناس الذين يتعاونون طوعا من اجل تحسين الظروف المعيشية للجميع. كما يعتقدون أن تطوير العلاقات من واجب المديرين الذين يحثون أصحاب المصلحة ويسعون لخلق مجتمعات متعاونة تحاول أن تقدم القيمة التي وعدت بها الشركة.

الفرع الثالث: نظرية أصحاب المصلحة

الهدف من هذه النظرية، كغيرها من النظريات الأخرى في مجال الاقتصاد، هو تعظيم المردودية(الإيجابية) أو إلى تخفيضها(إذا كانت سلبية). ومع ذلك، هناك احتمال ثالث، وهو الأخذ في

الاعتبار لمصالح الآخرين، حيث لا يمكن للشركة الحد فقط من مخاطر الأعمال، ولكن أيضا من خلال الحوار، واكتشاف فرص أعمال جديدة وكذا إطلاق برامج جديدة للتنمية.

الفكرة المركزية لهذه النظرية[1]، تكمن في إدراج مفهوم المنفعة التبادلية المشتركة للتعبير عن مضمون أصحاب المصالح، والذي أشاد بها عدد كبير من الباحثين، مبينين أن أصحاب المصالح يمكن اعتبارهم "كمجموعة من الأفراد أو المنظمات التي تتأثر بشكل حيوي ومحدد بما يجري في المنظمة، مع وجود مصلحة لديهم في أن تسير الأمور بشكل جيد فيها، وكما ترغب هي بالمقابل أن تسير أمورهم على أحسن ما يرام". وبمعنى آخر أن العلاقة هنا هي علاقة تبادلية مشتركة، إذ المنظمة تعطي وتحصل على شيء ما. لا يقبل الذين يعجزون عن التأثير على الشركة بسبب افتقارهم إلى السلطة، والذين لا يتأثرون بأفعالها (بسبب عدم وجود أي علاقة). كما تجدر الإشارة إلى أن أصحاب المصلحة قد لا يتأثروا دون أن يؤثروا على شركة والعكس بالعكس[2]. كما اعترف [3] Mitchell وآخرون بأن المؤسسة عبارة عن تكتل مصالح واهتمامها منصب على محيطها. أما بالنسبة للمحيط الذي يحدق بها هو متعدد الأشكال، إنه اقتصادي وأيضا سياسي وقانوني وتكنولوجي وديمغرافي، اجتماعي وحكومي تنظيمي[4]. و منهم من اعتبر نظرية أصحاب المصلحة كوكبة من المصالح التعاونية وخصوم لمختلف أنواع البيئات[5]. والاهتمام الرئيسي لهذه النظرية يتم من أجل تسليط الضوء على الرؤية التعددية للمنظمة مع ربط المدراء مع جميع أصحاب المصلحة[6].

الفكرة المركزية لهذه النظرية، تكمن في الإدراج الموسع لشركاء المؤسسة، يجعل منها إطارا مناسبا لدراسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. بالفعل، كما ناقشنا أحد العناصر المركزية للمسؤولية الاجتماعية للشركات وبالتحديد مشاركة "أصحاب المصالح في الشركة. في هذا المجال، نظرية أصحاب المصالح، من خلال نقل رؤية أوسع للحوكمة، نضمت تماما لقضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات. هذا المزيج يفسر بشكل مؤكد الاستخدام المتزايد لمفهوم المصلحة أو أصحاب المصلحة stakeholder لعرض آثار

[1] Gond, J.-P., & Mercier op cit
[2] March et Simon (1958)
[3] La théorie des parties prenantes remet en cause la suprématie absolue des actionnaires et inscrit l'entreprise au cœur d'un ensemble de relations avec différents partenaires (Capron M., Quairel-Lanoizelée F., 2007).
[4] Weiss J.W., 1998).op cit
[5] Donaldson T., Preston L.E.,1995). op cit.
[6] Mercier S., 2004.op cit.

أنشطة الشركة ضمن بيئتها. وعلاوة على ذلك، الشكل[1] أدناه يوضح ترابط العلاقة بين المؤسسة ومختلف أصحاب المصلحة.

شكل 9: نموذج العلاقة بين الشركة ومساهميها

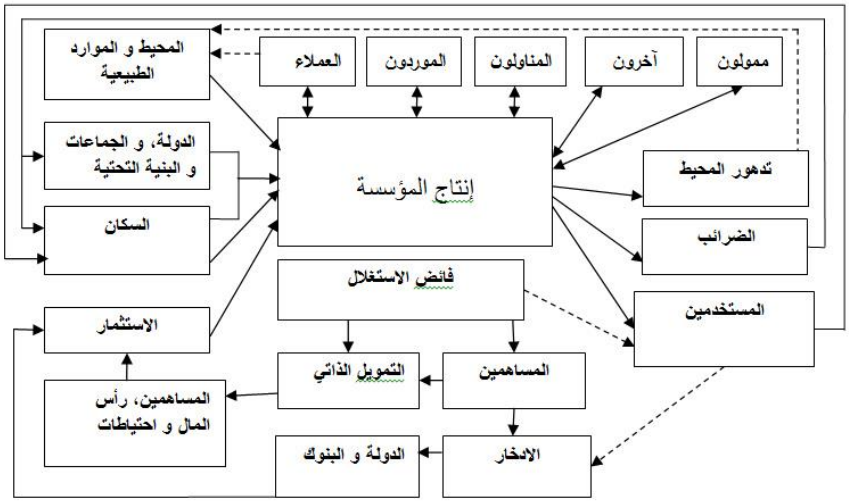

Source : disponible sur le site www.univnancy2.fr/COLLOQUE/RSE/Communication/binniger%Robert.pdf.

في هذا النموذج، نلاحظ إنتاج الشركة في موقع مركزي متأثرا بالبيئة وبمساهمتها في إمداده بالطاقة، من قبل الدولة والمجتمعات والناس الذين يوفرون له موقعا للإنتاج.

السكان يوفرون أيضا وظائف للشركة. الاستثمار قام بفضل القروض المصرفية أو المساهمين، يقوم بتجهيز الشركة بأدوات الإنتاج. وجود تدفقات ثنائية الاتجاه مع العملاء والموردين والمناولين وغيرها وكذلك الممولين .وهناك أيضا إسهام ثنائي اتجاه العمال وهذا يسبب تأثيرا على الناس. إنتاج الشركة يلوث محيط البيئة. كما أنه يولد الضرائب للدولة. فائض الاستغلال يمكن تقاسمه واستثماره بعدة طرق[2].

الفرع الرابع: بعض الانتقادات فيما يخص أصحاب المصالح

حاليا تعتبر نظرية أصحاب المصلحة Stakeholders أحد "المراجع النظرية السائدة في وفرة أدبيات الأخلاق التنظيمية والمسؤولية الاجتماعية للشركات"[3]، فإنها تواجه أيضا انتقادات عديدة. نبدأ بالحدود الرئيسة المفاهمية والنظرية، قبل الخوض في نقاط الضعف التشغيلية.

[1] Tiré de Michel CAPRON, Françoise QUAIREL–LANOIZELÉE, Mythes et réalités de l'entreprise responsable, Paris, La Découverte, 2004, pp. 156-157.
[2] BLIND S., 1977, Les relations de la firme avec ses parties prenantes, Revue Française de Gestion, Le bilan social, numéro spécial, no 12-13, novembre-décembre, pp.30-31
[3] Gond, J.-P., & Mercier, S. (2005). Les théories des parties prenantes : une synthèse critique

الانتقاد الأول يرجع إلى الانتماء النظري لهذه المقاربة ونتائجها من حيث فهم المنظمة. في الواقع، نظرية أصحاب المصلحة" تدعم الرؤية الموسعة للنظريات التعاقدية للمنظمات[1]"، في هذا المجال سلط Dupuis[2] الضوء على البعدين اللازمين لنظرية متكاملة للشركة، وهما البعد التنظيمي والمؤسسي. ومع ذلك، يشير الباحثون إلى غياب البعد التنظيمي من المقاربات النظرية المنحدرة من التيار التعاقدي، غير أن إدراك الشركة كمنظمة محل المهارات والتنظيم تم اختزاله[3].

كما تعرض Gond و Mercier[4] إلى بعض نقاط الضعف. تتعرض نظرية أصحاب المصالح إلى تضاعف التعاريف مثل مفهوم التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية، هذا التشعب قد ينجم عن تنوع أصحاب المصلحة أو تأثرهم بالتطورات النظرية وبالبرامج السياسية والاجتماعية والإدارية.

تعدد تعاريف أصحاب المصلحة المشار إليه سابقا، وتنوع تصوراته ترك مجالا للتفكير، في آخر المطاف أي فرد من المجتمع يمكن أن يعتبر نفسه صاحب مصلحة[5]. صعوبة العثور على صيغة ترضي جميع الأطراف المعنية بتعريف مفهوم أصحاب المصلحة جعل تنفيذه صعبا داخل الشركة من جهة، وفتح مجالا للتساؤل عن كيفية ضمان إدماج جميع أصحاب القضايا، وهل هو ممكن، وكيف يتم تسيير مصالحهم المتباينة طبيعيا؟ في الواقع، العديد من الكتاب يفترضون بأن "مصالح أصحاب المصلحة لها قيمة جوهرية وأي مصلحة لا يمكن لها أن تسيطر على المصالح الأخرى"[6].

في البداية كان مفهوم أصحاب المصلحة أكثر واقعية وفاعلية من المناهج الأخرى المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ولكن البعد الأخلاقي لهذه المقاربة، وكذلك خصوصيتها "التأثيرية"[7]، ساهم في إضعاف البراهين التجريبية[8]. يمكننا أيضا التشكيك في أهمية نظرية أصحاب المصلحة، بما في ذلك النظر في التغييرات التنظيمية والإنتاجية والانتقال إلى شركة ذات حدود متعددة[9].

---

de la littérature.

[1] Gond, J.-P., & Mercier, S. (2005). Op cit

[2] Dupuis Claude, Le bas Christian, (sous la dir. de), Le management responsable : Vers un nouveau comportement des entreprises ?, Paris, Ed. Economica, 2005.

[3] Coriat & Weinstein, 1995 ; Dupuis, 2006).

[4] Gond et Mercier (2005),op cit

[5] Gond & Mercier, 2005op cit

[6] Gond & Mercier, 2005 op cit

[7] Jensen, M., & Meckling, W. (1976). "Theory of the firm : managerial behavior agency costs and ownership structure". Journal of Financial Economics.

[8] GENDRON, C. (2000). Le questionnement éthique et social de l'entreprise dans la littérature managériale. Cahier du CRISES.

[9] DUPUIS, J. (2006). Les insuffisances de l'analyse de la notion de responsabilité sociale de l'entreprise comme traduction de l'incomplétude de l'approche contractuelle de la firme. 1er congrès du RIODD. Créteil.

على الرغم من وجودها في أدبيات المسؤولية الاجتماعية للشركات، تظل هذه النظرية غامضة في أسسها النظرية وتقدم عددا من القيود. من جهة، تسجل تمثيلا علائقيا للمنظمة على أساس العقود العادلة التي تفترض أن تضارب المصالح يمكن حلها عن طريق ضمان تعظيم مصالح كل مجموعة. ومن جهة أخرى، فإنه من غير الواقعي الأخذ بعين الاعتبار جميع أصحاب المصلحة.

تأثير أصحاب المصلحة يعتمد على إدراك المدير للتسلسل الهرمي المقام بين التوقعات المختلفة، وخاصة عندما تكون متناقضة. المدراء هم الذين يختارون الفاعلين الأكثر تأثيرا في تحديد استراتيجيتهم في عملية حقيقية للحوار والتعاون.

إذا كانت نظرية أصحاب المصلحة جذابة للسيرة الإستراتيجية للمنظمات المشغولة بإدارة محيطها الاجتماعي والسياسي، فإنها عاجزة أمام البعد العالمي للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

خلاصة الفصل الثاني

في الختام المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الخاصة، موضوع يصعب لملمة أطرافه، إنها مركبة من العديد من الأفكار التي انبثقت من رحم نظرية الحرية، وتعترف بالوظائف الليبرالية في تنوير الجماهير وخدمة النظام السياسي وصيانة الحقوق المدنية.

إن تبني المسؤولية الاجتماعية يرتكز بالدرجة الأولى على القناعة والمبادرة التي تؤمن بضرورة المساهمة في رقي المجتمع و تطوره وفق ما تمتلكه المؤسسة من موارد وإمكانيات. فالمسؤولية الاجتماعية تستوجب دمج المعايير البيئية والاجتماعية وانشغالات مختلف أصحاب المصالح في الممارسات الاقتصادية المسؤولة والخلاقة. فلا يقتصر دورها على المبادرات الخيرية التي كثيرا ما تتسم بالعشوائية وتولد الاتكالية لدى بعض الأطراف، و إنما تتعداها إلى المساهمات البناءة البعيدة المدى القائمة على الاستجابة الواعية المستنيرة المرتكزة على استراتيجيات حقيقية قابلة للتجسيد وليس بشكل رمزي غايته تلميع سمعة المؤسسة وتحسين صورتها في المجتمع.

الجزء الثاني: المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المقدمة

ارتبطت المسؤولية الاجتماعية في بداية ظهورها بالشركات الكبيرة بشكل عام، نظرا لانتشار ممارسات المسؤولية الاجتماعية بشكل كبير في هذا النوع من الشركات، أصبحت حاضرة في أوساط الأعمال والأروقة الأكاديمية. والتزمت بمواثيق أخلاقية ومدونات السلوك والبرامج الطوعية لا بل باقتناء الشهادة الاجتماعية، رغم هذا الحماس المتزايد من طرف الشركات الكبيرة، لاحظنا الغياب الفعلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خطاب وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات، وكأن المسؤولية الاجتماعية للشركات متعلقة بالشركات الكبيرة فقط.

ولكن التغيرات التي حدثت في اقتصاديات العالم، أدلت بتزايد مستمر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد أصبحت هذه المؤسسات تمثل الغالبية مقارنة بالشركات الكبيرة في اقتصاديات معظم البلدان أضف إلى ذلك أنها تساهم في تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية كزيادة معدلات الاستثمار، وتعبئة المدخرات وتوسيع الصادرات وتوفير فرص العمل. من هذا المنطلق ظهرت الحاجة إلى نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في الم. ص. م، من أجل إشراكها في مسار التنمية في بلدانها.

إن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف تماما عن الشركات الكبيرة .لأنها تصبح ملزمة بدمج الأهداف الاجتماعية والبيئية إلى أهدافها الاقتصادية أثناء وضعها لاستراتيجيتها، ونظرا لإمكانياتها المحدودة فقد تعجز على تحمل تكاليف المسؤولية الاجتماعية. أضف إلى ذلك إن العملية الإدارية في م ص م تكون أصعب منها في المؤسسات الكبيرة والسبب يعود إلى أن المدير هو مؤسسها ومالكها في معظم الأحوال، ولا يفوض أعماله لغيره ويتوجب عليه القيام بكافة الوظائف الإدارية والفنية في المؤسسة، وهذا يستدعي اهتماما خاصا سنحاول التطرق إليه لاحقا في هذه الدراسة.

من خلال الجزء الثاني سندخل في صلب موضع بحثنا حيث نتطرق إلى دراسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. للقيام بذلك، يجب التركيز على ثلاثة مواضيع مترابطة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مديرها والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. هذه المواضيع الثلاثة ضرورية لتوضيح إشكالية هذه الأطروحة. يخصص الفصل الثالث في البداية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدير هذا النوع من المؤسسات. وفي فصل رابع سنتناول العلاقة بين م ص م والمسؤولية الاجتماعية.

الفصل الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ـ بين الماضي والحاضر

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة ـ نشأتها و تطورها

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– تعاريف، أهمية و تطور

المبحث الثالث: المؤسسة الصغيرة والمتوسطة– نظام اجتماعي يتمركز حول المدير

الفصل الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– بين الماضي و الحاضر

لطالما عاشت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت ظل المؤسسات الكبيرة، ولكن منذ عشرين سنة يبدو أنها وجدت شرعية جديدة. هذا التطور يستحق الاهتمام به (المطلب الأول)، نتج عنه تجديد في المقاربات المفاهيمية م ص م (المطلب الثاني) ثم نسعى لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر اتجاهات مختلفة واستعراض الخصائص التي تميزهاعن الكبيرة ثم تحديد دور وأهمية هذه المؤسسات في الاقتصاد (المطلب الثالث) وأخيرا نتناول م ص م كنظام اجتماعي يتمركز حول المدير.

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة– نشأتها و تطورها

لم تكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وليدة اليوم، بل ظهرت ونمت في أحضان أقدم الحضارات وكانت الركيزة الأساسية لاقتصاد ما قبل الثورة الصناعية. منذ العصور الوسطى، أثبتت المؤسسات الصغيرة وجودها القوي على شكل ورش عمل ومحلات تجارية، وكانت النواة الأولى للشكل التقليدي م ص م وللتطور الاقتصادي الذي يشهده العالم اليوم في جميع المجالات[1].

شهد عصر النهضة صعود نظام إنتاج أكثر تصنيعا، وانطلاقا من القرن الثامن عشر ظهرت مجموعات صناعية كبيرة التي استمرت في النمو، ورافقها إهمال لدور المؤسسات الصغيرة إلا أن ذلك لم يمح وجودها.

بعد ذلك، ظهرت المؤسسات التي حققت حصة متزايدة من الإنتاج الصناعي خلال 1880 و 1930 في قطاعات محددة مثل الصلب والسكك الحديدية والكهرباء والمواد الكيميائية، الخ ... وأدى ذلك إلى تعاظم دور المؤسسات كبيرة الحجم في البلدان الصناعية وطغى الميل نحو العملقة عند صانعي القرار سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان الأقل نموا التي تسعى لمحاكاة التجربة الأولى في التنمية الصناعية. ومع ذلك، فإنها "تعايشت مع نسيج قوي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [2]".

[1] TORRES O., 1999, Les PME, Éditions Flammarion, Collection Dominos, Paris
[2] VERLEY P., Entreprises et entrepreneurs, Hachette, Paris, 1994, p 7.

أما في القرن العشرين سادت هيمنة الهياكل الكبيرة، ودعمت من طرف علماء التنظيم الصناعي والبيروقراطي أمثال Taylor، Weber و Fayol . حيث تمكنوا من (تجسيد التجزئة، التخصص والسلاسل الكبيرة). تم إثبات فعالية[1] النماذج البيروقراطية والصناعية من خلال تجربة المؤسسات الكبيرة.

بعد الحرب العالمية الثانية، تأكدت مكانة الهياكل الكبيرة، بسبب إعادة الإعمار وتطوير النقل وإنتاج الطاقة. في هذا السياق، شجعت الدولة ظهور وحدات حكومية كبيرة مما جعلها تساعد المؤسسات الكبيرة على الهيمنة. بالنسبة لـSchumpeter، يلعب الحجم الكبير دورا رئيسيا في عملية النمو الاقتصادي لا مفر منه، ولكن ضروري ومرغوب فيه. فإنه أساس وجوهر الرأسمالية : "نحن مضطرون للاعتراف بأن الشركة العملاقة أصبحت في نهاية المطاف أقوى محرك نحو التقدم، وعلى وجه الخصوص، التوسع على المدى الطويل للإنتاج الكلي[2]"

وصل تفوق الحجم الكبير إلى ذروته خلال "ثلاثين سنة المجيدة[3] (1945–1975) وخصوصا عندما تم تنفيذ البرامج الصناعية الكبرى من قبل الدول. وكان لهذا التفوق والتدعيم أثران كبيران على م ص م الأثر الأول تمثل في اختفاء العديد من م ص م لأنها لم ترق للمنافسة الدولية نذكر على سبيل المثال الم ص. م. العاملة في صناعة الأجهزة المنزلية في أوروبا، وصناعة المنسوجات والملابس في أمريكا الشمالية.[4] ثانيا، لوحظ تجمع الم. ص.م. القوية، وابتعادها عما عرف سابقا باسم صغيرة جدا أو المشاريع الصغيرة[5]. وحسب بعض الباحثين «انخفض وزن المؤسسات الصناعية الصغيرة في فرنسا والولايات المتحدة وألمانيا، بأكثر من 30٪ في بداية السبعينات، رغم نموها المؤقت خلال أزمة الثلاثين»"[6]

إلا أن هذه الرؤية تغيرت وأصبح الاعتقاد السائد حالياً لدى الكثير من صانعي السياسات الاقتصادية والمؤسسات الدولية المهتمة بالشؤون الاقتصادية الدولية بأهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية في الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء، وبالذات اليابان والصين وكوريا الجنوبية وبقية دول شرق وجنوب آسيا.

[1] VERLEY P., op cit.
[2] SCHUMPETER J., Capitalisme, Socialisme et Démocratie, Payot, Paris 1951, p 195.
[3] FOURASTIE J., Le Grand Espoir du XXe siècle. Progrès technique, progrès économique, progrès social. Paris, Presses universitaires de France, 1949, 224 p. - Rééd.1989 collection Tel Gallimard.
[4] JULIEN P.-A., MARCHESNAY M., 1988, La petite entreprise : principes d'économie et de gestion, Édition Vuibert, Paris
[5] JULIEN P.-A., MARCHESNAY M., op cit.
[6] PEREA E., B.SAVOYE, «La poussée des PMI en Europe et l'exception allemande », INSEE Première, N°246, Février 1993.

المطلب الأول: إعادة التوجه نحو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بدأ الاتجاه العكسي خلال 1975، واتضحت محدودية التأثيرات الايجابية للمشاريع الكبيرة الحجم في رفع الطاقة الاستيعابية للعمالة بصورة مطردة وتخفيض حدة الفقر وتحقيق الدفع الذاتي لعملية النمو الاقتصادي. في حين قدمت المشاريع الصغيرة مساهمات فاعلة في التشغيل والدخل وتنمية الإنتاج ومساندة الشركات الصناعية الكبرى من خلال تغذيتها بالمواد الأولية والخدمات الضرورية فضلاً عن تحقيقها لنتائج ايجابية في تعزيز النمو والحد من الفقر. واتجهت الأنظار نحو م ص م بسبب ثلاث تطورات أساسية مجتمعة هي:

1/ تطور اجتماعي قوي في اتجاه الشعور بالحاجة إلى الحكم الذاتي، و الأخذ بعين الاعتبار الفرد كإنسان يبحث عن تحقيق الذات و"لا يمكن للناس تحقيق ذاتهم إلا ضمن مجموعات صغيرة ذات حجم مناسب. لذلك يجب علينا أن نفكر ضمن بنية مفصلية، قادرة على التعامل مع عدد وافر من وحدات صغيرة." [1] وتجلت هذه الفكرة في مقولة Schumacher "كل صغير جميل"[2]

2/ بداية انزلاق النشاط الاقتصادي الصناعي نحو ما يعرف باقتصاد الخدمات، هذه الحركة شجعت انتشار الهياكل الصغيرة القائمة على رأس مال منخفض يتمركز ضمن أنشطة خدماتية (خدمات عملية ومشوراتية)[3]

3/ آثار الصدمة النفطية الأولى في1974 و تلتها بداية الأزمة الاقتصادية .جعل من م ص م الرافعة المفضلة للسياسات الاقتصادية، مما دفع مختلف الحكومات الغربية إلى الرجوع نحوها و إعادة اعتبارها.

لعبت هذه الأسباب مجتمعة دورا هاما في توجه الأنظار نحو م ص م لأنها أكثر استجابة للتطلعات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة، ويبدو أنها أكثر قدرة على الصمود اتجاه الأزمة. حسب Amiot " مرت م ص م من محمية قديمة متجهة نحو الفناء إلى منظمة معاصرة جديرة بالاهتمام."[4]

انعكس الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى في البحوث العلمية التي تهتم بهذا المجال، في علم الإدارة على وجه الخصوص وبرزت فكرة أن م ص م منظمات خاصة بدلا من صورة مصغرة

[1] SCHUMACHER F.E, Small is beautifull, Le Seuil , 1978, p 75.
[2] «small is beautifull » op.cit.
[3] JULIEN P.A., M. MARCHESNAY, La petite entreprise, o.c, p 120 à 121.
[4] AMIOT M., Les misères du patronat, l'Harmattan, 1991, p 85.

للمؤسسات الكبيرة. بينما، كانت م ص م لا تحظى باهتمام الباحثين وكان انشغالهم منصبا على المؤسسات الكبيرة، ابتداء من السبعينات، صار العالم العلمي يضفي عليها طابع التميز و جعلها محل دراسة، وقد حاول العديد من الباحثين إثارة المناقشة حول طبيعة التجديد الذي يمس م ص م.

المطلب الثاني: ظهور النقاش حول إعادة التوجه نحو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

هناك نوعين من المناقشات ميزت الأبحاث حول إعادة الاعتبار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الأولى تتعلق بالدوافع، والثانية ترتبط بالفاعلين الذين يساعدون حركة تجديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: إعادة التوجه نحو الم. ص. م. لدوافع عديدة

بالنسبة للبعض، يعتبر إعادة التوجه نحو الم. ص. م محركا لتحول عميق في المجتمع. بحيث يعتبر Julien و Morel أن تزايد الوعي بأهمية الم. ص. م. ينتمي "للديناميكية الثقافية التي تساهم في تغيير المجتمع[1]." يتمركز هذا التغيير في إطار "كسر الأشكال الهرمية "التي نشأت في ثقافة الاحتياج خلال السبعينات: تحرر المرأة، النضال الاجتماعي ضد أساليب الإنتاج الفوردية، مطالبات بتوسيع حقوق الفرد...

أصبح صعود النزعة الفردية موضوعا متكررا في فترة ما بعد الحرب، حيث تناولها العديد من الباحثين ومن بينهم Mongin[2] الذي عبر عنها ب« النزعة الفردية النشطة والمقاولاتية ».

بالنسبة للبعض الآخر، تمثل حركة التوجه نحو الم. ص. م. ركيزة هيكلية تهدف إلى إرساء التوازن بين الشركات الكبيرة والصغيرة وليست تحيزا للبنية الصغيرة[3]. من أجل التخفيف من آثار الأزمة، قامت المؤسسات الكبيرة بتنفيذ استراتيجيات خاصة، تطرق لها بعض الكتاب "تصغير المجموعات الصناعية"[4]. ومن بين الاستراتيجيات المعتمدة نذكر الاستعانة بمصادر خارجية "الاستخدام المكثف للمناولة"، تنمية روح المبادرة الداخلية "إنشاء وحدات صغيرة من قبل الشركات الكبيرة وإدارتها من طرف مجموعة من

[1] JULIEN P.A. et B. MOREL, La Belle Entreprise, Boréal, Montréal, 1986, p 34.
[2] MONGIN O. et al., France : les révolutions invisibles, C. Lévy, Saint-Simon, Paris, 1998.
[3] GREPME (Groupe de Recherche en Economie et gestion de la PME), Les PME : bilan et perspectives, sous la dir. de P.A. Julien, Economica, Paris 1994.
[4] DELATTRE M., « Le progrès des PME dans la crise, La PME dans un monde en mutation », Communication au colloque de Trois-Rivières, 1984.

إطارات المجمع"، وبعثرة حصة أقلية من أكبر الشركات في رأس مال المؤسسات الصغيرة المستقلة المؤسسة من طرفها".

سعى بعض الباحثين الآخرين من تقليص محتوى حركة التجديد. تم تعبئة مجموعتين من الأسباب: من ناحية، أسباب تتعلق بصعوبة وضع تعريف واضح الم. ص. م. ويشيرون من ناحية أخرى إلى معايير ملموسة مثل تزايد عدد المؤسسات ولكنها تزول بعد ثلاث سنوات من وجودها (أكثر من 50٪ إذا استخدمنا بيانات حكومية). فكيف يتم التفكير في "التجديد " في حين أن معدل وفيات هذه المؤسسات مرتفع جدا؟ هنا نجد الأطروحات التي قدمت من طرف الكتاب أنجلو سكسونيين مثل Léonard[1] أو Storey و Johnson.[2]

الفرع الثاني: الجهات الفاعلة في إحياء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتم المناقشة مباشرة حول الدور الممنوح للفاعلين. بالنسبة للبعض، يرجع إحياء م ص م للفاعلين المؤسساتيين، الحريصين على تدعيم حركة إحياء الشركات الصغيرة والمتوسطة. في هذا المجال يرى Ganne[3] أن فكرة تنمية م ص م ترتبط بحوكمة الدولة وليست ناتجة من ظاهرة عفوية من طرف المسيرين. حوافز الدولة المختلفة لخلق المؤسسات خلال الفترة الأخيرة، من أجل تشجيع إنشاء مؤسسات مبتكرة في مجال التكنولوجيا (إعلام ألي، الإلكترونيات، التكنولوجيا الحيوية...) وأيضا الرغبة في معالجة أهداف اجتماعية محددة (خلق مناصب شغل ومكافحة الاستبعاد..).

اعتبر Laborie وJ.F. Langumier [4] الدولة الفاعل الأساسي لاستقطاب ثنائي في الاقتصاد: تركيز عال على الجماعات المحلية الكبرى وتعزيز اللامركزية المحلية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ضمن هذين النوعين من المنظمات تظهر المناولة المعتمدة على تكلفة العمالة المنخفضة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة، المعتمدة على التقنية. وضمن هذه الرؤيا تسعى الدولة لخدمة المؤسسات الكبيرة وتؤمن لها الابتكار والمرونة في محيطها.

[1] LÉONARD J.S., On the size distribution of employment and establishment, W.P N°1951, Cambridge, National Bureau of Economic Research, Juin 1986.
[2] STOREY D.J. et S. JOHNSON, « Job generation in Britain : a review of recent studies », International Small Business Journal, Vol 4, N°4, été 1986.
[3] GANNE B., (2003), Mutation en France des politiques d'aide à l'industrie et aux PME depuis les années 70 : vers de nouvelles formes d'interventions publiques ? », in « Innovation et Développement »
[4] LABORIE J.P., J.F. LANGUMIER et P. de ROO, « La politique française d'aménagement du territoire de 1950», La Documentation française, Paris, 1985, p 85.

بالنسبة لمؤلفين آخرين، لا يمكن اختزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأهداف التي تصبو إليها السلطات العمومية والمؤسسات الكبيرة والمنظمات المالية. إنها تستمد قوتها من المبادرات الفردية، من ديناميكية المشاريع الشخصية والمهنية. هذه الفكرة دعمت من طرف Boutillier et Uzunidis[1] اللذان جعلا من "المقاول "الفاعل الاجتماعي"، الخالق للثروة والمساهم في تقدم المجتمع". هذان الكاتبان يعيدان الاعتبار لفكرة رأس المال الاجتماعي الذي دافع عنه Bourdieu[2].

على الضوء ما تناولنا لاحظنا أن النقاش حول الم.ص.م ازداد وكذلك الاهتمام بها وهذا الاكتراث لم يقتصر على الحكومات ومختلف الهيئات الاقتصادية بل تعدى إلى البحث الأكاديمي الذي سنتناوله في المطلب الثالث.

المطلب الثالث: أسس البحث العلمي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حتى أواخر السبعينيات من القرن الماضي، لم تكن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تمثل موضوع بحث مستقل بذاته، وإنما كان يتم تناول هذا الصنف من المؤسسات في إطار الإشكالية العامة لعلوم التسيير، التي تتجاهل بشكل تام أي خصوصية لها[3]. بالتالي لم يأخذ البحث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكله ومكانته إلا في نهاية السبعينيات من القرن الماضي. سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على الدراسات التي تناولت موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك من خلال التطرق إلى مختلف المراحل التي مر بها البحث في هذا النوع من المؤسسات، معتمدين على ما ورد في مقالات وكتب Torrès.[4]

الفرع الأول: البصمات الأولى للبحث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

منذ الستينات، برزت عدة دراسات حول تأثير حجم المؤسسة على تنظيمها. ونشير إلى أن الإسهامات الأولى للبحث في المؤسسات الصغيرة المتوسطة ضمن إطار الأعمال لم تكن متخصصة في البحث حول الم. ص. م. ولكنها تهتم بتأثير عامل الحجم على هيكل المنظمة. غالبا ما يشار إلى مدرسة

[1] BOUTILLIER S. et UZUNIDIS D., L'entrepreneur, une analyse socio-économique, éd. Economica
[2] P. Bourdieu, Les héritiers, les étudiants et la culture, éd de Minuit, 1964.
[3] BYAD, M. et al.. Paradoxe et spécificités des problématiques de gestion des ressources humaines en PME , Gestion 2000, n° 1,1995
[4] TORRES O., «Pour une approche critique de la spécificité de gestion de la petite et moyenne entreprise : application au cas de la globalisation », Thèse de Doctorat en Sciences de Gestion, Université de Montpellier 1, 1997.

Aston[1] كممهدة للطريق. في الستينات من القرن السابق اهتم برنامج هذه المدرسة بفحص القيود التي تفرضها المنظمة على هيكلها. ووفقا لمدرسة Aston، يعتبر حجم المنظمة عاملا رئيسيا لتحديد هيكلها.[2] كما أقر Mintzberg بأن الحجم يمثل العامل الأكثر شيوعا الذي يعترف له من حيث تأثيره على الهيكل التنظيمي للمنظمة.[3]

وفي الوقت نفسه، بدأت الحكومات تهتم بم ص م "بسبب انخفاض عددها خلال الستينات. قامت السلطات البريطانية بتعيين لجنة يترأسها الأستاذ J.E. Bolton، من أجل تحليل إشكالية م ص م في بريطانيا [4] ويعتبر تقرير Bolton الشهير الحجر الأساسي لتطوير الأبحاث التجريبية، ولكن أيضا لتطوير سياسات دعم م ص م في المملكة المتحدة. يعد هذا التقرير أول دراسة رئيسية في العالم (حوالي 3500 استبيان) من أجل تحليل إشكالية م ص م.

امتدادا للأعمال السابقة الذكر، ظهر تيار جديد اهتم بنمو المؤسسة في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، الفكرة الأساسية لهذه البحوث تتمحور حول ظاهرة الانقطاع التنظيمي للمنظمة خلال تطورها. حسب Mintzberg[5] " تشير العديد من العناصر أنه كلما نمت المنظمات، تمر خلال نموها التدريجي بمراحل متعاقبة تتميز كل مرحلة بقطيعة تنظيمية تميزها عن المرحلة السابقة. فالنمو يحدث تغيرا مرفولوجيا للمؤسسة، أي أن تغير الحجم يتزامن مع تغير في طبيعة المؤسسة[6]، وبالنتيجة فإن المؤسسة صغيرة الحجم ليست مختلفة عن المؤسسة الكبيرة الحجم فحسب(تغير الدرجة)، وإنما هي متميزة (تغير في الطبيعة)[7].

الفرع الثاني: بداية البحث 1975–1985

بدأ النقاش حول التشريع العلمي م ص م في العلوم الإدارية منذ أكثر من عشرين سنة، حيث انقسمت المناقشة بين تيارين متميزين، ومتناميين معا، الأول يتمثل في تيار الخصوصية (spécificité)، الذي سلط الضوء على السمات المميزة م ص م والسعي لاقتراح نظرية خاصة بها. والثاني يتمثل في تيار

[1] PUGH, D.S. HICKSON, D.J. HININGS, C.R et C. Turner (1968), "Dimensions of organization structure", Administrative Science Quarterly, Vol 13, n°1, p. 65-105.
[2] DESREUMAUX A., Structures d'entreprise - Analyse et gestion (Vuibert, 1992) .
[3] MINTZBERG H., Structure et dynamique des organisations, Edition Organisation, 1982,P 434
[4] WTTERWULGHE R., 1998, La PME, une entreprise humaine, De Boeck & Larcier, Bruxelles , p.16
[5] MINTZBERG H., (1982), Structure et dynamique des organisations, Paris, Editions d'Organisation, 434p.
[6] D'AMBOISE G. et G. PLANTE (1987), "La recherche sur la PME : quelques voies pour des relations efficaces entre chercheurs et dirigeants", Revue de Gestion des Petites et Moyennes organisations, Vol 3, n°1, p. 44-50.
[7] GREINER L.E., (1972), "Evolution and revolution as organizations grow", Harvard Business Review, July-August, p. 37-46.

التنوع (diversité) الذي يسعى إلى تبويب م ص م بهدف القضاء على عدم تجانسها وترتيبها وتصنيفها. تطور هذان التياران المتنافسان بشكل متواز خلال الفترة 1975-1985، في العقد التالي، نشأت وتطورت مقاربة ثالثة تسمى الاستخلاص (syntheses)وتلتها أخرى أسند إليها اسم تغير م ص م (dénaturation) سنعرض أساسيات كل من هذه المناهج الأربعة مساهماتها وأوجه القصور فيها.

1/ تيار الخصوصية (1975-1985):

عرفت البحوث حول م ص م نهضة في منتصف السبعينات من القرن الماضي، عندما اعتبرها العديد من الكتاب منظمة لديها خصائصها ليس نموذجا مصغرا من المؤسسات الكبيرة[1]. يمكن ملاحظة هذه الفكرة عند Julien و Marchesnay "لا يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كصنف بسيط من المؤسسات الكبيرة، ولكن كمؤسسات لها حقيقتها ووجودها الخاص."[2]

سعى تيار الخصوصية لتحديد موضوع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة (l'objet-PME) واعتبرها مؤسسة فريدة. اعتمد طوعيا على الوحدوية والشمولية لأنها تساعد على توضيح الخصائص الخاصة "م ص م" (الخصوصيات) واستنتاج إشكاليات البحث المناسب مع تسهيل تراكم المعرفة حول م ص م). هذا التيار قد يتعرض لخطر عدم تقبل النقيض لأنه يسعى لتعميم نموذج موضوع م ص م، هذا يؤدي إلى فكرة أن جميع م ص م تتصف بالخصوصية وتتطابق مع النموذج النظري.

هذا النوع من البحوث يهتم كثيرا باكتشاف التشابهات الناتجة عن اتجاهات المؤسسات الصغيرة .

على الرغم من عدم تجانس عالم م ص م، يركز كل مؤلف على القواسم المشتركة. لأن هذه الثوابت تشكل أساس خصوصية م ص م " إن عالم م ص م، يعالج فردا فردا و يوحي بتعقيد كبير؛ ولو أخذ كما هو، ستبرز الثوابت، الاستمرار والاتجاهات عند المعاينة [3]."

كما ركز في المقام الأول، على أثر الحجم كميزة رئيسية، ثم حاول العثور على خصائص مشتركة أخرى واتجاهات متقاربة، على الرغم من تباين (م ص م). سعى من أجل تحديد خصائص أخرى م ص

[1] BARREYRE,1967 ; GERVAIS,1978 ; DANDRIDGE,1979 ; WELSH et WHITE,1981 ;Marchesnay,1982- a, 1982-b ; Hertz,1982...).
[2] JULIEN et MARCHESNAY (1988), Op.Cit
[3] JULIEN et MARCHESNAY, 1988

م وهذا التطور الفكري سمح لهم بالعبور حسب تعبير Marchesnay[1] و M Guilhon.B "من مرحلة الاكتشاف إلى مرحلة تحديد موضوع البحث"[2]. بالفعل، فإن القيمة الكبيرة لمقاربة خصوصية م ص م، تكمن في بروز منطق الابتكار مقارنة بالمقاربة السابقة التي اعتبرت م ص م صورة مصغرة للمؤسسات الكبيرة[3].

تتمركز الانتقادات الرئيسية الموجهة لهذه المقاربة على مستويين:

من جهة، خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال نسبية جدا فهي عاجزة على مقارنة المؤسسات الصغيرة مع الكبيرة: "عندما ننظر بالضبط لهذا الكيان، لا يتم إدراكه إلا من خلال بعض الانحرافات مع الشركات الكبيرة[4]".

في المجموع، إذا كانت أطروحة الخصوصية تمثل استقلالية ضعيفة في البحث بسبب المقارنات اللازمة للحصول على دليل الخصوصية، وتتميز بدرجة عالية من التعميم من أجل كسر النظرة التقليدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقتراح قواعد نظرية جديدة للأعمال المستقبلية حول (م ص م) وتعتمد على معايير مميزة، سواء النوعية والكمية، هذا يقتضي ظهور نوع مثالي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا يتعارض مع عدم تجانسها القوي. ساعدت هذه الانتقادات على ظهور تيار آخر يدعى تيار التنوع، معاكس للأبحاث السالفة.

2/ تيار التنوع (1975–1985):

وعلى أساس الانتقاد الأخير، أسس بعض الباحثين تيار بحث مختلف، لا بل معاكس. بالفعل، انتقدوا أنصار أطروحة الخصوصية التي اعتبرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتلة متجانسة تواجه الشركات الكبرى. يبدو غير واقعي إدماج كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نفس المجموعة، لأن تنوعها لا حدود له، فمنه ورشة عمل الحرفيين، متجر التاجر، الأعمال التجارية الصغيرة التي تضم عددا

[1] GUILHON.B et MARCHESNAY.M., Présentation du nouveau développement en économie industrielle, Numéro spécial de la Revue d'Economie Industrielle, n° 67.
[2] .«de reconnaissance à la connaissance des PME»
[3] BAYAD M., H. MAHE de Bois Landelle, D. NEBENHAUS et P. SARNIN, « Paradoxes et spécificités des problématiques de gestion des ressources humaines en PME», Gestion 2000, N°1, 1995.
[4] LECLERCQ Y., « De la sous-traitance au partenariat : le Japon modèle de référence ? », Colloque TETRA, Lyon, Mai 1990.

قليلا من الأفراد، المؤسسات الأكثر تطورا تضم عددا أكبر من الموظفين، الخ... ونظرا لتنوعها القوي لا يمكن دراستها ضمن سياق واحد.

سعى تيار التنوع لتحديد مجال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة (champ-PME) ومن أهدافه تبسيط مجال م ص م، من خلال إقامة أنواع متميزة. ومع ذلك، فإن تعدد الأنواع المختلفة لا يسمح بظهور إطار عام، إما بسبب وجود العديد من (المقاربات النمطية) أو لأن هناك ما لانهاية من (المقاربات الظرفية). وبالتالي فإن النتائج المتحصل عليها تمثل درجة منخفضة من التعميم[1]. تتسم هذه المقاربة بالواقعية ولكنها تحدد معارف المؤسسات إلى مستوى نصوص ثانوية. تحت غطاء الواقعية، يستحيل التعميم وهناك حل بالتوافق[2].

لقد قدم تيار التنوع خصائص متباينة عن تيار الخصوصية[3]. يتميز هذا التيار باستقلالية قوية في البحث بالنسبة للشركات الكبيرة، وابتعد تماما عن المقارنة بين المؤسسة الصغيرة والكبيرة ولكنه ركز في التقييم على تنوع هذا العالم الخاص. وأكد على استحالة وجود تعريف عالمي لموضوع البحث.

يمكن تلخيص هذه الخصائص،[4] فيما يلي:

– العينات أسست حصرا من المؤسسات صغيرة الحجم، يتميز تيار التنوع باستقلالية قوية في البحث بالنسبة للأعمال المتعلقة بالمؤسسات الكبيرة. وابتعد عن مقارنة المؤسسات الصغيرة بالكبيرة وأصبحت تهتم بتقييم تنوع هذا العالم الخاص بالأرقام المطلقة.

– تعدد أنواع المؤسسات لا يسمح بظهور إطار عام، إما بسبب وجود عدة (مقاربات نموذجية) أو بسبب وجود ما لا نهاية من (المقاربات الظرفية). إذن النتائج المتحصل عليها تمثل درجة منخفضة من التعميم.

في ظل هذه الظروف، فمن الضروري تحديد جملة من العناصر الممكنة التي تمارس تأثيرا على طبيعة المنظمة واستنباط أنواع مختلفة من م ص م«نعلم أنه من الصعب الحديث عن نظرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها غير متجانسة...لا يمكن الابتعاد عن مقاربة الإمكانيات المحتملة»[5].

[1] TORRES O., «Pour une approche critique de la spécificité de gestion de la petite et moyenne entreprise : application au cas de la globalisation », Thèse de Doctorat en Sciences de Gestion, Université de Montpellier 1, 1997.
[2] TORRÉS O., op cit
[3] TORRÉS O., op cit
[4] TORRÉS O., op cit
[5] GREPME (Groupe de Recherche en Economie et gestion de la PME), Les PME : bilan et perspectives, sous la dir. de P.A. Julien, Economica, Paris 1994.

الإشكالية الرئيسية التي تواجه أنصار نظرية التنوع تكمن في صعوبة استخراج البيانات الظرفية " contingentes "من المؤسسات المتنوعة للغاية. أضف إلى ذلك، فإن كل م ص م تكتسي بخصائص خاصة مما يجعلها تبقى في كل مرة فريدة من نوعها. ونتيجة لذلك، من أجل تأسيس نماذج مفيدة للبحث النظري والعملي، يجب التوصل إلى حزمة من المعايير المحددة.

من أجل التغلب على التنافر الناتج بين أنصار الخصوصية والشمولية ومؤيدي التنوع والظرفية، ومن أجل وضع نظرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برز مسلكان جديدان خلال 1985-1995 الأول يركز على الاستخلاص بين المقاربتين السابقتين، والثاني يسعى إلى تحديد حدود مراقبة م ص م.

الفرع الثالث: الامتدادات

دون الخوض في تفاصيل مختلف الامتدادات المتعلقة بالبحث في م ص م، لا يزال بوسعنا التطرق لتيار الاستخلاص وتيار التغير، كتيارين منفصلين ظهرا على التوالي في منتصف الثمانينات ومنتصف التسعينات.

1/ تيار الاستخلاص (synthèse):

من خصوصية تيار الاستخلاص أنه يعتبر خصوصية مفهوم م ص م قابل لإعادة التشكيل، وهذا يعني أنها نوعا ما متميزة. ملامح خصوصية م ص م ليست متشددة ولكنها مرنة.

يمكن اعتبار مسلك الاستخلاص على أنه شمولي. أطروحة الخصوصية لا يمكن التشكيك فيها، ولكنها قابلة لإعادة التشكيل. التنوع يقبل التغيرات بدرجات متفاوتة في إطار شمولي للخصوصية. ومع ذلك، فإن التغييرات المتفاوتة يمكن أن تكون مصحوبة بتغييرات في طبيعتها.

2/ تيار التغير(dénaturation):

لا يمكن التشكيك في نظرية الخصوصية، ولكن ببساطة يجب تبني النهج النقدي اللازم للظرفية، والمطبق على موضوع (م ص م). ما هي الظروف التي تغير (م ص م) مرجعية المؤسسات الكبيرة لم تعد ضرورية. في الواقع، تعدى التحقيق هوية م ص م، بالنسبة لتصنيفها على أساس الحجم، ولكن أصبح

يهتم بخصائصها الخاصة[1] في نهاية المطاف، م ص م تستند بالضرورة إلى المشروع المعرفي غير المستقر والغامض. حدود هذا المشروع تتوقف بالضرورة على الظرفية.

حاليا أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوع بحث مفضل بالنسبة للسلطات السياسية والدراسات العلمية التي تضاعفت[2]. والجدول التالي يلخص تاريخ البحث حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى منتصف التسعينات.

جدول 6: تاريخ البحث في الشركات الصغيرة والمتوسطة

مراحل البحث	التاريخ	المحتوى
البوادر	1965–1975	التقسيم وفقا للحجم : تحديد عامل الحجم كعامل غير حيادي ونشوب مناقشات على الحدود الحرجة.
الأسس	1975–1985	1. تيار الخصوصية :تحديد ملامح الخاصة م ص م أصبحت م ص م موضوع بحث. 2. تيار التنوع :خلق الأنماط ضمن م ص م أصبحت م ص م حقل بحث، وبما أنها غير متجانسة لا يمكن محاولة تعميمها.
الامتدادات	1985–1995	1. تيار الاستخلاص 1980: البحث عن التوفيق بين التنوع والشمولية. 2. تيار التغير (1990): دراسة حدود خصوصية م ص م من خلال تحديد السياقات المتغيرة.

المصدر: مستوحاة من Torrès, O. **1997**

بعدما كان «مفهوم م ص م مفهوما دقيقا وشاملا في السبعينات والثمانينات، أصبح في التسعينات مبهما وظرفيا. يبدو أن هذا التطور يتفق مع منطق الاكتشاف العلمي»[3]. يجب على الباحثين اتخاذ موقف أكثر حسما ونقدا اتجاه النظريات السالفة الذكر[4].

فقال Torrès، مبررات حقل البحث المتعلقة بـ م ص م يمكن تلخيصها في ثلاثة نقاط:

1. المبرر التجريبي مع م ص م كمجال تحليلي : م ص م تحتل مكانة هامة في معظم الاقتصاديات؛

[1] GUILHON, A. GUILHON, B et D. PEGUIN (1993), "L'identité de la PME à travers l'activité d'exportation", Communication au Congrès Francophone de la PME, Carthage, 28-30 Oct 1993, p. 301-312.
[2] WTTERWULGHE R., 1998 op cit
[3] TORRÈS O., 1997, pp.37-38 oc
[4] TORRÈS O., (1997),oc

2. المبرر المنهجي مع م ص م كأداة تحليلية: صغر حجمها، يمكن م ص م التعرف بسهولة أكبر على بعض الظواهر المعينة، الممارسات الإستراتيجية أقل خفة من المؤسسات الكبيرة.

3. التبرير النظري مع م ص م كموضوع للتحليل، منذ الثمانينات فازت م ص م بتشريع موضوع البحث.

أهم ميزة قوية م ص م بلا شك هو عدم تجانسها العالي، "لدرجة أن مفهوم عينة تمثيلية لا معنى له[1]"

نظرا لعدم تجانسها كثيرا ما يواجه الباحث الحالة الفريدة لمؤسسة ما. الذي يجلب الانتباه أن البحث في إدارة م ص م لا يزال هامشيا نظرا لأهمية هذه المؤسسات في الاقتصاديات الوطنية. من خلال اطلاعنا على أراء نخبة من الباحثين في هذا المجال، لاحظنا عجزا في تحديد تعريف جامع و مانع (للم.ص.م) . سنوضح بعض ما استخلصه الباحثين عن (م ص م) في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: المؤسسات الصغير و المتوسطة: تعاريف، أهمية و تطور

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى أهم التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهم الخصائص والمزايا التي تميزها عن غيرها من المؤسسات، و الأهمية الكبرى التي تحتلها باعتبارها النمط الأكثر انتشارا في الاقتصاديات النامية.

المطلب الأول: نحو تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يبدو مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فكرة عادية وعموما واضحة. رغم ذلك، فإن فحص الأدبيات الخاصة بهذا المفهوم تدلي بعدم توافق الباحثين حول تعريف موحد ودقيق متفق عليه[2]، تشعبت الآراء وغاب التعريف الدقيق والشامل[3]واتفقت غالبية المصادر العلمية على صعوبة تعيين مفهوم جامع ومانع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[4]، ويعود ذلك إلى أن هذا المفهوم تتجمع تحت أحضانه مؤسسات ذات أحجام و هياكل في غاية التنوع[5]، من ناحية الحجم، يمكن التمييز بين المؤسسة المتوسطة، الصغيرة والصغيرة جدا، كما يتم عادة التمييز بين (م.ص.م) الحرفية والتي تعمل في قطاعات التكنولوجية العالية. أما التعليمات القانونية التي تحملها (م ص م) متنوعة للغاية تتكون من المؤسسات الفردية،

[1] MARCHESNAY M., 1993, PME stratégie et recherche, Revue Française de Gestion, no 95, septembre-octobre, pp.70-76
[2] HABERSAAT M., SCHÖNENBERGER A., WEBER W., 2000, Les PME en Suisse et en Europe, SECO, Berne
[3] MARCHESNAY M., 1993, PME stratégie et recherche, Revue Française de Gestion, no 95, septembre-octobre, pp.70-76.
[4] MARCHESNAY (1993), JULIEN (1994) et TORRÈS (1997).
[5] WTTERWULGHE R., 1998, La PME, une entreprise humaine, De Boeck & Larcier, Bruxelles.

مؤسسات الشركات، شركات الأشخاص، شركات ذات مسؤولية محدودة[1]، كما تتباين تلك المعايير بين دولة وأخرى وذلك بتباين إمكانياتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي بلغتها. فالمشروعات التي تعتبر صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة صناعية قد تعتبر مؤسسات كبيرة الحجم في دولة نامية[2].

إن محاولة وضع تعريف مناسب لهذه المؤسسات يصطدم بعدد كبير من المعايير والمؤشرات المختلفة[3]، ومن أجل فرز هذا التنوع يمكن أن نميز بين اتجاهين أساسيين لتحديد مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يعتمدان على نوعين من المعايير للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة، النوع الأول يتمثل في المعايير الكمية والتي تصلح للأغراض الإحصائية والتنظيمية، حيث يسهل بمقتضاها جمع البيانات عن المنشآت المختلفة ووضع الحدود الفاصلة بين المنشآت الصغيرة والكبيرة مما يساعد الجهات التنظيمية المسؤولة مساندة وتدعيم المنشآت الصغيرة في تحديد نطاق عملها على وجه دقيق، أما النوع الثاني يتمثل في المعايير النوعية التي تعتمد على الفروق الوظيفية، وهو يصلح لإجراء التحليل الاقتصادي وتقويم كفاءة المشروعات وتحديد الدور الكامن لكلٍ من المنشآت الكبيرة والصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: المعايير النوعية

أحد المعايير الأكثر شيوعا للمقاربة النوعية هو الجانب الإنساني، الذي يؤكد على الدور الهام الذي يلعبه مدير المؤسسة و أن السمة المميزة لهذا النوع من المؤسسات أن يكون مالك المنشأة هو مديرها وهذا ما يجعلها أكثر جذباً للاستثمارات الصغيرة، إذ يتولى بنفسه العمليات الإدارية والفنية والمالية للمشروع[4] . وغالباً ما تكون أعباء اتخاذ القرارات التشغيلية والإدارية على عاتقه.

[1] Op cit. WTTERWULGHE R., 1998.

[2] حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، العهد لعربي للتخطيط، الكويت، 2002 ص3.

[3] WTTERWULGHE R., 1998. Op cit

[4] د. المحروق، ماهر حسنود. مقابله أيهاب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن: 2006 ص3.

إن تصنيف م ص م باستخدام المعايير النوعية تعتبر عملية معقدة، لقد عرفها J.E .Bolton[1] معتمدا على ثلاثة معايير : أن تكون مسيرة من طرف مالكيها بصفة شخصية؛ أن تكون حصتها في السوق محدودة؛ أن تكون مستقلة.

في حين أستند قانون small business act في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1953 على مجموعة من الصفات لتحديد مفهوم م ص م نذكر منها " استقلالية إدارة المشروع، ملكية المشروع لفرد واحد أو مجموعة قليلة من الأفراد، محدودية المنطقة التي يمارس المشروع عمله فيها، محدودية حجم المشروع نسبة للقطاع الذي يعمل فيه"[2]. عموما تعتمد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في إدارتها على أصحابها أي مالكيها بطريقة مباشرة، كما تتميز هذه المؤسسات بهيكل تنظيمي أفقي أي عدم وجود تفويض للمسئوليات من طرف مالك المؤسسة[3].

هذه المميزات النوعية المختلفة مثيرة للاهتمام لأنها تؤكد على الدور الهام الذي يلعبه العنصر البشري. و مع ذلك، فانه لا يبدو من الممكن استخدامه لوضع تعريف قاعدي وتأسيس نموذج تشغيلي للمؤسسات.

الفرع الثاني: المعايير الكمية

حسب المقاربة الكمية، يمكن الاستناد إلى معايير عديدة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة، وتشمل هذه المعايير عدة أنواع منها المعيار الأحادي كمعيار العمالة، ومعيار رأس المال، ومعيار الحجم أو قيمة الإنتاج والمبيعات، ومعيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة أو المعيار الثنائي كمعيار العمالة ورأس المال معاً وغيرها، وأخيراً المعيار المركب الذي يضم عدة معايير في آن واحد معاً كمعيار عدد العمال وحجم رأس المال إضافة إلى حجم المبيعات وما إلى ذلك[4].

[1] BOLTON J.E., 1971, Report of the Committee of Inquiry on Small Firms, Her Majesty's Stationery Office, CM 4811, London.
[2] BOUDOUX M., L'accompagnement managérial et industriel de la PME.
[3] BOLTON J.E., 1971, op cit.
[4] د. زيدان، رامي، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية ،دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية،،جامعة دمشق، سورية: 2005 ،ص(6_14).

رغم تعدد المعايير فإن معيار العمالة أكثر المعايير استخداماً، وفي هذا الصدد تشير العديد من المنظمات التابعة للأمم المتحدة، كاللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسياESCWA[1] ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OCDE[2] إلى شيوع استخدام معيار عدد العاملين في مختلف دول العالم لتصنيف م ص م غير أن الاتفاق حول عدد العاملين بين معظم الدول معدوم. ففي حين يصل هذا الرقم في أمريكا إلى 499 عامل نجده يصل في بعض دول أوروبا إلى 200 عامل وفي ألمانيا 49عامل.

رغم عدم التوافق على عدد العمال إلا أن Pratten[3] يعتبر معيار عدد العاملين لتحديد حجم م ص م مهما يتمتع بمزايا عديدة تتمثل في تسهيل عملية المقارنة، كما أنه ثابت لا يتعرض للتغير مقارنة مع المعايير المالية التي تؤثر فيها تغيرات الأسعار، بالإضافة إلى أن عملية جمع المعلومات عن أعداد العاملين تكون أسهل من جمع المعلومات ذات الطبيعة المالية. ومن هنا نجد البلدان النامية والدول العربية بوجه عام نميل إلى اعتماد معيار عدد العاملين بصورته المنفردة أو مقرونًا بمعايير مالية أخرى.

وفي خلاصة القول تعتبر المعايير الكمية ذات صبغة محلية لأنها تهتم بتصنيف المؤسسات اعتمادا على مجموعة من السمات الكمية التي تبرر الفروق بين الأحجام المختلفة مع أن تقرير لجنة استقصاء حول المشروعات الصغيرة الصادر في بريطانيا عام 1971 اقر بعدم إمكانية تعريف واحد للمشروع الصغير وتطبيقه على كل مجالات الأعمال وقد ذهبت اللجنة إلى وضع 8 تعريفات للم. ص.م. واحدًا لكل مجال من مجالات الأعمال الثمانية التي صنفتها. ورفضت اللجنة اعتماد المنهج الإحصائي القائم على عدد العمال بمفرده لتعريف المشروع الصغير[4]واتجهت إلى اعتماد المنهج الإحصائي والمنهج الاقتصادي. في آن واحد لتحديد الم. ص.م.[5] ويبقى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين التحديات الكبرى التي تواجه اقتصاد كل دولة، لأنه عامل أساسي لوضع السياسات والتشريعات المناسبة لهذا القطاع، بهدف بناء قواعد بيانية موثوق بها قابلة للتحليل لمساعدة الأطراف المعنية والتي لها علاقات مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وضع السياسات المناسبة لمختلف القضايا التي تواجهه.

[1] ESCWA: Small and Medium Enterprises: Strategies, Policies and Support Institutions, United Nations, New York, 1999.
[2] OECD; Globalization and Small and Medium Enterprises, Synthesis Report, United Nations, Paris, 1997.
[3] PRATTEN, C.: The Competitiveness of Small Firms, Cambridge University Press, London, 1999.
[4] DAVIES, GARY and HARRIS, KIM; Small Business: The Independent Retailer, Macmillan, London, 1990.
[5] DEWHURST, Jim and BURNS, Paul: Small Business: Finance and Control, Macmillan, London, 1985.

الفرع الثالث: التعاريف الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من أهمية المشروعات الصغيرة وانتشارها في دول العالم كافة إلا أننا نفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن من خلاله الاستدلال على هويتها وتمييزها عن بقية أنواع المشروعات (كبيرة وحرفية...). لقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها ومن أهم المعايير المعتمدة، عدد العاملين، قيم الأصول، المبيعات[1]. ولكن أكثرها شيوعا عدد العاملين، وهنا يوجد أيضا اختلاف حول الحد الأعلى والأدنى لعدد العاملين.

أضف إلى ذلك أن هذه المعايير يصعب قياسها ماعدا عدد الموظفين الذي يمكن التحقق منه، ولكنه يبقى نسبيا جدا، نظرا لنمو المناولة. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يميز بين المؤسسات ذات الأتمتة العالية و اللاتي تفتقر إليها. في بعض الأحيان تصنف مؤسسات ضمن م ص م لأن عدد عمالها لا يتجاوز 250 عامل و لكن إنتاجها يفوق بكثير منافسيها الذين يوظفون أكثر من 5000عامل بسبب استعمالها الأتمتة وتطبيقها للمناولة[2].

ولهذا السبب أصبحت عتبة رقم الأعمال من بين المعايير التي تم تطبيقها في الاتحاد الأوروبي، ولكي نعتبر مؤسسة ذات حجم متوسط يجب أن يتراوح عدد عمالها بين(50 و 249 عامل) و يجب ألا يتجاوز رقم أعمالها 250 مليون أورو، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة، عدد عمالها يتراوح بين (10– 49 عامل) و رقم أعمالها لا يتجاوز 50 مليون أورو. أما بالنسبة للمؤسسات المصغرة (عدد عمالها لا يتجاوز 10 عمال)، و 10 ملايين أورو[3].

ولا يمكن اعتبار أي مؤسسة صغيرة و متوسطة إلا إذا كانت تدار من طرف صاحبها بشكل فردي، و توظف أقل من 250 عامل. بعض البلدان، مثل ألمانيا والولايات المتحدة وفرنسا واليابان، اتخذت أقل من 500عامل عوض 250. لا تعتبر شركة تابعة لمجموعة شركات كبيرة أو franchise مؤسسة صغيرة ومتوسطة لأن المدير لا يسيطر على القرارات الإستراتيجية أو القرارات الكبرى التي توجه حياة المؤسسة.

[1] JULIEN P.-A., 1994, Les PME : bilan et perspective, Les Presses Inter Universitaires, Economica, Québec.
[2] FILION L.J., « Le champ de l'entrepreneuriat : historique, évolution et tendances », Revue Internationale PME,Vol 2, 1997.
[3] OCDE, 2005, Perspectives de l'OCDE sur les PME et l'entrepreneuriat, Éditions de l'OCDE, Paris p. 17.

أسست Eurostat تمييزا بين المؤسسات المستقلة والمؤسسات الشريكة والشركات ذات الصلة[1] ولكن في جميع الحالات لكي تصنف ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجب أن تكون المؤسسة مستقلة. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة متزايدة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدار من قبل فرق تقتسم الملكية.

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بلد إلى آخر وحتى داخل البلد الواحد. وقد حددت دراسة Québec أكثر من 50 تعريف مختلف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

أولا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الصناعية

1. الولايات المتحدة

على عكس الدول الأوروبية، يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية حسب قطاع النشاط لهذه الأخيرة. في الواقع، يتم تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال معيارين متراكمين:

- الاستقلالية فيما يخص امتلاك رأس المال و أيضا الإدارة
- عدم وجود مركز مهيمن في السوق.

المعايير النوعية الأخرى تختلف بين قطاعات النشاط.

المعايير النوعية بحتة أخرى تختلف بين الصناعات. ووفقا لقانون الأعمال (SBA)[3]، يتم تعيين عتبة القوى العاملة الإجمالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى 500 عامل ولكن يمكن تمديدها إلى 1500 في قطاع الصناعة التحويلية. رقم الأعمال يختلف أيضا تبعا للقطاعات: يجب أن يكون أقل من 5 ملايين دولار في الخدمات، 13.5 مليون من الدولارات في النشاطات التجارية و يجب الا يتعدى 17 مليون دولار في قطاع البناء. كما يتضح ذلك في الجدول التالي[4]:

[1] OCDE op cit.
[2] FILION L.J., op cit.
[3] U.S. Small Business Administration.
[4] موقع إدارة منشآت الأعمال الصغيرة الأمريكيةwww.sba.gov/size/section.

جدول 7: المعايير المعتمدة من طرف الولايات المتحدة

القطاع	المعيار	الحجم
الصناعات التحويلية	عدد العاملين	500 عامل فما دون
تجارة التجزئة	قيمة المبيعات السنوية	أقل من (5) مليون دولار
الخدمات	قيمة المبيعات السنوية	أقل من (5) مليون دولار
تجارة الجملة	عدد العاملين	100 عامل فما دون
مقاولات البناء	قيمة المبيعات السنوية	أقل من 17 مليون دولار
أنشطة تجارية خاصة	قيمة المبيعات السنوية	أقل من 7 مليون دولار
الزراعة	قيمة المبيعات السنوية	أقل من 0,5 مليون دولار

المصدر: وموقع إدارة منشآت الأعمال الصغيرة الأمريكية www.sba.gov/size/section

أضف إلى ذلك هناك في الولايات المتحدة، عشرات الأنواع من الاستثناءات والمئات من تشريعات كونغرس الولايات المتحدة التي تسمح بتصنيف مؤسسات كبيرة الحجم ضمن م ص م باستخدام معيار عدم هيمنتها على السوق. مثلا خلال حرب الفييتنام American Motors التي توظف أكثر من 10.000 شخص والتي كانت تحتل المرتبة الرابعة ضمن شركات صناعة السيارات أي بعد GM، Ford et Chrysler كانت تعتبر م.ص.م على أساس معيار عدم سيطرتها على السوق[1] . هذا الترتيب سمح لها أن تتحصل على امتيازات من الدولة الأمريكية و خصوصا معدات عسكرية.

2. الاتحاد الأوروبي

تباينت الأرقام في الدول الأوروبية، فبينما يسمى المشروع الصناعي صغيراً عندما يضم حوالي 200 عاملاً في بلجيكا واليونان، و500 عامل في الولايات المتحدة و 200عامل في كندا وإيطاليا وإسبانيا، 500 عامل في الدانمرك وفرنسا وألمانيا وايرلندا[2]في الوقت نفسه يعتبر كبيرا في بلدان أخرى. هذا التباين يظهر جليا من خلال الجدول التالي:

[1] erpi.com/elm/11920.629308540410107409.pdf.

[2] تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الأسكوا" عن قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة على الإبداع عام 2002.

جدول 8: تصنيف المؤسسات في بعض الدول بحسب عدد العمال

الدول	بلجيكا	الولايات المتحدة	المانيا	بريطانيا	فرنسا	سويسرا
المؤسسات المصغرة	50-1	250-1	5-1	50-1	49-1	20-1
المؤسسات الصغيرة	200-50	500-251	20-6	200-51	499-50	100-21
المؤسسات المتوسطة	201+	501+	100-21	201+	201+	101

المصدر: OCDE 1994

وبغرض الحد من الاختلافات المسجلة في هذه التصنيفات بين الدول الأوروبية حول م ص م، تم اقتراح تعاريف قانونية واضحة و دقيقة للمنشآت الصغيرة و المتوسطة يتم تبنيها بصورة موحدة داخل التجمعات الاقتصادية الحديثة، كالاتحاد الأوروبي مثلا الذي تقدمت لجنته الأوروبية في 6 ماي 2003 باقتراحات تعديلية لتلك التي كانت سارية المفعول منذ 3 أفريل 1996، .لقد دخل حيز التطبيق في 01جانفي2005، و شمل جملة من النقاط نذكر من أبرزها[1]:

-تبني تعريف موحد للمنشأة بأنها " كل كيان، مستقل عن شكله القانوني، يمارس نشاطا اقتصاديا[2]، وهو ما يفتح المجال واسعا أمام المنشآت الحرفية، الفردية أو العائلية، شركات الأشخاص، والجمعيات التي تزاول نشاطا اقتصاديا بشكل منتظم للاستفادة من الدعم المقدم إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛

- اعتماد تصنيف آخر للمنشآت حسب نوع العلاقة التي تربطها مع منشآت أخرى يتضمن ثلاثة أنواع، و يتعّلق الأمر بكل من المنشأة المستقّلة، المنشأة الشريكة، و المنشأة المتصلة[3]؛

- تبني تعريف موحد للمنشآت الصغيرة و المتوسطة: حسب تقرير السوق الأوروبية المشتركة المعنون "التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" و الذي يلخصه الجدول التالي:

[1] سعيد عيمر، تكنولوجيات المعلومات والاتصال: حافز أم عائق أمام تأهيل المنشآت العربية الصغيرة والمتوسطة ؟ المقدم إلى ملتقى بسكرة يومي 17 و 18 أفريل 2006.

[2] CÉLIER P., Définition(s) des PME au Maroc et en Europe, 2004, p: 4, [En ligne]. Adresse internet:http://enset-media.ac.ma/cpa/definition_pme.htm.

[3] Op cit.

جدول 9: تعريف المشروعات الصغيرة في الاتحاد الأوروبي (المراجعة 2003)

التسمية	عدد العمال الدائمين	رقم الأعمال	الميزانية
المؤسسات المصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 2 مليون أورو	أقل من 2 مليون أورو
المؤسسات الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 10 مليون أورو	أقل من 10 مليون أورو
المؤسسات المتوسطة	من 50 إلى 249	أقل من 50 مليون أورو	أقل من 50 مليون أورو

المصدر: الاتحاد الأوروبي، c2003

3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية

وعلى رغم تعدد العناصر والاعتبارات، بل تعارضها أحيانا، فان توجهاً ينمو منذ سنوات يدعو إلى التركيز على عنصرين اثنين في تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. العنصر الأول يتلخص في الدور القيادي المباشر لصاحب العمل في المؤسسة، والعنصر الثاني ينحصر في عدد العمال في هذه المؤسسة. لكن مسألة عدد العمال تختلف من دولة إلى أخرى، إذ تكون المؤسسة "صغيرة"، مثلاً، عندما يقل عدد عمالها عن خمسين ومتوسطة عندما يقل عن خمسمائة، وقد أخذت الدول الأوروبية الغربية بهذه الحدود أو بما يقرب منها، لكن دولاً أخرى، ولاسيما منها الدول النامية، أخذت، عموماً، بأرقام اقل ارتفاعاً.

في مصر يقصد بالمنشأة الصغيرة وفق قانون تنمية المنشآت الصغيرة، " كل شركة أو منشأه فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يتجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً "[1].

وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فإنها تستخدم معيار رأس المال المستثمر للتمييز بين الصناعات، حيث تعرف الصناعات الصغيرة " بأنها تلك المنشآت التي يبلغ متوسط رأسمالها المستثمر أقل من مليوني دولار، أما الصناعات المتوسطة فتتمثل بالمنشآت التي يستثمر كل منها من مليونين وأقل من ستة ملايين دولار، بينما تعد الصناعات كبيرة إذا بلغ رأس المال المستثمر فيها ستة ملايين دولار فأكثر"[2].

[1] مادة رقم 1، قانون رقم 141 الخاص بتنمية المشروعات الصغيرة، مصر: 2004.

[2] الهيتي، د. نوزاد عبد الرحمن، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دو ل مجلس التعاون الخليجي، مجلة علوم إنسانية، العدد 30 قطر: 2006، ص3، www.ulum.nl.

وفي "الهند وهي إحدى الدول ذات الأداء المتميز في المشروعات الصغيرة فهي تعرفها بالدرجة الأولى من حيث قيمة الاستثمارات في المعدات(الأصول الثابتة) في حدود ما بين 10 – 50 مليون روبية (1دولار أمريكي يعادل تقريباً 45 روبية). والهندلا تضع حداً بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكنها تعتمد نظاماً للاستثمار الرأسمالي في المشروعات الصغيرة "[1].

وفي لبنان لا حدود ثابتة لتصنيف المؤسسات، لكن ينظر عادة إلى تلك الصغيرة على أنها التي تضم اقل من خمسة عمال، والمتوسطة اقل من خمسين عاملاً. لكن ثمة مقاييس تعتمد، أحيانا، مستوى عشرة عمال ومئة عامل. وفي كلا الحالتين يبقى حجم المؤسسات اللبنانية هو إياه تقريباً باعتبار ان هذه المؤسسات هي، في غالبيتها الساحقة، صغيرة جداً بل وفردية[2].

المطلب الثاني: أهمية وخصائص ونقيض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يهدف المطلب الثاني إلى كشف خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ما يرافقها من صور سلبية (الفرع الأول). من أجل تأكيد التميز، نختم هذه الورقة بمقارنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة (الفرع الثاني). سنناقش في هذا المبحث الجوانب التي لها علاقة مباشرة ببحثنا.

الفرع الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم

تتفق الآراء على الأهمية المتزايدة للمشروعات الصغيرة وعلى الدور الهام الذي تؤديه في الاقتصاد سواء في الدول المتقدمة أو النامية، كما تشير التحليلات الاقتصادية والاجتماعية للتجارب التنموية في العديد من دول العالم إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر انتشارا في العالم. في مقالة معنونة بـ "م ص م" : الخروج من الجهل" التي نشرت في المجلة الفرنسية للتسيير (2003)، سلط الضوء Marchesnayعلى أهمية م ص م في معظم بلدان العالم و أدلى بأن النسيج الاقتصادي العالمي متكون من 95% من م ص م. كما تشير بعض الإحصائيات إلى أن " المشاريع الصغيرة إضافة إلى المشاريع المتوسطة تمثل حوالي 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتوفر ما بين 40% – 80% من إجمالي فرص العمل وتوظف من (50% – 60%) من القوى العاملة في العالم. كما تساهم هذه المشروعات بحوالي 46% من الناتج المحلى العالمي."[3]

[1] موقع إدارة منشآت الأعمال الصغيرة على شبكة الإنترنتwww.sba.gov/size.

[2] www.economy.gov.lb/index.php/serviceSubCat/1/28.

[3] البنك ا لأهلي المصري، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، مصر:2005،ص74.

بالفعل للمشروعات الصغيرة أهمية بالغة في دعم الاقتصاد، والمساهمة في تحقيق التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، خاصة عندما تعاني الدولة من شح الموارد الطبيعية ويكون الاستثمار المتاح بالعنصر البشري والطاقات الخلاقة، وأكبر مثال على ذلك ما تحقق في اليابان وتايوان وكوريا وغيرها من الدول التي استطاعت أن تحقق نمواً اقتصادياً كبيراً، وثورة حضارية يشهد لها التاريخ وبزمن قياسي[1].

فقد اعتمد الاقتصاد التايواني على (98.2 %) من م ص م والتي بلغ عددها (10.098.185) في2001 ، شغلت هذه المؤسسات (9.382.540) عاملاً منهم أي 77% في (م ص م). وقد بلغ عدد المشاريع الكبيرة في تايوان (22.023) مشروعاً، في حين بلغ حجم مبيعات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تايوان في عام 2002ما قدره (24.109) مليار دولار تايواني[2]. وفي ألمانيا، تشكل المشروعات الصغيرة ما يعادل (96 %) من إجمالي عدد المشاريع القائمة في قطاع الأعمال، وتوظف هذه المشاريع قرابة (77%) من إجمالي القوى العاملة.

وفيما يأتي جدول يتضمن مقارنة بين مجموعة من الدول الرائدة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

جدول 10: مقارنة بين مجموعة من الدول الرائدة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة

البيان	الاتحاد الأوربي 2000	تايوان 2001	اليابان 2000	الولايات المتحدة الامريكية	كوري 1999
عدد الم.ص.م غير الزراعية	20.41 مليون	1.08 مليون	4.48 مليون	25.4 مليون	2.77 مليون
عدد العاملين في الم.ص.م غير الزراعية	80.79 مليون	7.29 مليون	27.7 مليون	68 مليون	8.87 مليون
سبة دخول مؤسسات جديدة	–	%6.75	%4.1	%10.8	1.24% في المدن الرئيسية
نسبة خزوج مؤسسات قديمة من السوق	–	%0.8	%0.9	%9.7	0.24% إفلاص

المصدر: بيان حرب، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التجربة السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد - 22 العدد الثاني2006 -

[1] بيان حرب، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التجربة السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد - 22 العدد الثاني2006 -

[2] MOEA,White Paper on Small and Medium Enterprises In Taiwan 2003

في الولايات المتحدة الأمريكية يوجد أكثر من 27 مليون مشروع صغير و الذي يولد 52% من فرص العمل لدى القطاع الخاص و كذلك أكثر من نصف الدخل القومي، و تعتبر هذه المؤسسات مصدرا رئيسيا لتوليد مناصب شغل جديدة، و توفر 67% فرص التدريب البدائي. وقد أكدت الدراسة على الوظائف الجديدة التي أنشئت خلال 1979–1995 و التي بلغ عددها 29 مليون وظيفة. كما ساهمت هذه المؤسسات بحوالي 80% من كل الإبداعات و الابتكارات الجديدة في السوق الأمريكي[1] و في الاتحاد الأوروبي، حسب بيانات 2005 هناك ما بين (8–12) مليون مشروع صغير و متوسط، و هي تمثل حوالي (99%) من مجموع المشاريع. و إن نصف الوظائف الجديدة تنشأ من قبل (5%) من المشاريع الصغيرة و المتوسطة التي تعمل في مجال التقنية المتطورة. أما في اليابان تشير البيانات إلى أن هذه المشاريع تخلق حوالي 81% من مجموع الوظائف في البلد[2].

أما بالنسبة للبلدان العربية، ففي مصر تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حوالي 99% من جملة المؤسسات الاقتصادية الخاصة، تساهم بحوالي 80% من حوالي إجمالي القيمة المضافة التي ينتجها القطاع الخاص، ويعمل في المشاريع حوالي ثلثي القوة العاملة[3]. و في لبنان تشكل هذه المشاريع أكثر من 95% من إجمالي المشاريع و تساهم بنحو 90% من الوظائف. و في اليمن فدرت مساهمة م ص م ب 96% من الناتج المحلي الإجمالي. و في مجلس التعاون الخليجي و حسب بيانات 2006 فان هناك نحو 8955 مؤسسة صناعية صغيرة و متوسطة وتساهم بتوظيف 5.1% من قوة العمل[4].

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أحد أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات العالم و"أهمية أعدادها وتوظيفها لم تعد موضع شك"[5] تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدوارا متعددة في المجتمع. وتتلخص أدوارها بما يأتي:

1.في ظل الظروف الاقتصادية السائدة وتفشي الفقر في المجتمعات وخاصة مجتمعات العالم الثالث، يعد إنشاء المشروعات الصغيرة وسيلة ناجعة لتوليد الدخل للعاملين فيها.

[1] م. عبد الكريم، إيهاب، سوقا لأفكار، الصندوق الاجتماعي للتنمية، مصر: 2005. ص1،www.sfdegypt.org

[2] European charter for small enterprises, June 2000.

[3] صقر محمد فتحي، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، الإشكاليات وأفاق التنمية، القاهرة مصر 2004.

[4] بنك دبي الوطني، النشرة الاقتصادية، العدد 3 ،الإمارات العربية 2007.

[5] JULIEN P.-A., Marchesnay M., 1988, p.39 Op cit

2. تعد من أفضل الطرق للحد من مشكلة البطالة، من خلال توفير فرص عمل، وبكلفة أقل من كلفة توفيرها في المشروعات الكبيرة والمؤسسات الحكومية، وتتراوح معدلات البطالة في البلدان العربية ما بين (8-30%) فيما تبلغ نسبة البطالة في بلد مثل اليابان الذي يعتمد على الم.ص.م ما نسبته (4.7%)، تشغل المؤسسات الصغيرة تقريبا (70%) من إجمالي القوى العاملة في اليابان.

3. تساهم المؤسسات الصغيرة في النمو الاقتصادي **بتقديمها منتجات وخدمات جديدة** و تبنيها وتشجيعها للاختراعات. وتقدر منظمة العلوم الوطنية أن نسبة حوالي % 98 من التطور الجوهري للمنتجات الجديدة انطلقت من المنشآت الصغيرة وهذه النسبة المذهلة تظهر حقيقة أن الشركات الصغيرة تنفق نسبة تقل عن 95 %من تكاليف البحث والتطوير في أمريكا. ومن بين الإسهامات التي قدمتها المشروعات الصغيرة للمجتمع هو ما قدمته من ماكينات الحلاقة الآمنة والهليوكبتر، والأدوات المصنوعة من ستيلنس ستيل، وساعات اليد التي تملأ ذاتيًا وغيرها من المنتجات[1].

4.بالإضافة إلى توفيرها للوظائف والمنتجات الجديدة فان المشروعات الصغيرة بتوفير احتياجات الشركات الكبرى فهي تقوم بدور الموزعين وكذلك وكالات خدمة العملاء بالإضافة إلى دورها كمورد. وفي الحقيقة فإن أغلب الشركات وأكثرها نجاحًا في أمريكا قد بنيت خططها الإستراتيجية على الاعتماد على الموردين الخارجين الصغار، وفي هذا الصدد نجد ان (ليزكالبيرون) وهي إحدى الشركات الرائدة في صناعة الأزياء لم يكن لديها مصانع وكل ملابسها مصنعة عن طريق التعاقد مع موردين خارجين، والذين يتيحون

لها المرونة في تعديل وتغيير موديلاتها وتصميماتها بسرعة والتي يمثل عنصرًا هامًا في عالم الأزياء المتقلب.[2]

5.إن العديد من المؤسسات الصغيرة وجدت وبقيت لأنها تمكنت من تلبية حاجات المستهلك الخاصة، فإذا كنت تريد أن تستأجر بدلة عرس، أو تشتري نوتة لقطعة موسيقية، أو أن تصلح ساعتك فإنك تلقائيا تتجه إلى المؤسسات الصغيرة لمساعدتك لأن الشركات الكبرى تنأى عن هذا النوع من الأنشطة.

[1] سناء عبد الكريم الخناق، المتطلبات الشخصية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة المنافسة، الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية .يومي 17 و 18 أفريل.2006 .

[2] سناء عبد الكريم مرجع سابق.

6.من بين هذه الأدوار الابتكار، ذلك أنها تعد مهدا لصقل المهارات الفنية و الإدارية و التسويقية...و مركزا للإبداع والابتكار[1]، بفضلها ينشأ و يتجدد باستمرار النسق الصناعي من منطقة لأخرى و من بلد لأخر.، بالإضافة إلى قدرتها على امتصاص عدد هائل من اليد العاملة ذات مستويات متباينة من التأهيل تستقطب العمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى نتيجة ضعف مؤهلاتها العلمية والميدانية و توفر فرص كبيرة لفئات لم يسبق لها العمل في القطاع الرسمي.

7.تساهم المشروعات الصغيرة في إمداد مختلف الفروع والقطاعات الإنتاجية، و تقوي روابط هيكل الصناعي من خلال عقود المناولة.

8.من جانب آخر تعتبر م.ص.م قادرة على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية و الريفية و المجتمعات العمرانية الجديدة على حد سواء، و بالتالي تخفيف الضغط على بعض الأماكن المأهولة والمدن الكبيرة. كما انها لا تتطلب فيه رؤوس أموال ضخمة كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الكبرى.[2] فهي في هذا المعنى أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد.

تمتاز المؤسسات الصغيرة على تباين تعاريفها واختلاف أنواعها، بأهمية خاصة في اقتصاديات الدول. عموماً، بفضل اللجوء إلى المشروعات والصناعات الصغيرة، حققت بعض الدول الآسيوية انجازات هائلة خلال العقدين السابقين، وتحولت من قوى استهلاكية إلى قوى إنتاجية خلاقة"[3]. إن التاريخ الاقتصادي لهذا النوع من المؤسسات يقر بقدراتها العالية، أو بالأحرى مرونتها الكبيرة؛ على التكيف مع مختلف المستجدات، مما جعل الكثير من البلدان سواء المتطورة كالبلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية أو البلدان النامية تولي أهمية خاصة لهذا النوع من المؤسسات بالنظر لخصائصها و مساهمتها الابتكارية الإبداعية في زيادة الثروة و حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبديهيات

اعتمدت أوروبا في 2003 توصية جديدة فيما يخص تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل توحيد معاييرها الاقتصادية بحيث يسهل ضبطها، والإعداد لحاجاتها، ويسهل على الدارسين تناولها

[1]JENKINS H., 2004, A Critique of conventional CSR Theory: an SME Perspective, Journal of General Management, vol. 29, no 4, pp.37-58

[2]DE WOOT P., Préface, dans WTTERWULGHE R., 1998, La PME, une entreprise humaine, De Boeck & Larcier, Bruxelles, p.7

[3] بروفسور ريكارت، روبرت، مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي،محاضرة، معهد الإدارة الأعمال،سورية:2005.

بالبحث والتمحيص. حسب تقرير السوق الأوروبية المشتركة المعنون "التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لقد تطرقنا لها في المطلب السابق رغم دقة هذا التعريف، غالبا ما انتقد من قبل العالم الأكاديمي. اتفق العديد من الكتاب أن تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة لا يمكن حصره في تقسيم إحصائي بسيط[1] ورفضوا فكرة أن المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف فقط بسبب معيار الحجم. يفترض أن تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة متجانسة مع عامل حجم العمالة كسيمة رئيسية لكننا لاحظنا سابقا، إن لهذه الأخيرة خصوصيات مرتبطة أساسا بهذا المعيار الذي أصبح مشكوك فيه[2]. هدفنا يكمن في التعرف على خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر ذكرا وشيوعا وليس إصلاح نموذج الخصوصية.

أسهب الباحثون في تحديد خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية التحديد الواضح لمعالمها ومحاولة إيجاد الأطر المفاهيمية لها. حسب Julien[3]" إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كيان خاص وظائفه مرتبطة أو على الأقل متجانسة، يسيطر المدير المالك على معظم الجوانب، وبالنسبة لبعض الجوانب يتدخل مباشرة" ويرى هذا الكاتب أن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن تقسيمها إلى خمسة خصائص[4]:

- الدور الأساسي للمدير المالك: إنه يعتني بسير العمل الداخلي والخارجي للمؤسسة[5]، مما أدى إلى شخصنة إدارة م ص م؛
- أنظمة المعلومات الداخلية والخارجية بسيطة وغير منظمة؛
- ضعف في توزيع المهام سواء على المستوى الاستراتيجي أو التشغيلي؛
- كثيرا ما تكون الإستراتيجية ضمنية، على المدى القصير وترتكز على رؤية المدير؛
- منظمة تعتمد على المحيط سواء ضمن المؤسسة أو في العلاقات مع العملاء والموردين والشركاء الآخرين[6].

[1] JULIEN P.-A., 1994, Les PME : bilan et perspective, Les Presses Inter Universitaires, Economica, Québec.
[2] JENKINS H., 2004, A Critique of conventional CSR Theory: an SME Perspective, Journal of General Management, vol. 29, no 4, été, pp.37-58
[3] JULIEN P.-A., 1994, op cit.
[4] JULIEN P.-A., 1994, op cit.
[5] MARCH J.G., SIMON H.A., 1977, Les organisations, traduit par J.-C. Rouchy, et G. Prunier, Dunod, Paris.

[6] TORRES O., 1999, Les PME, Éditions Flammarion, Collection Dominos, Paris.

يمكن تلخيص هذه الخصائص في طريقة التشغيل المتأثرة بقوة دور المالك– المدير واعتمادها على المحيط، سواء ضمن المؤسسة أو في العلاقات مع أصحاب المصلحة الخارجيين. يلعب المدير دورا مهما في تعبئة شبكات حشد النفوذ.

كما حددت العديد من الدراسات، خصائص مشتركة ومحددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. نتعرض لها من خلال الجدول التالي:

جدول 11: السمات المشتركة للشركات الصغيرة والمتوسطة

– الحجم الصغير من حيث العمالة؛
– مركزية وخصوصية التسيير؛
– تخصص ضعيف للعمل؛
– إستراتيجية حدسية بدون أي تشكيل أو صياغة وأكثر جواريه للممثلين؛
– نظام اتصال داخلي سريع وضعيف التشكيل ومبني على الاتصال المباشر بين الإدارة و المستخدمين؛
– نظام معلومات خارجي يهتم بالسوق، مبني على الاتصال المباشر والشبكات بين الإدارة والعملاء؛
– وجود هيكل مسطح مع مستويات هرمية قليلة؛
– هناك علاقة وثيقة مع المجتمع المحلي؛
– عدم وجود موقف قوي للتفاوض؛
– وصعوبة الحصول على رأس المال.

Source : Julien P.-A. ، 1994 ; Julien P.-A. ، Marchesnay M. ، 1988 ; Marchesnay M. ، 1993; Torrès O. ،1999 ; Wtterwulghe R. ، 1998

كل ما ذكر عن المعايير الكمية والنوعية موجود في معظم الأبحاث المتعلقة بـ م ص م والمستوحاة من نظرية الخصوصية التي تعتبر "النموذج الذي يهيمن على بنية تفكير المجتمع العلمي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"[1]. وبوسعنا التطرق إلى بعض الخصائص التي لم نشر لها سابقا. نذكر ارتباطها القوي اتجاه الموارد وخصوصا رأس المال ولكن أيضا مختلف المفاوضات[2]. ونلاحظ أيضا أن المحيط يلعب دورا هاما بالنسبة لها، ويجب عليها التكيف معه[3]. أضف إلى ذلك تعمل م ص م في سوق فريد تجد صعوبة في تنويع مخاطرها، ولذلك فهي معرضة لخسارة الزبائن. كما أنها لا ترغب التقيد بالقوانين،

[1] TORRES, 1997. op cit
[2] MARCHESNAY M., 2003, op cit.
[3] MARCHESNAY M., 1993, op cit.

فإنها حذرة اتجاه البيروقراطية وأقل حساسية للضغوط المؤسسية مثل المؤسسات الكبيرة. كل ما ذكر مهم ولكن أقوى خاصية تتمثل في الدور الذي يلعبه المدير سواء أكان مقاول، مدير أو المالك التنفيذي. غالبا ما يتم تفسير سلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الخصائص النفسية للمدير. كما تعتبر استمرارية المؤسسة تابعة لسلوك الإدارة، لأن اتخاذ القرار يتمركز بين أيدي المدير المالك[1]. على الرغم من المخاطر الواضحة التي تعتمد على هذه التبعية، هذه الخصوصية تحتوي على مزايا مثل اتخاذ قرار سريع. حسب (Julien و Marchesnay)[2]، يتم اتخاذ القرار في الشركات الصغيرة والمتوسطة وفقا للنموذج:"الحدس – القرار– العمل" مترافقا باستراتيجية ضمنية ومرنة.

ولا يمكن نسيان ارتباطها القوي أيضا اتجاه الموارد وخاصة فيما يخص رأس المال ومختلف المفاوضات[3]. كما نلاحظ أيضا أن المحيط يلعب دورا هاما، ويجب على م ص م التكيف معه[4]. بالإضافة إلى ذلك، تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة في سوق واحدة ويصعب عليها التنويع في مخاطرها. وهي بالتالي معرضة لفقدان الزبائن.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تكون مترددة في تبني القوانين، حذرة عند مواجهة البيروقراطية وأقل عرضة للضغوط المؤسسية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.[5]

لا يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كصنف بسيط من المؤسسات الكبيرة، بل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حقيقتها و وجودها الخاص[6]. بعد تركيزنا على خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر انتشارا. سنركز في الفرع الثالث على الفرق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة.

الفرع الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقيض الشركات الكبيرة

للتمييز بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنركز على التحديات التي تواجهها "م ص م" وفي ضوء هذا الاتجاه يتم مناقشة هذا التباين.

[1] WELSH J.A., WHITE J.F., 1981a, A Small Business is not a little big Business, Harvard Business Review, vol. 59, no 4, pp.18-32.
[2] JULIEN et MARCHESNAY, 1988, op cit.
[3] MARCHESNAY M., 2003, La petite entreprise : sortir de l'ignorance, Revue Française de Gestion, vol. 29, no 144, pp.107-118.
[4] MARCHESNAY M., 1993, PME stratégie et recherche, Revue Française de Gestion, no 95,septembre-octobre, pp.70-76.
[5] JENKINS H., 2004 op cit.
[6] JULIEN et MARCHESNAY, 1988, Op Cit.

أولا، من بين خصوصيات م ص م يمكن ذكر مرحلة انطلاقها، لأنها مهمة صعبة المنال، ولا يمكن تجاوزها إلا إذا قيمت بطريقة جيدة مع تكثيف الجهود لدراسة الصعوبات التي تكتنفها. لهذه الخطوة ميزة أساسية في دورة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن أجل تخطيها بنجاح، يجب أن يكون لدى المقاول صفات خاصة يتحصل عليها من خلال التدريب والممارسة أي التعليم والخبرة[1].

ثانيا، لا يعتبر خطر السمعة مهما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها أقل تعرضا للجمهور مقارنة بالشركات الكبيرة، ليس لديها علامة تجارية أو صورة يتطلب حمايتها خلال أنشطة التسويق. ولكن الخطر المالي يعتبر أساسي لها.[2] نظرا لطبيعة رأس المال، وإدارتها المالية. أي سوء في الإدارة المالية، ولو خلال فترة قصيرة، يمكن أن يكون مفجعا لها. وتنطبق هذه الظاهرة على الإدارة التجارية أو إدارة الموارد البشرية.[3]

ثالثا، مدراء الشركات الصغيرة والمتوسطة متمسكين بمؤسساتهم أكثر من مدراء الشركات الكبيرة. مدراء م ص م أكثر مشاركة واهتماما بالأحداث اليومية مقارنة بالشركات الكبيرة التي تتصف بتشتت مسؤولياتها[4].

وخلافا للمؤسسات الكبيرة، تتميز م ص م بهيكل تنظيمي مسطح، ضعيف التصميم والتسلسل السلمي. ويرتبط نظام المعلومات والمراقبة بشخصية المدير وعدم تفويض تسيير المؤسسة للغير، صاحبها يساهم في جميع جوانب الإدارة. هذه النقطة الأخيرة تسلط الضوء على طبيعة شخصنة القرارات[5].

رابعا، يمكن القول أن الم ص م لا تلجأ لطلب المشورة رغم احتياجها لها بسبب نقص معلوماتها وخبرتها. هناك ارتباط بين اللجوء إلى المستشارين الخارجيين وحجم المؤسسة وهذا يعني كلما كان حجم المؤسسة كبير كلما لجأت إلى المستشارين الخارجيين[6] يمكن أن نفسر هذا التناقض بنقص في الزمن والموارد لدى م ص م.

[1] JULIEN P.-A., Marchesnay M., 1988 op cit.
[2] JENKINS H., 2004 op cit.
[3] JULIEN P.-A., Marchesnay M., 1988, op cit.
[4] DUCHÉNEAUT B., 1997, Le profil du dirigeant de moyenne entreprise, Revue Française de Gestion, no 116, novembre-décembre, pp.95-110
[5] JULIEN P.-A., Marchesnay M., 1988 op cit.
[6] HABERSAAT M., SCHÖNENBERGER A., WEBER W., 2000, Les PME en Suisse et en Europe, SECO, Berne, p.62.

وفي هذا الصدد رتب Jenkins قائمة تتضمن الاختلافات الثقافية بين م ص م والشركات الكبيرة.

جدول 12: الاختلافات الثقافية بين م ص م و الشركات الكبيرة

الم.ص.م	الشركات الكبيرة
عدم الترتيب	مرتب
غير رسمي	رسمي
واثق	مسؤول
ملاحظة شخصية	يعتمد على الإعلام
التداخل	الفصل الواضح
الحدس	تخطيط
استراتيجية تكتيكية	إستراتيجية المؤسسة
كما يريد المدير	تدابير الرقابة
رقابة شخصية	المعيار الرسمي
الغموض كلي	الوضوح– التدقيق الوظيفي
حرة	نظام
المالك المدير	موقف السلطة
يتعرض إلى الشبكات والعملاء	تقييم رسمي للأداء

Source: JENKINS H., 2004, A Critique of conventional CSR Theory: an SME Perspective, Journal of General Management, vol. 29, no 4, pp.37-58

حيثما كانت المؤسسات الكبيرة رسمية وتعتمد على التخطيط، فإن م ص م تعتمد على الحدث والتخمين وعلى ما هو غير رسمي. إذا كانت السمات المذكورة في الجدول لا توجد في كل مؤسسة، فإن الكاتب يؤكد على الاختلافات الثقافية بين الشركات الكبيرة والصغيرة بصفة عامة.

في الختام "لا يمكن اعتبار م ص م نموذجا مصغرا للمؤسسة الكبيرة، بل هي كائن ذات خصائص خاصة و وجود خاص،[1] غير أنها لم تحظ بالعناية الكافية في مجال البحث الإداري في حد ذاته. لقد تطورت مكانة م ص م في مجال البحوث الإدارية خلال العشرين سنة الأخيرة.

م ص م أساس موضوع دراستنا فيما يخص إدراكها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية. وفي هذا النوع من الشركات يهيمن لاعب فريد يدعى المقاول أو المدير. لقد ثبت من خلال تطرقنا لخصائص الشركات الصغيرة والمتوسطة، أن هذا الممثل يلعب دورا مركزيا في إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. والمبحث التالي سيقدم جوانب مختلفة من شخصيته من أجل فهم طريقة مواجهته للمشاكل التي تصادفه.

[1] JULIEN P.-A., Marchesnay M., 1988, pp.23-24 op.cit.

المبحث الثالث: المؤسسة الصغيرة والمتوسطة- نظام اجتماعي يتمركز حول المدير

الممثل الأكثر شعبية في البحث حول م ص م هو بلا شك المدير، في كثير من الأحيان المدير– المالك لا بل المقاول. وبالتالي سنركز في دراستنا على هذا الممثل، في المطلب الأول ثم ننتقل إلى الخصائص المميزة لمدير م ص م بعد ذلك، نتناول القرارات الإستراتيجية في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول : المدير محور نظام إدارة م ص م

يتحدد النظام التنظيمي م ص م بسمتين رئيسيتين : التمركز القوي للسلطة مقترن بنظام استراتيجي متخصص. ومن المتفق عليه عادة من قبل العلماء، أن إدارة م ص م لا تزال شخصية للغاية. يؤكد العديد من الباحثين أن شخصية المدير[1] تنعكس على إدارة (م ص م) وتجسيدها[2]، يتم ضمن تفاعل خاص بين سلطة الإدارة وملكية رأس المال. في الواقع، تعتبر م ص م نظاما تنظيميا تتمركز فيه السلطة غالبا في يد شخص واحد : المدير المالك، لا يفوض أعماله لغيره ويتوجب عليه القيام بكافة الوظائف الإدارية والفنية في المؤسسة، أضف إلى ذلك التداخلات الكثيرة التي تعرضها خصوصية العمل الإداري في المؤسسة الصغيرة والمتمثلة في النزعة الفردية عند اتخاذ القرار لدى صاحب المؤسسة، بحيث أن أهداف المؤسسة يتم تحديدها بقوة بواسطة أهدافه الشخصية.

يظل المدير محوراً مهماً في النظام التنظيمي. لأنه "يستحوذ على استقلالية القرار وهذا يعني أن مدير (م ص م) يلعب دورا حاسما في جميع المهام المهمة للمؤسسة".[3] في إدارة م ص م يقوم المدير بالتصميم، والتطوير، ويحقق رؤيته".[4] كما أنه يسعى لتشجيع المشاركة في المعرفة والمعلومات.

نظرا لعدم وجود فرق بين الفرد الطبيعي والفرد القانوني، بين المدير ومالك المؤسسة، تعاني م ص م من غموض في الممارسة بين المنظمة والمدير. سواء أكانت القرارات إستراتيجية، إدارية أو موازناتية، سلطة صنع القرار تعني بطريقة مميزة، أن المدير موجود على جميع المستويات التنظيمية.

[1] GERVAIS M., « Pour une théorie de l'organisation PME», Revue Française de Gestion, Mars-Avril 1978.
[2] DEEKS J., The small firm owner -manager, Praeger, New-York, 1976.
[3] BAYAD M., D. Nebenhaus, « Contribution à un modèle pyramidal de la gestion des ressources humaines en PME», Revue Internationale PME, Vol 11, N°2-3, 1988.
[4] FILION L.J., Visions et relations : les clés du succès de l'entrepreneur, Montréal, Les Editions de l'entrepreneur, Filion et Associés, 1991.

تتميز م ص م داخليا بتأثير نفوذ المدير، وبالتالي يمكن تحديدها كنظام استراتيجي متخصص. تظل خاضعة لتقلبات المحيط الخارجي من أجل الاستمرار والتكيف مع العالم، يجب عليها تنمية مهارات التعلم الدائم والسيطرة على مشروعات التنمية لتكون أكثر استجابة للتهديدات وفرص العالم الخارجي.

استنادا إلى هذه النتائج، وضع Marchesnay[1] نموذجا استعمله كأساس للبحث عن مؤشرات الأداء في (م ص م). يلقي المؤلف الضوء على نظام يقوم على أربعة مجالات رئيسية الشكل التالي:

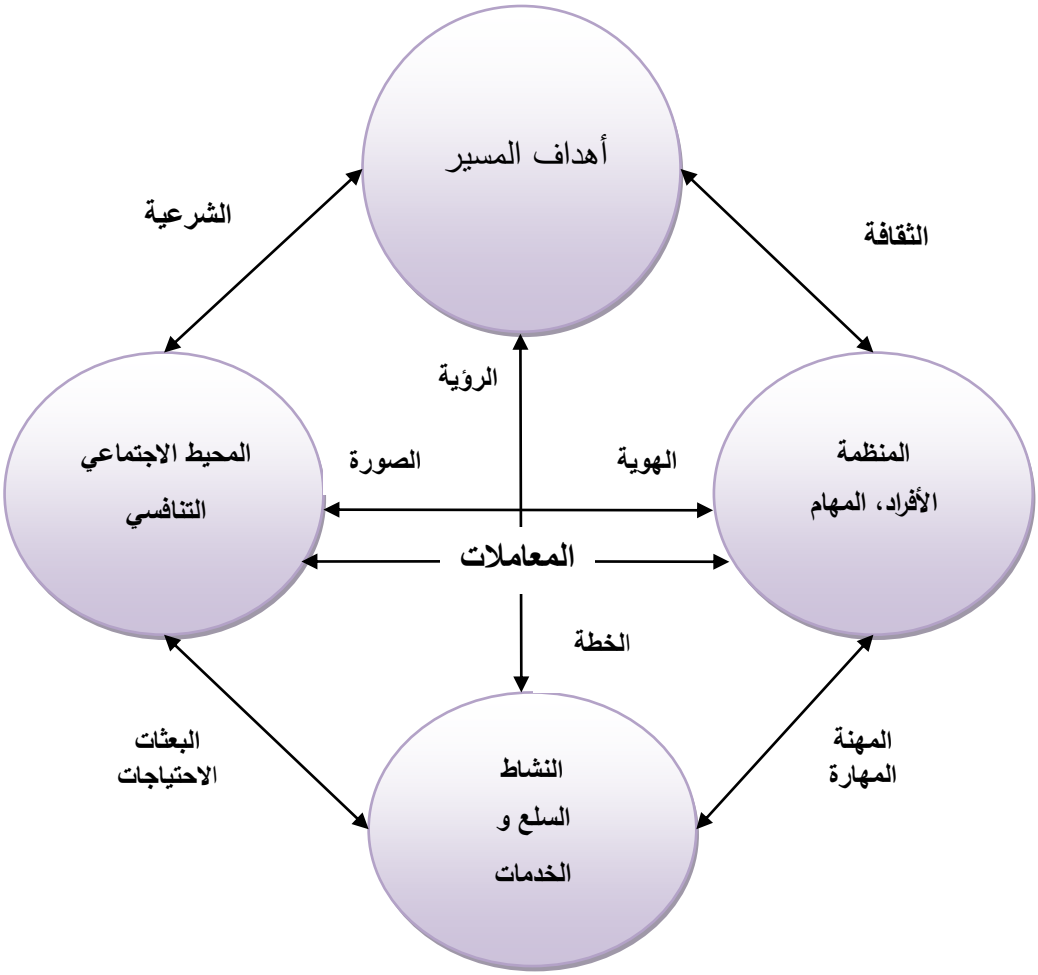

شكل 10: النظام الاستراتيجي و قاعدة التنافسية حسب Marchesnay

Source: MARCHESNAY M., 1993, PME stratégie et recherche, Revue Française de Gestion, no 95, septembre-octobre, pp.70-76

[1] MARCHESNAY M., 1993, PME stratégie et recherche, Revue Française de Gestion, no 95, septembre-octobre, pp.70-76

1/ أهداف وتطلعات المدير (التي لا يمكن اختزالها في الدافع الاقتصادي المتعلق بتعظيم الثروة)؛

2/من واجب م ص م التكيف مع المحيط (وهذا الموقف ليس بالضرورة سلبي أو رد فعل)

3/تعمل المنظمة في "فضاء معاملة " مفتوح على المحيط[1]؛

4/ في كثير من الأحيان الأنشطة المتخصصة تعتمد على الكفاءات المتميزة (رجال الأعمال والبعثات) ضمن الأقطاب الإستراتيجية الأربعة.

يمكن شرح مواضيع مختلفة تهتم بالتحليل الاستراتيجي: القسم الأعلى يهتم بالسياسة العامة؛ القسم الأسفل متعلق بـ« business» أي الإستراتيجية التشغيلية على مستوى وظائف التسيير الأساسية؛ القسم المتوسط يتمحور بين هوية وصورة المؤسسة لمجموعة المشاكل طابع مزدوج: نظامية لأن الأقطاب الأربعة المتفاعلة والمتحاورة، متطورة وديناميكية أي عدم العناية بالمهارات الأساسية باستمرار.

هذه المقاربة التجميعية والاستراتيجية م ص م تعزز ميزة تجسيد المؤسسة بمديرها. يتقمص هذا الأخير مسؤوليات عديدة ولازمة لإدارة جميع الوظائف. ولكن وظيفته تتطلب خاصيات قوية، بسبب موقعه المركزي في قلب المنظمة التي تخضع لقوانين مميزة. ولهذه الأسباب سينصب اهتمامنا على المدير كفرد ومحاولة تعريفه وفهم إدارته اليومية للم ص م.

المطلب الثاني: خصوصيات قوية لمدير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أهمية المدير في إطار البحث حول م ص م أثيرت بشكل منتظم في الأدب الإداري.[2] تهدف الدراسة حول مدير م ص م عموما على فهم خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعرف على منطق تشغيلها ونموذج إدارتها.

الفرع الأول: الغموض الكامن بين مدير المؤسسة والمقاول

من هو مدير م ص م؟ كيف يتم تعريفه وتمييزه لكي ندرك طريقة إدارته للمؤسسة؟ الإجابة على هذه الأسئلة تطرح مشكلة عدم تجانس مسمياته : ما هي العبارة الواجب اختيارها: رجل أعمال، الرائد الإداري،

[1] MARCHESNAY M., P.A. JULIEN, « The small business : as a transaction space », Entrepreneurship and Regional Development, N°2, Juin 1990.
[2] JULIEN P.-A., MARCHESNAY M., 1992

الرئيس، المقاول، المدير، المدير المالك، الخ ... مع العلم أن "كل مصطلح، كل مفهوم ترتبط به صور وحالات، و وأنواع من المؤسسات والجهات الفاعلة"[1].

دون التعرض إلى الأدبيات المتخصصة سنعتمد على مصطلحين وهما المقاول والمدير. المقاول أو الرائد الإداري مفهوم مشتق من الكلمة الفرنسية Entreprendre والتي تعني يباشر وفي مفاهيم إدارة الأعمال تعني خلق المغامرة الجديدة. مصطلح الرائد الإداري أو المقاول (Entrepreneur).

يطلق على المدير المالك م ص م ولكن كل من يتولى هذا المنصب ليس بالضرورة مقاولا. لأن الريادة لا تدرس بل تكتسب انطلاقا من التجربة، المهارة والخبرة التي تأتي مع الوقت. أما ملكية المشاريع تأتي إما بالشراء أو الإرث أو الامتياز أو أية وسيلة أخرى.

من خلال دراستنا وبحثنا اكتشفنا أن مفهوم المقاول يعتبر خاصية خاصة للمدير لقربه واهتمامه من المحيط،[2] إذن إنه صلاحية متممة لثلاث مهارات أخرى وهي:

- المنتج: الموجه للمنافع والأنشطة المطلوبة؛
- المنفذ: يراجع مدى ملاءمة القوانين والقواعد؛
- الشمولي: المعبئ للطاقات.

لا يمكن التطرق "إلى م ص م دون ذكر المدير المالك للم ص م"،[3] هذه الجملة تعبر عن الدور الحاسم الذي يلعبه المدير المالك في م ص م، وفي هذا المجال، أشار الاتحاد العام م ص م إلى أن "المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وحدة إنتاج أو توزيع تحت سلطة مدير مسؤول عن المؤسسة، الذي غالبا ما يكون المالك يرتبط مباشرة بحياة المؤسسة."[4] وفي مختلف المقاربات، هناك تداخل بين المقاول ومدير م ص م، لقد حاول بعض الكتاب استكشاف هذا الغموض.

[1] COHEN E., «Patrons, entrepreneurs et dirigeants : avant propos », Sociologie du Travail, Tome XXX, N°4, 1988.
[2] ADIZES I., Organizational passages, Organization, Dynamics, été 1979.
[3] FILION, L.J. (1997). "From Entrepreneurship to Entrepronology", HEC, The University of Montreal Business School, Paper presented at the 42nd ICSB World Conference, June 21-24, 1997, San Francisco, California
[4] WTTERWULGHE R., (1998) La PME, une entreprise humaine, De Boeck & Larcier, Bruxelles

بالنسبة لـ[1]Wtterwulghe، يسود الغموض الدلالي فيما يخص مفهوم المدير–المالك، ويؤدي إلى تداخلات متعددة بين مفهوم" تكوين المشروع" و" رأس المال":

– "تكوين المشروع ": في الكلام الجاري مفهوم المقاول يجد جذوره العميقة في مفهوم" رجل عصامي[2] " بحيث اعتبر تكوين المشروع نعمة "لطريقة الحياة الأميركية"[3]. ولكن كل مقاول ليس بالضرورة مبدعا : باستطاعة الفرد شراء أو الحصول على مشروع بالوراثة. ولكن التفكير المبدع لا يقتصر على تكوين المشروع فقط قد يظهر في أي لحظة من حياة المؤسسة.

"رأس المال": عادة ما تدار م ص م من قبل شخص واحد يوظف جزء كبيرا من ذمته المالية أو العائلية في المؤسسة. في معظم الوقت، توجد علاقة وثيقة بين الذمة المالية للمدير أو لعائلته. ونتيجة لذلك، هناك تداخل قوي بين المؤسسة والأسرة وهذا يؤثر تأثيرا هائلا على سلوك م ص م.

وطبقا لآراء Mintzberg، المقاول قد يكون:

1– مكونا لمشروع ما سواء كان ذلك بإبداع أم لا، وإن لم يكن هذا المؤسس استراتيجيا أو ساعيا لانتهاز الفرص؛

2– مدير للمشروع الذي يملكه؛

3– مقاول مبدع أو مبتكر لمؤسسة يملكها.[4]

وحسب Julien P.-A، [5]Marchesnay M. "المقاول هو الذي يعرف تصورا جديدا، لديه ثقة كبيرة، هو متحمس وعنيد، يحب حل المشاكل، يحب التسيير، ويحارب الروتين، ويرفض القيود."

بالنسبة لـ[6]Casson هناك نظريتان تختلفان في مقاربة المقاول: من جهة، المقاربة الوظيفية والنظرية المفضلة من قبل الاقتصاديين، اللذين يسعون إلى تحديد وظيفة المقاول: والتي تتلخص «فيما يفعل» .

[1] WTTERWULGHE R., op cit
[2] «self-made-man »
[3] American way of life
[4] MINTZBERG؛ 1998 op cit
[5] JULIEN P.-A., Marchesnay M., 1988, p.59) op cit
[6] CASSON M., L'entrepreneur, Economica, 1991. op cit

ومن جهة أخرى، المقاربة الوصفية والتجريبية، المفضلة من طرف السلوكيين اللذين يهتمون بالمميزات الخاصة للمقاول.

اعتبر Casson هاتين المقاربتين مندمجتين لأن المدير المالك هو نظام قانوني ووظيفي الذي يملك خصائص المقاول والمهارات الريادية اللازمة لحسن أداء واجباته مثل:

1/هو في المقام الأول فرد وليس فريق أو منظمة؛

2/تخصصه يجعله يحقق وظيفة لنفسه وللآخرين بالنيابة؛

3/ وكيل التغيير المعني بتحسين الموارد (تحدي ديناميكي) وليس ب تخصيص الموارد (رؤية ساكنة).

في ظل هذه المقاربات، يتداخل كل من المصطلحين المقاول والمدير. حاول بعض المؤلفين توضيح هذا الغموض.

باختصار، تتحدد م ص م من خلال الدور الذي يتقمصه المدير عند لعب أدوار عدة منها المقاول أو مدير الأعمال والمنظم أو المسير[1]، سواء أكانت القرارات إستراتيجية، إدارية أو موازناتية، فان صنع القرار يتكفل به المدير الذي يظل "محور نظم المعلومات واتخاذ القرار[2]"

الفرع الثاني: منطق عمل المدير في الم ص م

كثيرا ما يتم الخلط بين أهداف المؤسسة و أهداف المدير، انصهار هذه الأهداف تم تصنيفه من طرف Julien و Marchesnay إلى ثلاث مجموعات متميزة:

– الاستمرار: نشأت ونمت المؤسسة من أجل استمرارها لصاحبها، وهذا التوجه الحاسم يرتكز على رؤوس الأموال العائلية،

[1] MARCHESNAY M., «Le management stratégique de la PME», Travaux et documents de recherche de l'ERFI, Montpellier - Juillet 1992.
[2] BAYAD M., H. MAHE de Boislandelle, D. NEBENSHAUS et P. SARNIN, « Paradoxe et spécificité des problématiques de GRH en PME», Revue Gestion 2000, N°1, Janvier-Février 1995.

– الاستقلالية : الرغبة في الحكم الذاتي تعتبر الدافع الأساسي للمدير،"عدم الالتزام بأي شيء لأي شخص"؛

– القوة المحددة بالرغبة في إنجاز طعم السلطة.

انطلاقا من تصنيف الأهداف، حدد المؤلفان نوعين من مديري م ص م، لهما ارتباط بأنواع مختلفة من قرارات ومنطق العمل:

1/ مدير(الاستدامة، الاستقلالية، النمو) PIC؛

سلوك المقاول PIC (Pérennité - Indépendance – Croissance)

ينصب اهتمام مقاول (الاستدامة، الاستقلالية، النمو) PIC على ضمان بقاء نشاطه، فهو يركز على المحافظة وتراكم ممتلكاته. ثم يأتي بعد ذلك الرغبة في الاستقلالية من خلال رفضه لرفع الرأسمال الاجتماعي لمؤسسته بالمساهمات من المشاركين الأجانب. وفي الأخير يعتبر النمو كنتيجة للبحث عن تراكم الممتلكات، فهي ليست هدفا في حد ذاتها. يتميز هذا النوع من المقاولين بالتكوين التقني أي الاهتمام بالإنتاج، وله رؤية أكثر انطوائية للأعمال. كما أن رؤيته الخارجية محدودة ونشاطه التجاري لدراسة السوق محدود وفردي لا يعطيه أهمية كبيرة، فهو يفضل العمل على أساس وفاء شبكة العلاقات مع الزبائن والموردين. وهكذا يصبح سلوكه الاستراتيجي ذو طابع أبوي وشخصي وتتم صياغة السيرورة الإستراتيجية خارج أي إجراءات. كما أنهم يتجهون إلى التأمل من أجل إنضاج قراراتهم في حالة استثمار كبير، فاستراتيجيتهم استكشافية يتم إعدادها بالتدرج للوصول لاتخاذ القرارات، وهو بذلك يكون تفاعلي كنتيجة للوعي بالمشكلة ما، ويغلب عليه المركزية في اتخاذ القرارات.

2/ مدير النمو، الاستقلالية والاستمرارية (CAP Croissance، Autonomie ، Pérennité)

خلافا للنوع PIC، يظهر مدير النوع CAP (النمو الاستقلالية الاستمرار) مهتما أساسا بنمو المؤسسة، التي تعتبر بالنسبة إليه مرادفا للنجاح الشخصي وتحقيق الذات. إذا كانت رؤوس أمواله الخاصة غير كافية إنه مستعد للاقتراض.

في ظل هذه الظروف يظهر المدير من النوع CAP أقل تعلقا بمؤسسته مقارنة بالمدير من النوع PIC:

– انه لا يعتبرها امتدادا لشخصيته، وإنما كسند لدعم طموحاته وذوقه للإجراءات الواجب اتخاذها. لذلك إذا كان هذا الدعم غير مرضي، فانه لا يتردد للتخلص منه والعثور على آخر.

وفيما يتعلق بالمواقف والسلوكيات، يهتم المدير بالأنشطة المتعلقة بالتسيير وعلى الأخص ذات الطابع التجاري. يهتم باكتشاف أسواق جديدة، وتطوير العقود مع العملاء. يقدر هذه الأنشطة ويكرس لها الوقت.

ومن ناحية أخري، ومن أجل رفع فعالية مؤسسته، يقبل المدير باستشارة الموظفين المؤهلين لتنفيذ الأنشطة الرئيسية.

من الناحية البسيكولوجية، يبدو أن المدير يكتسي بمستوى جيد من الثقة بالنفس وله جاذبية معينة للخطر. هذه السمات تفسر المزاج الطوعي الذي يتحلى به المدير في تسيير أعماله.

توجد أنماط أخرى. ذكر Bamberger[1]، أنواعا من المديرين تجلت في عمل Laufer (1975)، وفي بحث Boswell[2]. وفقا لـ Laufer الذي اعتمد على محاورة ستين مؤسسا للمؤسسات، يوجد أربعة أنواع من المديرين :

1. المقاول المدير والمبتكر: يسعى من أجل تجسيد نشاط جديد وتطويره. يفضل النمو ويسعى لتحقيق الذات؛
2. المقاول صاحب المشروع : موجه نحو النمو طالما استقلاله المالي غير مهدد وله الأولوية في مراقبة مؤسسته؛
3. المقاول التقني: يرفض النمو ويبحث عن الفعالية التقنية؛

[1] BAMBERGER I., 1982, Les valeurs des dirigeants des PME et leur influence sur le comportement stratégique et la performance de leur entreprise, Economies et Sociétés, Série Sciences de Gestion, vol. 3, décembre, pp.1353-1383

[2] BOSWELL J., 1971, Corporate Planning in Small Manufacturing Firms, Journal of Business Policy, vol. 2, no1, pp.49-53

4. الحرفي المقاول :لا يعتبر نفسه كمقاول. هدفه الأساسي يكمن في سيادته الشخصية واستمرار مؤسسته.

وفقا لـ Boswell[1] الذي استمد استنتاجاته من المقابلات التي أجريت في 47 م ص م استنتج أيضا أربع فئات من المقاولين:

1. المقاول الذي ليس هدف سوى استمرار مؤسسته؛
2. المقاول المحافظ الذي يسعى على الوضع الراهن؛
3. المقاول الرشيد،
4. المقاول التوسعي.

وبصرف النظر على السمات الشخصية أو أنواع م ص م، هناك بعض الصفات التي يتميز بها مدير (م ص م). وفقال Castro[2] هناك سبع صفات رئيسية محتملة للمدير هي:

1. التوازن.
2. الأمانة.
3. البصيرة.
4. الإحساس العملي.
5. الإرادة.
6. الكفاءة.
7. الحس الأخلاقي.

[1] BOSWELL J., (1971), op cit.
[2] CASTRO J.-L., 2002, Une approche exploratoire de l'influence des valeurs catholiques du dirigeant de PME sur son mode de management ; la doctrine sociale de l'église catholique à l'épreuve de l'entreprise. Thèse de doctorat en sciences de gestion, soutenue à l'Université Paris Dauphine le 26 mars

السمة الأخيرة تهمنا كثيرا في عملنا، لأن الحس الأخلاقي يشير إلى مجموعة من الأحكام الأخلاقية الفطرية ترتبط مباشرة بأخلاق المدير والقيم التي يصبو إليها.

هذه السمة لها علاقة بسياسته اتجاه المسؤولية الاجتماعية، وتلعب القيم والأخلاق والمعتقدات دورا مهما في الحياة اليومية للأفراد، ولكنها تختلف باختلاف الدائرة الاجتماعية الذي ينتمي إليها الفرد.

بفضل حسهم الأخلاقي يحدد مدراء م ص م روح وقيم أعمالهم.

يتفق أدب إدارة الأعمال الإستراتيجية وأخذ القرار بصفة عامة على الاعتراف بـ" أهمية القيم الشخصية للأفراد من أجل فهم سلوكهم في المنظمة"[1]. يمكن اعتبار قيم المديرين كعناصر ضرورية في تفسير سلوك وتطوير المؤسسات.

قيم المدير تؤثر على أسلوب الإدارة والهيكل التنظيمي، على الرغم من حقيقة أنها تحدد أسلوب الإدارة وهيكل صغير، وكثيرا ما تم التغاضي عن دراسة القيم[2].

الفرع الثالث: سلوك المؤسسة الصغير والمتوسطة إزاء المحيط بين الحتمية والطواعية

يتعلق المحيط بمجموعة من العوامل الخارجية التي تؤثر على المؤسسة، خصوصا من خلال مفهوم الاستيلاء على الموارد (captation de ressources).

العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحيط تمثل عددا من الميزات التي يمكن أن تؤثر على استراتيجيتها : تخصص النشاط، أهمية القرابة، وتبعية في سياق العمل.

1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غالبا ما تكون متخصصة في مجال إستراتيجية. الأسواق الرئيسية تمنح للشركات الكبيرة التي تستفيد من وفورات الحجم. وعن طريق التخصص في الأسواق المختزلة، تتفادى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوقوع في عقبة وفورات الحجم، والمنافسة المباشرة مع الشركات الكبيرة. حجمها الصغير يجعلها تختار (الرغبة في احتواء نموها) وتلجأ إلى نشاط أكثر تخصص.

[1] CASTRO J.-L., 2002, p.11 op cit
[2] BAMBERGER I., 1982 op cit

علاوة على ذلك، أهمية القرب أو الجوار[1] يحدد المحيط ذات الصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. العملاء أو الموردون يمكن العثور عليهم على مقربة من مكان عمل م ص م.

2. وجود علاقات ودية مع الممولين ممكنة، يتم تعيين الموظفين في المجال العائلي.. وبما أن م ص م تتطور في مجال استراتيجي هذا يؤكد على أهمية المحيط المصغر. كلما كانت المؤسسات صغيرة، كلما كانت الاعتبارات الشخصية في الإستراتيجية حاسمة. شخصنة العلاقة، لا تكون بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومحيطها ولكن بين المدير والجهات المعنية الأخرى، وهذا أمر لا مفر منه، إنه يترك مجالا للبعد العاطفي الذي يتعارض مع العقلانية الاقتصادية لصانع القرار. على سبيل المثال، المدير يفضل المورد القريب منه والذي له علاقة ود معه، وإدراجه في الشبكة الاجتماعية، بدلا من السعي لتحقيق الكفاءة الاقتصادية المطلقة من خلال مورد بعيد.

3. صغر حجم م ص م لا يسمح لها بتغيير محيطها. حسب P.-A. Julien و M. Marchesnay[2] «م ص م تتحمل المحيط، أما الشركات الكبيرة تشكله بسهولة». من هذا المنطلق، إستراتجيتها بارزة خاضعة لتقلبات العمل. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تلجأ إلى الاستراتجيات الاختيارية، لأنها مشغولة بإدارة اللحظة التي ينبغي النظر فيها من زاوية التبعية. بسبب وجود عدد قليل من الزبائن، وانخفاض قوة التفاوض اتجاه مورديها، تجد المؤسسة الصغيرة نفسها في مركز ضعف، وللحفاظ على بقائها، ستضع إستراتيجية من شأنها أن تحد من المخاطر. إذا أضفنا الهشاشة المالية التي تعاني منها م ص م، نفهم بسهولة عدم التخلي على محيطها المألوف.

ينتج من عناصر التحليل كلها، أن مدير م ص م يشبه "رئيس فرقة". إنه الرأس المدبر لكل القرارات والإجراءات الإدارية، إنه منتج للمزايا داخل وخارج الهيكل على حد سواء. لذلك وبعبارة أخرى، فإن رؤية المدير ستحدد إستراتيجية م ص م في تحديد معالم مستقبل شركته وتعبئة الموارد المناسبة.

المطلب الثالث: منهجية التسيير الاستراتيجي في م ص م

من خلال الإطلالة السريعة المتعلقة بخصوصية مدراء م ص م تناولنا عددا من العوامل وركزنا على الأبعاد التي تبدو جازمة في النهج الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3]:

[1] TORRÈS O.,1999 op cit
[2] JULIEN P.-A., M. MARCHESNAY (1988),op cit
[3] GUEGUEN G. , pme et stratégie : quelles spécificités ? économie et MANAGEMENT n° 131 Avril 2009

- خصوصية المؤسسة تتميز بموارد مختزلة، بنظام إعلامي محدود وعدم إضفاء الطابع الرسمي في الاختيارات الإستراتيجية؛
- المكانة الراجحة للمدير–المالك الذي يؤثر على المؤسسة من خلال صورته، أهدافه، ورؤيته؛
- طبيعة المحيط، الذي يمكن أن تكون مجالا استراتيجيا يخضع لعلاقات التقارب أو الجوار وفي وضعية تبعية.

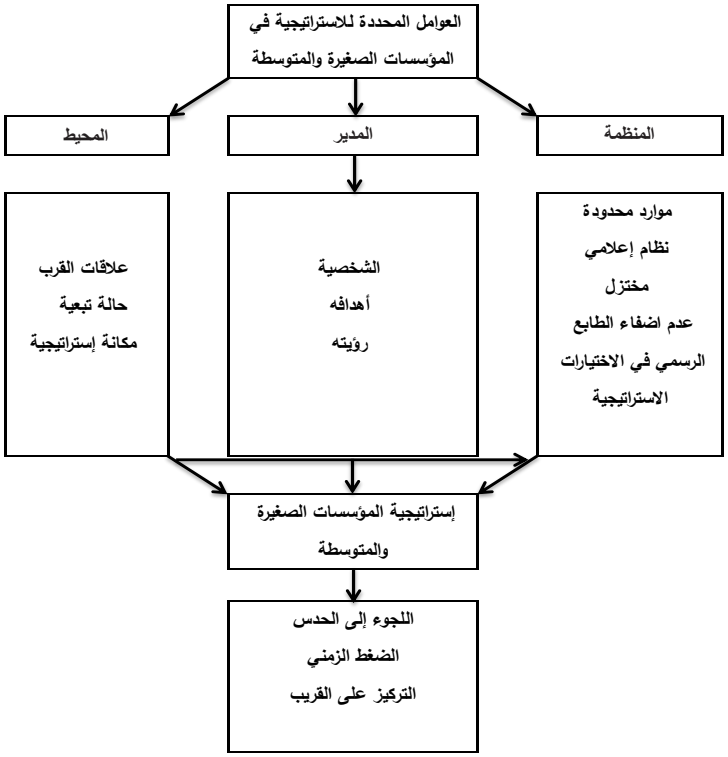

شكل 11: العوامل المحددة للإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر: من إعداد الباحثة

الشكل السابق يسلط الضوء على ثلاث وجهات التي تظهر كثوابت في فهم إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : اللجوء للحدس، التركيز على القريب والضغط الزمني. تفاعل الخصوصيات النابعة من المنظمة، من المقاول أو المدير ومحيط م ص م يشرح هذه الثوابت بإسهاب.

اللجوء للحدس عند اتخاذ القرار يفتقر أساسا لقاعدة منطقية. بالنسبة Julien P.-A و M. Marchesnay[1] استراتيجية م ص م في كثير من الأحيان ضمنية ومرنة". تنفيذ العملية الإستراتيجية تحدث وفق شكل "حدس – قرار– عمل" مما يقلل من نطاق التحليل العقلاني يرتكز على أساس تحليل مدروس للمحيط وقدرة المؤسسة من أجل اختيار أفضل للإجراءات اللازمة. اللجوء للحدس فقط يدل على شخصنة التسيير من قبل المدير، والتي تتجلى من خلال رؤيته ونقص في استخدام الأدوات اللازمة لتأسيس العمل الاستراتيجي.

من جهة أخرى، بما أن م ص م تتطور في محيط مجاور وبمتناولها نظام معلومات مختزل، ولهذا يصبح نطاق التفكير الاستراتيجي الممكن محدود. لذلك، توضع إستراتيجية من خلال التركيز على ما هو معروف، ما هو قريب منها ومن مقاولها. إنها تركز على القريب من أجل وضع هذا التصور في العملية الإستراتيجية التي تميل إلى الاحتفاظ بالحلول أو الاحتمالات المعروفة. أهمية المدير تشترط المزيد من الاهتمام بالمحيط الفوري.

إذا امتدت هذه الملاحظة على المستوى الزمني، لا يمكن الابتعاد عن التبعية اتجاه المحيط ونقص الموارد (بالزمن)، في هذه الحالة يتقيد المدير بالسرعة في العمل. هذا هو الضغط على المحيط (فقدان عميل، عجز مورد) يؤدي إلى رد فعل "متسرع . "لذلك، التخطيط الاستراتيجي يسمح بتنظيم الإجراءات اللازمة لتنسيق جميع موارد الشركة من أجل تحقيق هدف يتكون من الأهداف الفرعية غير أن هذه العملية ليست شائعة في (م ص م). يوجد أفق زمني ممتد، يتسم بعدم وضوح محيطه، تتعلق برؤية المدير، ولكن هذا الأفق لا يعرف من خلال إجراءات محددة. الأولوية تتمثل في الإدارة اليومية، الضغط الزمني يحدد إستراتيجية م ص م.

يتم إدراك الرؤية الإستراتيجية في سياق م ص م على شكل مجموعة من القرارات الصغيرة الموجهة نحو الأمد القصير، كرد فعل.[2] تتمركز التفاعلات فيما بين سلوك ورؤية المدير لأنه يفكر في كثير من الأحيان عبر تصرفاته اليومية. من المفترض الرؤية الإستراتيجية والقرارات الملموسة في م ص م تنتمي لنفس الشخص: المدير.[3] تعتبر قيم مدير الم ص م عنصرا حاسما في الإستراتيجية والقرارات التنظيمية[4].

[1] JULIEN P.-A., M. MARCHESNAY (1988)
[2] REVOLON F., 1999, L'acuité de la vision stratégique des dirigeants de PME: une étude exploratoire, Cahier de recherche, université Nancy 2, septembre, Nancy
[3] CARRIERE J.B., 1991, La vision stratégique en contexte de PME : cadre théorique et étude empirique, Revue Internationale PME, vol. 4, no 1, pp.34-56
[4] HORNSBY J., KURATKO D.F., NAFFZIGER D.W., LAFOLLETTE W.R., HODGETTS R.M., 1994, The Ethical Perceptions of Small Business Owners: a Factor Analysis Study, Journal of Small Business Management, vol. 32, no 4, octobre, pp.9-16

عادة يتم إدارة م ص م من قبل صاحب القرار الذي يستعد لمواجهة ضغوط وكتلة كبيرة من الأسئلة ذات طابع مختلف في نفس اليوم.[1]

أما Bamberger[2] اعتمد على نتائج سلسلة من الدراسات حول الأهداف الإستراتيجية م ص م وتوصل إلى الحقائق التالية:

- تأثير الشروط الاقتصادية على الأهداف قوية؛
- الأهداف تقيم اعتمادا على رقم الأعمال ومردودية الاستثمارات. كلما كانت المؤسسة فتية كلما ازدادت أهدافها؛
- الأهداف تتعلق بقطاع نشاط م ص م ومرحلة دورة حياتها؛
- في م ص م تصاغ الأهداف بشكل حصري في أعلى مستوى من التسلسل الهرمي.

في الختام، على حد تعبير Bamberger[3] « من الواضح أن كل مؤسسة لها استراتيجيات محققة ولكن كل مؤسسة ليس لديها إستراتيجية معتمدة». المجالات الرئيسية م ص م تم عرضها. حان الوقت لتحديد هدف هذا العمل. ما هي رؤية م ص م للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتنمية المستدامة وما مدى إدراكها لهذا الموضوع ؟.

خلاصة الفصل الثالث

مما سبق لاحظنا اهتماما متزايدا بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على كافة الأصعدة العلمية والاقتصادية والاجتماعية والإقليمية؛ لقد مرت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمراحل عديدة من خلال تطور الفكر الاقتصادي: لقد تميزت المراحل المبكرة بعدم الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات، ولكنها استحوذت على اكتراث هائل في بداية السبعينات من القرن الماضي، حيث أصبح الموضوع مجال اهتمام الباحثين والمؤسسات الدولية المختصة والمجلات الأكاديمية في أرجاء مختلفة من العالم. لقد أثبتت الدراسات المختلفة أن هذا النوع من المؤسسات ساهم في صنع اقتصاديات دول كبرى، وحلت مشاكل مجتمعات، وساهمت في تنمية بلدان كثيرة.

[1] JULIEN P.-A., MARCHESNAY M., 1988 op cit
[2] BAMBERGER (1982), p.1366 op cit
[3] Op cit P. 1368

رغم هذا الاهتمام المتزايد لازال مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاصرا في بلورة المعالم الدقيقة لهذه المؤسسات نظرا لاختلاف المعايير المستخدمة في التعريف، و التباين في الإمكانات الاقتصادية بين البلدان العالم المختلفة.

بالرغم من وجود متطلبات متعددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة التحديات إلا أن العامل المهم والأساسي لمثل هذه المؤسسات يتمثل في شخصية المدير (الريادي) كتوجه أساسي لنجاح الأعمال الصغيرة والمتوسطة .لقد أثبتت الدراسات العلمية في الوقت الحاضر أن الرياديين هم المحرك للاقتصاد واحد العوامل المساعدة على نموه وازدهاره...وهناك من ذهب أبعد من ذلك في القول (كلما ازداد عدد الرياديين في اقتصاد ما ..كلما ارتقى و نما اقتصاد ذلك البلد)

الفصل الرابع: علاقة التنمية المستدامة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: القيود التي تعيق تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: المبادرات التي تساهم في إرساء المسؤولية الاجتماعية للشركات.

المبحث الثالث: أدوات تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية.

الفصل الرابع: علاقة التنمية المستدامة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ارتبطت المسؤولية الاجتماعية في بداية ظهورها بالشركات الكبيرة بشكل عام، نظرا لانتشار ممارسات المسؤولية الاجتماعية بشكل كبير في هذا النوع من الشركات، أصبحت حاضرة في أوساط الأعمال والأروقة الأكاديمية. والتزمت بمواثيق أخلاقية ومدونات السلوك والبرامج الطوعية لا بل باقتناء الشهادة الاجتماعية. رغم هذا الحماس المتزايد من طرف الشركات الكبيرة، لاحظنا الغياب الفعلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خطاب وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات، وكأن المسؤولية الاجتماعية للشركات متعلقة بالشركات الكبيرة فقط، ولهذا اعترفت المؤسسات الأوروبية بهذه الظاهرة : "لا نعرف إلا القليل عن مواقف وأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بمشاركتها في المسؤولية الاجتماعية للشركات".[1] الأبحاث المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات عديدة وزوايا المقاربات متنوعة. المفهوم معروف أساسا عندما يتعلق بالمؤسسات الكبيرة، ويقل في ممارسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غير أن التغيرات التي حدثت في اقتصاديات العالم، أدلت بتزايد مستمر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد أصبحت هذه الأخيرة تمثل الغالبية مقارنة بالشركات الكبيرة في اقتصاديات معظم البلدان أضف إلى ذلك أنها تساهم في تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية كزيادة معدلات الاستثمار، وتعبئة المدخرات وتوسيع الصادرات وتوفير فرص العمل. من هذا المنطلق ظهرت الحاجة إلى نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في م ص م، من أجل إشراكها في مسار التنمية المستدامة في بلدانها.

اضمحل تجاهل وتهميش الم.ص.م وانطلقت حركة البحث التي تأخذ بعين الاعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2] ومع ذلك، هناك سؤال بالغ الأهمية يطرح: هل تتوافق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التي تمارسها الشركات الكبيرة مع م ص م؟ الهدف من هذا المبحث هو القيام بتحقيق حول واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة استخراج العناصر الرئيسية التي قد تعيق هذا النوع من المؤسسات على تبني المسؤولية الاجتماعية.

[1] Commission Européenne, 2002b, Les PME européennes et les responsabilités sociales et environnementales, Observatoire des PME européennes, p.7

[2] QUAIREL-LANOIZELEE F., AUBERGER M.-N., Chapitre 4: Les PME seront-elles socialement responsables ?dans Dupuis J.-C., Le Bas C. (dir.), Le management responsable : vers un nouveau comportement des entreprises? Connaissance de la Gestion, Economica, Paris, pp.63-83

المبحث الأول: القيود التي تعيق تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أصبحت م ص م تمثل الغالبية مقارنة بالشركات الكبيرة في اقتصاديات العديد من البلدان، ولا شك أن صغر حجم الشركة لا يعفيها من واجباتها تجاه المجتمع والبيئة، خصوصا إذا كانت تمثل النسيج الاقتصادي الأكثر انتشارا. تتميز م ص م بمواردها المحدودة التي تحد من قدراتها المالية، الإنتاجية والتسويقية وغيرها. هذه الخصائص تجعلها تميل إلى تبسيط الإجراءات الإدارية والمحاسبية معتمدة على قوة الاتصالات الشخصية بين العاملين والعملاء، وتعتمد على نسبة قليلة من المعدات والآلات مما يقلل من تكلفة إنتاجها.

بخصوص تبني برامج المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قام مرصد الشركات الصغيرة والمتوسطة الأوروبي في2001 بدراسة شملت 7600 م ص م، لقد أظهرت هذه الدراسة أن 49% من المؤسسات التي شملتها الدراسة تلتزم ببرامج المسؤولية الاجتماعية ذات الطابع الخيري، بحيث يكون هدف القيادة هو تحسين العلاقة مع المجتمع المحلي والسلطات المحلية دون أي ارتباط باستراتيجية المؤسسة[1].

كما قام مركز وسائل الإعلام والموارد حول المسؤولية الاجتماعية للشركات في 2006 بدراسة بحث فيها عن الأسباب الرئيسية التي تعيق أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات[2]، ولقد أظهرت هذه الدراسة النتائج المتواجدة في الجدول التالي:

جدول 13: الأسباب الرئيسية لعدم القيام بأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات

	0-9 مستخدم	**10-49 مستخدم**	**50-249 مستخدم**
لم يفكر أبدا	25	19	19
ليس لها علاقة مع نشاط المؤسسة	17	17	17
لا ينتظر منها أرباح	8	9	9
نقص في الوقت	18	21	21
نقص في المال	16	12	12

[1] QUAIREL-LANOIZELEE F., AUBERGER M.-N., 2005, Chapitre 4: Les PME seront-elles socialement responsables ?, dans DUPUIS J.-C., LE BAS C. (dir.), Le management responsable : vers un nouveau comportement des entreprises?, Connaissance de la Gestion, Economica, Paris, pp.63-83

[2] NOVETHIC, 2006, URL : www.novethic.fr, consulté le 13 octobre 2008

عدم وجود الدعم الشعبي	1	3	3
أسباب أخرى	13	12	12
لا أعلم/ دون إجابة	2	8	8
المجموع	100	100	100

Source : Novethic* ، 2006

أظهرت هذه الدراسة قناعة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشواغل البيئية ويعتبرونها أمرا ضروريا، ولكنهم في الواقع يخصصون مبالغ قليلة جدا لهذه القضايا، يمكن تفسير هذه الجهود الخجولة بالاعتماد على العوائق والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة وضعف الوعي بأهمية الموضوع في مراحله الأولى. سنتطرق إلى العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي.

المطلب الأول: قيود مرتبطة بخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حسب Hélène Quaniaux[1] تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقصا في الموارد الضرورية لإدماج المسؤولية الاجتماعية، وهذه الموارد متعددة فلا يتعلق الأمر بالموارد المالية فقط وإنما هناك أيضا الموارد البشرية إضافة إلى الوقت، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مستويات: قلة الموارد المالية ونقص في الموارد البشرية، وضيق الوقت، سنقوم بتحليلها على التوالي.

الفرع الأول: نقص الموارد المالية

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقصا في الموارد الضرورية لإدماج المسؤولية الاجتماعية، وهذه الموارد متعددة فلا يتعلق الأمر بالموارد المالية فقط وإنما هناك أيضا الموارد البشرية إضافة إلى ضيق الوقت.[2]

في هذا المجال، يمكننا تحديد أربعة أنواع من النفقات:

- تكلفة التغيير في أعمال الشركة؛
- نفقات التدريب؛

* نوفيثيك هو مركز وسائل الإعلام والموارد حول المسؤولية الاجتماعية للشركات (الاجتماعية للشركات ... في عام 2006.

[1] QUANIAUX H., Contraintes et opportunités de l'engagement des PME dans des démarches de responsabilité sociale, mémoire pour l'obtention du Diplôme de l'IEP de Lyon, 2007, Section : Internationale, développement international de l'entreprise, Université Lumière 2006-2007

[2] QUANIAUX H., op cit

- تكاليف التقييس؛
- تكاليف الاتصالات.

1. تكلفة التغيير في أعمال الشركة:

النفقات الناجمة عن التغييرات المحتملة في النشاط أو نمط الإنتاج لها خصوصيتها في كل شركة وحسب قطاع النشاط. وهي نابعة من خاصية كل شركة، وحسب قطاع النشاط. هذه التكاليف قد تكون باهظة، وخصوصا عندما يتم تعديل معدات الإنتاج من أجل تخفيض مستوى التلوث في الشركة. إنها تكاليف ثابتة يصعب استيعابها من طرف م ص م مقارنة بالمؤسسات الكبيرة. رغم وجود الدعم المالي، غير أن الحصة المتبقية تعتبر عبء رادعا على عاتق المؤسسة. بالإضافة إلى ذلك يصعب قياس تكاليف التغيير التنظيمي، عادات العمل، منهجيته، أو حتى ثقافة الشركة.

2. نفقات التدريب:

الإنفاق على التكوين المستمر لا مفر منه من أجل منح المعرفة الكافية والخبرة لموظفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يصعب على م ص م القيام بتشغيل خبير في المسائل البيئية أو الاجتماعية لأنها مكلفة. ولكن يمكن اللجوء إلى مختصين خارجيين في القضايا البيئية والاجتماعية من أجل ترشيد المستخدمين وتحسيسهم وتكوينهم.

3. شهادة التقييس

تبدو شهادة التقييس[1] عملية مرهقة للغاية بالنسبة (م ص م)، أضف إلى ذلك يصعب تقييمها. في الواقع، الإنفاق على التقييس باهظ يثقل كاهل دفتر التكاليف. غير أن شهادة التقييس أصبحت معبرا ضروريا يمكن أن تكون وطنية، أوروبية أو الدولية. وبالمثل، فإن هذا النهج يستغرق وقتا طويلا يحشد فيه العديد من الجهات الفاعلة في المؤسسة .التقييس، بالمعنى الدقيق للكلمة، ينفذ من طرف وكالات خارجية معتمدة تقوم بتحقيق تدقيق التقييم.

قبل التقييس تسعى م ص م لاستخدام تدقيق مسبق من أجل التحقق أن الإنجازات تتماشى مع مرجع الشهادة المرغوب فيها. على سبيل المثال، في حالة تقييس 14001 البيئية الدولية، يتم إصدار الشهادة بعد

[1] Chambre de Commerce et d'Industrie de Paris, Comment mettre en place une démarche environnementale, se référant à Environormes 2005. http://www.environnement.ccip.fr/management/management-environnement/certification-iso14001.htm

التحقق من تنفيذ "نظام الإدارة البيئية". الشهادة صالحة لمدة 3 سنوات، ولكن عمليات التدقيق متواصلة سنويا يتم تنفيذها السنة الثانية والثالثة، ثم بعد ذلك يتم تجديد التدقيق.

التكاليف المباشرة لعملية التقييس تبلغ 5000 أورو لمؤسسة عدد عمالها 100 عامل، و20000 أورو للمؤسسات الكبيرة[1]. قدرت دراسة سويسرية[2] التكلفة الإجمالية لتنفيذ نظام الإدارة البيئية مطابق لتقيس ISO 14001 (التكاليف المباشرة وغير المباشرة) إلى 50000 أورو م ص م توظف 50 مستخدم وبتكاليف إضافية تساوي 10000 أورو في السنة وبـ60000 أورو م ص م عدد عمالها يساوي 250 مستخدم وبتكاليف متابعة تساوي 25000 أورو. اللجوء إلى مؤسسة استشارية في مرحلة ما قبل التقييس تتراوح بين 10000 أورو و30000 أورو.

رغم فوائد شهادات التقييس هناك مؤسسات لديها قيادات ليست مقتنعة بأهمية الحفاظ على البيئة وكذلك المعرفة الكافية بنظم إدارة البيئة وفوائدها، وبالتالي فإنهم يعارضون إجراء أية تعديلات في عمليات الإنتاج من أجل تحقيق الإنتاج الأنظف، وكذلك لا يهتمون بتدريب موظفيهم ورفع وعيهم البيئي خوفا من مطالبتهم بتوفير ظرف أفضل في بيئة العمل وخاصة أنهم يعتقدون وبأن التكاليف التي تتطلبها كل تلك الإجراءات المتعلقة بالبيئة هي تكاليف إضافية لا مردود لها.

4. نفقات الاتصالات:

عملية الاتصال في المؤسسة عملية شخصية أكثر منها إستراتيجية. تحتل نفقات الاتصال والإعلان مناصب محدودة نسبيا في ميزانية معظم (م ص م)[3]. في الواقع، إنها تعاني من عدم وضوح الرؤية والتعرض المنخفض للجمهور، كما تنزع إلى التصرف بسرية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة. فالدعاية والإعلان يبقى على المستوى المحلي مستعملا العلاقات الشخصية، نظرا لوجود عدم ثقة مرتبطة بإمكانية الوقوع في الخطأ.[4]

وعليه فان عوائق إدماج البيئة في إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع لنقص الوسائل والإمكانات، بالإضافة إلى الإعلام والاتصال المحدود جدا، على عكس المؤسسات الكبيرة التي تولي قدرا كبيرا لهذا الجانب، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تقوم بحملات دعائية كبيرة للإعلان عن نشاطاتها

[1] http://www.environnement.ccip.fr/management/management-environnement/certification-iso14001.htm
[2] http://www.critt-chim-plast-paca.com/PAGE%20HTML/doc/PI_Certification_ISO%209-03-04.pdf
[3] زكية مقري وشوقي مانع مرجع سابق.
[4] المرجع نفسه.

فيما يخص البيئة. ولازال هناك الكثير من العمل لأجل تمكين هذه الفئة من المؤسسات من إدماج عنصر البيئة في استراتيجيتها.[1]

الفرع الثاني: نقص الموارد البشرية

مشاكل جديدة تضاف إلي معاناة م ص م في تطبيق م ج م، أهمها تتمثل في نقص الموارد البشرية المختصة في المجال البيئي والاجتماعي. هذا الغياب يتسبب في عدم تنفيد إجراءات التقييس الاجتماعي والبيئي في م ص م، باعتبارها عملية صعبة ومعقدة تتطلب معارف مسبقة. هناك عقبة أخرى، تتمثل في نقص المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية ونقص في الوعي لدى عمال الشركة وجهلهم للمساعدات والتشريعات[2].

وبما أن صاحب المشروع هو العمود الفقري في إدارة مؤسسته، من واجبه أن يكون المروج الأساسي لعملية التغيير الثقافي في المؤسسة، ويشرح الأسباب التي تدفعه نحو تبني هذا النهج، ويسعى من أجل ترسيخ هذا المنحى الجديد الواجب إتباعه. إذن، فعليه أن يضمن التسيير الجيد للمؤسسة وتوفير العمالة الفنية والإدارية من أجل الإيفاء بالتزاماته حيال قضايا البيئية الاجتماعية.

من أجل الارتقاء بمستوى الوعي بالمسؤولية الاجتماعية بين المستخدمين، يجب على المدير متابعة تطوره من خلال برامج ثقافية وإعلامية، وكذلك تقديم الاستشارات والنصائح البيئية؛ بُغية الوصول إلى الهدف الأكبر، وهو إنجاز نهضة تنظيمية ذات عزيمة وتصميم على حماية البيئة والوقاية من التلوُّث .

الفرع الثالث: ضيق الوقت

بعيدا عن العوائق المالية، يعتبر عامل الوقت المورد الأكثر ندرة، لأن عملية إدماج المسؤولية الاجتماعية، أو إجراءات التقييس تتطلب وقتا طويلا يتراوح (بين 18 إلى 24 شهر)[3]، بالإضافة إلى أنشطتها العادية من مشتريات، تمويل، موارد بشرية، علاقات عامة وغيرها، مما يعسر متابعة إجراءات الم.ج.م. وتحديد الدعائم والأدوات المناسبة لها[4]. في هذا الصدد أجرت Hélène Perrin في 2003 لصالح

[1] QUANIAUX H., op cit

[2] Agence des PME, Hélène PERRIN pour l'Observatoire des PME, Octobre 2003, Op. Cit., graphique 6 page 30: réponses à un questionnaire portant sur 328 entreprises qui lors de l'enquête menée par l'observatoire des PME/ISL avaient préalablement répond pas du tout ou peu important à la question sur l'environnement et la gestion de l'entreprise.

[3] زكية مقري وشوقي مانع ، أهمية المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة(دراسة ميدانية لعينة من م.ص .م. بولاية باتنة)، مجلة الباحث العدد 2015/15

[4] TORRES O., «Les PME», éditions Flammarion, collection dominos, 1999, p. 65.

وكالة م ص م[1] دراسة استنتجت من خلالها أن 35٪ من مدراء م ص م التي شملتهم الدراسة أثاروا افتقارهم للوقت لشرح عدم مراعاتهم للبيئة في إدارة المؤسسة. إضافة إلى ضيق الوقت، لا تضم أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موارد بشرية مختصة في مجال المسؤولية الاجتماعية، ما يحول دون قدرتها على إدماج هذا المفهوم. هناك عقبة أخرى، تتمثل في نقص المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فتركيز أغلب الدراسات على تجارب المؤسسات الكبرى جعل مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشعرون أنهم غير معنيين بهذا الأمر.

المطلب الثاني: عدم توافق الخصائص التنظيمية م ص م مع متطلبات المسؤولية الاجتماعية

تتميز م ص م بمميزات خاصة، التي يشكل بعضها عائقا أمام تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية، منها ما هو متعلق بصاحب العمل، ومنها ما هو متعلق ببيئة العمل، ومنها ما هو متعلق بتوافر الخامات وظروف التسويق، ومنها ما هو متعلق بكثرة اللوائح والتشريعات. ونورد فيما يلي تفصيلا لبعض الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة .

المحاور الأساسية لممارسة المسؤولية الاجتماعية بالنسبة م ص م تتمحور في الاعتقادات الشخصية والقيم وأخلاقيات مسيري م ص م، ففي هذا النوع من المؤسسات يتخذ المدير القرارات المختلفة بشكل شخصي، حيث يمتلك استقلالية كبيرة وحرية مطلقة، وبالتالي فإن تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية قرار يعود في الأصل إلى رغبة المدير.

الفرع الأول: الهيكل البسيط La structure simple

إن الهيكل البسيط Structure Simple يتحدد عادة من قبل المالك أو صاحب رأس المال نفسه والذي قام بإنشاء المؤسسة من أجل نشاط معين. وبالتالي فإن صاحب المؤسسة يقوم باتخاذ جميع القرارات الهامة. وعليه فالهيكل التنظيمي البسيط لهذه الأخيرة، يسمح لصاحبها القيام بالإشراف على الأنشطة الخاصة بجميع العاملين. فمن هذه الحالة يكون التخطيط عادة قصير الأجل، كما يتم ممارسة وظائف الإدارة الأساسية في أضيق الحدود. ومن مزايا هذا النوع من الهيكلة تكمن في المرونة والبساطة، وأن

[1] Agence des PME, Hélène PERRIN pour l'Observatoire des PME, Regard sur la PME n°4, Les PME et l'environnement: enjeux et opportunités, octobre 2003, http://www.oseo.fr/var/oseo/storage/original/application/a7e6d8a95e9f6eaa99d41e93e0baf14b.pdf

دافعية المالك تعتبر المحرك الأساس لها. أما مساوئها، فهي تتمثل في اعتمادها التام على صاحب المؤسسة لتقرير الإستراتيجية العامة والإجراءات التفصيلية للعمل.

إن العملية الإدارية في مؤسسات الأعمال الصغيرة تعتمد على الهيكل البسيط الذي يتحدد من طرف المدير مؤسسها ومالكها ولا يفوض أعماله لغيره ويتوجب عليه القيام بكافة الوظائف الإدارية والفنية في المؤسسة، ناهيك عن التداخلات الكثيرة التي تعرضها خصوصية العمل الإداري في المؤسسة الصغيرة والمتمثلة في النزعة الفردية عند اتخاذ القرار لدى صاحب المؤسسة، وما يترتب على ذل من خطورة على العمل الإداري الذي يقوم على الموضوعية.

تتصف القرارات في غالبية المنظمات الصغيرة والريادية بالفردية نتيجة صغر حجم هذه المنظمات أو بسبب قيام مالكي هذه الشركات بإدارتها والإشراف عليها. ومن بين العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار نذكر ما يلي:

1- القيم والمعتقدات: للقيم والمعتقدات تأثير كبير في اتخاذ القرار ودون ذلك يتعارض مع حقائق وطبيعة النفس البشرية وتفاعلها في الحياة؛

2- المؤثرات الشخصية: لكل فرد شخصيته التي ترتبط بالأفكار والمعتقدات التي يحملها والتي تؤثر على القرار الذي سيتخذه، وبالتالي يكون القرار متطابقا مع تلك الأفكار والتوجهات الشخصية للفرد؛

3- الميول والطموحات: لطموحات الفرد وميوله دور مهم في اتخاذ القرار لذلك يتخذ الفرد القرار النابع من ميوله وطموحاته دون النظر إلى النتائج المادية أو الحسابات الموضوعية المترتبة على ذلك؛

4-العوامل النفسية:تؤثر العوامل النفسية على اتخاذ القرار، فإزالة التوتر النفسي والاضطراب والحيرة والتردد لها تأثير كبير في إنجاز العمل وتحقيق الأهداف والطموحات والآمال التي يسعى إليها الفرد. أما بالنسبة لعرضنا سنركز على ثقافة ومعرفة المدير وأخلاقه.

الفرع الثاني: ثقافة ومعرفة المدير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إحدى النقاط الرئيسية التي يمكن العثور عليها في الأدب[1] تدلي بأن مدير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يلعب دورا حاسما في تطوير مؤسسته والارتقاء بها فهو المسؤول عن صنع القرار .من بين العوامل التي تدخل في صنع القرار: ثقافة ومعرفة المدير بشؤون المحيط والبيئة.

إن الثقافة التنظيمية تعبر عن سلوك أشخاص هم جزء من المنظمة، وتشمل الثقافة المعتقدات والعادات وهي نمط من السلوكيات والافتراضات الجماعية التي يتم تعميمها على جميع أعضاء المنظمة كوسيلة للإدراك، وحتى التفكير والشعور، فالثقافة التنظيمية تؤثر على تفاعل الأشخاص، والجماعات فيما بينها، و مع العملاء ومع أصحاب المصلحة و المجتمع.[2]

وتختلف ثقافة المؤسسات التنظيمية في مسؤولياتها على حسب الموروث الثقافي للمنظمة و الذي يشمل[3]

1/المؤسسون: إن ثقافة المنظمة مستنبطة من ثقافة المؤسسين، وهي تتبع من معتقداتهم و معرفتهم.

2/ سلوك قادة المنظمة: القائد هو القدوة في التنظيم: و العاملين يتأثرون بتصرفات القادة.

تمثل ثقافة مدير م ص م ومعرفته قوة دافعة وهائلة حينما تتوافق مع إستراتيجية مؤسسته وعلى هذا الأساس فان ثقافة المدير يمكن أن تكون عونا أو عائقا للمؤسسة ويمكن أن تؤثر إيجابا أو سلبا في تقدمها وتطوير أدائها حينما يواجه منعطفات أو متغيرات هامة في طريقه وذلك اعتمادا على طبيعة القيم والمعتقدات السائدة فيها.

مدير المؤسسة الكفء يجيد اختيار مساره (وتلك هي رسالته) والى أين يحمله هذا المسار (وتلك هي رؤيته) وحينما تتضح أمامه الرؤية والرسالة فانه يستطيع مواجهة التحديات التي تواجهه. ومن ثم تصبح العمليات الأخرى مثل تحديد الأهداف وتقرير الأولويات والتخطيط والتنفيذ أكثر اتساقا واتفاقا مع رسالة المؤسسة ومستقبلها.

فيما يخص المسؤولية الاجتماعية للشركات، الفكرة الأساسية، كلما كان المدير ملما بمعرفة المسؤولية الاجتماعية للشركات ومقتنعا بها كلما انخرط في تطبيقها عن طريق إجراءات ملموسة.[4]

[1] PEETERS A., «La Responsabilité Sociale des Entreprises dans les Petites et Moyennes Entreprises : Revue des documents publics et privés de nature non académique», Observatoire social européen (OSE), pp. 55-60.

[2] مالك بن نبي ، مشكلة الثقافة ، (بيروت:دار الفكر العربي،1971)

[3] المرجع السابق

[4] SAULQUIN J-Y. ; SCHIER, G. (2007) Des perceptions managériales aux pratiques RSE : une étude exploratoire. Gestion 2000, Vol. 24, Iss. 6, p. 181, 15p.

العوامل الأساسية التي تدفع المدير نحو تبني فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات و العمل بها تكمن في مدى معرفته وثقافته. كلما اتضحت أمامه الرؤية والرسالة وكانت لديه درجة وعي قوية[1] فانه يقتنع بها ويشارك فيها، وإذا كان يجهل تأثير البيئة على المحيط ويعتقد أن البصمة البيئية ليست في صالحه لا يكترث بها.

يتمركز تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول مسيريها؛ وبالتالي فمن خلالهم تأتي الإرادة لتطبيق سياسات تتعلق بالمسؤولية المجتمعية. وعليه فالميول الشخصي للمسير يمثل العامل الأكثر تأثيرا و يحدد النشاطات المسؤولة التي يسعى إليها المدير ومؤسسته. بالنسبة للعديد من الكتاب، يميل مدير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المشاركة في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إذا كانت تساهم في تحسين ظروف العمل[2] وكسب الولاء، والثقة، والمساندة من موظفيه[3] وينظر م ج م كوسيلة لتحقيق الأهداف وتوفير المزايا.[4] وليست غاية في حد ذاتها.

الفرع الثالث: قيم و أخلاق المدير

الأخلاق والاقتصاد لا ينفصلان ولكنهما في أغلب الأحيان متناقضان. مجال الأخلاق يتعلق بالجيد والعادل، والاقتصاد يتعلق بالفاعلية والكفاءة.

تشهد بيئة الأعمال في الوقت الحاضر الكثير من الخروقات الأخلاقية التي نتجت عن ضعف الاهتمام بالأسس والمعايير الأخلاقية في ممارسات الكثير من المنظمات لأنشطتها والابتعاد نوعاً ما عن النظر أو حتى التفكير بالمحددات والرموز الأخلاقية، كل هذه التجاوزات أثارت اهتمام المهتمين بضرورة التفكير بالطرق المناسبة لضمان سيادة الأبعاد والمقومات الأخلاقية، مما دفعها إلى التفكير بضرورة تعظيم الأسس الأخلاقية القريبة من أعمالها[5]. لتجنب الغموض سنتطرق إلى تعريف الأخلاق..

1/ مفهوم أخلاقيات الأعمال وأبعاده

يشير مصطلح الأخلاق إلى القوة الراسخة التي تقود الإنسان إلى الاختيار فيما بين الخير والشر[6]. وهي مجموعة من المبادئ والمعايير التي تحكم سلوك الأفراد والجماعات وتساعدهم في تحديد الشيء

[1] GADENNE, D.L.; KENNEDY, J.; McKEIVER, C. (2009) An Empirical Study of Environmental Awareness and Practices in SMEs. Journal of Business Ethics, Vol. 84, Iss. 1, p. 45, 19 p.
[2] MASUREL, E. (2007) Why SMEs invest in environmental measures: sustainability evidence from small land medium-sized printing firms. Business Strategy and the Environment. Vol. 16, Iss. 3, p. 190, 13p
[3] SAULQUIN & SCHIER, 2007 op cit
[4] BERGER-DOUCE S., 2008. Rentabilité et pratiques de RSE en milieu PME premiers résultats d'une étude française, Management Prospective Ed., Pages : 224.
[5] CHERLY Revan, (2004), Globalization A Code of Ethics, Ethics Resource Center, Working Paper, April.
[6] جواد، شوقيناجي (2000) إدارة الأعمال : منظور كلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان –الأردن

الصحيح والخاطئ ومن ثمّ تحديد الكيفية التي يتم بها إنجاز الأشياء الصحيحة[1]. فيما يراها el Hellrieg & Slocum بأنها مجموعة من القواعد الأخلاقية والقيم المبدئية التي تحكم سلوك الفرد والجماعة بشأن الصحيح والخاطئ من التصرفات، كما أنها تسهم في تحديد المعايير اللازمة لما هو جيد وسيئ من التصرفات والأفعال التي يقوم بها الأفراد[2].

وفي هذا الإطار أشار البعض إلى أن إثارة الانتباه نحو قضايا الأخلاق الاقتصادية تنشأ على مستويين :من جهة المسؤولية الفردية ومن جهة أخرى المسؤولية الجماعية. تتمركز المؤسسة عند تقاطع هذين المستويين لأنها تتضمن أنشطة الأشخاص الذين يعملون، وإنها الممثلة للنظام الذي تتطور فيه[3]. إذا كانت الأخلاق ظاهرة فردية تلامس الضمير، ومع ذلك هناك إقرار بأن كل الجماعات مسؤولة اتجاه أفعالهم.[4] إن مفهوم الأخلاقيات يتمحور حول مجموعة من القواعد والمبادئ والأحكام السلوكية والأدبية والقيم والمعايير والمقاييس الأخلاقية التي تحكم تصرفات الفرد أو الجماعة أثناء تأدية الأعمال في بيئة العمل .

2/ أخلاقيات المدراء

أول مؤلف تعرض إلى المسؤولية الأخلاقية لمدراء المؤسسات (Barnard في 1938) في كتابه "وظائف السلطة التنفيذية[5]"، الذي هدف من خلاله إلى تقديم نظرية حول السلوك التعاوني في المنظمات الرسمية .لا تتمحور مسؤولية المدراء فقط في النجاح المالي للشركة ولكن مسؤوليتهم تمتد إلى غرس القيم الأدبية والمبادئ الأخلاقية للموظفين و لهذا السبب دور المدير رئيسي في غرس العنصر الأخلاقي في المؤسسة، لأنه يؤثر تأثيرا قويا في سلوكيات الموظفين وفي صنع قرار الجهات الفاعلة في المؤسسة، ويجب أن تكون لديهم خلفية أخلاقية معقدة وقدرة كبيرة من المسؤولية[6]. مما قيل يرتبط التأثير بحجم المؤسسة. إن تأثير سلوك المدير على الأخص في المؤسسات الصغيرة أكثر فعالية من المؤسسات الكبيرة. تتحدد النغمة الأخلاقية للمنظمة من خلال أفعال وتصرفات المدير.

[1] ROBBINS S., COULTER M., (1999), Management, 6th.ed., Prentice-Hall, New Jersey, U.S.A.
[2] Hellriegel, D. & Slocum, J. (1996), Management, 6th.ed., Addison Wesley Longman Inc., NewYork-U.S.A.
[3] BERGMANN A., UWAMUNGU B., 2001, Encadrement et comportement, Collection Management, Éditions ESKA, 2ème édition, Paris
[4] BERGMANN A., UWAMUNGU B., 2001, p.157.op cit
[5] The Functions of the Executive
[6] BARNARD C., 1938, The Functions of the Executive, Edition de 1971, 30ème anniversaire, Cambridge Mass, Harvard University Press, Boston

هناك عدد قليل نسبيا من الدراسات التجريبية على اتخاذ القرارات الأخلاقية نظرا لحساسية وتعقيد هذا الموضوع[1].أفرزت دراسة الممارسات الأخلاقية في العديد من المنظمات الناجحة حقيقة أن الدور الذي يمارسه المدراء في هذه المنظمات في مجال تحديدها حيوياً، ففي إحدى الدراسات التي تمّ إجراؤها لقراء مجلة السكرتارية وجد أن العاملين مدركين بشكلٍ حقيقي للزلات الأخلاقية لقادتهم، وأن المنظمات تسهم بشكلٍ سريع في إشاعة مواقع الاتصال بالطريقة التي يحدد المدراء فيها وسيلة الفعل الأخلاقية[2] .

ويرى البعض بأن عملية صياغة أو نسج القيم الأخلاقية في المنظمة يتم في إطار الثقافة التنظيمية وفي استمرارية أعمالها لإعادة تجديد أو تحديث القيم الأخلاقية غير الثابتة، وأن الأفراد العاملين هم الذين يدعمون تلك القيم الجوهرية في إطار الأفعال والتصرفات التي يمارسونها. كما أن أنظمة التقييم والمكافأة المعتمدة في المنظمة يمكن أن تقود إلى اكتشاف الارتباط في الكيفية التي يقوم بها كل من المدراء والعاملين بملامسة القيم في أعمالهم وتصرفاتهم اليومية. وإن استخدام أنظمة المكافأة ومراجعة الأداء بشكلٍ فاعل يمكن أن يكون طريقاً فاعلاً يعتمده المدراء في الاستدلال على أثر الأخلاقيات في منظمة الأعمال، وأن مكافأة السلوك الأخلاقي ومعاقبة السلوكيات المناقضة وفي مستويات المنظمة جميعها يعدّ من المكونات الحاسمة لبناء القادة الأخلاقيين في منظمات الأعمال[3]. يبدو واضحا أن المدير، من خلال أخلاقه الشخصية، وأيضا ثقافته وبالطبع ثقافة الشركة يؤثر على استجابته للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

3/ أخلاقية المدراء والإدارة المسؤولة:

فقد كان يُنظر إلى الشركة التي تقوم بأعمال الخير أو تشارك في النشاطات المساعدة لتطوير المجتمع على أنّها تغطّي أمراً معيّناً أو أعمالاً غير قانونية. مفهوم العمل المسؤول للشركات تغيّر بعدما أصبح رجال الأعمال والمستثمرون والمساهمون أكثر وعياً لتأثير نشاطاتهم في البيئة والمستهلكين والعاملين والمجتمعات المحلية وكل الأعضاء في المجال العام. من هنا، انبثقت المسؤولية الاجتماعية للشركات أو ما يُعرف بـ RSE.

[1] TREVINO L.K., 1986, Ethical Decision-making in Organization, Academy of Management Review, vol. 11, pp.601

[2] BADARACCO Joseph L. Jr. & WEBB, P. ALLEN, (1995), Business Ethics: A View from the Trenches, California Management Review, 37, No. 2, Winter.

[3] KLEBE TREINO Linda & Katherine, A. Nelson, (1999), Managing Business Ethics: Straight Talk About How to Do It Right, 2nd. Ed., John Wiley & Sons, New York.

أخلاقيات المدير، رغم أنها تعجز على توفير شرحا وافيا لمنطق المسؤولية الاجتماعية إلا أنها ساهمت في توضيح السبل التي قد تؤدي إلى الالتزام المسؤول للمؤسسات.

المطلب الثالث: تقل دوافع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصغيرة و المتوسطة

في هذا المطلب، سنركز على العناصر التي تفسر التزام أو عدم التزام م ص م بالمسؤولية الاجتماعية للشركات

الفرع الأول: إدراك الأثر البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تشير عدة تحقيقات إلى أن مديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يظهرون الاهتمام بشأن الحفاظ على البيئة، ولكن أفعالهم تظهر العكس. عدم تجسيد الإدارة المسؤولة و الاهتمام بها، ناتج عن صغر حجم م ص م، وعلم المدير بالبصمة البيئية الضعيفة لا تتطلب الاكتراث بها، و لهذا مدراء م ص م لا يهتمون بهذا النوع من المشاكل. وعلاوة على ذلك، فإن الرؤية المحدودة للأرباح المحتملة، وخاصة من حيث توفير الطاقة والكفاءة والوضع التنافسي يعزز تقاعسه عن العمل.

أضف إلى ذلك أن الالتزام بالممارسات البيئية مبادرة تطوعية وليس أمرا ملزما ينص عليه القانون ولهذا فان قانون البيئة غير نشط و متابعته قليلة. ومن أهم التحديات و المعوقات التي تحد من إمكانية تطبيق نظم الإدارة البيئية والالتزام بالممارسات البيئية نذكر ما يلي:

1. نقص الخبرة و الوعي و المعلومات الكافية
2. انشغال أصحاب المنشآت والعاملين بها بالصناعة وعدم الاكتراث بالقضايا البيئية
3. ضعف الاتصال بين مؤسسات الأعمال
4. ضغوط المنافسة و الرغبة في تحقيق مكاسب قصيرة المدى
5. صعوبة الحصول على تكنولوجيا الانتاج النظيف
6. عدم قدرة النظم الحسابية على تحديد التكاليف البيئية.

الفرع الثاني: النقابات العمالية

ساهمت النقابات العمالية[1] على مدى السنين في مساعدة المؤسسات على فهم مسؤولياته اتجاه أحد أهم الأطراف المعنية الأساسية، ألا وهم العاملون. ويساعد التواصل مع النقابات العمالية على إدراك الفوائد التي تعود على الشركات نتيجة ممارسة معايير المواطنة ونتيجة سياساتها وتصرفاته اتجاه عمالها.

وتعد النقابات العمالية والمهنية منظمات للعمال والمهنيين تجمعت معا بغية الوصول إلى أهداف مشتركة، مثل تحسين ظروف العمل وتحسين الدخل، والحصول على الحقوق الأساسية، من أصحاب العمل.

وتتبني النقابات العمالية جهود حشد التأييد للحقوق التي يتمتع بها العاملون في البلد، كما أنها تساعد في تنظيم سبل الحوار بشأن الخلافات بين العاملين وأرباب العمل والحكومة. وتمثل تلك النقابات طرفا من الأطراف الأساسية المهمة في منظومة مواطنة الشركات؛ بسبب تأثيرها على مستويات رضا العاملين، حيث أن مستوى الرضا لدى العامل من أهم عناصر في نجاح العمل.

وتتكون النقابة العمالية من خلال قيادة يتمثل دورها في التفاوض مع صاحب العمل في نشاط بعينه نيابة عن أعضائها، وقد يتضمن هذا التفاوض مع أصحاب الأعمال قضايا تتعلق بالأجور وقواعد العمل وإجراءا الشكوى والتعيين والفصل من العمل وترقي العمال والمزايا التي يحصلون عليها من الشركات التي يعملون بها وسياسات الأمن والسلامة. وقد لعبت النقابات دورًا كبيرًا في تحويل جزء من النمو الاقتصادي إلى مكاسب عمالية منها :رفع الأجور وتخفيض عدد ساعات العمل وتحسين شروط العمل وظروفه.

وقد أصبحت النقابات العمالية والمهنية على مدى القرن الماضي مهمة جدا للاقتصاديات في العالم، كما أنها اكتسبت دورا بارزا في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق ما يأتي:

– إنشاء قاعدة بيانات، وإحصاءات تعتمدها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير أعمالها.

– نشر التوعية بين هذه المؤسسات، عن طريق إقامة دورات تدريبية تتعلق باختصاص كل مؤسسة في سبيل تحسين إنتاجها و مساعدة مستخدميها.

– تشجيع الانتساب إلى الغرف و النقابات، الذي أدى إلى تخفيض الرسوم التي تترتب عليها.

[1] سورنسن فليمينج (2000) الإدارة الإستراتيجية للتنظيمات النقابية أداة لتحليل التنظيمات النقابية .منظمة العمل الدولية الاتحاد العامل نقابات عمال مصر : القاهرة.

غير أن النقابات في م ص م نادرة و إن وجدت فإنها تتميز بصغرها النسبي وابتعادها عن تحقيق أهدافها الصحيحة؛ نظرا للقواعد التي تحكمت في طبيعة تأسيسها والتي تمثلت في زيادة مستوى التدخل الحكومي وعدم تمتعها بحقوق كافية تضمن استقلالها. وهذا يعني انعدام أي تأثير من هذا الجانب على مسيري المؤسسة لإتباع منهج المسؤولية الاجتماعية، فلا يمكن تطبيق هذا المفهوم ما لم يكن للعمال إمكانية للتعبير عن مطالبهم. وعليه فإدماج المسؤولية المجتمعية يعتمد بشكل كامل على القناعات الشخصية لرؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

الفرع الثالث: المعوقات الخارجية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تعاني المسؤولية الاجتماعية من العديد من المعوقات التي تحول دون تطبيقها بشكل واسع في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1- ضعف التشريعات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية التزام مستمر من قبل الشركات بالتصرف أخلاقيا، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتحسين ظروف المعيشة للمستخدمين و مجتمعهم المحلي والدولي.

وقد تم صياغة العديد من التشريعات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية إلا آن تلك التشريعات ليست ملزمة بتطبيقها، وعمدت العديد من المؤسسات الدولية إلى طرح مبادرات لبنود متعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ومن أهم المنظمات الأمم المتحدة والتجارة الدولية منظمة الدولية للعمل وغيرها من المؤسسات هي مبادرات وأطروحات كانت توصيات للشركات دون التزامها بها. إلا أن جماعات الضغط شكلت وسيلة ضغط فعال على الوحدات الاقتصادية و الحكومات كما أنها تساهم في توجيه نظر وسائل الإعلام والمستهلكين إلى الوحدات الاقتصادية.

[1] TORRES O., «ME : de nouvelles approches », économisa, collection recherche en gestion, octobre 1998, p. 138.

2- ضعف ثقافة م ص م بالقضايا الاجتماعية و البيئية

إن ثقافة المؤسسة والبحث في خصائصها من الموضوعات الجديدة نسبيا في الفكر الإداري والتنظيمي[1]، وتختلف الثقافة التنظيمية بين مؤسسة وأخرى، وكما أن هناك اختلافا وتعددية في الثقافة ضمن المنظمة الواحدة خاصة في وجود تخطيط شامل واقتصاد سوق اجتماعي[2]

إن الثقافة التنظيمية سلوك الأشخاص الذين يعتبرون جزءا من المنظمة، وتشمل الثقافة قيم المؤسسة ورؤيا ها ومعايرها، ولغة العمل والرموز والمعتقدات والعادات وهي نمط من السلوكيات والافتراضات الجماعية التي يتم تعميمها لأعضاء المؤسسة الجدد كوسيلة للإدراك، وحتى التفكير والشعور، فالثقافة التنظيمية تؤثر على تفاعل الأشخاص، والجماعات مع بعضها البعض، ومع العملاء، مع العملاء ومع أصحاب المصالح والمجتمع[3]

مما سبق، نلاحظ أن للثقافة دور هام في تحديد مدى التزام المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه العاملين لديها، وتجاه المساهمين والمجتمع الذي يحتضنها، وعلى ذلك، فإن تطبيق المسؤولية الاجتماعية يتباين بشكل واضح بتباين الثقافة التنظيمية بين المؤسسات.

1/ ضعف الاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الجمعيات المهنية بات الاهتمام بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، للمؤسسات من المواضيع التي تتزايد من قبل المنظمات المحاسبية المهنية، والجهات الأكاديمية في الدول المتطورة، وهي بذلك عملت على دفع المؤسسات إلى القيام بمسؤوليتها الاجتماعية عن مساءلتها للمحاسبة، فقد أصدرت جمعية المحاسبين الأمريكية تقريرا عن الأداء الاجتماعي للمؤسسات، وطالبت فيه المؤسسات بضرورة إظهار معلومات محاسبية في تقاريرها المالية، تتعلق بمساهمتها في التنمية الاجتماعية ومكافحة التلوث، ووصفته بأنه احد المعايير التي يمكن استخدامها لتقييم كفاءة أداء المؤسسة من وجهة نظر المجتمع.[4]

[1] GARDNER W. L., 2009, Attraction to Organizational Culture Profiles, Management Communication Quarterly, Vol.22, N0.3,437-472.
[2] MATSUMOTO, 2006, Culture and Cultural Word views: Do Verbal Descriptions of Culture?, Culture& Psychology, Vol.12,N0 1, 33-62.
[3] JOANNE M., (2002) Organizational Culture: Mapping the Terrain, SAGE.
[4] ابو سمرة، حامد احمد صالح، (2009)، معوقات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة. رسالة ماجستير الجامعة الاسلامية، فلسطين.

2/ زيادة التكاليف المترتبة على المسؤولية الاجتماعية تتجنب الكثير من المؤسسات القيام بمسؤوليتها الاجتماعية؛ لأسباب تتعلق بالتكاليف المالية لتلك الأعمال، فتلك المؤسسات تحاول الوصول الى أهدافها المتمثلة بالربح مع الحد الأدنى في التكاليف في عمليتها التجارية أو الإنتاجية، وبالتالي تتجنب وضع بند جديد من التكاليف لقيامها بمسؤولياتها الاجتماعية، ولكن المسؤولية الاجتماعية ستكون في تكاليفها ونتائجها اكبر بكثير من التكاليف المترتبة على هذه المسؤوليات والالتزامات، حيث يتوقف نجاح الشركات وقدرتها على تحقيق أرباح مرتفعة على سمعتها، وتعتمد هـ>هـ السمعة- بالإضافة إلى العوامل المادية- على عوامل الثقة والجودة والاستمرارية و الشفافية والمسؤولية، التي تمثل تطلعات المجتمع في التنمية، فالمجتمع يتقرب عادة من الشركات التي تكون لها اثار واضحة في مشاركتها في تنميته[1]. وبحسب نتائج دراسة ابو سمرة[2] فان أسباب التكاليف التي تؤدي الى عزوف المؤسسات عن القيم بمسؤولياتها، تتمثل في عدم وجود حوافز حكومية كافية لتبني

المبحث الثاني: المبادرات التي تساهم في إرساء المسؤولية الاجتماعية للشركات

شهد العالم منذ عدة أعوام اهتماما متصاعدا وحراكا متزايدا في موضوع المسؤولية الاجتماعية، خصوصاً في ظل تكاثر الأزمات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وضخامتها وتأثيراتها الكارثية على الكرة الأرضية وسكانها. وأصبح هذا المصطلح يكتسب زخماً دولياً، ولهذا ظهرت الحاجة إلى وجود منظومة متكاملة في هذا المجال يمكن من خلالها بناء تنمية مستدامة لا تحتمل التأجيل تضمن للمجتمعات البشرية الصحة والرخاء والعيش في هناء.

المطلب الأول: مبادرات المنظمات الدولية في مجال المسؤولية الاجتماعية

هناك عدد من المبادرات الدولية الهامة التي تسعى لإرساء وتطوير أسس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، معتمدة على مبادئ مستقاة من الوثائق المرجعية لمؤسسات دولية عديدة. سنذكر المؤسسات الأكثر شهرة:

[1] المغربل، نهال، فؤاد، ياسمين (2008) ، المسؤولية الاجتماعية لراس المال في مصر، بعض التجارب الدولية، ورقة عمل مقدمة الى المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، مصر.

[2] ابو سمرة 2009 ص120، مرجع سابق.

الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي (FMI)، البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية (OIT)، منظمة التجارة العالمية (OMC)، منظمة التعاون والتنمية (OCDE) والمنظمات غير الحكومية والاتحاد الأوروبي ومختلف القمم الدولية.

جدول 14: المؤسسات الكبرى العاملة في مجال وضع معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات

الأمم المتحدة	أنشئت في 1945، كرست الأمم المتحدة نفسها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان الدول الأعضاء فيها. في 1948، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لمحاربة الظلم والتمييز. البرنامج الإنمائي (PNUD)، البرنامج البيئة (PNUE)ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) كل هذه المؤسسات تسعى من أجل تكريس التنمية المستدامة (ONU)، (2006 .
صندوق النقد الدولي والبنك العالمي	تم إنشاؤهما في 1944 لإنعاش الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي (لتحقيق استقرار أسعار الصرف الدولية)والبنك الدولي (الممثل المالي الرئيسي لتنمية الجنوب)، ومع ذلك، يتم التشكيك فيهما من قبل المنظمات غير الحكومية والمناهضة للعولمة حول عواقب سياساتهما اتجاه البلدان النامية و من حيث التنمية المستدامة (البنك الدولي، 2007؛ صندوق النقد الدولي، 2007.)
منظمة العمل الدولية	تأسست في 1919 لتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تحسين ظروف المعيشة والعمل في العالم، ومنظمة العمل الدولية (OIT) أصبحت وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في 1946. وتتألف من ممثلي الحكومات، أصحاب العمل والعمال المعينون من قبل كل دولة من الدول الأعضاء، تقوم منظمة العمل الدولية، بتطوير وتعزز نظام اتفاقيات العمل الدولية. المعايير الدولية التي وضعتها منظمة العمل الدولية هي أدوات قانونية تحدد المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. فهي منعلقة إما بالاتفاقيات، التي هي معاهدات دولية قانونيا ملزمة التي يصادق عليها من قبل الدول

	الأعضاء، أو توصيات التي تشكل مبادئ توجيهية ذات طابع غير ملزم (منظمة العمل الدولية، 2007)وهناك عنصر خاص في منظمة العمل الدولية هو تمثيل الموظفين بطريقة متساوية وأصحاب العمل. وبفضل منظمة العمل الدولية تم إحراز أعظم التطورات في ظروف العمل.
منظمة التجارة العالمية	منظمة التجارة العالمية (OMC) ، التي تأسست في 1994، منظمة متعددة الأطراف دائمة التي تحضر قواعد التجارة العالمية للسلع و أيضا الخدمات.إنها مختصة في الملكية الفكرية. قراراتها بمثابة إطار تنظيمي للتبادل التجاري بين شمال وجنوب (OMC، 2007 .)
منظمة التعاون والتنمية	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) يجمع ثلاثين دولة التي تنتج ثلثي السلع والخدمات في العالم التي تحدد سياساتها الاقتصادية والاجتماعية. تسن المنظمة أيضا المبادئ التوجيهية للشركات متعددة الجنسيات في البلدان الأعضاء. " المبادئ التوجيهية" هي مجموعة من التوصيات المقدمة إلى الشركات المتعددة الجنسيات في جميع المجالات الرئيسية للأخلاقيات الأعمال التجارية، بما في ذلك العمل والعلاقات مع الشركاء الاجتماعيين، وحقوق الإنسان، والبيئة، الإفصاح عن المعلومات، ومكافحة الفساد، ومصالح المستهلكين والعلوم والتكنولوجيا والمنافسة والضرائب (OCDE،2007)
المنظمات غير الحكومية	المنظمات غير الحكومية (ONG) هي الجهات الفاعلة الهامة في التنمية المستدامة من خلال الأعمال الذي يقومون بها من أجل التنمية أو البيئة ولكن أيضا وخصوصا لأنها تقوم بتعبئة الرأي العام الدولي بشأن قضايا البيئية والاجتماعية او إقامة شراكات مع المؤسسات والحكومات والشركات حول نفس المواضيع. لها صفة مراقب في الأمم المتحدة. لديهم ميزة كونها غير سياسية وقادرة على استخدام اللغة والصحافة بحرية. نستطيع ذكر أشهرها :منظمة السلام الأخضر، منظمة العفو الدولية، النجدة العنصريه

	(Novethic)، (2006 .
الاتحاد الأوروبي	وقد أنشأ الاتحاد الأوروبي (UE) إستراتيجية طويلة الأجل التي تهدف إلى توفيق السياسات التي تهتم بالتنمية المستدامة . وقد اعتمدت المفوضية الأوروبية إستراتيجية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات. أنشأت منتدى متعدد أوروبي الذي يجمع بين الشركاء الاجتماعيين. إستراتجيتها نهدف إلى إتمام المبادرات التي اعتمدت من قبل شركات أو مؤسسات مثل مبادرات منظمة التعاون والتنمية و الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نشرت المفوضية الأوروبية ورقة خضراء على المسؤولية الاجتماعية للشركات في جويلية 2001 (Novethic2006)
القمم الدولية	بين قمة الأرض الأولى في ريو في 1992، و قمة جوهانسبرج في 2002، برز الوعي بقضايا التنمية المستدامة. ومع ذلك، التزامات ملموسة من جانب الدول لتحقيق اقتصاد التوازن والبيئة والتنمية لديها نادرا ما تترجم إلى أفعالNovethic، (2006).

المصدر: من إعداد الباحثة معتمدة على المراجع المذكورة في الجدول

اعتمادا على أبحاث هذه المنشآت، تم إنشاء العديد من المرجعيات الدولية. وتستند هذه المرجعيات أساسا في محتوياتها على النصوص الرئيسية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اتفاقيات منظمة العمل الدولية وإعلان مؤتمر قمة الأرض في ريو.

المطلب الثاني: المبادرات الدولية

الفرع الأول : **المبادرة العالمية لإعداد التقارير** GLOBAL REPORTING INITIATIVE GRI

المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI والتي تسمى أيضا بمبادرة الإبلاغ العالمية، أنشئت في 1997 من طرف منظمة تسمى بائتلاف الاقتصاديات المسؤولة بيئيا CERES بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة

للبيئة PNUE[1]. المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI تعتبر كمنظمة مكونة من العديد من أصحاب المصلحة. هي مبادرة دولية تضم المؤسسات والمنظمات غير الحكومية ومكاتب المستشارين والجامعات.

والهدف من ذلك هو توفير المبادئ التوجيهية المعترف بها دوليا من أجل تأسيس علاقات حول التنمية المستدامة التي تدمج الجانب الاجتماعي والبيئي والاقتصادي.[2]

إن أساس هذه المبادرة هو وضع الخطوط الأساسية لصياغة تقارير التنمية المستدامة من طرف المؤسسات تسمى ب GRI والذي" تم وضعه من طرف منظمة الأمم المتحدة سنة 1997 والذي محتواه أن تقدم المؤسسات تقريرا موحدا عن التنمية المستدامة والذي من خلاله يتم معالجة المسائل البيئية والاجتماعية والاقتصادية.[3]

ومن مهامها (GRI) جعل تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات تضاهي التقارير المالية. قد نشرت نسخة ثالثة من المبادئ التوجيهية لمبادرة التقرير العالمي في نهاية 2006[4]، يصعب إيجاد صيغة نهائية لهذه المبادئ التوجيهية لأنها تتطور باستمرار من أجل التكيف مع التغيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ويعرف تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات كأنه إعلان منتظم للمعلومات حول الأبعاد الاقتصادية ولكن أيضا الاجتماعية والبيئية.

يمكن إدماج هذه المعلومات في التقرير المالي أو ينشر بمفرده في تقرير التنمية المستدامة. الشفافية أمر بالغ الأهمية في ظل التقرير. في 2005، وفقا لدراسات KPMG[5] الدراسة الاستقصائية الدولية ومراسل العالم، حتى إذا كانت المعلومات المقدمة ذات جودة منخفضة نسبيا، أدلت أن ثلثي المؤسسات الكبيرة العالمية تنشر تقريرا حول التنمية المستدامة سواء أكانت مدمجة أم لا في التقرير السنوي (هذا الرقم يمثل 32٪ فقط في 1999). ومع ذلك، الشركات غير المدرجة وخصوصا الشركات الصغيرة والمتوسطة لا تنشر أي شيء.[6]

[1] CAPRON M., Françoise QUAIREL, Reporting sociétal: limites et enjeux de la proposition de normalisation internationale « GLOBAL REPORTING INTERNATIONAL », congrès de l'association francophone de comptabilité, Louvain Neuve, France, 22 mai 2003, p.3
[2] DAVID P. et al., 2005 op cit
[3] DONTENWILL E., Comment la théorie des parties prenantes peut-elle permettre d'opérationnaliser le concept de développement durable pour les entreprises ?, Colloque ESDES sur les enjeux du management responsable, du 18 et 19 juin 2004 à Lyon, France, p.6.
[4] CAPRON M., QUAIREL-LANOIZELEE F, (2007), La responsabilité sociale d'entreprise, Collection Repère, Éditions la Découverte, Paris
[5] KPMG est un réseau mondial de prestations de services d'audit (Audit), fiscaux (Tax) et de conseil (Advisory)
[6] CAPRON M., QUAIREL- LANOIZELÉE F., 2007 op cit

يعتبر "التقرير غير المالي ممارسة معقدة ومكلفة. تكمن صعوبة إنشاء التقرير في تعريف نطاقه[1]"هذه المبادرة تتماشى مع القطاع المالي. هذا المشروع، أنشئ بناء على مبادرة من عشرة بنوك وشركات التأمين الألمانية والسويسرية في نوفمبر تشرين الثاني عام 2000، وتهدف إلى وضع مجموعة من المعايير لقياس الأداء الاجتماعي للشركات والقطاع المالي[2].

وترتكز مبادرة الإبلاغ العالمية على ثلاثة أركان وهي:

1) الركن الاقتصادي ويشمل الأبحاث والتطوير والإنتاجية والاستثمار في العنصر البشري.

2) الركن البيئي ويشمل تأثير أنشطة المنشآت على الماء والهواء والأرض والتنوع الحيوي و الصحة.

3) الركن الاجتماعي ويضمن الإفصاح عن معلومات حول الصحة والأمان ومراعاة حقوق الإنسان في أماكن العمل.

الفرع الثاني : مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE

توجد أيضا إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للشركات التي حررت لأول مرة في 1976. وتتمثل في التعليمات التي توجهها الحكومات إلى الشركات عابرة القارات والتي تعمل في البلدان التي التزمت بهذه التوصيات. وتهدف هذه التوجيهات إلى التأكد من أن هذه الشركات تحترم السياسات والنظم الاجتماعية السائدة في البلدان التي تعمل بها، وذلك لتشجيع المساهمة الايجابية للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن هذه التوجيهات غير ملزمة إلا أنها تفيد بدرجة كبيرة في توفير الثقة بين الشركات عابرة القارات من ناحية والبلدان التي تعمل بها والعاملين فيها من ناحية أخرى . وتغطي هذه التوجيهات حقوق الإنسان والإفصاح عن المعلومات ومكافحة الفساد والضرائب وعلاقات العمل والبيئة وحماية المستهلك وحماية المنافسة.

[1] CAPRON M., QUAIREL-LANOIZELÉE F., 2007, p.103 op cit
[2] SPI-Finance, 2007.

الفرع الثالث : العقد العالمي التابع لمنظمة الأمم المتحدة GLOBAL COMPACT

صدر الميثاق العالمي للأمم المتحدة في 1999 في دافوس في سويسرا على يد الأمين العام السابع للأمم المتحدة، كوفي عنان. تم تفعيل الاتفاق في 2000، هذه المبادرة أقل تعقيدا[1]. وهو مبادرة دولية دعت بمقتضاها الأمم المتحدة الشركات للتحلي بروح المواطنة المؤسسية، وزيادة مساهمتها في التصدي لتحديات العولمة، والمشاركة الطوعية في التنمية المستدامة . وقد تضمن هذا الميثاق عشرة مبادئ في نطاق حقوق الإنسان ومعايير العمل وحماية البيئة ومكافحة الفساد. وبالتوقيع على هذا الميثاق تؤكد الشركات على التزامها بمسئوليتها الاجتماعية وفقا لمبادئ هذا الميثاق.

جدول 15: العقد العالمي التابع لمنظمة الأمم المتحدة

حقوق الإنسان
المبدأ 1: يتعين على المؤسسات التجارية دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دوليا واحترامها؛
المبدأ 2: يتعين عليها التأكد من أنها ليست ضالعة في انتهاكات حقوق الإنسان.
معايير العمل
المبدأ 3: يتعين على المؤسسات التجارية احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في التفاوض الجماعي
المبدأ 4: عليها القضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الجبري؛
المبدأ 5: يتعين عليها الإلغاء الفعلي لعمل الأطفال؛
المبدأ 6: يتعين عليها القضاء على التمييز في مجال التوظيف والمهن.
البيئـة
المبدأ 7: يتعين على المؤسسات التجارية التشجيع على اتباع نهج احترازي إزاء جميع التحديات البيئية.
المبدأ 8: يتعين عليها الاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة؛
المبدأ 9: يتعين عليها التشجيع على تطوير التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة ونشرها
مكافحة الفساد
المبدأ 10: يتعين على المؤسسات التجارية مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الابتزاز والرشوة

المصدر: ONU، 2007b

[1] ONU, 2006, URL : www.un.org, consulté le 13 octobre 2010

وتجدر الإشارة إلى عدم وجود معايير محددة للتعرف على مدى التزام الشركات بتنفيذ المبادئ العشر للميثاق العالمي. فقد تدعى الشركات الالتزام بها دون وجود أي معايير أو شواهد تدل على ذلك أو التأكد من تحقق هذا الالتزام. كما يرى البعض أن هذه المبادئ تتعلق بحقوق الإنسان وحقوق العمال والبيئة ومكافحة الفساد، ومن ثم لا يمكن أن يكون الالتزام بها طواعية، بل لابد أن يكون هناك نوع من الالتزام القانوني بها.

بعد الميثاق العلمي، تابعت الأمم المتحدة سيرها نحو التنمية المستدامة متبنية في 2006 مبادئ الاستثمار المسؤول وهو مجموعة الالتزامات الموجهة للقطاعات المالية؛ وتحث المستثمرين لإدماج إشكاليات البيئية، والاجتماعية والحوكمة في تسيير محفظة الاستثمار[1].

المطلب الثالث : بعض المبادرات المحلية

1. قانون التنظيم الاقتصادي الجديدة (NRE):

وبصرف النظر عن المبادرات الرئيسية، الدليل الأكثر شهرة في اوروبا حول التشخيص الذاتي الذي اقترحته المسؤولية الاجتماعية لشركات أوروبا. في فرنسا، و وفق المادة 116 تم سن قانون التنظيم الاقتصادي الجديد (NRE) 2001 الذي يجبر الشركات المسعرة بموجب القانون الفرنسي لتوفير المعلومات البيئية والاجتماعية في تقاريرها السنوية.

2. **مشروع سيغما** SIGMA

يمكن ان نذكر أيضا في هذا الصدد مشروع سيغما (SIGMA) في المملكة المتحدة الذي يهدف إلى "وضع معيار يسمح بإدماج التنمية المستدامة في الإدارة كما يتناول كل الأوجه الممكنة التي تسمح بإدارة التنمية المستدامة ويحتوي على الأدوات التي تتيح ذلك[2]"، ومشروع BEST الايطالي وهو بمثابة نموذج إدارة مندمج "تبرهن من خلاله الشركات الإيطالية على تصرفاتها اتجاه كل أصحاب المصالح[3]".

[1] ONU, 2006, URL : www.un.org, consulté le 13 octobre 2010
[2] AZZERI F. et autres, Organiser le développement durable, Vuibert, 2005, p.82.
[3] GUALANDI G., la situation de la RSE en Italie et une expérience pilote de certification par un audit intégré, Institut de l'audit social, université d'Eté, Lille 1 et 2 septembre 2005, p.1.

3. **دليل** SD 21000

في فرنسا، وضعت الجمعية الفرنسية لتوحيد القياس (AFNOR) ، دليل SD 21000 موجه للشركات الراغبة في الانخراط في نهج التنمية المستدامة و الراغبين في تنفيذ إستراتيجية حقيقية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. لا يعتبر دليل و لكنه كتاب تربوي للتحسيس و يساعد المديرين التنفيذيين. انه موجه بشكل أساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4. **ظهور منظمات و وكالات وشبكات عاملة على المسؤولية الاجتماعية**

ظهرت العديد من المنظمات والوكالات العاملة على المسؤولية الاجتماعية للشركات في النصف الثاني من التسعينات. وهناك المجلس العالمي للمؤسسات من أجل التنمية المستدامة (WBCSD)التي أنشئ في 1995 وهو عبارة عن ائتلاف من 160مؤسسة دولية تدعو المؤسسات لاتخاذ المزيد من المسؤوليات في المجالات الاجتماعية[1]

ظهرت الشبكات أيضا باسم الشبكة الأوروبية للمسؤولية الاجتماعية مدعمة من قبل المفوضية الأوروبية في 1996. توفر هذه الشبكة المعلومات وتطور النقاش حول المسؤولية الاجتماعية للشركات

الآن نعبر إلى مختلف المعايير التي تم تأسيسها حول موضوع المسؤولية الاجتماعية. عادة يتم تحديد المعايير بتوافق الآراء، و تصادق عليها هيئة التقييس المعروفة باسم منظمة المعايير الدولية ISO (International Standard Organisation)AFNOR الرابطة الفرنسية لتوحيد القياسي، DIN.(Deutsche Industrie Norm) ou SNV.

تعتبر المواصفات القياسية لغة تفاهم ووسيلة اتصال تنظم عمل كافة الحلقات المتعاملة مع المنتج أو مدخلاته وهي أكثر الوسائل المستخدمة لضبط الجودة قبولا و وضوح الذي كافة شرائح المجتمع. وتلعب دورا فعالا يظهر جليا من خلال تسهيل وتعزيز الثقة في التبادل التجاري والتقني، بالإضافة إلى مساهمتها في دفع عجلة الاقتصاد الوطني نحو الأفضل من خلال زيادة الاستثمارات الداخلية والخارجية، خفض تكلفة الإنتاج عبر تقليل الفاقد، تأمين وسائل حماية المستهلك و البيئة.

[1] SMITH N.C., 2003, Corporate Social Responsibility: whether or how?, California, Management Review, vol. 45, no 4, été, pp.52-76

تطوير جودة المنتج وهذا بدوره يخلق الفرص لزيادة القدرة التنافسية يتناول هذا الموجز بعض التعاريف الهامة المتفق عليها فيما يتعلق بالمواصفات والمقاييس وأهم هيئات التقييس الدولية العاملة في مجال السلع الزراعية عموما و يركز على السلع الغذائية بشكل خاص.

المبحث الثالث: أدوات تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية

سنتناول من خلال هذا المبحث مختلف المعايير التي تم تأسيسها في مجال المسؤولية الاجتماعية. عادة ما يتم تحديد المعايير من قبل هيئة التقييس ISO منظمة المعايير الدولية، AFNOR (الرابطة الفرنسية للتوحيد القياسي) إلى غير ذلك. كما تم التمييز بين المعايير البيئية فقط، والمعايير الاجتماعية ومعايير المزدوجة، المعايير المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية هي سلسلة الايزو ISO 14000، و سلسلة OHSAS 18000 (معيار الصحة المهنية وسلسلة تقييم سلامة)، المعيار SA 8000 على المسؤولية الاجتماعية، ولكن هناك معيار جديدة ISAS Ethics 2000 الذي يقترح شهادة حول أخلاقية للشركة. سنتناول أهم المواصفات الدولية التي لها علاقة بالمسؤولية الاجتماعية و لكن بإيجاز.

المطلب الأول: التعريف ببعض المصطلحات المتفق عليها فيما يتعلق بالمواصفات والمقاييس

تعتبر المواصفات القياسية لغة تفاهم ووسيلة اتصال تنظم عمل كافة الحلقات المتعاملة مع المنتج أو مدخلاته وهي أكثر الوسائل المستخدمة لضبط الجودة قبولا ووضوحا لدى كافة شرائح المجتمع. وتلعب دورا فعالا يظهر جليا من خلال تسهيل و تعزيز الثقة في التبادل التجاري و التقني.

1. هيئات التقييس الدولية[1]

أ- المنظمة الدولية للتقييس (الايزو) ISO

تعتبر أكبر ناشر للمعايير العالمية، تأسست في 1947، تشكل جسر بين القطاعين العام والخاص وتهدف إلى تطوير المواصفات والمعايير لتسهيل عمليات التبادل الدولي للسلع والخدمات.[2]

ب-هيئة دستور الغذاء (كوديكس) CODEX

[1] محمد عبد الوهاب العزاوي أنظمة ادارة الجودة و البيئة ISO 14000، ISO 9000دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، 2002

[2] www.iso.org/about iso

تعتبر المرجع الرئيسي في العالم للمستهلكين والمنتجين والمصنعين وشركات التحكم بالغذاء وتجارة الغذاء. أنشئت في 1962كعمل وتعاون مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة و منظمة الصحة العالمية لوضع المعايير التي تضمن سلامة و جودة الغذاء وتحد من الأمراض المنقولة عن طريق الغذاء عبر الحدود وما ينجم عنها من منازعات دولية وأضرار للعائدات السياحية و التأثير السلبي على سمعة الدول الموردة.

2. المواصفة القياسية

وثيقة مكتوبة في متناول الجمهور، تقوم بإنشاء قاعدة أعمال تطويرية تتضمن إرشادات أو محددات تقنية، أين تكون الملاحظة غير اجبارية، معدة من طرف منظومة معروفة، و هذا ضمن إطار يؤدي إلى اتفاق كل الأطراف المعنية بهدف تحقيق تطبيق دائم و متكرر، هذا من أجل تعظيم الفائدة بالنسبة للجميع" وهناك نوعين من المواصفة:

– **المواصفة الدولية:** وهي المواصفة المعدة للاستعمال العالمي وتكون نتيجة اتفاق وتعاون مجموعة من الدول ذات مصالح مشتركة ويتم تعميمها من قبل المنظمة الدولية للتقييس (إيزو) واللجنة الكهروتقنية الدولية (آييس)[1].

– **المواصفة الوطنية:** وهي المواصفة الصادرة داخل البلد الواحد والمعتمدة من قبل هيئة وطنية مختصة ومخولة رسميا بنشر مثل هذه المواصفة بعد أن يتم الاتفاق عليها من قبل كافة الجهات المعنية ذات العلاقة.

3. تعريف التقييس

" التقييس هو عملية إعداد وتطبيق قواعد بطريقة منتظمة لنشاط معين لصالح و بتعاون كل الأطراف المعنية وعلى الأخص لتحقيق الاقتصاد الأمثل مع الأخذ في الاعتبار ظروف الأداء ومتطلبات السلامة"[2] يمكن القول بأن التقييس هو وضع قواعد ثابتة وإتباع أسلوب ومراجع موحدة عند مزاولة نشاط ما[3].

[1] فتحي أحمد يحي العالم (2010) ، نظام ادارة الجودة الشاملة والمواصفات العالمية دراسة علمية وتطبيقية دار اليازوري ، الأردن.
[2] المنظمة الدولية للتوحيد القياسي ISO
[3] فتحي أحمد يحي، مرجع سابق.

4. الجودة وعلاقتها بسلسلة الإيزو

لا يمكن أن نتطرق إلى عائلة الايزو دون ذكر الجودة وتحديدها، بالرغم من الاستخدام الشائع للمصطلح إلا أنه من الصعب تحديده فأحيانا نقول الجودة[1] هي المواصفة الملائمة للاستخدام أو المطابقة للخصائص وتبدو موضوعية تماما. وفي الصناعات الغذائية تعبر عن المظهر، النقاء والسلامة في الصنع.

وبشكل عام هي مجموعة السمات والخواص للمنتج التي تحدد مدى ملاءمته لتحقيق الغرض الذي أنتج من أجله ليلبي رغبات المستهلك المتوقعة و تعتبر المواصفات القياسية المحدد الأساسي للجودة.

كما ينبغي التذكير بأن الجودة أصبحت ضرورة إستراتيجية لنجاح أي نظام اقتصادي في مختلف القطاعات وعنصر أساسي لبقاء المنظمات أو اختفائها، ولقد أضحت الجودة إحدى أهم مبادئ الإدارة في الوقت الحاضر والتي لها دور بارز ومؤثر في عصر العولمة، وإن فقدها ذو تأثير كبير على الجانب الاقتصادي، فقد دلت الإحصاءات في أمريكا وأوروبا على أن التكاليف السنوية المتوقعة لعدم تحقيق الجودة وفقدها يتراوح بين 20% إلى 40% من حركة المبيعات في أنظمة الإدارة التقليدية، في حين تراوحت بين 7% إلى 8% في الإدارة التي تعتمد على مبادئ الجودة الشاملة. وقد ثبت أيضاً أن أكثر المؤسسات نجاحاً في البيئة الاقتصادية الجديدة هي التي تدار تبعاً لمبادئ إدارة الجودة الشاملة.

المطلب الثاني: سلسلة مواصفات إدارة نظام البيئة

لاشك أن الاهتمام الدولي بأنظمة إدارة البيئة تنامى في الآونــة الأخيرة وبالذات مع كثرة الحديث عن الآثار السلبية لتـناقص طبقة الأوزون، وكذلك استمرار المداولات والمفاوضات الدولية فيما يختص بمعاهدة Q2 ، ومع ذلك فإن الاهتمام بأنظـمة إدارة البيـئة لم يصل للمسـتوى المطلوب نتيجة لنقص الوعي الكافي بفوائد تطبيق هذه الأنظمة.

ولقد كانت هيئة المواصفات البريطانية من أوائل من أبدى اهتماماً بإيجاد مواصفات لإدارة البيئة، ففي 1992 ظهر أول إصدار لمواصفة دولية لنظام إدارة البيئة وهي المواصفة BS 7750 وبدأ تطبيقها

[1] www.alukah.net

في 200 شركة صناعية في المملكة المتحدة. وتم تعديل هذه المواصفة وأعيد إصدارها في فبراير 1994 لتتوافق مع النظام الخاص بإدارة البيئة بالاتحاد الأوروبيEMAS .

وإدراكاً من المنظمة الدولية للتقييس (الآيزو) لضرورة إيجاد مواصفات إدارة بيئية دولية موحدة بغرض منح شهادات المطابقة، شكلت في عام 1993م لجنة فنية جديدة تحمل الرقم 207، للعمل على إصدار أول مواصفات لإدارة أنظمة البيئة من قبل الآيزو، وكان أول إنتاج لهذه اللجنة الفنية في سبتمبر 1996 ؛

1. سلسلة مواصفة إيزو 14001 (1996):

تزايد الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها بعد تقديم نظام إدارة بيئي متكامل عبر صدور سلسلة مواصفات الإدارة البيئية (ISO 14000) تعد سلسلة الايزو 14000 مجموعة من المعايير القياسية التي وضعت من قبل المنظمة ISO الدولية للتقييس بجنيف " وبمعنى آخر تعرف هذه السلسلة بأنها "مواصفات موثقة تستدعى من المنظمة المساهمة في الحفاظ على استخدام المواد الأولية وإنتاج ومعالجة وتصريف الفضلات الخطيرة،[1] وتسعى لتحقيق جملة أهداف أهمها[2]:

- مساعدة المنظمات على إقامة نظام داخلي للإدارة البيئية يضمن حسن التعامل مع القضايا البيئية.
- مساعدة المنظمات على وضع الأهداف والسياسات الخاصة بها في مجال البيئة.
- التزام المنظمات بالإعلان عن سياستها البيئية وبشروط السلامة البيئية أمام السلطات الرسمية والزبائن والرأي العام.
- تشجيع المنظمات في سعيها للحصول على شهادات المطابقة من الجهات المختصة بشأن السلامة البيئية.

ظهرت المواصفة إيزو 14001 (1996) حيث تم اعتمادها دولياً، ولقد تم تحديث هذا الإصدار في 2004 وهي سلسلة مواصفات قياسية دولية خاصة بنظم الإدارة البيئية Environmental Management

[1] KRAJEWSKI , LEE J. & RITZMAN , LARRY P. (2005), Operations Management : Process and Value Chain, 7th ed ,Person Education Inc .,Upper Saddle River , New Jersey .

[2] عبد الكريم خليل الصفار، أنموذج لتقوم نظام إدارة البيئة وفقا لمتطلبات المواصفة الدولية ISO14001 دراسة في معمل سمنت الكوفة، مجلة بابل / العلوم الإنسانية/ المجلد 19 العدد(1)

Systems (EMS) يمكن تصنيف عائلة (ISO 14000) إلى سبع مواصفات رئيسة هي : مواصفات نظام الإدارة البيئية، و مواصفات التدقيق البيئي، ومواصفات الملصق البيئي، مواصفات تقييم الاداء البيئي، ومواصفات تقييم دورة الحياة، ومواصفة مصطلحات الإدارة البيئية، والجوانب البيئية في مواصفات المنتج. وتمثل (ISO14001) المواصفة الأهم والمحورية كما وصفت لاحقا[1]:

عائلة المواصفات الدولية إيزو 14000 :

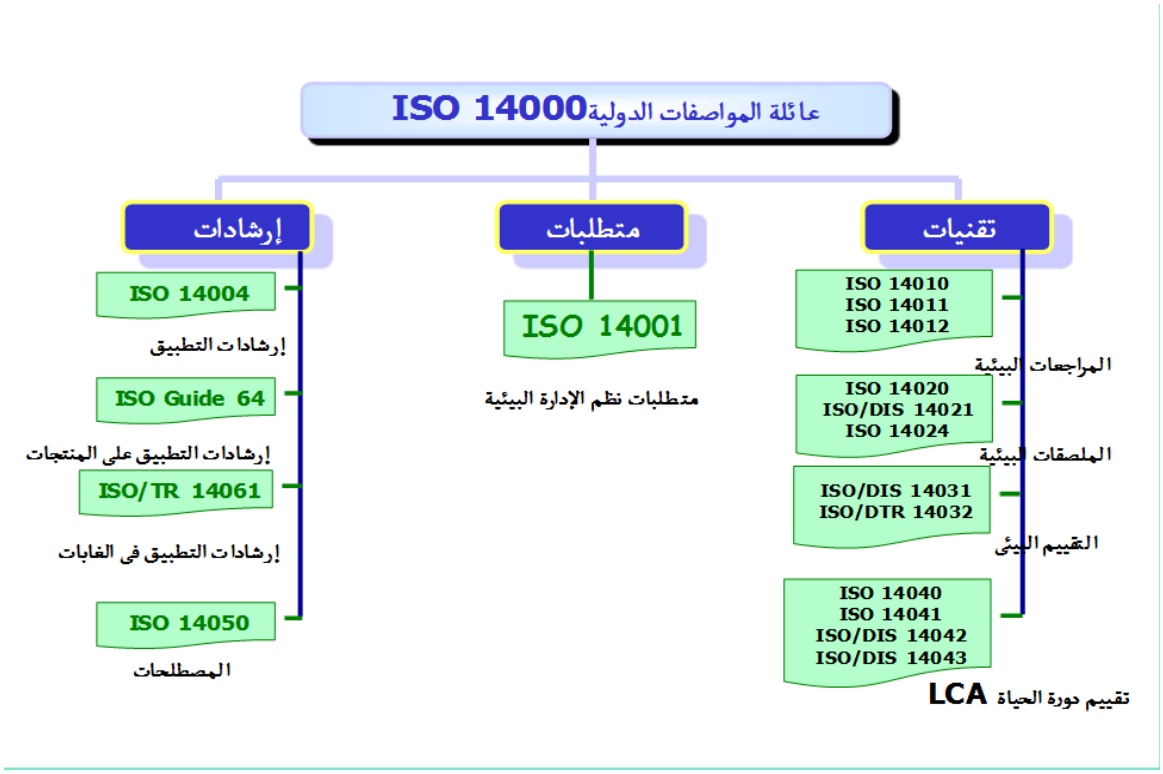

المصدر : http://www.qms.org.sa/qms/qms/certificates-ar/iso-14001 تم تصفح في 2017/09/06

الهدف من الإيزو: وضع نظام إداري وقائي محدد لمنع حالات عدم المطابقة يشتمل على جميع الشروط والضوابط التي يجب توافرها في المنشآت لضمان جودة وكفاءة الأداء للأنشطة والعمليات المؤثرة على جودة المنتج أو الخدمة مما ينتج عنه في النهاية خدمه / منتج وفق المتطلبات المحددة.

إن سلسلة الآيزو 14001 هي مجموعة من نظم الإدارة البيئية التي ظهرت بهدف تحقيق مزيد من التطوير والتحسين في نظام حماية البيئة مع عمل توازن مع احتياجاتها، وهي توفر الآلية التي يتم من

[1] SIERRA. Enrique , The new ISO 14000 Series : What Exporters Should Know, International Trade Forum , 3 , 1996

خلالها متابعة وتطوير الأداء البيئي، كما أن أنظمة إدارة البيئة تشابه أنظمة إدارة توكيد الجودة من حيث كونها أنها توفر الوسيلة لضبط أنظمة الإدارة في المنظمات.

إن الحصول على شهادة الآيزو 14001هو أمر مهم لكن إدراك أهميته من قبل المنظمات لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب خاصة في الدول النامية وذلك لأسباب متعددة! لذا لم يتم التركيز عليها بشكل كبير.

2. المواصفة العالمية إيزو ISO 26000

بادرت منظمة التقييس العالمية بإعداد أول مواصفة عالمية في المسؤولية المجتمعية تحت اسم المواصفة العالمية للمسؤولية الاجتماعية ISO 26000 التي لا تزال بصورة مسودة غير نهائية، لكنها في آخر مرحلة من مراحل التصويت، ولقد وافقت عليها 79 في المائة من الدول الأعضاء في المنظمة. ان اهم ما يميز مواصفة الايزو 26000 إنها مواصفة ارشادية في مسؤولية الاجتماعية تقوم بالتزويد بالإرشادات ولا يوجد طرف ثالث لمنح الشهادات وهي بذلك ليست مواصفة من مواصفات نظم الادارة[1].

إن الهدف الرئيسي من المسؤولية المجتمعية هو المساهمة في التنمية المستدامة التي تهدف إلى القضاء على الفقر، وإلى توفير الصحة للجميع، والعدالة الاجتماعية، ومقابلة احتياجات المجتمع من خلال العيش في الحدود البيئية للكوكب باستخدام الموارد الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال المستقبلية. وترتكز على ثلاثة جوانب هي:

أ- دعم النمو الاقتصادي.

ب-تحقيق التقدم الاجتماعي.

ج-الإسهام في حماية البيئة.

ويمكن للمنظمة تحقيق العديد من الفوائد المهمة عند تبنيها مجالات المسؤولية الاجتماعية ومن أهمها ما يلي:

[1] اسامة المليجي ندوة المسؤولية الاجتماعية و المواصفة الدولية ISO26000 المركز المصري لمسؤولية الشركات 04 أكتوبر 2009 ص 7.

– التشجيع وجعل عملية اتخاذ القرارات على أساس فهم متطور لتطلعات المجتمع، والفرص المرتبطة بالمسؤولية المجتمعية.

– تعزيز سمعة المنظمة وتشجيع ثقة أكبر للجمهور بتعزيز أداء نتائج المنظمات وتحسينه.

– تحسين وتنظيم العلاقة مع الأطراف المعنية.

– تعزيز ولاء الموظفين وروحهم المعنوية، وتحسين سلامة وصحة العاملين والاهتمام بحقوقهم المختلفة.

– تحسين اعتمادية ونزاهة التعاملات من خلال المشاركة السياسية المسؤولة، والمنافسة العادلة، وانعدام الفساد.

– المنع أو الحد من الصراعات المحتملة مع المستهلكين بشأن المنتجات أو الخدمات.

– المساهمة في حيوية المنظمة على المدى الطويل عن طريق تعزيز استدامة الموارد الطبيعية والخدمات البيئية.

– المساهمة في المصلحة العامة، وتعزيز المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية.

وبالتالي، فإن المواصفة الدولية تقدم دليلا إرشادياً لجميع أنواع المنشآت فيما يلي:

- مساعدة المنظمات في تحديد مسؤولياتها المجتمعية وتعزيز ممارساتها وتطبيقاتها.
- تقديم دليل عملي لتطبيق مجالات المسؤولية المجتمعية، وتعزيز مصداقية التقارير والادعاءات التي تصدرها المنظمات في هذا الشأن.
- توافق المنظمات واتساقها مع القوانين والتشريعات المحلية والدولية والفنية.
- نشر مفاهيم ومصطلحات المسؤولية المجتمعية وتوسيع دائرة الاهتمام والوعي بها.

إن المواصفة الدولية تتمتع بالخصائص العامة التالية:

* المواصفة تستخدم كدليل إرشادي اختياري حول المسؤولية الاجتماعية ولا يقصد منها الإلزام والاعتماد، فليس لها شهادة معتمدة كبقية المواصفات القياسية، فالمواصفة تقدم العلم والتوجيه ولا تقدم الشهادة.

* لا يقصد من المواصفة أن تكون دليلاً على نشأة قانون دولي جديد متعارف عليه، وإن كان لا يلزم امتناع ذلك مستقبلاً.

* لا يمكن للمواصفة الدولية بشكل من الأشكال أن تحل محل مسؤولية الدولة أو تغيرها، بل إنها تحث على احترامها واحترام المواثيق الدولية المتعارف عليها عالمياً.

* وللمعلومية فقد تم تغيير المصطلح الذي كان متعارفاً عليه سابقاً المسؤولية الاجتماعية للشركات CSR Corporate Social Responsibility إلى مصطلح المسؤولية الاجتماعية، فهي تتعلق بجميع المنشآت على مختلف وجهاتها وليست فقط المنشآت ذات الصبغة التجارية.

المطلب الثالث: سلسلة مواصفات إدارة نظام توكيد الجودة إيزو 9000 (2000)

إدراكا من المنظمة الدولية للتقييس (آيزو) بأهمية نظم الجودة وإدارتها، فقد قامت بإصدار مجموعة من المواصفات القياسية الدولية عن إدارة وتوكيد الجودة في 1987. وتعتبر سلسلة الآيزو9000 الأكثر انتشارا وترتكز أساساً على أحدث مفاهيم الجودة الشاملة والتي تقتضي بأن جميع أقسام المنظمة مسؤولة عن تحقيق الجودة وإنه لا يمكن توكيد الجودة فيها بمجرد فحص الإنتاج النهائي والتأكد من مطابقته للمواصفات القياسية في فترة معينة فحسب، بل يجب التأكد من توفر الظروف والإمكانات وتطبيق الأساليب التي تؤدي إلى تحقيق الجودة المطلوبة في جميع المراحل والأوقات بدءاً من التصميم وحتى مرحلة ما بعد البيع. فالجودة تصنع في كل مرحلة ولا تضاف أو تكتشف في المنتج النهائي وبالتالي يجب تغطية كل مرحلة من مراحل الإنتاج بأسلوب أو بإجراء يكفل التحقيق من جودتها .

ومواصفات الآيزو9000 هي مواصفة تختص بنظم إدارة جودة المنشآت الصناعية أو الخدمية فهي تعطي الحدود الدنيا للضوابط والقواعد الواجب الالتزام بها لضمان التحكم المستمر في مستوى جودة المنتج فهي ليست مواصفات خاصة بمنتجات، بل هي مجموعة من المواصفات تعطي متطلبات وإرشادات ضرورية لتأسيس أنظمة إدارة للجودة تهدف إلى تقديم منتجات أو خدمات تطابق متطلبات محددة .

وقد تم تحديث المواصفات القياسية آيزو 9000 من نسختها الأولى 1987 إلى النسخة الثانية 1994م والتي انطلقت من خلالها شهرة المواصفة وقد احتوت على أربعة أقسام رئيسية من سلسلة المـواصفات

القياسية وهي آيزو9000، وآيزو9001، وآيزو9002، آيزو9003، وكذلك آيزو9004، وقد تم أيضاً تحديثها في 2000 وإلغاء التعامل مع السابقة ديسمبر 2003. وقد انتشرت باسم ISO9000:2000 حيث تم توحيدها في مواصفة واحدة وهي آيزو9001 "ISO 9001"، وهي مواصفات عامة تحتوي على ثمانية بنود أربعة منها عامة. ويمكن استخدام المواصفة والحصول عليها من قبل أي منظمة سواء كانت كبيرة أو صغيرة، إنتاجية وخدمية، وأما آيزو "ISO 9004" فتعتبر هي الإرشادات العامة لتطبيق المواصفة.[1]

المطلب الرابع: سلسلة مواصفات لها صلة بالمسؤولية الاجتماعية

أصدرت المنظمة الدولية للتقييس "ISO" منذ إنشائها في 1947 ولغاية 1997، 10900 مواصفة في مجالات عديدة نذكر فيما يلي أهمها:

1. سلسلة مــواصفة نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية OHSAS 18001

هي ذلك الجزء من نظام الإدارة المتكامل الذي يشمل الهيكل التنظيمي للمنشأة والتخطيط والأنشطة والمهام والمسؤوليات والممارسات والإجراءات والعمليات والموارد اللازمة لتطوير وتطبيق وإنشاء وخدمة وصيانة سياسة السلامة والصحة المهنية وضبط مخاطرها وتحسين أدائها. وإن كانت في الحقيقة ليست من ضمن سلسلة المواصفات القياسية للآيزو لكنها تتبنى الإطار نفسه والتركيب العام لها. ولتطبيق المواصفة 18001 أثار ايجابية عديدة أهمها:

- التوافق العالمي على نطاق الشركات العالمية وبالتالي علاقات مميزة مع المنظمات والهيئات القانونية.
- خفض وقت الأعطال الناتجة عن الإصابات والحوادث وبالتالي زيادة في مستوى الإنتاجية.
- خفض استهلاك الطاقة أثناء العمليات الإنتاجية وغيرها.
- خفض تكاليف تخزين المواد وتداولها ونقلها.
- منع أو تقليل تكلفة الأنشطة المتعلقة بتفريغ أو تداول أو نقل أو التخلص من النفايات.

[1] الكردي احمد ، معايير نظام الجودة الآيــزو (ISO) http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/127957

ويعتمد مدى تطبيق متطلبات إدارتا لصحة والسلامة المهنية في المنظمة على طبيعة النشاطات ودرجة تعقيد المخاطر في نشاطات المنظمة، وتركز هذه المواصفة على الحفاظ على الصحة والسلامة العامة أكثر من تركيزها على صحة وسلامة المنتج .

ودائماً علينا أن نتذكر ونطبق المقولة العظيمة الوقاية خير من العلاج، وأن تطبيق مثل هذه المواصفة إنما هو من هذا الباب.[1]

2. معيار المساءلة الاجتماعية SA 8000

المواصفة SA 8000 هي عبارة عن معيار اعتماد دولي يشجع المنظمات على تطوير ممارسات مقبولة اجتماعياً والحفاظ عليها وتطبيقها في مكان العمل.

وقد تم وضعها في عام 1989 من قبل المنظمة الدولية للمحاسبة الاجتماعية(SAI) ، وهي منظمة تابعة لمجلس الأولويات الاقتصادية، وينظر إليها على أنها معيار مكان العمل المستقل الأكثر قبولاً على مستوى العالم. ويمكن تطبيقها على أية شركة، بأي حجم، في مختلف أرجاء العالم.

ويتعامل اعتماد SA 8000 مع مشكلات تشتمل على العمل القسري وعمالة الأطفال والصحة والسلامة المهنية والحرية النقابية والمفاوضات الجماعية والتمييز وممارسات الانضباط وساعات العمل والتعويض وأنظمة الإدارة.[2]

بالإضافة إلى وضع معايير مكان العمل في مختلف أرجاء العالم، تتبنى مواصفة SA 8000 أيضاً الاتفاقيات الدولية الحالية، بما في ذلك الاتفاقيات الخاصة بمنظمة العمل الدولي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

ويعني تبني اعتماد SA 8000 أن الشركة يجب أن تفكر في التأثير الاجتماعي للعمليات الخاصة بها، بالإضافة إلى الظروف التي يعمل بها موظفو الشركة وشركاؤها وموردوها. ويمكن تطبيقها على أية شركة، بأي حجم، في مختلف أرجاء العالم. يساعد اعتماد شركتك بموجب SA 8000 من خلال مراجعة SGSعلى تطوير وتحسين المحاسبة الاجتماعية في العمليات المختلفة لديك. إن العمل مع المراجعين

[1] عوض الحربى عائلة الأيزو التاريخية ....المعايير والمواصفات القياسيةhttp://www.tkne.net/vb/t29821.html

[2] Groupe One, Guide de l’entreprise responsable, Editions Labor, Bruxelles, Belgique, 2003, p.18-19.

ذوي الخبرة في شركتنا لتنفيذ معيار مكان العمل الأكثر قبولاً على الصعيد العالمي، يُظهر مدى الالتزام بالمحاسبة الاجتماعية عند التقدم بعطاءات للحصول على التعاقدات وعند التوسع في نشاط شركتك.

الامتيازات التي يمكن الحصول عليها من معيار اعتمادSA 8000

- إثبات التزامك بالمحاسبة الاجتماعية والتعامل مع الموظفين العاملين في شركتك بشكل أخلاقي وبما يتوافق مع المعايير العالمية.
- تحسين الإدارة وأداء سلسلة الإمداد الخاصة بك.
- توفير الفرصة لك لضمان الامتثال للمعايير العالمية وتقليل خطر الإهمال والتعرض للنقد من العامة والتعرض للدعاوى المحتملة.
- دعم رؤية الشركة وبناء وتقوية ولاء الموظفين والعملاء وأصحاب المصلحة.
- إتاحة الفرصة لك لإظهار المحاسبة الاجتماعية بشكل صحيح عند التقدم بعطاءات للحصول على التعاقدات الدولية أو عند التوسع محلياً بالاستحواذ على الشركات الجديدة.

إن الشراكة مع SGS لتحقيق الاعتماد تؤدي إلى عمليات ذات مستوى أفضل من الأداء وزيادة المهارات وسلاسل إمداد متسقة وملتزمة بالإضافة إلى الوصول إلى المزيد من علاقات العملاء المستدامة والتي توفر ميزة تنافسية مربحة أكبر.

إظهار التزام شركتك تجاه المحاسبة الاجتماعية من خلال المشاركة مع SGS لتحقيق اعتماد SA8000.[1]

3. سلسلة مواصفات إدارة أنظـمة سـلامة الغـــذاء إيزو 22000

الآيزو ISO 22000 هو نظام مكون من مجموعة من العناصر التي تعمل على تأمين سلامة الغذاء في جميع المراحل التي يمر بها على امتداد السلسلة الغذائية حتى استهلاكه، ومعترف به دولياً في مجال سلامة الغذاء ومدعم بأنظمة آيزو (ISO) أخرى قابلة للتطبيق، وتشتمل المواصفة على ما يلي:

[1] عوض الحربى عائلة الأيزو التاريخية ....المعايير والمواصفات القياسيةhttp://www.tkne.net/vb/t29821.html

- معرفة الأخطاء التي يمكن أن تحدث للغذاء في كل مرحلة من مراحل التصنيع.
- العمل على مراقبة العمليات .
- وضع الخطوات التي تؤمن سلامة الغذاء خلال مرحلة الإنتاج .
- تسجيل ما يحدث وتطوير النظام باستمرار وذلك لتفادي الأخطاء مستقبلاً.

وكلمة HACCP مختصر من نظام تحليل المخاطر وتحديد نقاط التحكم الحرجة HAZARD AND ANALYSIS CRITICAL CONTROL POINTSأي أنه النظام الوقائي والذي يعنى بسلامة الغذاء من خلال تحديد الأخطار التي تهدد سلامته، سواء أكانت بيولوجية أو كيميائية أو فيزيائية، ومن ثم تحديد النقاط الحرجة التي يلزم السيطرة عليها لضمان سلامة المنتج. وهنالك العديد من المزايا لمواصفة آيزو22000 (الهاسب) أهمها:

- يؤدي إلى جعل المنشأة معنية بالرقابة الغذائية (الرقابة الذاتية) مما يسهل مهمة الجهات الرقابية من التقييم والمتابعة .
- يؤدي إلى جعل مصنعي الغذاء أكثر تفهماً لسلامة الغذاء وبالتالي ضمان فاعليتهم في إنتاج غذاء مأمون .
- توثيق كل ما يمس سلامة الغذاء بشكل مكتوب أو بأي طريقة يمكن الرجوع إليها عند الحاجة .
- يقلل من فرص سحب المنتج من السوق حيث إنه نظام وقائي يعمل على الحد من الأخطار الممكنة المرتبطة بالغذاء .
- يفتح المجال أمام الشركات للتصدير للأسواق العالمية .
- يزيد من ثقة المستهلك في المنتج.[1]

4. سلسلة المتطلبات العامة لكفاءة مختبرات المعايرة والاختبار إيزو 17025

حددت هذه المواصفة المتطلبات العامة للكفاءة اللازمة لإجراء الاختبارات أو المعايرة، بما في ذلك سحب العينات. وهي ملائمة لجميع المنشآت التي تجري الاختبارات أو المعايرات. وخُصصت هذه المواصفة للمختبرات لاستخدامها في تطوير أنظمتها الإدارية في الجودة والعمليات التنفيذية والفنية، ويمكن

[1] عوض الحربى عائلة الأيزو التاريخية ....المعايير والمواصفات القياسيةhttp://www.tkne.net/vb/t29821.html

أيضاً لعملاء المختبر والسلطات التنظيمية وجهات الاعتماد استخدام هذه المواصفة للتأكد من كفاءة المختبرات أو الاعتراف بها. ولابد من التنبيه إلى أن المواصفة لم تتعرض لمطابقة عمل المختبـر مع المتطلبات القانونية ومتطلبات السـلامة. وتستخدم المواصفة المصـطلحات والتعاريف ذات العلاقة الواردة في مواصفة الآيزو/ هـ د ك 17000، وكذلك المعجم الدولي للمبادئ والمصـطلحات العامة في المترولوجيا .(VIM) وهذه المواصفة تغطي متطلبات الكفاءة الفنية التي لم تتعـرض لـها المواصفة الآيزو 9000.

ويمكن القول بأن تطبيقات المواصفة هي عبارة عن توضيح للمعايير العامة (المتطلبات) الواردة في هذه المواصفة لمجالات محددة من الاختبار والمعايرة، أو الأساليب التقنية للاختبار، أو المنتجات أو المواد، أو الاختبارات أو المعايير المحددة، ووفقاً لذلك فإنه يجب أن يُقوم بإعداد مثل هذه التطبيقات موظفون لديهم الإلمام الفني الملائم والخبرة، وأن يركزوا على البنود الأساسية أو الأكثر أهمية للقيام بالاختبار أو المعايرة بشكل صحيح.[1]

5. سلسلة مواصفات إدارة نظام أمن المعلومات إيزو 27001

إن الاختراقات الأمنية للمعلومات قد ألحق بالاقتصاد العالمي خسائر ضخمة تقدر بمليارات الدولارات.

ومن أخطر الاختراقات الهجمة المشفرة التي تم إطلاقها عبر شبكة الإنترنت ما أطلق عليه فيروس Kles، الذي ارتفعت الخسائر التي سببها إلى ما قد يصل 9.9 بليون دولار أميركي، وفيروس Love Bug الذي قدرت خسائره التي سببها بما قد يصل إلى 9.6 بليون دولار أميركي. وعلى حسب تقرير إحدى دور الأبحاث وهي Price water house Coopers فإن هجمات القراصنة بمجموعها قد أنزلت بالاقتصاد العالمي في العام 2000م خسائر بحوالي 1.6 تريليون دولار أميركي.

ولذلك ظهرت الحاجة إلى ما يسمى إدارة نظام أمن المعلومات وبالتالي استطاعت المنظمة الدولية للتقييس ISO إعداد مواصفة عالمية وهي مواصفة آيزو 27001 والتي تعد أحد أحدث إصدارات المنظمة.

[1] نفس المرجع.

بعد تحديث النسخة الأولى والتي كان يطلق عليها ISO 17799 ويأتي هذا المعيار كمقابل للمعيار البريطاني المعروف.BS-7799 .

وتعتبر شهادة المعيار العالمي لأمن المعلومات ISO 27001 من أهم الشهادات المعترف بها عالمياً والتي تحمل قيمة عالية من ناحية رفع الكفاءة والجودة في المنظمات حول العالم في مجال إدارة نظم المعلومات. هذا وقد صرح المدير الدولي للآيـزو في منظمة BSI بقوله: "أكثر من ثـلاثة آلاف منظمة في العالم حصـلت على شهادة الآيزو 27001 وعلى سابقتها."BS 7799 .

من خلال ما تم تناوله من نقاط في هذا الفصل يمكن أن نستنتج جملة من العناصر الأساسية لا بد من التذكير بها.

لاشك أن الاهتمام الدولي بأنظمة إدارة البيئة تنامى في الآونة الأخيرة وبالذات مع كثرة الحديث عن الآثار السلبية لتناقص ما يسمى بطبقة الأوزون، وكذلك استمرار المداولات والمفاوضات الدولية فيما يختص بمعاهدةQ2 ، ومع ذلك فإن الاهتمام بأنظمة إدارة البيئة لم يصل للمستوى المطلوب نتيجة لنقص الوعي الكافي بفوائد تطبيق هذه الأنظمة.

أما بالنسبة للمبادرات الدولية، إنها موجهة للتطبيق في اقتصاديات قوية وأن اقتصاديات الدول النامية أو السائرة في طريق النمو فلم تحقق بعد الشروط الأساسية سياسيا واقتصاديا لتبني مثل التوجيهات التي جاءت بها تلك المبادرات.

يقتصر هذا العرض على أهم المعايير المتعلقة بالجودة والتنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. هناك العديد من المعايير الأخرى ولكننا اقتصرنا على تلك التي لها صلة بموضوع بحثنا.[1]

[1] عوض الحربى عائلة الأيزو التاريخية .... مرجع سابق

خلاصة الفصل الرابع

وخلاصة لما جاء في هذا الفصل هو أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من نقص في الموارد الضرورية لتبني التنمية المستدامة، وهذه الموارد متعددة فلا يتعلق الأمر بالموارد المالية فقط وإنما هناك أيضا الموارد البشرية، وعلى الأخص المختصة في مجال التنمية المستدامة، ما يحول دون قدرتها على إدماج هذا المفهوم. أضف إلى ذلك ضيق الوقت. أما بالنسبة للموارد المالية، إن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تملك الإمكانيات اللازمة لتتحمل تكاليف مبادرات المسؤولية الاجتماعية، مثل وضع نظام رسمي لإدارتها والتقرير عنها. فالحصول على شهادة الإيزو مثلا يشكل خطرا مرتبطا بتكاليف غير قابلة للاسترداد، والتي يتمثل الجزء الظاهر منها في اللجوء إلى مكاتب استشارة لوضع نظام للتقييس، وفي بعض الأحيان توظيف مسؤول للتنمية المستدامة. هناك عقبة أخرى، تتمثل في نقص المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

كما أن الضغط الممارس من طرف المجتمع المدني ضعيف أو غير موجود. في الوقت الراهن الضغط الكبير موجه نحو المؤسسات الكبيرة للالتزام بمتطلبات التنمية المستدامة، غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ستصبح معنية في وقت لاحق سواء من خلال:

- ضغط السوق: فالمؤسسات الآمرة تبدأ بوضع متطلبات التنمية المستدامة تجاه مورديها(مثلا في بعض الصناعات ISO 14001).
- ضغط المعايير: كالأعمال الحالية لـ AFNOR ، SD 21000 المطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لا يمكن أن تبقى بعيدة عن التطور الذي يرغم ممارستها ويكيف استراتيجيتها على أساس أهداف ليست فقط اقتصادية وإنما كذلك بيئية واجتماعية.

الجزء الثالث: التنمية المستدامة في المؤسسات الجزائرية

مع دراسة خاصة على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

الفصل الخامس: واقع التنمية المستدامة في مسيرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

المبحث الأول: أهم التحولات في مسيرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

المبحث الثاني : التنمية المستدامة في الجزائر.. الواقع.. التحديات.. المعالجات

المبحث الثالث : الخصخصة وضرورات تحول الاقتصاد الجزائري.

الفصل الخامس: واقع التنمية المستدامة في مسيرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

أثبتت التجارب العالمية أن المرور نحو النمو الاقتصادي يعتمد أساسا على المؤسسة الاقتصادية لأنها الأداة الرئيسة لإحداث التنمية والنمو في أي اقتصادٍ كان؛ انطلاقاً من هذا فقد أُوكلت للمؤسسات العامة الجزائرية القيام بهذا الدور، منذ حصولها على الاستقلال. إن الهدف الأساسي لأي مؤسسة سواء كانت صغيرة أو كبيرة، خدماتية أو إنتاجية هو خلق قيمة مضافة تشكل الثروة التي ستوزع فيما بعد وحجم هذه الثروة مرتبط بمفاهيم عديدة نذكر منها المردودية والإنتاجية والفاعلية وحسن الأداء.

وفقا لهذا المنطق عرفت المؤسسة العمومية الجزائرية تحولات عميقة كانت ولازالت مختبرا لتجارب اقتصادية مستوردة من اشتراكية ثم توجه رأسمالي، فالواقع الحالي للتسيير الاقتصادي الجزائري يستوجب علينا الرجوع إلى التحولات التاريخية الماضية لتفسير الوضعية الحالية. وسنتطرق إليها خلال ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: أهم التحولات في مسيرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

لا يمكن أن نتناول التنمية المستدامة أو المسؤولية الاجتماعية في الاقتصاد الجزائري دون الاعتماد على مسار اقتصادي محدد، سنحاول ضمن هذا المبحث تتبع أهم التحولات في مسيرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ضمن فترات تاريخية محددة، انطلاقا من الفرضية القائلة بأن فهم الظاهرة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لا يتم إلا من خلال مخاطبة الجانب التاريخي لها، بمعنى أن أي ظاهرة من هذه الظواهر هي بالأساس جزء من تاريخ فترات معينة، وبالتالي فان تتبع عملية تحول المؤسسات الجزائرية ضمن الحركة التنموية التي نمت بالجزائر، هو أمر ضروري وأساسي لفهم واقع التنمية المستدامة بالجزائر.

إن فهم وتحليل التنمية المستدامة في الجزائر لا يتم إلا من خلال تصفح الفترات المهمة التي عايشتها وسنتطرق إليها عبر ثلاثة مراحل: مرحلة ما قبل الثمانيات ومرحلة ما بعد الثمانينات ومرحلة الخوصصة. في هذا المبحث نحاول الوقوف على أبرز المحطات التي مرت بها المؤسسة ثم نتناول ما يميز كل مرحلة في ضوء التنمية المستدامة. وسيتم تتبع هذه المراحل ضمن التقييم التالي:

المطلب الأول : المراحل التي مرت بها المؤسسات الاقتصادية قبل الإصلاحات (ما قبل 1980)

اعتمدت عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي في هذه المرحلة على ما يسمى بالريع النفطي الذي يعتبر الينبوع المتدفق في تغدية ميزانيات المؤسسات العمومية، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين، التي لعبت دورا مهما في التنمية وأثارها ومعالمها ما زالت قائمة حتى الآن.

الفرع الأول: الفترة الأولى (1962-1970) ويمكن تقسيمها الى مرحلتين

1. **مرحلة التسيير الذاتي:** التي تلت الاستقلال وامتدت لغاية 1965، انشغلت الجزائر ببناء الدولة ومؤسساتها، لقد اهتمت بالجانب السياسي لتحافظ على وجودها. أما الحالة الاقتصادية فقد تميزت بضعف القطاع الصناعي ومعدلات بطالة مرتفعة وقطاع خاص هش وضعيف.

في هذه الفترة ركزت الدولة على توظيف المؤسسات المتوفرة حينها مع خلق جهاز إداري قادر على التأقلم مع إيديولوجية الحكومة الرسمية وتبني نمط "التسيير الذاتي" للأملاك، وذلك من خلال إصدار عدة قرارات تحدد الصيغة التنظيمية للمزارع والمؤسسات المسيرة ذاتيا.

يعتبر التسيير الذاتي أول شكل من أشكال التغير الذي عرفته المؤسسة الوطنية، ولقد طغت عليه فكرة الايدولوجية الاشتراكية

2. **فترة الشركة الوطنية (1966-1970):** ارتسمت ملامح هذه المرحلة بعد ظهور التصحيح الثوري بتاريخ 19جوان1965 ، التي خطت الخطوات الأولى نحو الاشتراكية كفكر ونموذج اقتصادي. وانصب التصحيح الثوري في بداياته على الجانب السياسي، إلا أنه ما لبث أن أعقبه تصحيح اقتصادي واجتماعي يهدف إلى تحسين ظروف المعيشة وتحقيق حاجات الشعب الأساسية، وشهد هذا التحول صدور العديد من القوانين*، ساهمت في إرساء دعائم منظومة قانونية جزائرية في جميع المجالات وتعويض القوانين الفرنسية التي كانت لا تزال سارية المفعول.

وجندت في سبيل تحقيقها مختلف الوسائل والطاقات المتاحة، فكانت الانطلاقة سنة 1966 بعمليات التأميم المكثفة التي شملت المناجم، البنوك والعديد من الصناعات الأخرى، أعقبها مباشرة إنشاء العديد من الشركات الوطنية، التي يعتبرها ميثاق الجزائر بمثابة " الأداة التي يمكن بواسطتها القيام بالنشطات

الاقتصادية الرئيسية"[1]، فظهرت إلى الوجود: الشركة الوطنية للنفط والغاز Sonatrach الشركة الوطنية للمناجم" سوناريم "سنة 1966، و"الشركة الوطنية لمواد البناء "سنة1967 ، والشركة الوطنية للعربات والحافلات" سوناكوم "سنة1967، والشركة الوطنية للمصبرات، الشركة الوطنية للصناعات النسيجية Sonitex ...وغيرها.

و أهم ما يشار إليه لم تكن المردودية المالية أولى أهداف الشركات الوطنية، فقد كان شغلها الشاغل هو التشغيل وخلق مناصب الشغل، ولهذا ابتعدت عن هدفها الحقيقي مما جعلها في وضعية حرجة إلا أنها كانت تلجأ إلى خزينة الدولة من أجل تمويل استثماراتها[2]. كما أنها لم تكن تملك جهازا فعالا يسمح بإعطاء البنوك معلومات كافية وواضحة عن الشركة بهدف تسهيل عملية دراسة الملفات وتسريح القروض.

الفرع الثاني: فترة التسيير الاشتراكي 1971-1980

يعتبر تبني النظام الاشتراكي خيارا سياسيا بقرار من مجلس الثورة سنة 1966، كرس مبدأ التنمية الاقتصادية والاجتماعية المبنية على التخطيط المركزي ومبدأ التدخل المباشر للدولة في الاستثمارات الإنتاجية، والبحث عن استقلال اقتصادي صناعي حقيقي مستقبلي.لذلك سعت الدولة الجزائرية إلى تحقيق هدف التنمية والنمو، وذلك من خلال مخططات تنموية تبنتها مع نهاية ستينيات القرن الماضي، وأوائل السبعينيات من القرن نفسه، والتي تجسدت بدايةً باستراتيجية التصنيع (والتي عرفت آنذاك باستراتيجية الصناعات المصنِعة) في إطار خطة ثلاثية تمتد من (1967-1969)، وخطتين رباعيتين تمتد على التوالي من (1970-1973) و(1974-1977)، بهدف القضاء على التخلف والخروج من دائرته في آفاق الثمانينات[3]، وتم تنفيذ هذه الخطط، بفضل ارتفاع أسعار النفط .

ارتكزت الاختيارات الصناعية للجزائر في جوهرها على التصنيع كاختبار وأسلوب تنموي أساسي لإخراج البلاد من الوضعية المتدهورة و الموروثة عن عهد الاستعمار وإقامة اقتصاد وطني قوي ومستقل.

*الحزب الحاكم وقتها؛

[1] زغدود علي، المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، ط2 ، الجزائر، ص40

[2] زوزي محمد، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث – 2010/08 جامعة ورقلة.

[3] DESTANE G De Bernis: Deux Stratégies pour L'industrialisation du Tiers Monde les Industries Industrialisantes et les Options Algériennes, Paris, PUF , p 546.

وقد منحت الدولة الأولوية للمشاريع الاستثمارية مرتفعة التراكم والتي تتمثل في الصناعات المصنعة[1] (المحروقات، البترو كيميائية، الحديد، الصلب والميكانيك) ذات كثافة رأسمالية وتكنولوجيا عالية تقوم بتحقيقها مؤسسات كبيرة في شكل مركبات ومصانع ضخمة تابعة في مجموعها لقطاع الدولة (القطاع العام).

تحددت معالم السياسة الاقتصادية في هذه المرحلة بانطلاق نحو إقامة صناعة ثقيلة، حيث تواصلت عملية تكثيف الاستثمارات الصناعية. "فقد حظيت الصناعة بحصة هامة من مجموع الاستثمارات، اذ خصص لها نسب 43% و 44.7% و 51.6% عبر المخططات على التوالي أي ان الفارق الذي يمثل 56.6% و 55.3% و48.4% على التوالي خصص لمجمل القطاعات الاقتصادية الأخرى.

أما النسب التي خصصت للزراعة فقد كانت في المخطط الرباعي الأول 14.8% والمخطط الرباعي الثاني 10.9% من الملاحظ أن حصتها في تناقص مستمر مقارنة بالصناعة.

وكانت حصة الصناعات القاعدية بما في ذلك صناعة الهيدروكربونات والصناعات الميكانيكية والكهربائية وصناعة مواد البناء 98.5% و86% في المخططين الرباعيين الأول والثاني بينما لم يخصص للصناعات الخفيفة إلا 0.8% من الاستثمارات ورغم النمو المتواصل في مستويات الإنتاج الوطني إلا أن هذا لم يستطع تغطية الاحتياجات المحلية من المنتجات الصناعية اذ ارتفعت الواردات السنوية من المعدات من 6000 مليون دينار جزائري في 1963 الى 9.7 بليون دينار جزائري في 1976 وذلك يعادل نصف الواردات الكلية.

وتوضح النسب المرتفعة للاستثمارات الصناعية نوعية اختيارات الجزائر في ميدان التصنيع، حيث أعطت أهمية خاصة للصناعات المصنعة باعتبارها قادرة على خلق ديناميكية داخل الاقتصاد الوطني.

و يمكن تلخيص أهداف هذه السياسة في النقاط الآتية[2]:

- إنشاء ركيزة صناعية موجهة للتصدير.
- تمويل القطاع الصناعي باستخدام المصادر النفطية.

فقامت الجزائر باستثمارات ضخمة انطلاقا من سنة 1970 حيث اهتمت من خلالها بالصناعات المرتبطة بالمحروقات والصلب لكي تسمح بالحصول على قاعدة صناعية هامة، وقد ساعدها في ذلك

[1] DESTANE G De Bernis op cit

[2] زوزي محمد، مرجع سابق.

أزمتا النفط لعامي 73 و 79 حيث ارتفع على أعقابها حجم المداخل. كذلك استعملت الادخار الأجنبي وتحصلت الجزائر على عدة قروض، الأمر الذي أدى إلى تشكيل ديون هامة على عاتقها من مليار دولار في 1970 إلى 19.37 مليار دولار في 1980.[1]

غير أن هذه السياسة لم تصمد في ظل سياسة اقتصادية تقوم على الإفراط في التمويل الخارجي وأحادية التصدير، فالاعتماد على التمويل الخارجي كان لإتمام الموارد التي توفرها الصادرات من المحروقات حيث تم اللجوء إلى السيولة الخارجية من خلال الاستدانة، بفعل التطور الكبير في قطاع المحروقات الذي سمح لها بالتقدم بسهولة لسوق رؤوس الأموال لتمويل جزء من الاستثمارات الضخمة.

المطلب الثاني: المراحل التي مرت بها المؤسسات الاقتصادية بعد الإصلاحات

عانى الاقتصاد الجزائري منذ بداية الثمانينات من صعوبات واختلالات كثيرة منها : انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام، تزايد عجز الميزانية العامة للدولة، ارتفاع معدل التضخم، ارتفاع معدل البطالة، ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتكلفتها. ولعلاج أو الحد من الصعوبات والاختلالات قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية ذاتية، تحتوي على مرحلتين أساسيتين : مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية (الهيكلة العضوية والمالية)، ومرحلة استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية.[2]

الفرع الأول: الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية

من أجل تحسين مردودية المؤسسات العمومية صدر مرسوم 242/80 المؤرخ في 04 اكتوبر والذي يتعلق بإعادة الهيكلة العضوية، وتمثلت هذه العملية في تفكيك وتفتيت هياكل القطاع العام والوحدات الاقتصادية الضخمة للدولة. وكان الهدف من إعادة الهيكلة العضوية هو تعميم استعمال أدوات التسيير الناجحة على كافة الوحدات الاقتصادية المجزأة، وتدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالتحكم الأفضل في الإنتاج عن طريق الاستعمال العقلاني للكفاءات والموارد المالية (تمت إعادة الهيكلة على أساس: التخصص، التقسيم الجغرافي، التقسيم حسب وجود المركز الرئيسي).

[1] عيسى بن ناصر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 7، ديسمبر 2002، ص 125

[2] عيسى بن ناصر، المرجع نفسه.

فرض هذا التقسيم على الدولة القيام بإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات المهيكلة حديثا ومساعدتها على مواصلة نشاطها الاقتصادي، ففي سنة 1981 تم إنشاء لجنة خاصة بالهيكلة المالية وذلك لدراسة أسباب اختلال التوازن المالي الذي انجر عن إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات، والتي اقترحت مخطط نموذجي للتسوية قصير ومتوسط الأجل، حيث كلف البنك الجزائري للتنمية بإعطاء قروض جديدة لإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات خاصة من خلال المخطط الخماسي (1980-1984). من أهداف الهيكلة المالية: الوصول إلى التطهير المالي للمؤسسات، توزيع الديون بين مختلف المؤسسات الناجمة عن الهيكلة العضوية والمؤسسة الأم، تصفية الحسابات بين المؤسسات العمومية[1]. ولأغراض توضيحية يمكن الاستعانة بالمخطط البياني التالي الذي يوضح المفهوم، المعايير والأهداف المنتظرة من هذه العملية[2].

[1] إسماعيل بوخاوة، سمراء دومي، مرجع سبق ذآره، ص ص88 -90

[2] بلوناس عبد الله، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004-2005 ص 80-88

شكل 12: إعادة هيكلة المؤسسات العمومية في الجزائر

المصدر: بلوناس عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 91

إذا كانت أولى الإصلاحات الاقتصادية التي امتدت من سنة 1982 إلى 1986 خصت بالدرجة الأولى للقطاع الحقيقي من الاقتصاد، حيث ساد الاعتقاد آنذاك أن حجم المؤسسات الاقتصادية الكبيرة وتعاظم نفوذها هو السبب في عدم تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية الاجتماعية. ولهذا تم التركيز في إعادة الهيكلة على تنظيم فروع المؤسسة إما عن طريق الامتصاص أو دمج البعض منها بهدف التخفيض من التكاليف. في حالة إعادة الهيكلة التي حدثت في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية فإن الهدف نفسه ولكن وسيلة التحقيق تختلف فبدلا من الامتصاص أو الدمج حدث انقسام وتضاعف المؤسسات، فقد تم المرور من 60 مؤسسة إلى 600 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لهذا لم يتحقق الهدف المنشود على أرض الواقع. أضف إلى ذلك إن المبالغة في التجزئة من شأنها أن تجرد المؤسسات من الوفرات الداخلية التي تتمتع بها المؤسسات ذات الحجم الكبير مثل البحث العلمي التكنولوجي لتطوير انتاجها وترقية نوعياته، وتنمية الابتكار والاختراع.[1]

أما عن دور العاملين في إعادة الهيكلة فقد تمت بعيدة منهم وعكس آرائهم، كما أنهم فقدوا مكاسب عديدة حققها لهم نموذج التسيير الاشتراكي. فقد أضحى العامل مجرد أجير خاضع للقانون العام للعامل. تم تجاهلهم في عملية التغيير ولهذا السبب حدثت اضطرابات عديدة لمقاومة هذا التغير[2].

بالنسبة للهدف من إعادة الهيكلة المالية هو التطهير المالي للمؤسسة، أي تصفية الوضعية المالية السالبة مع اتخاذ مجموعة من الإجراءات تلتزم بها المؤسسة، أي أن المؤسسة يجب أن تلتزم بإعداد حساباتها بأدق طريقة وتحدد تكاليفها، أي تحسيس مسيري القطاع العمومي بضرورة الاعتماد على النفس ولا يمكن للدولة أن تستمر في تمويل عجزهم.

باختصار التصحيحات الهيكلية التي مست المؤسسات العمومية مع بداية الثمانينات لم تحقق الأهداف المرجوة منها كتحسين المردودية بل زادت من فوضى التسيير، بالإضافة إلى العجز المالي الذي عانت منه هذه المؤسسات[3]. أضف إلى ذلك الانخفاض المريع لأسعار البترول 1986 دفع إلى ضرورة التفكير في إصلاحات جديدة تتحصل من خلالها المؤسسة العمومية الوطنية على استقلاليتها في إدارة شؤونها مع بقائها ملكا للدولة.

[1] رقام ليندة ، دور ادارة الموارد البشرية في تسيير التغير في المؤسسات الاقتصادية الكبرى في ولاية سطيف رسالة دكتوراه 2013-2014

[2] رقام ليندة ، المرجع نفسه.

[3] HADJ M ; Emergence de l'entreprise et de la GRH en Algérie ; Ed. Vuibert 2005 ; PP45-64 ; Paris .

الفرع الثاني :استقلالية المؤسسات الاقتصادية

بعد فشل الإصلاحات المطبقة خلال الثمانينات على المؤسسة الاقتصادية المتمثلة في إعادة الهيكلة العضوية والمالية، لجأت الدولة لمواجهة السلبيات المترتبة عن هذه المرحلة بخطة جديدة باسم استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، في 1988 باشرت الجزائر بإصلاحات اقتصادية عرفت باسم استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، هذه الإصلاحات تقوم على مبدأ الفصل بين حقوق الملكية والتسيير، فالدولة تبقى هي المالك للرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية، وتفوض هذه الحقوق إلى شركات مالية (صناديق المساهمة) المؤسسة لهذا الغرض، بحيث تمتلك هذه الشركات أسهمها في رأسمال المؤسسات العمومية، ومنه تصبح المؤسسة ذات أسهم وتتخلص بذلك من الوصاية المباشرة للدولة.

والهدف من الاستقلالية هو إعطاء الصفة التجارية للمؤسسة العمومية الاقتصادية، وفك قيود الرقابة التي كانت مفروضة عليها بإعطاء حرية أكبر للمسير في اتخاذ القرار، رافقها صدور مجموعة من القوانين التشريعية لتهيئة الشروط اللازمة لتطبيقها:[1]

- قانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية؛
- قانون 88-02 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بالتخطيط؛
- قانون 88-03 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بصناديق المساهمة؛
- قانون 88-04 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بتعديل القانون التجاري و يحدد القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية.

و الشكل الموالي يلخص ماهية الاستقلالية، الغاية منها و أهدافها:

[1] BOUYACOUB Ahmed, la difficile adaptation de l'entreprise aux mécanismes de marché, les cahiers de CREAD, № 45, 1998 ,p 36.

شكل 13: استقلالية المؤسسة العمومية

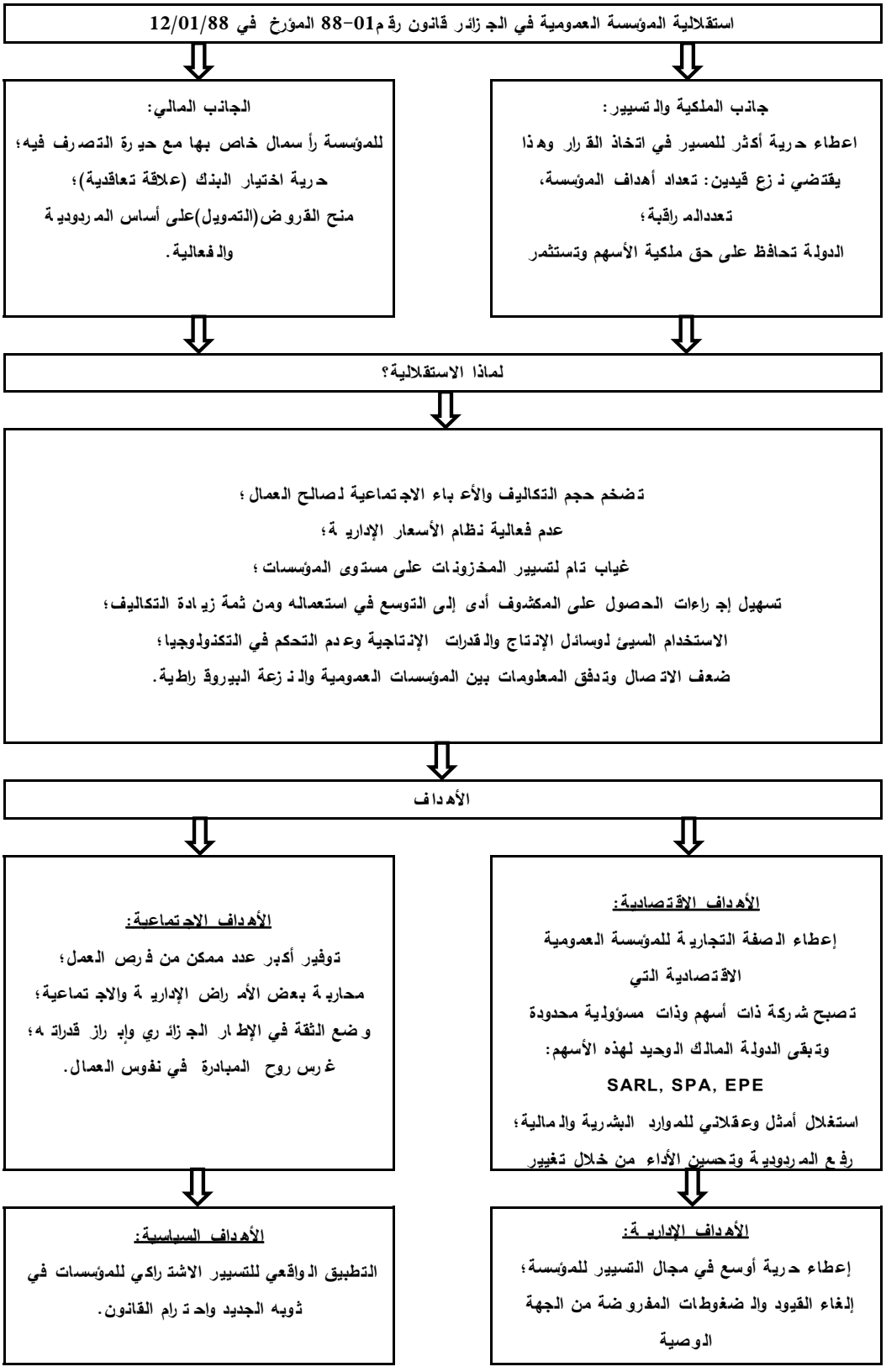

المصدر : بلوناس عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص121

الاستقلالية عملية تهدف إلى إعادة الاعتبار لشخصية المؤسسة، ترك الحرية للمؤسسة بالتكفل بجميع أعبائها وأصولها ومنحها الحرية لوضع إستراتجيتها الخاصة وتتحمل الأخطار التسييرية وتحقيق أرباح صافية لسد حاجات الاستثمار. من خلال ما تطرقنا إليه، إن استقلالية المؤسسة تحمل في طياتها إصلاحات ذات طابع ليبرالي وكانت آنذاك الجزائر تتبع التوجه الاشتراكي، ولهذا السبب استقلالية المؤسسات أسهمت في إدخال القليل من التغيرات على مستوى الأقسام والمصالح المنتجة في هذه المؤسسات، أما الممارسات القديمة والسلوكيات استمرت، وهذا يدل على ضعف فاعلية هذا البرنامج.

ولم تكن نتائج هذه المرحلة أفضل من سابقاتها. بحيث كانت نتائجها محدودة، سواء في مجال الكفاءة التخصصية أو الفعالية الإنتاجية، وتضاعف تدهور المؤسسات العمومية بشكل كبير"[1]، وقد ساعد على ذلك تدهور الوضع السياسي والأمني وغياب الاستقرار الحكومي. وخير دليل على الفشل الاقتصادي الذاتي في الجزائر هو إعادة جدولة الديوان الخارجية وتبني برنامج التصحيح الاقتصادي خلال 1995/1994 بالاتفاق مع الصندوق الدولي والبنك العالمي.

الفرع الثالث: التحولات والإصلاحات الاقتصادية:

لقد أدخل دستور 1989 تغيرات جذرية على النظام الاقتصادي وعلاقة الدولة بالاقتصاد، من أجل التخلص بصورة كلية من جميع النصوص التي جاء بها دستور 1976 ذو الطابع الاشتراكي .

وفي هذا السياق راجع دستور 1989 مفهوم ملكية الدولة وجماعتها الإقليمية، لقد تلخصت الأحكام الدستورية في شأن الإصلاحات الاقتصادية في:[2]

- إسقاط مفهوم الاشتراكية كنظام اقتصادي؛
- حصر الملكية العامة في الثروات الطبيعية الحية أو الميتة والمرافق العمومية؛
- جعل علاقة الدولة بالاقتصاد أكثر مرونة وتحجيم دورها الاقتصادي؛
- إقرار حق الملكية الخاصة دون قيد؛
- التخلي عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية؛

الفكرة الأساسية في هذه الإصلاحات الاقتصادية هي تحرير الاقتصاد من التسيير الإداري. وهكذا عرف الاقتصاد الجزائري ومؤسساته الاقتصادية خلال العشريتين الأخيرتين تحولات جذرية وعميقة ويمكن تصنيف مراحل تلك التحولات إلى:

[1] BESSEYRE des Horts, CH., Responsabilité sociale et restructurations : Les réalités et l'utopie en France et en Algérie ; Ed. Vuibert 2005 ; PP65-71; Paris .

[2] رشيد زوزو، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر1988- 2008، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة.

مرحلة التعديل الهيكلي الأول (التثبيت) 1993-1994

إن مرحلة التثبيت والتعديل الهيكلي كانت نتاج الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، منها انخفاض سعر البترول والنقص في التمويل الخارجي وارتفاع المديونية ثم محنة الإرهاب فكانت الإجراءات التالية:

- تحرير الأسعار والتجارة الخارجية والحد من تدعيم معظم السلع الأساسية؛
- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 50%؛
- تثبيت كتلة الأجور .

صدور قانون الاستثمار (93/12) إلا أن عملية التثبيت أدت إلى:

- انخفاض في عجز الميزانية وفي نسبة التضخم؛
- تحسن في احتياط الصرف؛
- كما تم حل 88 مؤسسة عمومية.

مرحلة التصحيح الهيكلي (1995-1998)

ولأن مرحلة التثبيت الاقتصادي لم تحقق نتائجها بالصورة المطلوبة، لجأت الجزائر وباتفاق و إملاءات صندوق النقد الدولي إلى عملية تصحيح هيكلي ثانية بهدف:

- تحقيق نمو متوسط (5%)؛
- تخفيض نسبة التضخم؛
- تحرير التجارة الخارجية والأسعار ؛
- الشروع في الخوصصة .

وهكذا نلاحظ أن أهم إجراء كان له التأثير الكبير مجتمعيا هو صدور قانون خوصصة المؤسسات العمومية ودخول هذه العملية حيز التطبيق سنة 1996 حيث مست هذه العملية 200 مؤسسة عمومية لتتواصل بخوصصة 800 مؤسسة محلية وببيع 250 مؤسسة كبرى وليتم تسريح آلاف العمال 80.000 عاملا في قطاع البناء فقط.[1]

[1] كربالي بغداد ، 2005 ، ع 63 ،8 بغداد كربالي :نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر ،، مجلة العلوم الانسانية ،ع 8 ، جامعة بسكرة، 2005

مرحلة التحولات لما بعد1998

إن التحول النسبي في الوضع الأمني وفي الاستقرار السياسي أن قامت الدولة بإعداد برنامج طموح للنهوض بالاقتصاد الوطني انطلاقا من التعديلات التي تجري بين الحين والآخر في تشريعاتها الاقتصادية تماشيا مع المستجدات الدولية والوطنية، ولعل أولى تلك الإجراءات قانون الاستثمار وقانون الخوصصة المعدلين سنة2001 بهدف خلق مناخ ملائم للاستثمار ورفع القدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية، ولتشجيع الاستثمار وفتح المجال في إطار التمويل للخواص الوطنيين والأجانب بإنشاء مصارف خاصة، فكانت الحصيلة في 2001 ظهور 26 مصرفا، وبهذا تكون الدولة قد قامت بعدة إصلاحات في جميع المجالات الاقتصادية، فقد وقعت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وهي الآن ما تزال في محاولة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

من خلال عرضنا لمختلف مراحل الاقتصاد الجزائري، وكذا الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية، من أجل تحسين النتائج الاقتصادية والاجتماعية، لاحظنا أن الجزائر اتبعت عدة أساليب واستراتيجيات من أجل تحقيق مناخٍ اقتصادي جديد.

المبحث الثاني : التنمية المستدامة في الجزائر.. الواقع.. التحديات.. المعالجات

مما لا شك فيه أن التنمية الصناعية كانت سمة رئيسية في الجزائر خلال السبعينيات من القرن الماضي، نتيجة لحركة التنمية والبناء التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة، ومع زيادة الاهتمام بدور الصناعة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، حيث بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي قدره % 7.2 في المعدل السنوي في 1977[1]، إلا أن الإهتمام بتحقيق معدلات قياسية للتنمية الصناعية في تلك الفترة دون تخطيط بيئي مسبق له أدى إلى تدهور الموارد الطبيعية وزيادة الهذر في المواد الخام واستهلاكها كما ساهم بصورة رئيسية في تلوث البيئة المحيطة من ماء وهواء وتربة.

من خلال هذه الدراسة، سنتعرف على الضغوطات الناتجة عن القطاع الصناعي في الجزائر، مع الإشارة إلى التلوث وانعكاساته السلبية علي صحة السكان وإنتاجيتهم، كما سنتناول ضعف النمو وتفاقم البطالة وتفشي الفقر في المراحل الأخرى؛ كل هذه العقبات تحول دون تحقيق الاستدامة في الجزائر، وعليه سوف يتم تسليط الضوء على واقع الاستدامة في الجزائر من خلال ثلاثة مطالب:

- المحور الأول: البيئة عبر مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر
- المحور الثاني: أهم التحديات التي تواجه الجزائر في المجال الاقتصادي
- المحور الثالث: أهم التحديات التي تواجه الجزائر في المجال الاجتماعي

[1] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2000 ، ص13

لن نستطيع الإحاطة بكافة التحديات والمعوقات في هذا البحث وسيتم التركيز على المؤشرات الأهم من وجهتنا.

المطلب الأول: البيئة عبر مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر

يواجه العالم بشكل عام والجزائر بشكل خاص العديد من التحديات ومنها تحدي التلوث البيئي الذي أصبح حقيقة لابد من التعامل معها والتصدي لآثارها، خاصة أن هذا التحدي لم يحظ بالاهتمام المطلوب من قبل الحكومة خلال العقود الماضية بالإضافة إلى ذلك إن البلد يفتقر إلى العديد من أنظمة الرصد البيئي مما يترتب عليه حدوث ظاهرة التلوث البيئي، والتي تؤثر على جهود التنمية المستدامة وعليه سوف يتم تسليط الضوء على الواقع البيئي في الجزائر من خلال عدة نقاط.

الفرع الأول: واقع البيئة في الجزائر عبر مراحل التنمية

1/ مرحلة المخططات التنموية حتى نهاية الثمانينات:

إن التلوث البيئي الذي أصاب الجزائر، ناتج عن السياسات التنموية المنتهجة ابتداء من المخططات التنموية حتى نهاية الثمانينات. لقد ساهم القطاع الصناعي بفعالياته وأنشطته المتباينة ومخرجاته العديدة من أبرز العوامل المؤثرة سلبا على النظام البيئي والذي أحدث خللا أكيدا على التوازن الايكولوجي. سنركز في هذا الفرع على تأثير السياسات التنموية المنتهجة على البيئة في الجزائر.

لقد اختارت السلطات الجزائرية سياسة التصنيع كأسلوب تنموي أساسي ومنحت الأولوية للمشاريع الاستثمارية مرتفعة التراكم والتي تتمثل في الصناعات المصنعة[1] (المحروقات، البتروكيميائية، الحديد، الصلب والميكانيك) ذات كثافة رأسمالية وتكنولوجيا عالية تقوم بتحقيقها مؤسسات كبيرة في شكل مركبات ومصانع ضخمة تابعة في مجموعها لقطاع الدولة (القطاع العام) فكان من نتائجه ظهور عدة أقطاب صناعية على مجموع الوطن نتج عنها تجمعا ماديا وبشريا.

[1] VIRATELLE Gérard, L'Algérie algérienne, Paris : Éd. Économie et humanisme : les Éd. ouvrières, 1970

لقد أنجزت المشاريع الصناعية دون اكتراثها بالأبعاد البيئة. في أغلب الأحوال يتم تفضيل المواقع السهلة لإنجاز المشاريع، مثلا القريبة من مخزون اليد العاملة، المجاورة للمناطق الحضرية[1]، الشيء الذي أدى إلى إحداث آثار مضرة بالبيئة والصحة العامة. إذ تقع أهم المنشآت الصناعية الملوثة قرب السواحل .

يعتبر الساحل الجزائري من بين السواحل الأكثر تمركزا للسكان ضمن بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، يعيش ثلثي سكان الجزائر في المناطق الساحلية، رغم أن مساحة المناطق الساحلية لا تتجاوز 04 % من مساحة الجزائر الإجمالية. وأن أهم المشاريع الصناعية توجد بالشريط الساحلي، الذي يحتوي على أكبر وأهم منطقتين صناعيتين (أرزيو وسكيكدة)، وعلى العشرات من الموانئ المهمة، سواء موانئ بترولية أو موانئ للملاحة البحرية، إضافة إلى المركبات الصناعية الساحلية.[2] أقيمت هذه المشاريع في كثير من الأحيان على حساب الأراضي الفلاحية والمناطق الرعوية كما أنها تقذف في أغلب الأحوال نفاياتها دون معالجة في البحر.

وقد أدى التمركز الجغرافي للأنشطة الصناعية داخل المدن واستخدام التكنولوجيا القديمة الملوثة، إلى تأثيرات سلبية على الوضع البيئي في الجزائر خلال العقود الماضية. إذ اعتمدت معظم المنشآت الصناعية على الوقود البترولي، الذي يعد مصدرا رئيسيا لانبعاث غازات ثاني أكسيد الكبريت وثاني أكسيد النيتروجين وأول أكسيد الكربون والدخان. وأهم مظاهر التلوث الصناعي هي تلك التي تتعلق بالمياه والتي تتسبب فيها مصارف مياه المصانع وتلوث الجو الناجم عن مادة ديوكسيد الكبريت (SO_2) و أنواع الغبار وأكسيدات الأزوت (NO_X).

2/ مرحلة الإصلاحات منذ 1986:

إن التنمية في هذه المرحلة الجديدة تميزت بالتذبذب الاقتصادي وانهيار المؤسسات الاقتصادية المسبوقة بإعادة الهيكلة التي دشنت في مرحلة سابقة بين 1983 – 1988 بحل وبيع الكثير من مؤسسات القطاع العام لصالح الخواص أو لصالح العمال. أما على المستوى الخارجي فإن الظروف الاقتصادية الدولية والتحول الرأسمالي للمعسكر الشرقي السابق بزعامة الاتحاد السوفياتي وانخفاض أسعار

[1] Les zones urbaines et les activités industrielles, rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement, ministère de l'aménagement de territoire et de l'environnement, 2000 , p 61.
[2] CHAIB Soraya, les instruments juridique de la lutte contre la pollution d'origine industrielle en droit algérien, mémoire de magister en droit public, institut de droit , université Djilali Liabes de sidi bel Abbes, année universitaire1998-1999 , p 23.

البترول، أثرت بصفة سلبية على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. وبدأ التدهور الإيكولوجي يظهر للعيان نتيجة التصنيع واستغلال الموارد الطبيعية والزراعية بشكل مفرط وكثيف، كما تجلى النمو العمراني السريع في المناطق الساحلية وتسبب في ظهور أنواع من التلوث، وقد كان تقرير البنك العالمي حول الجزائر الصادر في أوت 1989 حول السياق الاقتصادي والاجتماعي، قد حمل أول عناصر التفاعل بين السكان والبيئة[1]، مشيرا بذلك إلى بداية التلوث البيئي في الجزائر، إذ أن تدهور الأوساط الطبيعية وتلوث المياه والساحل البحري والهواء وتراكم النفايات السامة على مستوى المنشآت الصناعية وتعميم المزابل الغير المراقبة، أصبحت في منتصف الثمانينات حقائق مقلقة . [2]

3/ مرحلة التعديل الهيكلي في التسعينات :

من خلال الانفتاح على اقتصاد السوق بصورة تدريجية وتنفيذ برامج التعديل الهيكلي، تجلت الآثار البيئية بسبب خفض ميزانيات التسيير والتجهيز وإيقاف برامج الأشغال الكبرى التي ساهمت في فك العزلة على المناطق ومكافحة التصحر وإهمال التخطيط لا سيما فيما يتعلق بالتهيئة العمرانية. أما المؤسسات الصناعية واجهت مشاكل مالية جعلتها عاجزة على تحمل التكاليف الإضافية للتقليص من التلوث، وقد ضاعفت هذه الأوضاع بالطبع من التدهور والإتلاف التي تعانيه البيئة من الموارد غير المتجددة[3].

الفرع الثاني: الضغوطات الناتجة عن القطاع الصناعي في الجزائر

أدى التمركز الجغرافي للأنشطة الصناعية داخل المدن واستخدام التكنولوجيا القديمة الملوثة إلى تأثيرات سلبية على الوضع البيئي في الجزائر خلال العقود الماضية. إذ اعتمدت معظم المنشآت الصناعية في الجزائر على الوقود البترولي، الذي يعد مصدرا رئيسيا لانبعاث غازات ثاني أكسيد الكبريت وثاني أكسيد النيتروجين وأول أكسيد الكربون والدخان. تنطبق هذه الظاهرة على الجزائر التي أسست 253 مصنع أو أكثر، يقع معظمها على السواحل وفي السهول الداخلية، وتعتبر أكثر من50% من هذه المصانع مجهزة نظريا بأنظمة لتخفيف التلوث ولا يشتغل معظمها بصفة منتظمة.[4]

[1] GARBI Ait Belgacem, population et environnement, CENEAP,Alger,1999,p12

[2] عبد القادر عوينان، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير ، البليدة 2008.

[3] المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، مشروع تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2000 ،الدورة العادية 19 ، نوفمبر 2001 ، ص169

[4] فاطمة الزهراء زرواط، مرجع سابق، ص162 .

أما حاليا تملك الجزائر اثنى عشر مصنعا للإسمنت موزعة على مجموع التراب الوطني، وتشكل هذه المصانع أينما كانت مواقعها مصادر كبيرة للتلوث، ينتج عنها آثار وخيمة لما تنثره من غبار وبما تنفثه من غازات الاحتراق المنبعثة من أفرانها الكلسية.[1] كما تعتبر مصانع الإسمنت مصدرا هاما لتدفق الغازات[2]، حيث تدفق سنويا 4596 طن من أكسيد الأزوت و 12000 طن من أكسيد الكربون و 1020000 طن من أكسيد الكبريت، و 464 طن من المركبات العضوية المتبخرة غير الميثانية، وبغرض تقليل تدفقات الإسمنت جهزت كل مصانع الإسمنت بشبكات لإزالة الغبار، غير أنها في أغلب الأحيان معطلة نتيجة مشاكل متعلقة بالصيانة. و من أهم المصانع المتسببة في هذا النوع من التلوث نذكر:

– مركب الاسمنت لمدينة الشلف يتسبب سنويا في خسارة الإنتاج الفلاحي لهذه المنطقة بمقدار مليون دج.

– كما تسبب مركب الأسمدة الفوسفاتية لمدينة عنابة بـ 1.5 مليون دج.

– أما مركب الإسمنت لحامة بوزيان (قسنطينة) فقد قضي على كل المنطقة الفلاحية في الحامة و في المناطق المجاورة.

– صناعة الحجار تنتج صفائح معدنية التي تحول إلى أنابيب ومواد حديدية مصنعة والفضلات تطرح في البحر الأبيض المتوسط حيث لوثته ولوثت المحيط.

– وشيد معمل الورق لمستغانم على الشاطئ كما أنشئت له قناة للصرف الصحي طولها كلم واحد عرض البحار. ومع مرور الزمن تآكلت القناة وانكسرت وأصبح الصرف على الشاطئ، كما أنه يستهلك كميات كبيرة من المياه ويطرح حمض الكلور.

– ومركب الزئبق بعزابة، والذي تم غلقه في شهر ماي 2004 ومركب تكرير البترول ومركب المواد البلاستيكية ومركب تمييع الغاز بالمنطقة الصناعية لسكيكدة . هذا إضافة إلى الحوادث التي شهدتها ولاية سكيكدة هي الأخرى خلفت آثارا كبيرة على البيئة، بداية من حادث انفجار الباخرة البترولية " سوترن كروس "سنة 1986 والتي تسربت منها كمية معتبرة من البترول داخل الميناء، كما تم العثور سنة 1988 بشاطئ وادي الصابون

[1] تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2000 ، مرجع سابق،140

[2] رزاق أسماء ، آليات تمويل سياسات حماية البيئة في الجزائر ، دراسة حالة ولاية بسكرة ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2008

بفلفلة على أسماك ميتة يصل وزن الواحدة منها إلى حوالي 14 كلغ، وفي سنة 1989 غرقت السفينة "مالويس " التي كانت محملة بـ 50 متر مكعب من مادة الصودا، وفي نفس السنة قامت وحدة التزفيت التابعة لمصنع " سوناترو" سابقا برمي كميات كبيرة من المازوت في وادي فندك تسببت في إهلاك الثروة السمكية المتواجدة به.[1]والقائمة لا زالت طويلة و لكننا نكتفي بهذا القدر.

كما يؤدي إلى أضرار اقتصادية تتمثل في خسارة الإنتاج الفلاحي مثل مركب الاسمنت بالشلف الذي أدى إلى خسارة في الإنتاج بـ 1 مليون دينار.

الفرع الثالث : التأثيرات البيئية للصناعة و أهم التحديات

وتصنف مصادر التلوث الناتج عن الصناعة حسب نوعية الملوثات إلى ملوثات الهواء والملوثات السائلة والمخلفات الصلبة والنفايات الخطرة. وتشير الإحصائيات عن قطاع الصناعة بالجزائر إلى أن أهم المشكلات البيئية الناتجة عن الصناعة تتمثل في مشكلة تلوث الهواء بنسبة 77 % وتليها مشكلة تلوث بيئة العمل داخل المنشآت الصناعية بنسبة 65% ثم مشكلة تلوث مياه الصرف الصناعي بنسبة 39% تليها مشكلة المخلفات الصلبة والنفايات الخطرة.

1/ تلوث الهواء:

تنقسم مصادر تلوث الهواء في الجزائر إلى مصدرين، الأول من مصادر طبيعية مثل الغازات والأتربة الناتجة من العواصف وحرائق الغابات، أما ثاني ينتج عن فعل الإنسان نتيجة لأنشطته المختلفة. وتتمثل مصادر تلوث الهواء في الجزائر في الغازات المتصاعدة من المصانع، ومن وسائل النقل المختلفة ومحطات توليد الكهرباء وغيرها من الأنشطة. ومن أهم ملوثات الهواء أكاسيد الكبريت والنيتروجين وأول أكسيد الكربون والهيدروكربونات وأكاسيد الرصاص، بالإضافة إلى الجسيمات الدقيقة الناتجة عن العوادم وحرق القمامة[2] .

[1] سالمي رشيد، أثر تلوث البيئة في التنمية الإقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراء ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006 ، ص197 .

[2] عبد القادر عويبنان، مرجع سابق

وعلى الرغم من تعدد وتنوع مصادر تلوث الهواء في الجزائر، إلا أنها تكون في الغالب من الملوثات التي يتسبب فيها الإنسان والتي أغلبها ناجمة عن تسرب مواد غريبة إلى الطبقة الهوائية من المصادر الصناعية وعوادم السيارات التي ازداد عددها مع مرور الزمن. تشكل السيارات خاصة القديمة منها أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى، ففي الجزائر هناك نسبة عالية من السيارات المفترض إبعادها عن الاستعمال، إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحية لتقليل التكلفة والتهرب من دفع الضرائب ويقدر جمعها بحوالي 124 ألف طن سنويا، منها 220 ألف طن فضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة، 29 ألف طن فضلات سامة، ويتسبب القطاع الصناعي بنسبة كبيرة من حجم التلوث، حيث يقدر إجمالي ما تنتجه المناطق الصناعية بـ 180.000 طن من النفايات الخطيرة. أضف إلى ذلك ملوثات احتراق الوقود البترولي الذي يستخدم في معظم المنشآت الصناعية في الجزائر، والذي يبدأ من المازوت وهو يحتوى على نسبة عالية من الكبريت لذلك فهو مصدر رئيسي لانبعاث غاز ثاني أكسيد الكبريت. بالإضافة إلى العمليات الصناعية وعمليات تخزين المواد الخام والمنتج النهائي، كما هو الحال في صناعات الأسمدة والاسمنت ويحتوى إقليم ارزيو وسكيكدة وعنابة على المصادر الرئيسية والكبرى لتلوث الهواء الناتج من الصناعة حيث ترتكز في هذه المناطق الصناعات المعدنية والكيماوية، وفي مناطق أخرى ذكرت سالفا، تعمل معظمها بالطريقة الجافة والتي ينتج عنها تراب BYPASS الملوث للبيئة[1]. على سبيل المثال يخرج كل مصنع ما يزيد عن 400 طن يوميا، وبما أن للجزائر 12 مصنع اسمنت إذن إجمالي الإنتاج اليومي لهذه المصانع 48.000 طن من تراب الإسمنت، ويعتبر من أهم أسباب تلوث الهواء عند هبوب الرياح العكسية من جميع النواحي.

2/ تلوث الماء:

يجمع علماء البيئة على المستوى العالمي أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأبيض (الماء الصالح للشرب)، وهذا نظرا لتوقع نقص في عرض هذا الأخير مقابل الزيادة في الطلب العالمي عليه. محدودية المياه العذبة تشكل انشغالا عظيما في الجزائر من خلال تناقص الموارد المائية وتقلص وانخفاض معدل نصيب

[1] عبد القادر عوينان، مرجع سابق

الفرد النظري من الماء الصالح للشرب الذي لا يتجاوز 330 م^3 سنويا أي 904 ل/يوميا بينما الفعلي لا يتجاوز 165 لتر يوميا، بينما المعدل العالمي هو 1000م^3/سنويا[1].

وهذا يدل على أن مشكلة المياه في الجزائر حقيقة معاشة بدأت في التفاقم، إنها أزمة معقدة ومتعددة الأسباب، فالجفاف وتذبذب تساقط الأمطار لا يعدو أن يكون السبب الوحيد، فضعف وسوء استغلال الإمكانات المائية المتوفرة يعد من الأسباب القوية لهذه المشكلة التي بدأت تتفاقم من خلال عدم التوازن بين الموارد المائية والاحتياجات الوطنية من هذه المادة الحيوية الأساسية.

أضف إلى ذلك ارتفاع عدد سكان الجزائر و تزايد حاجياتهم من الماء حيث ارتفع عدد السكان من 12 من سنة 1962 ليصل 37 مليون نسمة سنة 2012 وسيصل 43.2 مليون نسمة في آفاق سنة 2025 و بالمقابل انخفض نصيب الفرد من 1500 م^3 إلى 459 م3 وقد ينخفض إلى أقل من 390 م^3 في آفاق 2025 وبلغ الاستخدام المنزلي للماء 22 بالمائة من الثروة المائية. استهلاك الزراعة حوالي 3.94 مليار م^3 من المياه لسقي 555 ألف هكتار أي 709.9 م^3 لكل هكتار بينما فعليا لا تستهلك سوى 1.45 مليار م^3 .تزايد حاجيات القطاع الصناعي الذي يستخدم ما نسبته 4 بالمائة من المياه.

غياب ثقافة الاستهلاك و انتشار ظاهرة التبذير ساهم في هدر كميات معتبرة من الماء دون استغلالها في حين تعاني فئات أخرى من العطش. انتشار ظاهرة الحفر العشوائي وغير المنظم للآبار من قبل المواطنين دون رقابة ساهم في استنزاف وانخفاض منسوب المياه الجوفية[2]. أضف إلى ذلك عوامل تلوث الموارد المائية الناتجة عن صرف المياه القدرة[3] من الوحدات الصناعية والمنازل التي تحتوي على كميات هامة من الفسفور والأزوت وهذا ما يفسر تلويثها بالموارد الكيميائية، وأدى إلى تلويث المياه السطحية. بسبب تسرب المبيدات الحشرية والمواد الكيميائية الناتجة عن دفن المخلفات الصناعية والنفايات المنزلية وهذا ما يؤدي إلى تلويث المياه الجوفية .

بسبب ضعف تسيير المياه : نتيجة للتبذير بفعل وجود تسربات في شبكات التوزيع، كما كشفت وزارة الموارد المائية أن معظم أنابيب صرف المياه وأنابيب نقل المياه الصالحة للشرب غير مطابقة للمعايير العالمية مما أدى إلى ارتفاع نسبة انتشار الأمراض المتنقلة عن طريق المياه بما في ذلك الأمراض المعوية منها:

[1] Mansour-Hadjeres.over-blog.com/2015/07/55a312ac-803f.html
[2] Op. cit.
[3] رزاق أسماء، مرجع سبق ذكره، ص62

الكوليرا، الدفتيريا، الالتهاب الكبدي الوبائي، الملاريا وأمراض جلدية إضافية إلى أثاره على الحياة البيولوجية للكائنات الحية الأخرى.

ولقد شهدت الجزائر عبر مختلف مناطق البلاد تفاقم هذه الأمراض، فإحصائيات الديوان الوطني الجزائري للإحصاء لسنة 2000 تشير أن هناك 2805 حالة تيفويد وفي سنة 2002 هناك 3218 حالة لكل 100000ساكن[1].

كما تم تسجيل ما يقارب 220 مليون متر مكعب من المياه الملوثة بالموارد الصناعية، وذلك في سنة 2005، و قد بلغت نسبة الأزوت فيها 8000 طن، فالتلوث الصناعي و مخلفات المصانع تؤثر بطريقة مباشرة على المنابع المائية كالمياه البحرية، والسدود : كسد بني بهدال و حمام قرقور وواد التافنة، الصومام والشلف، كما تم تسجيل نسبة تلوث معتبرة بالنسبة للشواطئ مثلا شواطئ العاصمة وكذا سكيكدة و تأتي هذه المشاكل بسبب نقص الرقابة بالنسبة للمنشآت الصناعية[2].

كما يعد تلوث مياه السواحل من أخطر أنواع التلوث في بعض المناطق الجزائرية كمنطقة واد السمار بالعاصمة ووادي الكرمة بوهران، أضف إلى ذلك تلوث السواحل الشرقية كسواحل مدينة سكيكدة حيث ورد في أحد التقارير ارتفاع نسبة الزئبق في الماء الى واحد ملغ في م^3 في حين ان المسموح به دوليا لا يتجاوز 0.001 ملغ /م3 مما اثر على الثروة السمكية في هذا الشريط[3]. ويمكن لظاهرة تلوث المياه أن ينجر عنها مجموعة من الأمراض مصدرها جرثومي طفيلي أو فيروسي تنقلها المياه لجسم الإنسان.

وخلال السنوات الأخيرة تم تسجيل تفاقم لهذه الأمراض ومنها التيفويد، الكوليرا، التهاب الفيروسي وحمى الامعاء[4]. ان الاضرار الناتجة عن قلة المياه و تأثيرها على الصحة تمثل نسبة 0.61% من الناتج الداخلي الخام PIB وعدم الاهتمام بتحسين تسيير التطهير يزيد من حدة هذا التأثير.[5]

[1] مهدية ساطوح، البيئة في الجزائر واقعها و الاستراتيجية المتبعة لحمايتها، الملتقي الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة، 22 أكتوبر، 2008 ، ص - 6 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة 20 أوت سكيكدة يومي.

[2] Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement – rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement 2005,p 209-210.

[3] سالمي رشيد، اثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص197.

[4] فتحي دردار، البيئة في مواجهة التلوث، دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، 2003، ص 144.

[5] Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, Rapport Sur l'état et l'avenir de l'environnement, (RNE) 2003, p 231.

لقد حضي قطاع تجهيز المياه الصالحة للشرب باهتمام خاص ضمن استراتيجيات وخطط التنمية في الجزائر كونه ذات مساس مباشر بصحة ورفاهية المجتمع فقد أولت خطط التنمية اهتماما واضحا لتوفير مياه الشرب في المناطق الحضرية والريفية ويتم إدارة هذا القطاع مركزيا من قبل الدولة حيث الدولة بتوفير المياه الصالحة للشرب للسكان حسب المناطق.

– أمام ظاهرة الجفاف وتذبذب تساقط الأمطار من سنة لأخرى انتهجت الجزائر استراتيجية تكثيف استغلال مياه الأمطار من خلال مشاريع ضخمة انجزت من خلالها 57 سدا لتضاف إلى السدود الموروثة عن الحقبة الاستعمارية ليصل عدد السدود 97 سدا والأشغال قائمة لإنشاء 27 سدا و 50 أخرى في طور الدراسة، بالإضافة إلى إنشاء حوالي 1365 حاجز مائي من أجل استغلال مياه التساقطات المطرية.[1]

رغم عدد السدود المعتبرة إلا أن القدرة التخزينية ضعيفة و غير مستقرة و تقدر بحوالي 6.5 مليار م^3 في أحسن الأحوال، بينما في المغرب على سبيل المثال بـ 92 سدا يخزن أكثر من 14.8 مليار م^3، وهذا لأسباب عديدة كقلة التساقط والتسربات التي تمس العديد من السدود خاصة القديمة منها.

إن غياب التوازن في الثروة المائية بين الشمال و الجنوب و حتى في الشمال بين الساحل و الداخل دفع بالجزائر إلى انتهاج أسلوب التحويلات الكبرى والربط الجهوي بين سدود المناطق الشمالية من أجل تموين الولايات بالمياه خاصة تلك التي تعاني من نقص فادح من أجل تحقيق العدالة في توزيع المياه على السكان في الشمال و الجنوب من جهة و تحقيق التوازن بين سدود مختلف المناطق خاصة الساحلية والداخلية في الشمال للحفاظ على خلال ديمومة تغذيتها و قد تطلب من الجزائر رصد مبالغ ضخمة لتحقيق غاية التحويلات الكبرى في الشمال والجنوب.

وحاولت الجزائر تغطية الندرة في المياه العذبة الصالحة للشرب شرعت عن طريق تحلية مياه البحر باستعمال الطاقة النووية ولكن المشكل الذي تعانيه هو الأمن البيئي بمعنى الاعتماد على التكنولوجيا النظيفة (التكنولوجيا التي لا تؤدي البيئة) التي تولد نفايات أقل.

كما سعت لإعادة تصفية واستغلال حوالي 750 مليون م3 من المياه المستعملة التي تهدر سنويا كحلا للتخفيف من حدة ندرة الماء من جهة و ذات بعد إيكولوجي و بيئي من جهة ثانية وفي هذا الاطار

[1] عبد القادر عوينان، مرجع سابق.

تم أنجاز 36 محطة بطاقة 240 مليون م3 في السنة وفي الأفق 34 محطة أخرى في طريق الانجاز بطاقة 300 مليون م3 سنويا ليصل العدد 70 محطة وفي آفاق 2015 إنجاز 66 محطة ليصل العدد إلى 200 محطة بطاقة 60 مليون م3 يوميا. وقد طبقت طريقة التنظيف الإيكولوجي step écologique وهذا من خلال خلق بيئة نباتية استوائية التي تتغذى على المواد الملوثة والسامة وتقلل من نمو الحشرات البعوض وانتشار الروائح الكريهة.

3/ تلوث التربة

يعد تلوث التربة احد أبرز أشكال التلوث البيئي في الجزائر وأخطره. فإن قضية تعرض التربة في الجزائر إلى جملة من التأثيرات وبدرجات متفاوتة و على الأخص تملح التربة وانجرافها من أبرز العوامل التي تؤثر على نشاطها الحيوي. يمكن تلخيص أبرز مصادر تلوث التربة الجزائرية فيما يلي[1]:

– الانجراف المائي للتربة: يصيب الأقاليم الطبيعية المزروعة أو المراعي، ويشمل أساسا أراضي شمال الجزائر حيث يهدد 12 مليون هكتار في المناطق الجبلية، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور الأراضي الزراعية .

– انجراف التربة بسبب الرياح : هذا النوع من الانجراف يصيب بصورة رئيسية المناطق القاحلة وشبه القاحلة، حيث بلغت مساحة الأراضي المنجرفة بسبب الرياح 500.000 هكتار.

– التملح : يكثر انتشار هذه الظاهرة في السهول الزراعية المسقية في غرب البلاد، ويعتبر السقي غير الخاضع للمراقبة و غياب صيانة شبكات تصريف المياه السبب في صعود الطبقة الجوفية العليا

و في تزايد ملوحة الأرض و انتشار خطرها.

– كما تتلوث التربة من الاستعمال المكثف للمبيدات و الأسمدة حيث تعتبر ولاية عين الدفلة ذات الطابع الفلاحي من أكثر الولايات الجزائرية التي تعاني من جراء الاستعمال المكثف للمبيدات الكيميائية الزراعية مما أدى إلى زيادة الآبار الموجودة في الحقول الفلاحية.[2]

[1] رزاق أسماء، مرجع سبق ذكره، ص62

[2] وزارة تهيئة الإقليم و البيئة ، تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر سنة 2000 ، ماي 2001 ، ص62

4/ الفضلات الصلبة الفضلات الأخرى:

يشكل تجمع النفايات وتراكمها أخطاراً على البيئة والإنسان، حيث أن تحللها يؤدي إلى تسرب ما تحتويه من سموم إلى مصادر المياه الجوفية أو السطحية ويؤدي أيضا إلى تلوث التربة والذي يؤثر بدوره على النباتات وعلى دورة الطعام وتلوث مياه الشرب ومن ثم تكون خطراً على صحة الانسان وسلامته، وتشجع النفايات على تكاثر البكتريا والجراثيم والفايروسات والقوارض ومن ثم انتشار الأمراض وتفشي الأوبئة الفتاكة . كما أن النفايات تبعث غازات ملوثة للجو تسبب مخاطر كثيرة على الانسان والنبات والكائنات الحية وتوثر على التنفس الى جنب انبعاث الروائح الكريهة، وان تراكمها بأكوام كبيرة يشوه القيمة الجمالية

تقدر كمية النفايات البلدية الصلبة المخلفة سنويا في الجزائر بأكثر من 10 ملايين طن حسبما أشار إليه تقرير 2011 للوكالة الوطنية للنفايات.

وأوضحت هذه الوكالة في تقرير بعنوان "تسيير النفايات في الجزائر "بأن كمية النفايات البلدية الصلبة تقدر بحوالي 35 مليون نسمة قد بلغت سنة 2011 ما مجموعه 3ر10 مليون طن[1]. و أضاف التقرير أن الجزائر ينتج يوميا في المتوسط 85ر0 كلغ من النفايات الصلبة. كما أكدت الوكالة الوطنية للنفايات استنادا إلى تحقيق أجرته مصالح وزارة تهيئة الإقليم و البيئة أن النفايات البلدية الصلبة تتكون خاصة من المواد العضوية (7ر61 %) و البلاستيك (9ر11 %) و النسيج (3ر11 %) و الورق (2ر9 %) و المعادن (5ر2 %) و الزجاج (3ر1 %). و يتم إلقاء 80 % من النفايات البلدية الصلبة في المفرغات و 15 % في مراكز الردم التقني و من 4 إلى 5 % فقط يتم رسكلتها. في ذات الصدد أوضحت الوكالة أن "عوائق حقيقية ومشاكل تقف حائلا دون تسيير النفايات بطريقة منظمة[2]."

5/ تكلفة التدهور البيئي

لقد تم مؤخرا تقدير تكلفة التدهور البيئي للصناعة في الجزائر من قبل وزارة للبيئة و الذي قدر ب7.23٪ من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري (انظر الجدول التالي) هذه الأضرار أثرت على كل من الصحة ونوعية الحياة، ورأس المال الطبيعي والتنوع البيولوجي. كما أثرت على الاقتصاد لأنها سببت له

[1] ww.djazairess.com/elmassar/6324
[2] Op cit

خسائر متصلة بضعف إدارة البيئة والطاقة والمواد الخام. التدهور البيئي هو أيضا تكلفة من حيث صورة العلامة التجارية والتنافسية.

جدول 16: نظرة شاملة حول تكاليف التدهور البيئي

الفئة الاقتصادية	تقييم نقدي للضرر بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي
1.الصحة ونوعية الحياة	–
الماء (الحالة المرضية، تقهقر نوعية المورد)	**%0.69**
الهواء(الحالة المرضية، الوفاة)	**%0.94**
التربة والغابات والتنوع البيولوجي (الفقر)	**%0.15**
النفايات (السلامة والتلوث)	**%0.19**
الساحلية (الحوادث الكيميائية)	%0.01
مجموع الصحة و نوعية الحياة (1)	**%1.98**
2.راس المال الطبيعي	–
الماء (خسائر في الشبكات)	**%0.62**
الهواء (خسائر زراعية)	**%0.01**
التربة، الغابات، التنع البيولوجي(خسائر زراعية، إزالة الغابات، والزحف العمراني و خسائر في التنوع البيولوجي)	**%1.21**
.راس المال الطبيعي (2)	**%1.84**
3.خسائر اقتصادية متعلقة بتقهقر المحيط	–
ماء (سكان محرومون)	**%0.18**
فضلات (قوة إعادة التدوير خاسر)	**%0.13**
الساحل والتراث الأثري (خسائر سياحية)	**%0.59**
الطاقة، المواد، القدرة التنافسية (تسيير الموارد، غير فعال، فقدان العلامة التجارية)	**%1.10**
3. خسائر اقتصادية متعلقة بتقهقر المحيط (3)	**%2**
المجموع (1)+(2)+(3)	**%5.82**

Source : Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement (2002)

يمثل التدهور البيئي 455 مليار دينار جزائري، أي أكثر من 5 مليارات من الدولارات؛ هذه القيمة تتجاوز فاتورة المواد الغذائية السنوية لكل سكان الجزائر .الأضرار التي لحقت بالبيئة ليست هينة[1].

المطلب الثاني: أهم التحديات التي تواجه الجزائر في المجال الاقتصادي

الفرع الأول: حصة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة للدولة

احتلت الإيرادات النفطية النسبة الأكبر في تكوين الإيرادات العامة للدولة وبلغ متوسط حصة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة للدولة خلال المدة2005 –2010 ما مقداره 97% وهي نسبة مرتفعة جدا توضح الاعتماد الكبير على المورد النفطي كمصدر رئيسي لإيرادات الدولة.

يكمن مصدر التحدي في الاعتماد الكبير على القطاع النفطي سواء في هيكل الناتج المحلي الإجمالي أو كمصدر للإيرادات لأنه مادة أولية خاضعة للمتغيرات الخارجية بمعنى أن أية تأثيرات أو صدمات خارجية ستنتقل مباشرة إلى الاقتصاد النفطي الذي سيتأثر بتلك التأثيرات مباشرة لكونه اقتصادا ريعيا لا يستند إلى قاعدة إنتاجية صلبة بل هو اقتصاد استهلاكي غير إنتاجي ويتضح ذلك من تذبذب معدلات مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي وفي الإيرادات العامة للجزائر .

الفرع الثاني: تطور معدلات النمو في الجزائر

أ/ النمو في مرحلة المخططات التنموية

سعت الدولة الجزائرية منذ حصولها على الاستقلال في 1962 إلى تحقيق هدف التنمية والنمو، وذلك من خلال المخططات التنموية التي تبنتها مع نهاية ستينيات القرن الماضي، وأوائل السبعينيات من القرن نفسه، والتي تجسدت بدايةً باستراتيجية التصنيع (والتي عرفت آنذاك باستراتيجية الصناعات المصنِعة) في إطار المخطط الرباعي الأول (1970–1973)، و المخطط الرباعي الثاني (1974–1977). ولقد ساعد على ذلك ارتفاع أسعار البترول خلال السنوات 1972–1974، و في هذه الفترة بالضبط ارتكزت الدولة الجزائرية على الأهداف و الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية[2]، وتحقق تقدم كبير في مجال النمو والتشغيل والمداخل والتربية، وسجلت خلال السبعينيات نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي قدره % 7.2 في المعدل

[1] KERBAZI A., op cit

[2] وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر ، 2001 ، ص23

السنوي، وتحسنا للقدرة الشرائية إلى 22% في 1977[1]، وكان تقييم الموازنات الاجتماعية للدولة ذات الدلالة على أنها كانت هامة، من 7% إلى 20% من الناتج المحلي الإجمالي مخصصة للتربية و 6.5% للصحة[2].

ب/ النمو في مرحلة الإصلاحات

أما في الثمانينات، تراجع النمو عندما انخفضت أسعار النفط (1986)، وانخفضت عائدات التصدير وأدت إلى انكماش حاد في الطلب الداخلي والاستثمار. وخلال الفترة 1986-90، انخفض النمو بنسبة 5% في قطاع الخدمات و 8% في الصناعات غير النفطية (مقارنة مع السنوات الخمس السابقة)[3]. ومنذ ذلك الحين، بقي النمو في هذين القطاعين منخفضا نسبيا. ثم طرأ انتعاش طفيف في نمو الناتج المحلي الإجمالي في منتصف التسعينات و بالضبط في 1998 ويعود التحسن في معدل النمو لسنة 1998 إلى ارتفاع أسعار النفط وإلى الإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها منذ 1994. والتحسن في قيمة الدولار الأمريكي مقارنة مع العملات الأخرى و الظروف المناخية الملائمة. والجدول التالي يؤكد ذلك.

جدول 17: تطور نمو الناتج المحلي الخام في الجزائر من 1994-1999

السنوات	الناتج المحلي الخام بملايين الدينارات	الناتج المحلي الخام بملايين الدولارت
1994	54095.3	42430.3
1995	71453.8	42078.5
1996	89968.1	46943.6
1997	95719.3	48203.5
1998	95926.1	48190.8
1999	108066.0	48641.9

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

إن تحليلا بسيطا للجدول السابق، يظهر أن الناتج المحلي الخام في تزاد مستمر وبالخصوص بالدينار نتيجة تعويم الدينار، وهذه الزيادة جاءت بتزايد سعر المحروقات، لأنه يشكل أكبر إسهام في

[1] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2000 ،ص13

[2] عبد الله الحرتسي حميد ، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر 1994-2004، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2005 ص 142.

[3] KERZABI A., op cit

الإنتاج الداخلي الخام الداخل ومنه فإن المؤسسات الأخرى لم تساهم في هذه الزيادة، بمعنى أن القطاعات الأخرى لم تؤثر على مختلف المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: أهم التحديات التي تواجه الجزائر في المجال الاجتماعي

الفرع الأول: تطور معدلات البطالة في الجزائر:

أ/ البطالة في مرحلة المخططات التنموية [1]:

تميزت هذه الفترة بإقرار نظام الاقتصاد المخطط وباستثمار المركبات الصناعية الكبرى، وقد اعتبر التشغيل الشغل الشاغل لهذه المرحلة. استحوذت المشروعات الصناعية على % 51.95 من إجمالي الاستثمارات باعتبار الصناعة هي وحدها الكفيلة بضمان الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات وتوفير فرص العمل بالقدر الكافي، حيث انتقل المتوسط السنوي للاستثمار الصناعي العمومي من 1.6 مليار دينار ما بين 1967–1969 إلى 11.8 مليار دينار ما بين 1970–1977، ليرتفع المبلغ إلى 19.6 مليار خلال الفترة 1978–1985. وقد انعكس حجم هذه المشاريع الاستثمارية على معطيات الشغل حيث انتقل عدد مناصب الشغل من 1748000في 1967 إلى 2336000 في 1977 (بمتوسط 53000 منصب خلال الفترة 1967–1977) ليصل العدد إلى 3840000 في 1985 (بمتوسط 122000 منصب خلال الفترة 1978–1985). [2] ليكون إجمالي عدد المناصب المنجزة خلال الفترة حوالي مليوني منصب عمل، هذا ما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة من حوالي 33% في 1967 إلى 22% في 1977 لينتقل إلى 9.7 % في 1985.

ب/ تطور البطالة منذ النصف الثاني للثمانينيات إلى غاية 1999:

لقد تميز سوق الشغل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينيات إلى غاية 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 30%، فالأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها خلال هذه الفترة و التي أتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات و انخفاض أسعار النفط قد أدت إلى

[1] دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970–2008 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، مجلة الباحث – عدد10 /2012

[2] احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991 ، ص.ص55 –56

بروز إختلالات كبيرة في سوق الشغل بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال. و الجدول التالي خير دليل عن تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999).

جدول 18: معدل البطالة في الجزائر خلال 1990-1999

السنوات	العاطلون عن العمل بالملايين	معدل البطالة%
1990	1.16	19.7
1991	1.23	20.3
1992	1.34	21.3
1993	1.52	23.1
1994	1.66	24.4
1995	2.11	28.3
1996	2.20	28.1
1997	2.31	28.3
1998	2.33	28.6
1999	2.52	29.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عدد البطالين قد تضاعف من سنة 1990 إلى سنة 1997، ولقد عرفت سنة 1995 أكبر زيادة مقارنة بسنة 1994 بزيادة قدرها 445 ألف بطال، و عرفت نسبة ارتفاع البطالة تطورا منتظما، حيث تنتقل من 19.7 % في 1990 إلى 28.3 % في1997.

في الفترة ما بين 1997 و 1999 زاد عدد العاطلين عن العمل بـ 210.000 أي بمعدل زيادة سنوية تقدر بـ3.25%، ونجم عن ذلك ارتفاع نسبة البطالة التي استقرت في حدود 29.3% في 1999.

إن ارتفاع نسبة البطالة لم يبدأ مع انطلاق الإصلاحات، بل بدأ مع الأزمة التي عرفتها الجزائر في 1986، حيث ارتفعت هذه النسبة من 16.9 % في 1985 إلى 17.4 % في 1986، ثم إلى 19 % في 1989، وإلى 29.3 % في 1999.

تضمن برامج التعديل الهيكلي تدابير تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سوق العمل، يمكن ايجازها

في[1] : ضياع عدد كبير من مناصب الشغل، عدم استقرار منصب العمل المأجور الذي يستلزم تفقيرا كبيرا للعمال، انخفاض الأجر الحقيقي.

منذ انطلاق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي لم يتراجع معدل البطالة، لقد انتقل من % 19.7 سنة 1990 لينتقل إلى حوالي% 29 في 1999 و في ا الصدد صرحت وزارة العمل في 11 ماي 1998 أن عدد مناصب الشغل المفقودة قدر بحوالي 637188 منصب شغل.[2] أضف إلى ذلك أن الاقتصاد الوطني لم يعد قادرًا على خلق ربع الطلب الإضافي المتزايد، فقد استقر معدل خلق مناصب الشغل في معدل 40 ألف منصب خلال 1994و 1997 ، أما بعدها فلقد استمر التدهور ليصل إلى 27 ألف منصب جديد فقط سنويًا. دون أن ننسي المركبة الأصلية للبطالة المتمثلة في الطلب الإضافي الناجم عن النمو الديموغرافي حيث يجب أن ننتظر ما يقارب 200 إلى 300 ألف طلب جديد كل سنة . 21 وعلى العموم يمكن تلخيص اثار هذه الاصلاحات على سوق العمل في النقاط التالية:

- تراجع معروض العمل في الاقتصاد الجزائري خلال سنوات الإصلاحات إلى حوالي% 50 ، حيث نجد أن القطاع العام يمثل القطاع الأول بنسبة % 78 في توفير مناصب شغل، يليه القطاع الخاص بنسبة % 17.8 ثم القطاع الأجنبي بنسبة 4.2%

– حدث تحول في هيكل وطبيعة مناصب العمل المعروضة، حيث بلغت نسبة الوظائف المؤقتة % 74.5 سنويًا؛

– ارتفاع معدل البطالة نتيجة التسريحات العمالية خلال الفترة، بالإضافة إلى العدد الكبير للمنضمين الجدد لقوة العمل[3].

نظرًا للتطور الرهيب الذي شهدته البطالة خلال الفترة، حاولت الحكومة إنشاء بعض المصالح للتخفيف من حدة الأزمة .

[1] عبد الخالق بوعتروس، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي في الدول العربية-حالة الجزائر-، عنوان الملتقى وتاريخه مجهولة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر ، ص.ص9–10

[2] SAIB Musette, Nacereddine HAMOUDA, évaluation des effets du PAS sur le marché du travail en Algérie, les cahiers du CREAD (centre de recherche en économie appliquée pour le développement), Alger, N°46/47, 1998/1999, P 171.

[3] بن بوزيان محمد وآخرون، قياس اثر الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر على مشكلة البطالة و التشغيل، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر ، جوان 2008 ، ص.ص118

الفرع الثاني: ظاهرة الفقر في الجزائر

لقد بذلت الدولة الجزائرية منذ استقلالها جهودا لتحسين الظروف المعيشية للسكان. يمكننا التمييز بين فترتين أساسيتين. الأولى تمتد من الاستقلال إلى الثمانينات. والثانية تبدأ من أواخر 1980 حتى الآن. تتميز المرحلة الأولى بتدخل مكثف للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، يمكننا أن نذكر الثورة الزراعية، والتوازن الإقليمي، ودعم أسعار المستهلك للمنتجات الضرورية، وتوفير الرعاية مجانا للجميع في مراحل التعليم الابتدائي والصحة.

والمرحلة الثانية معروفة بتعثر الاشتراكية والتحول التام لمبادئ السلطة فيما يخص السياسة الاقتصادية والاجتماعية. خلال هذه الفترة وخصوصا التسعينات، لقد اعتمدت الدولة التدابير التالية: إعادة الهيكلة العضوية، المالية، الإدارة الذاتية، تصفية الشركات وحل المجالس الشعبية، والتوجه نحو سياسة الخصخصة. مما أدى إلى فصل عدد كبير من العمال، تعاقبا لهذه التدابير تم تحرير الأسعار التي أدت إلى انهيار القوة الشرائية للطبقة الوسطى التي تشكل غالبية العنصر الاجتماعي وأغرق السكان في البؤس والفقر. خلال هذه الحقبة ركزت الحكومة على إضفاء الطابع الديمقراطي الذي يعتمد على التعددية الحزبية، وتعدد النقابات وساعدت على إنشاء شركات خاصة ... الخ.

مع العلم أن الحريات الفردية في ظل ظروف الفقر لا يمكن أن تصل إلى هدف سامي كالتنمية، أطلقت الدولة عددا من البرامج للتخفيض من الفقر نذكر منها الدراسة الوطنية التي قام بها المكتب الوطني لإحصاء الفقر في 2000، المؤتمر الوطني المعني بالفقر الذي نظم في أكتوبر 2000 وبدعم من برنامج الأمم المتحدة إلى غير ذلك. هناك جهود من طرف الحكومة الجزائرية لمحاربة الفقر يمكن ملاحظتها في الجدول التالي:

جدول 19: مؤشر الفقر البشري ما بين (1988-2009)

عتبة الفقر	1988	1995	2000	2004	2005	2009
اقل من دولار واحد في اليوم	1.9	–	0.8	–	0.6	0.5
اقل من 1.25 دولار في اليوم	3.6	5.7	3.1	1.6	–	–
اقل من1.25 دولار في اليوم (حسب البنك العالمي)	7.1	6.4	–	–	–	–

Source : Hirech N., Oudjama I., 2015

وبالإشارة إلى عتبة دولار واحد في اليوم، تعتبر الحكومة الجزائرية أن هدف الحد من الفقر إلى النصف قد تحقق في 2000، حيث انخفضت نسبة الفقر من 1.9٪ إلى 0.8٪ . وباستخدام الحد الأدنى البالغ 1.25 دولار في اليوم، تحقق هذا الهدف في عام 2004، حيث انخفض معدل الفقر في أعقاب

الاتجاه التالي: 5.7 في المائة في عام 1988، و 3.6 في المائة في عام 1995، و 3.1 في المائة في عام 2000، و 1.6٪ عام 2004[1].

هذه النتائج غير متفق عليها لان إحصاءات البنك الدولي بعيدة عن الإحصاءات التي قدمتها الحكومة الجزائرية .فعلى سبيل المثال، نسبة السكان الفقراء في عام 1988 ضعف عن التي تعبر عنها الحكومة الجزائرية. ووفقا للمركز الوطني للدراسات والتحليل للسكان والتنمية، فإن معدل الفقر بلغ 6 في المائة ما بين 1988 و 2005. هذا يعني أنه في 10 سنوات انخفض الفقر بنسبة 0.4 نقطة فقط . وبالموازاة مع عائدات النفط التي زادت بشكل مطرد منذ 1988[2]، لقد تطور العائد النفطي في الجزائر (% للناتج المحلي الخام) في سنة 1988 من 4.6% إلى 8.9% سنة 1995 ثم انتقل إلى 17.10% في سنة 2012.

نلاحظ تضاعف عائدات النفط بين عامي 1988 و 1995 وتضاعفت مرة ثانية بين عامي 1995 و 2012، وجاءت الزيادة في الإيرادات نتيجة لسياسة الدولة في تكثيف إنتاج النفط من أجل تمويل البرامج العامة الرامية إلى تلبية الاحتياجات الأولى للمواطنين، أي العمالة والسكن. وقد وضعت هذه البرامج العامة الضخمة من أجل إزالة الاختناقات من النمو الاقتصادي والحفاظ على العقد الاجتماعي.

ومن المسلم به تماما أن القطاع الخاص هو الضامن الوحيد للنمو الاقتصادي طويل الأجل، ومصدر لتمويل التنمية طويلة الأجل. ويشكل القطاع الخاص 98 في المائة من إجمالي الناتج المحلي وفقا لتعداد عام 2011.

يتألف القطاع الخاص أساسا من مشاريع صغيرة 98٪ (حسب احصاء السكان 2011) ولكن هذا القطاع متكون من مؤسسات مصغرة تمثل 98.7 % (حسب المنظمة الوطنية للإحصائيات 2011)، ولا يمكن القطاع الخاص الجزائري أن يستوعب البطالة لوحده.

المبحث الثالث : الخصخصة وضرورات تحول الاقتصاد الجزائري

بعد أن انتهجت الجزائر إستراتيجية التدخل الحكومي المكثف في الحياة الاقتصادية واستثمرت رؤوس أموال كبيرة من أجل ترقية القطاع العام، في وقت كان فيه القطاع الخاص الجزائري غائب وعاجز عن تأدية الدور المنوط به. ولقد ساد دور الدولة مع تزايد العوائد المالية للنفط في أعقاب حرب أكتوبر 1973، فتميزت سنوات النصف الثاني من عقد السبعينات بكونها نقلت الدولة الجزائرية من فئة الدول المتخلفة إلى مصاف الدول السائرة في طريق النمو. بعد انخفاض أسعار البترول التي كانت ولازالت تمثل المصدر

[1] Op cit
[2] Op cit

الرئيسي للعملة الصعبة، ومع تفاقم عبء الديون الأجنبية التي أرهقت كاهل الخزينة العمومية الجزائرية وظهور كثير من الاختلالات على مستوى التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد، توجّهت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى اتخاذ عدة تدابير وإجراءات إصلاحية وهيكلية. لقد تمحورت هذه التغييرات في عملية مزج السياسات المالية والاقتصادية وترشيد الإنفاق الحكومي وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة بشكل فعال في الأنشطة المذكورة. ضمن الاتجاهات الجديدة للسياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية، برزت مؤخراً الدعوة إلى الأخذ بأسلوب الخصخصة الذي اعتبره (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) علاجا للمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها معظم دول العالم على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية وتفاوتت درجات تطورها، بدءاً بتحسن أداء وحدات الإنتاج وزيادة كفاءتها الاقتصادية وانتهاء بوضع حد للاختلالات المالية والاقتصادية، مروراً بتوسع قاعدة المشاركة في الثروة والدخل.

إن الخصخصة في الحقيقة كخيار إيديولوجي أو كبديل تم بتوجيه مباشر من قبل المؤسسات الدولية المعروفة التي تلح على التخلي عن التزاماتها تجاه المؤسسات العمومية، سواءً بتصفية العاجز منها، أو بيعها للقطاع الخاص، أو مساهمة رأس المال الأجنبي فيها، أو بأي صيغةٍ من الصيغ التي تسمح بتحسين فعاليتها وعودتها إلى وظيفتها الأساسية وهي خلق الثروة .[1]

في ظل التطورات التي شهدها المحيط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الدولي جاءت الخصخصة لضرورةٍ اقتصادية واجتماعية، واعتبرت في الوقت نفسه الخيار الاقتصادي الذي لا مناص منه من أجل تحسين كفاءة وإدارة وتشغيل مؤسسات الإنتاج العمومية وإعادة تخفيض الموارد لصالح القطاع الخاص.

في هذا الصدد توجهت أنظار الاقتصاديين والإداريين ورجال الأعمال مرة أخرى إلى الأعمال الصغيرة والمتوسطة واعتبرتها حجر الزاوية في تحقيق التطور الاقتصادي، من خلال دورها الحيوي الذي لعبته في بلدان حديثة التصنيع ومزاياها في التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة والفقر من جهة وفي توسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التكامل الصناعي من جهةٍ أخرى .قبل الخوض في تفاصيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنتعرف على الخصخصة وأهدافها بشكلٍ عام في لمحة سريعة.

[1] أحمين شفيق، التحولات الاقتصادية والاجتماعية وآثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي، المعهد العربي للثقافة العمالية ، وبحوث العمل بالجزائر، مطبعة النور، نوفمبر 1999 ، ص145.

المطلب الأول: الخصخصة في الجزائر– المفهوم، الأهداف والدوافع

بعد ثلاثة عقود من سيطرة الدولة والقطاع العام على مختلف مفاصل الاقتصاد الجزائري ومزاحمة تنامي القطاع الخاص، انطلاقا من أهداف اقتصادية واجتماعية متعددة فرضتها الظروف بعد تحررها وحصولها على استقلالها، إلا أن تراجع مستوى الأداء والكفاءة الاقتصادية لمشاريع القطاع الاقتصادي وظهور الاختلالات في الاقتصاد الوطني دفعت بالدولة الجزائرية إلى اعتماد سياسة الخصخصة لأهداف ومبررات عديدة، سنتطرق إلى بعضها فيما يلي:

الفرع الأول: مفهوم الخصخصة

للخصخصة تعاريف عديدة مختلفة من حيث ولقد عرفت من طرف ستيف هانكي على أنها نقل الأصول وأعمال الخدمة العامة من أيدي القطاع العام إلى الخاص، ومن ثم فإنها تشمل أنشطة تتراوح بين بيع مشروعات مملوكة للدولة، إلى التملك لبعض الخدمات العامة ليقوم بها متعاقدون خاصون.[1]

لقد عرفت الخصخصة بمفهومها العام الشمولي (بأنها نقل ملكية المشروعات الاقتصادية العائدة إلى القطاع العام إلى القطاع الخاص) والحقيقة أن هذه هي الصورة الحقيقة للخصخصة ولكن مع ذلك فهي تشمل صورا أخرى ، فهي ليست مجرد نقل ملكية تلك المشروعات إلى القطاع الخاص .. حيث تعني في بعض الأحيان، تحويل المنشآت العامة إلى شركات مساهمة وبيع أسهمها بالتدريج إلى القطاع الخاص أو العاملين فيها، أو تعني أحيانا خصخصة الإدارة فقط مع بقاء الملكية بيد الدولة. أو نقل الاختصاصات التي كانت تقوم بها الدولة إلى القطاع الخاص، أو إعطاء امتياز للقطاع الخاص لاستغلال بعض الموارد الطبيعية.[2]

وعليه يمكن القول ان الخصخصة اكتسبت أهمية متزايدة في الفترة الأخيرة باعتبارها تمثل اتجاها اقتصاديا جديدا يهدف إلى ترشيد الإنفاق وتعزيز الإنتاجية وكفاءة الأداء[3]، إنها تمثل الدعوة إلى العودة بتفعيل دور القطاع الخاص وإن هذه الدعوة لا تعني تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي وإنما الدعوة لتغيير شكل هذا التدخل.[4]

[1] هانكي، ستيف.ه، "في الشرق والغرب تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية". ترجمة محمد مصطفى غنيم، الطبعة الاولى، بيروت، دار الشرق، 1990.
[2] محمد رياض الأبرش ود. نبيل مرزوق، الخصخصة آفاقها وأبعادها، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، سورية، دمشق، عام 2002.
[3] أحمد ماهر، دليل المدير في الخوصصة، في مصر ،الدار الجامعية ،2002 ص 24-25.
[4] المرجع السابق.

الفرع الثاني: أهداف الخصخصة في الجزائر

من الخصائص الرئيسية للوضع الاقتصادي في الجزائر سيطرة القطاع العام على نسبة عالية من الأنشطة الاقتصادية، وتغلغله في كل نواحي الحياة الاقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر وجاءت هذه الهيمنة عن طريق امتلاك الدولة لعناصر الإنتاج. امتازت هذه الفترة بصفة عامة بنتائج غير مرضية، معظم المشاريع العامة تعانى من خسائر متوالية، وتدنى العائد والإنتاجية بها، كما أن نسبة عالية من طاقتها الإنتاجية معطلة. وبما أن الخصخصة انبثقت من برنامج التصحيح الهيكلي، فلا يمكن أن تحيد أهدافها عن هذا البرنامج، و تتمثل هذه الأهداف فيما يلي: [1]

1. إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص وانسحاب الدولة تدريجيا من بعض النشاطات الاقتصادية وفسح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.
2. التخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمنشآت الاقتصادية الخاسرة، وتكريس موارده لدعم قطاعات التعليم والبحث العلمي والصحة، والاهتمام بالبنية الأساسية والمنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الإستراتيجية.
3. تطوير السوق المالية وتنشيطها وإدخال الحركية على رأس مال الشركات بقصد تطويرها وتنمية قدرتها الإنتاجية.
4. خلق مناخ الاستثمار المناسب، وتشجيع الاستثمار المحلي لاجتذاب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية .

الفرع الثالث: دوافع الخصخصة في الجزائر

هنالك عدة ضغوط (دوافع) تكمن خلف عملية الخصخصة الأمر الذي دعا الحكومة الجزائرية إلى تبنيها، وهذه الضغوط إما داخلية أو خارجية ويمكن إيجازها كما يلي:

أولا: المبررات الداخلية

1. أبرز المبررات الداخلية تأثيرا في الاقتصاد الجزائري هي الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تفاقمت منذ 1986،عندما انهار سعر البترول الخام بأكثر من نصف قيمته، حيث انخفض من سعر 30 دولار إلى اقل من 15 دولار للبرميل، وانهارت معه إيرادات الجزائر الخارجية من المحروقات من 12.72 مليار

[1] Comparative experience with privatization policy in sights learned. United Nations . New York and Geneva - 1995

دولار إلى اقل من 7.26 مليار دولار، أي بنسبة 43% و هو ما يقارب النصف، مع العلم أن وزن المحروقات من السلع و الخدمات (الميزان التجاري) مرتفع وصل الى 97%، انعكست سلبا على التوازن العام لميزان الموارد الخارجية وعلى تغطية المستحقات للخارج، أضف إلى ذلك خدمات الدين الذي سجل 1.57 مليار دولار أمريكي في 1985 إلى 6.6 مليار في 1993، استوجب اللجوء السنوي المتكرر إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز أدى إلى زيادة المديونية الاقتصادية الخارجية للبلاد التي بلغت في هذا التاريخ الأخير حجم 26 مليار دولار.[1]

2. ضعف كفاءة أداء القطاع العام : عانى الاقتصاد الجزائري من سلبيات القطاع العام ابتداء من عمليات التأميم في الستينيات من القرن الماضي وانتهاء بالهيمنة التامة لهذا القطاع لاسيما في فترة الستينيات والسبعينات والنصف الأول من الثمانينات ومن بين السلبيات التي عاني منها القطاع العام نذكر ما يلي:

أ- تسييس المشاريع الحكومية وفرض قيادات إدارية غير مؤهلة لرفع كفاءة أداء المشاريع العامة .

ب-فرض سياسة تشغيل واسعة في المؤسسات العامة لتحقيق أهداف اجتماعية مؤدية إلى حالة البطالة المقنعة، مما أدى إلى انخفاض إنتاجية العمل للمؤسسات العامة .

ج-فرض سياسة سعرية على المؤسسات العامة والاستمرار بنمط الدعم الحكومي ولاسيما للمؤسسات الخاسرة مما شكل عبئا على الموازنة العامة للدولة.

د- انخفاض العائد على رؤوس الأموال المستثمرة في منشآت القطاع العام.

3. وقوع الجزائر في فخ المديونية بسبب عدم الوفرة المالية في عقد الثمانينات في القطاع الاقتصادي المنتج فضلاً عن محدودية مصادرها من العملة الأجنبية بسبب اعتمادها بشكل رئيسي على إيرادات النفط التي تشكل(97 %) من احتياطات الدولة من النفط فتراكمت متأخرات التسديد حتى أصبحت ديونها الخارجية تقدر بنحو 26 مليار دولار في التسعينات .

ثانيا: المبررات الخارجية

1. انهيار الاتحاد السوفيتي: إن انهيار الاتحاد السوفيتي في 1991 وما تبعه من تفكك المنظومة وتطبيق الإجراءات المتعلقة بسياسة التحول السريع إلى نظام السوق والابتعاد عن أسلوب التخطيط المركزي في

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، 1999، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

جمهوريات الاتحاد السوفيتي يعد من التحولات المفاجئة والتي قدمت قوة دفع هائلة للدعوة إلى الليبرالية في البلدان النامية ذات التوجه الاشتراكي، لأن الاتحاد السوفيتي كان الأنموذج الرائد أيديولوجيا وانجازا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستندة إلى القطاع العام والتخطيط المركزي.[1]

2. السيطرة الرأسمالية: لقد جاءت الدعوة إلى الخصخصة تلبية لاعتبارات السيطرة الرأسمالية، وتظهر أهم مؤشرات هذه السيطرة في نشأة وتوسع الشركات متعددة الجنسية.

لقد أدركت متعددة الجنسيات أن سياسة الخصخصة تشكل عنصرا مهما يخدم استراتيجيتها في مسعاها للسيطرة على العالم، وتوغلها في الاقتصاديات التي تخدم مصالحها ومن ثم زيادة توطيد تبعية دول الأطراف إلى دول المركز المتقدمة، لذا فهي تعمل على زيادة السيطرة الرأسمالية وهو ما يزيد من قدرتها وأهميتها على الصعيد الدولي. وبالنسبة للجزائر فمن المتوقع أن يكون لهذه الشركات دور في تنمية الاقتصاد الجزائري مع ملاحظة أن هذا الدور قد يكون إيجابيا وقد يكون سلبيا مما يتطلب وضع محددات وقواعد واضحة لعمل هذه الشركات والمجالات التي تستعمل فيها وبما يخدم عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر .

3. دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاستثمار والتعمير: بعد أن شهد الاقتصاد أثر تصحيح أسعار النفط بعد 1973 وصلت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 87% في 1980 ثم هبطت إلى (55%) في 1985 إثر سيطرة الدول الصناعية على أسواق النفط وأسعاره.[2]

ورافق التوسع في الاندماج في السوق الخارجية ارتفاع الاستيرادات وانخفاض الصادرات العربية الكلية بحكم انخفاض الصادرات النفطية مما أدى إلى تقليص وتآكل الفوائض في موازين التجارة العربية وميزان العمليات الجارية في معظم البلدان العربية النفطية وغير النفطية وبروز عجز كبير في موازين المدفوعات لدى عدد من الأقطار العربية، الأمر الذي أدى إلى تصاعد حجم أعباء خدمة الدين الخارجي، وتدهور أوضاع الاحتياطات الدولية للأقطار العربية.[3]

من خلال ما ذكر أعلاه نستنتج أن الخصخصة تهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، وتخفيف الأعباء المالية على الدولة، وترشيد الإنفاق، وتحسين الخدمات، ورفع كفاءة الإدارة

[1] السيد الحجازي، الخصخصة وإعادة تركيب دور الدولة ودور القطاع الخاص الدار الجامعية. بيروت ، ص 33
[2] المرجع نفسه.
[3] السيد الحجازي ، المرجع السابق.

والتشغيل، وتشجيع المنافسة. إنها لا تقتصر على تحويل ملكية شركات القطاع العام إلى الخاص، وإنما تسعى لتشجيع القطاع الخاص على إقامة مشروعات جديدة تساهم في تطوير الاقتصاد وتحل المشاكل التي يعاني منها ومن بين هذه المؤسسات التي يجب تشجيعا، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي من الممكن أن تحل جزء من أزمة البطالة وتساهم في خلق منتجات جديدة و تقليل تكلفة الإنتاج للوحدة، كما لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة فائقة على التأقلم تبعا لاحتياجات السوق المتغيرة باستمرار. وهذا ما نحاول إبرازه في المطلب التالي.

المطلب الثاني: المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهد الخصخصة في الجزائر

في ضوء ما تشهده الساحة الاقتصادية العالمية من تغيرات على أكثر من صعيد، احتلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رياديا في دعم الجهود التنموية في كافة الاقتصاديات لا سيما النامية منها، والجزائر كغيرها من الدول النامية انتهجت سياسة قوامها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها النموذج الملائم لأسلوب التنمية الجديد، ولغرض تدعيم دور هذه المؤسسات في تحقيق التنمية اقتضت الحاجة ضرورة تهيئة المناخ الاستثماري الذي يكفل لها بيئة عمل مواتية ومن ثم التوجه قدما نحو بلوغ الأهداف التنموية. سنحاول عرض تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري ثم نتعرض الى الواقع التشريعي المرتبط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ليس من السهل تحديد تعريف واضح ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما المشرع الجزائري فأخذ بالتعريف الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي "حيث عرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع وخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار، أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار كما تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

[1] المادة 5 من قانون رقم 01-18 المؤرخ في 12ديسمبر2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

انطلاقا من هذا التعريف نستنتج أن تصنيف م، ص، م في الجزائر تعتمد على ثلاثة معايير هي، عدد العمال، رقم الأعمال، ومدى حرية المؤسسة، والجدول التالي يوضح معايير تصنيف م، ص، م في الجزائر.

جدول 20: تصنيف المؤسسات حسب القانون الجزائري

الصنف	عدد الأجراء	رقم أعمالها	مجموع الميزانية السنوية
مؤسسة مصغرة(micro- entreprise)	1-9	أكثر من 20مليون	أكثر من 10
مؤسسة صغيرة (petite entreprise)	10-49	أكثر من 200مليون	أكثر من100
مؤسسة متوسطة (moyenne-entreprise)	50-250	200 مليون – 2مليار	100-500

المصدر: القانون رقم 01-18 الصادر في 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الم.ص.م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد77، ديسمبر 2001، ص6.

الفرع الثاني: الواقع التشريعي المرتبط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لم تنل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية اهتماما كافيا خلال مختلف الفترات، لم تكن التشريعات والقوانين في فترة السبعينات والثمانينات في صالحها بل كانت تعكس توجه الدولة السياسي والاقتصادي. وقد اعتبرت فترة التسعينات القفزة الحقيقية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالشروع في تهيئة المناخ الاقتصادي الخصب الذي ينمو و يتطور فيه القطاع، وقد مست هذه التهيئة بصفة خاصة القطاعات التالية:[1]

- النظام المصرفي من خلال الإجراءات المتخذة ابتداء من العام 1992 الهادفة إلى تحرير عمل البنوك، وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص، و تخفيض أسعار الفائدة ابتداء من العام 1998 .

- التشريعات الجبائية التي شهدت تعديلات كبيرة من خلال قوانين المالية لسنوات 92-97 و 1998 حيث تضمنت امتيازات لإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة و تدابير تشجيعية من خلال تقديم الاعفاءات الكلية أو الجزئية.

- السياسة الجمركية التي أبدت من جانبها تجاوبا و ذلك في إطار تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية، و تسهيل المعاملات المالية و فتح السوق الجزائرية على الخارج.

[1] CNES . Projet de rapport pour une politique de développement de la PME en Algérie . Juin 2002.

– قانوني الخوصصة و الشراكة، فالأول يفتح بموجبه أعمال المؤسسات العمومية للقطاع الخاص، فصدر بشأنه قانون عام 1995 ثم عدل بقانون 1997، أما الثاني فكان همه اتفاقات التعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي والذي وقع العام 1998.

– إنشاء سوق مالية (بورصة) لتبادل الأوراق المالية وذلك العام 1998.

– إصدار قانون خاص بتنظيم الاستثمار عام 1990 سمي بقانون النقد و القرض، والذي كان يهدف إلى تنظيم قطاع النقد و القرض بتوجيه عمل البنوك وإعادة تحديد دور البنك المركزي.

- إصدار قانون مستقل لتوجيه الاستثمار و هو قانون عام1993 ، وعلى إثره تم تأسيس وكالة وطنية يهدف إلى تسهيل عمليات الاستثمار حيث تم تجميع كل لمصالح في شباك واحد سمي بوكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات APSI. وإلى جانب هذا فقد تجسد الاهتمام في مستوى الهيئات الحكومية بإنشاء العديد من الهيئات الساهرة على تسيير وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من بينها الوزارة المنتدبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة[1] والوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة. ومن أهم القوانين الصادرة عن المشروع الجزائري والمتعلقة بـ PME:

[1] التي أصبحت بعد ذلك وزارة مستقلة تسمى وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسط.

جدول 21: القوانين الصادرة من اجل ترقية الم.ص.م الجزائرية

السنة	الموضوع
1982	بعث تنظيم جديد للاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني من خلال القانون 82/11 الصادر في 21/02/1982
1983	إنشاء ديوان للتوجيه والمتابعة والتنسيق للاستثمارات الخاصة OSCIP
1987	فتح الغرفة الوطنية للتجارة للمستثمرين الخواص
1988	بداية الإصلاحات الاقتصادية واعتماد اقتصاد السوق، وإصدار قانون النقد والقرض: 90/10 (14/14/1990)
1991	تحرير التجارة الخارجية؛ المرسوم: 91/37 (19/2/1991)
1993	تطوير الاستثمارات؛ الرسوم: 93/12(93/12(5/10/1993)
1994	إنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتكفل بتهيئة المحيط الملائم لترقية نشاط هذه المؤسسات.
1995	بداية تحرير التجارة الخارجية، واعتماد قانون الخوصصة.
2001	إصدار القانون التوجيهي رقم 2001/18 المتضمن القانون الاساسي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
2002	سنة إلحاق الصناعات التقليدية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2003	مرسوم تنفيذي رقم 2002/373 المؤرخ في 11/11/2002؛ المتعلق بإنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي سنة بداية تأهيل هذه المؤسسات.
2003	27/2/2003 إنشاء نظام للإعلام الاقتصادي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2003	افريل 2003؛ فتح مكاتب جهوية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجسيدا لبرنامج التأهيل
2004	تم إحصاء 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر، مع بعث جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة 20 مليون أورو
2004	تنظيم الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيام14-15/1/2004
2005	إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2005 إلى 2009	تخصيص 4 مليار دج لهذه الفترة للتكفل بإنجاز وتجهيز الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنجاز مشاتل، وتطوير ودعم الصناعة التقليدية خاصة في الوسط الريفي، دراسة وإنجاز متاحف إنتاج الصناعة الحرفية التقليدية.

المصدر: د. ميلود تومي، مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقة قدمت في ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 17 و 18 أفريل 2006

بهذه المعطيات يتجلى جهد السلطات العمومية في الجزائر التي سعت إلى بعث وتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاعتراف بالدور الذي تلعبه في التنمية الشاملة، في هذا السياق تم إنشاء في 1994 وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتكفل بتهيئة المحيط الملائم والظروف المواتية لترقية نشاط هذه المؤسسات.

هذه الإجراءات والقوانين المسنة غير كافية لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها لمواجهة المؤسسات الأجنبية، يجب اصطحابها بمرونة وشفافية عند منح الامتيازات أو رخص الاستثمار أضف إلى ذلك الزيادة في فعالية المعاملات المالية والمصرفية. سنحاول عرض وتفصيل واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فيما يلي.

الفرع الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

لكي نتمكن من معرفة هذا الواقع لابد من معرفة أعداد هذه المؤسسات الصناعية وأهميتها النسبية حسب الولايات وأعداد المشتغلين فيها وغيرها من المؤشرات، كمعرفة طبيعة الأنشطة لهذه الصناعات إذ نجد أن النشاط الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة في الجزائر تتسم بسمات الصناعة الحرفية التقليدية التي تركز على صناعة المواد الغذائية وخياطة الملابس وبعض الصناعات المعدنية والبناء والأشغال العمومية وغيرها من الصناعات. لذلك سنتناول هذه المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على واقع الصناعات الصغيرة في الجزائر بشيء من التفصيل.

1. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة، حيث شهد عددها تطورا بالغ الأهمية ابتداء من سنة 2003، وذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات من جهة أخرى. فهذه الزيادة تفوق الضعف، حيث أن جميع الإحصائيات المتوفرة تدل على أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشاؤها ما بين 2003-2012، وذلك بعد صدور القانون التوجيهي للم.ص.م في 2001.

جدول 22: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال 2003-2015

السنوات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	الصناعة التقليدية	المجموع
2003	207949	788	79850	288587
2004	225449	778	86732	312959
2005	245842	874	96072	342788
2006	269806	739	106222	376767
2007	293946	666	116347	410959
2008	392013	626	126347	518986
2009	455398	591	131505	587494
2010	482892	557	135623	619072
2011	511856	572	146881	659309
2012	550511	557	160764	711832
2013	601583	557	175676	777816
2014	656949	542	194562	852053
2015	716895	532	217142	934569

المصدر: نشرت المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لسنوات من 2003 إلى 2015 ، من الموقع الالكتروني http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

إن الظاهرة الملحوظة تتمثل في التزايد المستمر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص وخاصة بعد خصخصة المؤسسات العمومية. بحيث تضاعف عددها ثلاث مرات خلال الفترة (2003-2015) والكثافة تضاعفت أربع مرات تقريبا، وهذا ناتج عن تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات من جهة أخرى[1]. وتشير الإحصاءات المتوفرة أن أكثر من نصف الشركات الصغيرة والمتوسطة تم إنشاؤها بين 2015/2003، بعد صدور قانون التوجيه بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2001. وبروز الآليات التي وضعتها الدولة من أجل تسهيل إنشاء مثل هذه المؤسسات مدعمة بميكانيزمات فعالة وواقعية قابلة للتنفيذ ومكيفة مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، ولعل من ابرز الآليات الداعمة لها نذكر صندوق ضمان القروض (FGAR)، صندوق ضمان

[1] بلوناس عبد الله، الإبداع ودوره في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى حول الجودة والإبداع، صنعاء، نوفمبر 2007.

قروض الاستثمار،(PME CGCI)، ودعمت هذه الإجراءات إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .(PME AND).

لو تمعنا في الجدول السابق نلاحظ تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدر بزيادة إنشاء 777.816 مؤسسة بعدما كان عددها سنة 2003 يقدر بـ 261.853 والعكس بالنسبة للمؤسسات العامة فعددها يسجل انخفاضا يقدر بـ 231 خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة وذلك نتيجة لعمليات الخصخصة للوحدات المتعثرة أما بالنسبة للمؤسسات التقليدية، فقد تم تسجيل 79.850 سنة 2003 ليشهد ارتفاعا ملحوظا يساوي 217.142 مؤسسة إلى غاية سنة 2015.[1]

كما تجدر الإشارة إلى أنه من الصعب تحديد العدد الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل دقيق لوجود قطاع رسمي وآخر غير رسمي(قطاع موازي) حيث ترتكز الأنشطة الغير رسمية بشكل خاص في قطاعات البناء والأشغال العمومية والتجارة و الفندقة وغيرها من الخدمات الموجهة للاستهلاك (بسبب الطابع العائلي لها).

من حيث الكثافة، سجل القطاع معدل عشرة مؤسسات لكل ألف نسمة، معدل لا يزال بعيدا عن المعايير الدولية حيث أدنى معدل يساوي (1000/45). إحصاءات تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. رغم هذا التطور العددي نتيجة الاهتمام المتزايد؛ إلا أننا نقر أن مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة لا زالت حديثة النشأة، وواقعها لازال صعبا خاصة في هذا الظرف المتميز بتغيرات كبيرة متتالية ومتسارعة في مختلف مكونات محيطها، ومع أنه ينتظر منها تلبية الحاجيات الوطنية المتنامية والمتنوعة والمساهمة في دفع عجلة التنمية في البلاد، إلا أننا نعتقد أنه لازال أمامها عراقيل عديدة متشابكة فيما بينها.

2. تطور تعداد المؤسسات الخاصة حسب قطاعات النشاطات المهيمنة: وبالرغم من أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشهد تطور وتنوع كبيرين إلا أن هناك قطاعات مهيمنة مثل الفندقة والإطعام وكذلك الأشغال العمومية، وسنوضح ذلك من خلال الجدول الموالي:

[1] Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise, et de l'Artisanat, bulletin d'information, statistiques n° 15, 1er semestre 2009.

جدول 23: يمثل تطور تعداد المؤسسات الخاصة حسب قطاعات النشاطات

قطاعات النشاط	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
البناء و الأشغال العمومية	65799	72869	80716	90702	100250	111978	122238	129762	135752	139875
التجارة والتوزيع	34681	37954	42183	46461	50764	55551	60138	64962	69837	73367
النقل و المواصلات	18771	20294	22119	24252	26487	28885	30871	33848	36620	38317
الخدمات العائلية	15927	16933	18148	19438	20829	22529	24108	25403	26977	28114
الفندقة و الاطعام	13230	14103	15099	16230	17178	18265	19282	20401	21251	221144
خدمات المؤسسات	9897	10843	12143	14134	16310	18473	20908	23541	26696	28813
صناعة المنتجات غ	13058	13673	14417	14134	16310	18473	20908	23541	26595	28813
باقي القطاعات	36586	38780	41017	43319	46019	48661	50678	53008	55557	57409
المجموع	**207949**	**225449**	**245842**	**269806**	**293946**	**321387**	**345902**	**369319**	**391761**	**407779**

المصدر: مديرية نظم المعلومات والإحصاءات، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

يبين لنا الجدول أعلاه بأن نشاط البناء والأشغال العمومية يحتل الصدارة خلال السنوات الأخيرة، وهذا راجع للمشاريع الكبيرة التي شهدتها الجزائر من بينها برامج البنايات بمختلف صغتها والطريق السيار شرق– غرب، كلها ساعدت على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة متخصصة في هذا المجال يليه نشاط التجارة والتوزيع، ويمكن تفسير الحضور القوي للقطاع الخاص في فرع النشاط التجاري على أساس أن بقية الفروع الأخرى كانت تشهد احتكار القطاع العام وتماطل في تحريرها، وليس أساسا من أجل البحث عن الربح السهل وتفادي المخاطرة. وفي المرتبة الثالثة نجد نشاط النقل والمواصلات، كما تجدر الإشارة إلى أن نشاط خدمات المؤسسات قفزت من المرتبة 06 إلى المرتبة 04 خلال السنتين الأخيرتين.

أما بالنسبة لفروع النشاط الأخرى خدمات العائلات، خدمات المؤسسات، الصناعات الغذائية، هي كذلك سجلت نموا ضئيلا مقارنة بالقطاعات السابقة. وعليه هي لا تزال بطيئة رغم الإجراءات المتخذة لترقيتها.

الفرع الثالث: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الولايات

قسمت الجزائر إلى أربع مناطق جغرافية وهي الشمال، والجنوب، والجنوب الكبير والهضاب العليا طبقا للمواصفات الطبيعية. ولكل منطقة جغرافية مميزات معينة تقوم على جذب الاستثمارات، إن المناطق

الشمالية(الساحلية) تقع على ضفاف البحر المتوسط وهو بوابة التجارة العالمية، كلما بعدت المسافة عن الشمال قل الاستثمار، كذلك هو الحال بالنسبة للكثافة السكانية التي تزيد في الشمال وتقل كلما اتجهنا جنوبا. تتوزع المؤسسات على مستوى الوطن وتنال كل منطقة حصتها حسب مميزاتها الجغرافية، ولكن هذا التوزيع لا تتحكم فيه الدولة غير أنها تسعى من أجل إعادة التوازن بين المناطق المذكورة سالفا. يوضح الجدول الموالي توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الوطن في المناطق الجغرافية الأربعة خلال الفترة 2006-2012.

جدول 24: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية للفترة 2006 - 2012

المنطقة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الشمال	163492	177730	193483	205857	205857	232664	248985
الجنوب	20803	22576	25033	27902	30153	32216	34569
الجنوب الكبير	5439	5974	6517	7058	7561	7735	8247
الهضاب العليا	80072	87666	96354	105085	112335	119146	128316
المجموع	269806	293946	321387	345902	355906	391761	420117

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 22. 20. 18. 17. 16. 15. 14. وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار للفترة 2006-2016.

انطلاقا من الجدول أعلاه نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر موزعة بصورة غير منتظمة على المناطق الأربعة، حيث يتمركز 60% من هذه المؤسسات في منطقتين (الشمال، والهضاب العليا)، بينما تتوزع 40 % الأخرى على منطقتين (الجنوب والجنوب الكبير). أعلى نسبة لهذه المؤسسات متواجدة في الشمال في المرتبة الأولى وتأتي الهضاب العليا بالمرتبة الثانية. يبدو أن مناطق الشمال نالت حصة الأسد أي ما يتجاوز نصف (م ص م). يعد هذا الترتيب غير منطقي اقتصاديا ولا يتفق مع الفرضية التي تنص على وجود علاقة طردية بين مستوى المعيشة والكثافة السكانية وعدد الصناعات الصغيرة. بالتأكيد هذا التوزيع شارك في عدم توازن تقسيم الصناعات في البلاد.

كما يتضح أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر في مختلف أنحاء الجهات الجغرافية، وتترجم هذه الزيادة بزيادة اليد العاملة ويبرز الاهتمام بتنمية المناطق الجنوبية من خلال زيادة خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها، مما يؤدي إلى زيادة التشغيل في المنطقة وتنميتها.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني

ومن الواضح أن صحة الاقتصاد لا يتوقف فقط على أداء الشركات الكبيرة ولكن بصفة خاصة وعلى نحو متزايد على ديناميكية (الم.ص.م) التي تمثل جزءا هاما من النسيج الإنتاجي. تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القلب النابض للنمو التي يمكن أن تضمن استقرارا أكبر للظواهر الدورية. في الواقع، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جلبت لبلادها وسيلة للخروج من الأزمات الاقتصادية[1]، وضمان الرفاه للسكان. في الجزائر تمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاركة قوية في خلق الثروة وخلق فرص العمل. وسنتطرق في هذا المطلب إلى عدة فروع نتناول من خلالها مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الخام والقيمة.

الفرع الأول : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الخام و القيمة المضافة

1- تطور الناتج المحلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني: إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن العشرين، أفرز تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، فبعد التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات، أعطت الدولة مجالا أوسع ودعما لنمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل تفعيل دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى أن الأمور بدأت تتغير فيما يتعلق بالثقل المتزايد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، وهو ما يعكس نقطة تحول جوهرية في الأداء. اعتمادا على إحصائيات تطور الناتج المحلي الخام خارج المحروقات سنحاول التعرف على مدى مساهمتها في النمو الاقتصادي.

جدول 25: تطور الناتج المحلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني

السنوات	نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام		نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام		المجموع	
	%	القيمة بالمليارات من الدينارت	%	القيمة بالمليارات من الدينارت	%	القيمة بالمليارات من الدينارت
2003	22.9	550.6	77.1	1884.2	100	2434.8
2004	21.8	598.65	78.2	2146.5	100	2745.4

[1] DRUCKER Peter, L'entreprise face à la crise mondiale, Inter Edition, Paris 1981, p.178.

3015.5	100	2364.5	78.41	651	21.59	2005
3444.11	100	2740.6	79.56	704.05	20.44	2006
3903.63	100	3153.77	80.8	749.86	19.2	2007
4237.92	100	3551.33	83.8	686.59	16.2	2008
4978.82	100	4162.02	83.59	816.8	16.41	2009
5509.21	100	4681.68	84.98	827.53	15.02	2010
6060.8	100	5137.46	84.77	923.34	15.23	2011

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الهدف من استخدام الناتج الداخلي الخام للقطاعين تكمن في معرفة إسهام كل منهما في إنتاج الثروة والتوصل إلى المكانة التي يحتلانها في الاقتصاد، ثم التطرق لما تنتجه البلاد كل سنة.

أما بالنسبة لتعريف الناتج المحلي، هو القيمة الإجمالية النقدية لجميع السلع والخدمات التي تم إنتاجها داخل دولة معينة خلال فترة زمنية محددة، وينحصر الناتج المحلي على عملية الإنتاج التي تتم عبر المقيمين داخل الدولة سواء كانوا سكانها أم مقيمين فيها.

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج والاستهلاك الوسيط مضاف إليها صافي الضرائب، على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة.

القيمة المضافة = قيم الإنتاج الإجمالي – الاستهلاك الوسيط + صافي الضرائب (ضرائب – إعانات)
ومن الجدول السابق نلاحظ أن القطاع الخاص المكون أساسا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل نسبة كبيرة بلغت84.7 % من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، وهو مؤشر يدلي بالأهمية التي اكتسبها القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي، إن توسيع عدد الاستثمارات الخاصة يعد أمرا ضروريا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بتوفير الدعم اللازم والتمويل.

إن الأرقام المقدمة تعبر مبدئيا عن نجاح التجربة، وأن المجتمع قد تكيف بشكل سريع مع التغيرات الاقتصادية للجزائر ولكن لا يمكن الحكم على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاليا ويجب إعطائها المزيد من الوقت لكي تتضح معالمها بشكل أفضل.

2. تطور القيمة المضافة للقطاعين العام والخاص: يوضح الجدول التالي إسهام كل قطاع اقتصادي في القيمة المضافة والذي يمكن معرفة القطاع الأعلى مساهمة لتشجيعه وتحفيز القطاعات الأخرى على زيادة نسبة إسهاماتهم.

جدول 26: تطور القيمة المضافة للقطاعين العام والخاص

الوحدة: ملايين الدينارات

	2006		2007		2008		2009		2010		2011	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
خاص	2605.681	86.63	2986.07	87.64	3383.57	89.27	3954.5	90.15	4450.76	92.9	4147	91.7
عام	401.861	13.36	420.86	12.35	406.84	10.73	432.05	9.85	340.56	7.11	529	8.2
مجموع	3007.542	100	3406.93	100	3790.41	100	4386.55	100	4791.32	100	4674	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وفي 2009، بلغت حصة القطاع الخاص من القيمة المضافة 90.15% من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، حيث بلغ 3954.5 مليار دينار جزائري، أي ما يمثل معدل نمو 12.6% .

وعلى الرغم من نمو عدد المؤسسات، مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ما زالت محدودة في خلق الثروة، حيث لا تتجاوز 1.3%، مقابل 56% في فرنسا[1]، هذه الحالة ناتجة عن العديد من القيود نذكر منها العقارية والمالية...، التي تؤثر بشدة على المبادرة الخاصة.

وعلى الرغم من الحوافز التي قدمتها السلطات المركزية لتشجيع لهذا النوع من المؤسسات، إلا أن الصناعات التحويلية الخاصة لا زالت بعيدة عن مستوي الدول الأخرى. من أجل الوصول إلى مستوى مقبول، لا بد من بذل جهود كبيرة في بلد تصل فيه واردات السلع إلى 40 بليون دولار في عام 2008

[1] Habib BENBAYER. H. TRARI-MEDJAOUI ...SAÏDANE D, la finance islamique à l'heure de la mondialisation, revue Banque Édition, Paris, 2009, 128 p.

و1.39 بليون دولار في عام 2009، وتولد فيها أكثر من 90 في المائة من النمو عن طريق المحروقات، الخدمات والمباني وما إلى ذلك.

3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير العملة الصعبة وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات بل أنها ساهمت في إحداث فائض من ميزان المدفوعات للكثير من الدول. كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات يتحقق ذلك من خلال وجود تنافسية ما بين مختلف المؤسسات. فالجزائر تحتل الرتبة 86 من بين 139 دولة في مؤشر التنافسية العالمية الذي يعد كحافز لانتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم بشكل عام. ومن خلال الجدول التالي سنتعرف على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات.

جدول 27: الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة (2008-2012)

الوحدة: مليون دج

البيانات	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات النفطية	4 845 030.50	3 192 819.10	4 106 624.60	5 073 543.40	5 397 638.00
الصادرات خارج المحروقات	124 994.60	77 408.40	113481,4	150 293.40	169 585.00
نسبة ص خ م إلى الإجمالي	2,5%	2,3%	2,6%	2,8%	2,96%

المصدر: DTCCN, 2012, p.15;65

من خلال الجدول (27) لاحظنا أن الصادرات خارج المحروقات لم تتعد نسبة 3% خلال الفترة 2008 إلى 2012 حيث تراوحت نسبها ما بين 2.3% و 2.96% هي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بدول نامية أخرى، مثلا، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفيتنام تساهم ب20% في التصدير. رغم تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر غير أن جلها ينتمي إلى قطاع الخدمات والأشغال العمومية مع ضعف كبير في قطاع الصناعة التحويلية والزراعة ولهذا السبب يصعب عليها أن تلعب دورا

فعالا في مجال التصدير. وهذه المعضلة تدل على الفشل الذريع للحكومات الجزائرية المتعاقبة في بلوغ الهدف الاستراتيجي المنشود، والمتمثل في جعل هيكل الصادرات متنوعا وفك ارتباطها الوثيق بقطاع المحروقات. وللتمكن من التعرف على التقييم الكمي للمناخ الاستثماري في الجزائر، سنلقي نظرة خاطفة على التوازنات الكلية من خلال الجدول التالي:

جدول 28: تطور مؤشرات التوازن الداخلي وا لخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2008-2012)

البيان /السنوات		**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي		3	2.4	3.4	2.4	3.3
مؤشر سياسة التوازن الداخلي (الفائض أو العجز في الميزانية كنسبة من الناتج)		11.4	7.1	1.5	0.7	1.3
مؤشر سياسة التوازن الخارجي (الفائض أو العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج)		2.23	0.3	9.4	9.35	8.21
معدل التضخم		4.4	5.7	4.3	5.7	8.9
رصيد الدين الخارجي (مليار دولار)		8.58	5.41	5.45	4.4	3.63
سعر صرف الدينار	مقابل الدولار	74.58	72.73	74.39	76.05	77.55
	مقابل الأورو	–	–	–	102.21	102.16
البيان /السنوات		**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي		3	2.4	3.4	2.4	3.3
مؤشر سياسة التوازن الداخلي (الفائض أو العجز في الميزانية كنسبة من الناتج)		11.4	7.1	1.5	0.7	1.3
مؤشر سياسة التوازن الخارجي (الفائض أو العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج)		2.23	0.3	9.4	9.35	8.21
معدل التضخم		4.4	5.7	4.3	5.7	8.9
رصيد الدين الخارجي (مليار دولار)		8.58	5.41	5.45	4.4	3.63
سعر صرف الدينار	مقابل الدولار	74.58	72.73	74.39	76.05	77.55
	مقابل الأورو	–	–	–	102.21	102.16

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات 2008، 2009، 2010، 2011، 2012.

يدل الجدول (28) على أن الجزائر نجحت في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد كما تم التحكم في معدلات التضخم، وسجل ميزان الحساب الجاري وكذا الميزانية العامة فائضا خلال السنوات الأخيرة وشهد سعر الصرف استقرارا ملحوظا والمديونية انخفاضا محسوسا.

عموما يعد هذا الاستقرار هشا لارتباطه الوثيق بالقفزة النوعية التي يشهدها سوق المحروقات، فبمجرد انخفاض أسعار المحروقات ستتعرض هذه المؤشرات إلى تغيرات جذرية.

بالرغم من مختلف الجهود المبذولة لترقية صادرات القطاع الخاص إلا أن مجال التصدير خارج قطاع المحروقات يبقى ضعيف مما يستوجب بذل الكثير من الجهود من أجل اللحاق بدول العالم. تتسم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات بالضعف.

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

من أهم المشاكل الاجتماعية في الجزائر، نجد البطالة التي تسعى السلطات العمومية إلى إيجاد حلول مناسبة لها منذ حصولها على الاستقلال السياسي. فقد كرست الحكومة الجزائرية عدة جهود لذلك، ومن بينها برنامج الخصخصة في 1997 والذي نتج عنه تصفية 250 شركة تساهم بنسبة 30 % من إجمالي عمالة الشركات العمومية، إضافة إلى تحول الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة إلى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن المؤسسة العمومية إلى المؤسسة الخاصة التي أثرت بشكل مباشر على انخفاض البطالة في نهاية 2006 إلى 12.6%، وسجل في 2010 نسبة 10 %[1].

وعليه نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر وزيادة الشغل، كما يمكن اعتبارها مركزا للتدريب بحكم أنها تستقبل اليد العاملة الغير المؤهلة والغير مرغوب فيها من طرف المؤسسات الكبيرة والجدول التالي يبن ذلك:

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011 ، مجلة الباحث - عدد 10 في 2012 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر.

جدول 29: تعداد مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات (2004-2012)

السنوات	المؤسسة الخاصة	نسبة الزيادة(%)	المؤسسة العمومية	نسبة الزيادة(%)	الصناعات التقليدية	نسبة الزيادة(%)
2004	592758	/	71826	/	173920	/
2005	888829	49.95	76283	6.21	192744	10.82
2006	977942	10.03	61661	19.23-	213044	10.53
2007	1064983	8.9	57146	7.32-	233270	9.08
2008	1233073	15.79	52789	7.63-	254350	27.45
2009	1274465	3.35	51149	3.01-	324170	/
2010	1577030	23.74	48656	4.87-	/	/
2011	1676111	6.28	48086	1.17-	/	/
2012	1800742	7.44	47375	1.48-	/	/

المصدر : من إعداد الباحثة بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نحصل على متوسط التشغيل بقسمة مناصب الشغل على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انطلاقا من الجدول أعلاه يتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تزايد مناصب الشغل بالتوازي مع الزيادة في عددها، هذا فيما يخص القطاع الخاص الذي عرف نمو مناصب الشغل من سنة إلى أخرى والتي بلغت 1.800.742 في سنة 2012 مقارنة بـ 888.829 في سنة 2005، في حين أن القطاع العام يتراجع فيه عدد مناصب الشغل نتيجة للتناقص المستمر في عدد مؤسساته الأمر الذي جعله يسهم في تزايد معدل البطالة. كما يجدر الإشارة أن غالبية مؤسسات القطاع الخاص هي مؤسسات مصغرة توظف أقل من 10 عمال يتركز أساسا في قطاعات البناء والأشغال العمومية، التجارة والنقل والمواصلات كما نلاحظ أن قطاع البناء والأشغال العمومية هو الأكثر استقطابا للاستثمارات الخاصة وبالتالي الأكثر مساهمة في خلق مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة .

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن الجهود المبذولة للرقي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتفعيل دورها في الاقتصاد وكذا دورها البارز في خلق مناصب الشغل، لا ترقى إلى المستوى المطلوب وهذا راجع إلى وجود العديد من المعوقات والعراقيل التي تحول دون تحقيق ذلك منها معوقات

مالية، تسويقية، إدارية، عقارية ومعوقات أخرى، الأمر الذي يستوجب ضرورة الاهتمام أكثر لرفع هذه التحديات.

الفرع الرابع: توزيع الدخل

يلعب انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المدن دورا هائلا في التخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية والريفية، وتقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الداخلية.

ولهذا يمكن القول أن صفة الانتشار الجغرافي التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها من تحقيق عدالة التنمية الجهوية، لأنها تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطينها كما تتطلب القليل من خدمات البنية التحتية وعلى الأخص في النشاطات التقليدية، وقادرة على تصريف إنتاجها في الأسواق الصغيرة المجاورة، ومتطلباتها تكون عادة محدودة، فضلا عن أنها قادرة على الإفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى.

خلاصة الفصل الخامس

أظهرت مختلف المراحل التي مرت بها المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية تغيرات متتالية ابتداء من تجربة الشركات الوطنية مرورا بالتسيير الاشتراكي ثم إعادة الهيكلة و منه الاستقلالية وصولا إلى برامج التعديل الهيكلي الذي نتجت عنه الخوصصة. كل هذه المراحل تمت بعيدا عن التنمية المستدامة أو المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

هناك جوانب قصور كثيرة في مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي. بسبب وجود تحديات عديدة في جوانب مختلفة أهمها: النمط الريعي للاقتصاد الجزائري، ضعف نسبة إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ونقص إسهام القطاع الخاص في عملية التنمية وفي توفير فرص العمل، والاعتماد على العائدات النفطية وعدم تنويع القاعدة الاقتصادية، أضف إلى ذلك ارتفاع نسب البطالة والفقر وضعف المبادرة والابتكار في النشاط الاقتصادي. كما يعد الفساد الإداري التحدي الأبرز الذي يواجه الحكومة الجزائرية في الوقت الحالي ويؤثر سلبا على مؤشرات التنمية المستدامة.

الفصل السادس: الدراسة الميدانية

المبحث الأول: تصميم الدراسة الميدانية وخطواتها الإجرائية

المبحث الثاني: وصف عينة الدراسة

المبحث الثالث: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات والدراسات السابقة

الفصل السادس: الدراسة الميدانية

بعد عرضنا في الفصول السابقة للقسم النظري والذي تطرقنا فيه إلى مختلف مجالات التنظير حول التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعوقات التي تحول دون إدراجها للم.ج.م. يتناول هذا الفصل منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات وأساليب التحليل الإحصائي المستعملة. ويتمثل الهدف الرئيسي للدراسة الميدانية في التعرف على مدى إقبال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

المبحث الأول: تصميم الدراسة الميدانية وخطواتها الإجرائية

تعد هذه الخطوة من أهم خطوات إعداد البحث، لأنها أكثر ما يراجع من قبل مقوم البحث من جانب، وهي الأساس من قيمة البحث من جانب آخر، فالخطوات السابقة تجيب إجابة علمية وافية ودقيقة على السؤالين: ماذا سوف يبحث؟ و لماذا يبحثه؟ وهذه الخطوة كفيلة للإجابة على السؤال التالي: كيف يبحثه؟ فهي تتناول توضيح الكيفية التي اتبعها الباحث في تصميمه للبحث وتحديد خطواته الإجرائية وهذا يتطلب التطرق إلى ما يلي:

*** الإطار العام للدراسة وفيه:**

- فروض الدراسة
- حدود الدراسة
- منهج البحث
- وصف واضح لمجتمع البحث
- عينة البحث
- طرق اختيار العينة
- أداة البحث
- كيفية تطبيق أداة البحث

- تقرير أسلوب جمع المعلومات

*** تحليل المعلومات فيه:**

- تهيئة المعلومات للتحليل.
- مرحلة التحليل ذاتها.
- مرحلة التفسير.

المطلب الأول: الإطار العام للدراسة.

الفرع الأول: فرضيات البحث

فرضيات البحث محاولة ممكنة وإجابات محتملة على أسئلة البحث تستمد من أسس علمية وتتضمن هذه الدراسة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** واقع الوعي بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة لدى المؤسسات المتوسطة والصغيرة ضعيف.
- **الفرضية الثانية:** المؤسسات المتوسطة والصغيرة تحترم حقوق العمال وتعمل على توفير بيئة عمل محفزة.
- **الفرضية الثالثة:** المؤسسات المتوسطة والصغيرة لا تحافظ على البيئة أثناء نشاطها.
- **الفرضية الرابعة:** مستوى التزام المؤسسات المتوسطة والصغيرة بأخلاقيات الأعمال والأنظمة ضعيف.
- **الفرضية الخامسة:** طبيعة علاقة المؤسسات المتوسطة والصغيرة مع المجتمع محدودة وضيقة.

الفرع الثاني: حدود الدراسة

ليس هناك حد فاصل بشكل قطعي للمشكلات البحثية في العلوم السلوكية، فقد تكون المشكلة الواحدة ذات امتداد موضوعي أو زمني أو مكاني بالمشكلات الأخرى، وحدود هذه الدراسة هي:

1/ الحدود الموضوعية :

اقتصر البحث على مدى اهتمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتنمية المستدامة و ما مدى إدراك مديرين م ص م للمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والمستخدمين؟ وهذا الأمر يتعلق بكيفية تطبيق المسؤولية الاجتماعية بما يتناسب و البيئة الجزائرية، القصد منها تسليط الضوء على الجوانب التي يلزم أخذها بعين الاعتبار لضمان نجاح تلك البرامج الاجتماعية للشركات.

2/ الحدود الزمنية:

يمتد المجال الزمني لهذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي على مدار سبعة سنوات ابتداء من 2007 تاريخ بداية جمع المادة النظرية حول الموضوع، أما الدراسة الميدانية فكانت حوالي 2011، أين تم الاتصال بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والحصول على الموافقة لإجراء الجانب الميداني للدراسة.

3/ الحدود المكانية:

جرت هذه الدراسة في عدة مناطق من المعمورة (باتنة، قسنطينة، أم البواقي، ورقلة والجزائر العاصمة، برج بوعريرج).

الفرع الثالث: منهج البحث

لكل ظاهرة من الظواهر منهج خاص يتلاءم مع طبيعة تركيبها، وقد تفرض ظاهرة أو مشكلة ما على الباحث أن يطبق منهجا دون سواه، فالمنهج بصفة عامة هو "الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة وللإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث"[1]. لكن ارتباط البحث العلمي بأبعاد زمنية ومكانية متعددة وسعيه لتحقيق أهداف مختلفة يتطلب تعدد أساليب تطبيقه.

وبما أننا نقوم بدراسة موضوع اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية فقد تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لأنه الأكثر ملاءمة لمعالجة مثل هذه المواضيع، حيث يهدف

[1] محمد شفيق، البحث العلمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط1، 1998، ص 86.

هذا المنهج إلى الحصول على البيانات والحقائق الكافية لتشخيص الظاهرة في الحاضر ووصفها وإلقاء الضوء على جوانبها المختلفة وتحليلها وتفسيرها تفسيرا دقيقا مع استخلاص النتائج الهامة كآخر مرحلة.

الفرع الرابع: مجتمع البحث

يقصد بمجتمع البحث "مصطلح علمي منهجي يراد به كل ما يمكن أن تعمم عليه نتائج البحث سواء كانت مجموعة أفراد أو مباني مدرسية أو كتبا...الخ".و حصر مجتمع البحث يعد ضروريا للأسباب التالية:[1]

- تبرير الاقتصار على العينة بدلا من تطبيق البحث على مجتمعه.
- معرفة مدى قابلية نتائج البحث للتعميم.
- تأكيد تمثيل العينة للمجتمع.

ومن هنا فرق علماء المنهجية بين المصطلحين أو الحصر الشامل ومصطلح المجتمع الذي يمكن التعرف عليه.

فالمجتمع الكلي لهذه الدراسة يتمثل في جميع المؤسسات الاقتصادية المتوسط والصغيرة المتواجدة على مستوى التراب الوطني.

المجتمع الذي يمكن التعرف عليه هو في جميع المؤسسات الاقتصادية المتوسط والصغيرة المتواجدة على مستوى ولاية باتنة.

ومن هنا يتدرج تعميم النتائج المتوصل إليها من العينة إلى المجتمع الذي يمكن التعرف عليه إلى المجتمع الكلي طبقا للشكل التالي:

[1] صالح بن حمد العساف، مرجع نفسه، ص 94.

شكل 14 : مجتمع البحث

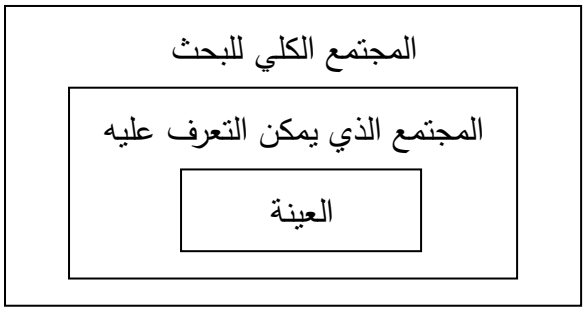

المصدر: صالح بن حمد العساف: مرجع سابق، ص 93.

الفرع الخامس: عينة البحث وكيفية اختيارها

إن الأصل في البحوث العلمية أن تجرى على جميع أفراد مجتمع البحث لأن ذلك أدعى لنتائج البحث، ولكن الباحث يلجأ لاختيار عينة من المجتمع إذا تعذر ذلك بسبب كثرة عددهم بالإضافة إلى التكاليف المادية والبشرية وضيق الوقت.

ولهذا تم أخذ عينة من أفراد المجتمع الذي يمكن التعرف عليه وهي المؤسسات الاقتصادية المتوسط والصغيرة المتواجدة على مستوى الولايات المذكورة آنفا، حيث كان إجمالي أفراد المجتمع الذي يمكن التعرف عليه هو 100 مؤسسة، وكان حجم العينة المعتمد عليه في الدراسة مساويا لـ 70 مؤسسة، أين تم اعتماد الطريقة الاحتمالية بواسطة أسلوب المعاينة العشوائية في تحديد عينة الدراسة.

ولاستخدام العينة ميزات عديدة منها:

- تقليل الكلفة، الوقت والجهد، إذ تغني دراسة العينة عن دراسة جميع مفردات الظاهرة موضوع الدراسة.

- سرعة التنفيذ والحصول على النتائج، حيث نتعامل مع عناصر من المجتمع الأصلي.

- دقة أكبر ومدى أوسع في النتائج، حيث تكون جدية الباحث أكبر في التعامل مع عينة محدودة من التعامل مع مجتمع كبير. [1]

[1] فايز جمعة صالح النجار وآخرون: أساليب البحث العلمي (منظور تطبيقي)، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص ص 100-101.

الفرع السادس: أدوات البحث وجمع البيانات

إن الأدوات المنهجية هي تلك الوسائل الفعالة التي يتمكن الباحث بواسطتها جمع البيانات والمعلومات عن متغيرات الدراسة، للوصول إلى الأهداف و الإجابة على تساؤلات البحث. ولما كان هدف الدراسة هو معرفة مدى إدراك مديرين م ص م للمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والمستخدمين، فقد تم الاعتماد على الأدوات التالية:

1. الملاحظة: وهي من أقدم الطرق و أهمها و التي تستخدم في جمع المعلومات حيث يعتمد عليها الباحث في جمع المادة العلمية و الحقائق من حقل الدراسة، حيث تعني الملاحظة في معناها العام "الانتباه التلقائي أو المقصود إلى حدث أو ظاهرة معينة لغرض اكتساب المعلومات و الخبرات عنها، أما في البحث العلمي فتعني الانتباه و الرصد المقصود و المنظم و المضبوط للظواهر و الأحداث لغرض تحديد العوامل و الأسباب التي تفسر حدوثها"[1].

والملاحظة كوسيلة بحثية أساسية تتمتع بفوائد كثيرة لا تتمتع بها الوسائل الأخرى لجمع المعلومات، فهي تفسح المجال للباحث لاستكشاف ميدان الدراسة والتعرف على الفروع والهياكل والمصالح والدوائر...الخ، وذلك من خلال الزيارات المتكررة والتنقل بمختلف الأماكن بميدان الدراسة.

أيضا التعرف على واقع وطبيعة و ظروف العمل، إضافة إلى أنها تمكنه من ملاحظة سلوك وعلاقات وتفاعلات المبحوثين والاطلاع على أنماط و أساليب معيشتهم و المشكلات العملية التي يتعرضون لها.

2. المقابلة: إضافة إلى الملاحظة فقد استخدمت المقابلة كأداة مهمة من أدوات جمع البيانات، حيث تعرف المقابلة بأنها "التبادل اللفظي الذي يتم وجها لوجه بين القائم بالمقابلة وبين شخص آخر أو مجموعة أشخاص آخرين"[2].

[1] عدنان حسين الجادري، يعقوب عبد الله أبو حلو: الأسس المنهجية و الاستخدامات الإحصائية في بحوث العلوم التربوية والإنسانية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009، ص 135.

[2] عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، مكتبة القاهرة، مصر، ط 8، 1982، ص 331.

كما " تعد المقابلة تقنية مباشرة تستعمل من أجل مساءلة الأفراد بكيفية منعزلة (فردية) تسمح بأخذ معلومات كافية بهدف التعرف العميق على الأشخاص المبحوثين، وهي إما أن تكون فردية أو جماعية مقننة أو غير مقننة"[1].

حيث تساعد هذه الأداة في الحصول على البيانات المتعلقة بمشاعر الأفراد وقيمهم واتجاهاتهم ومحاولة تجاوز مشكلة عدم التجاوب من طرف المبحوثين من خلال تدخلنا لشرح الأسئلة وتبسيطها ومناقشتها معهم ومساعدتهم بتوضيح موضوع البحث" الترقية كحافز وعلاقتها بتحسين أداء العاملين" وشرحه لأفراد المجتمع حتى يطمئنوا بأن هذه الأسئلة لأهداف البحث العلمي وليس لأهداف أخرى، وكذلك من أجل أن يحس الأفراد العاملين بأهمية مشاركتهم ويتمكنوا من الإجابة على أسئلة الاستمارة بكل صدق و موضوعية.

3. الاستمارة: تعد الاستمارة من بين الوسائل الأساسية المستخدمة في جمع البيانات اللازمة والضرورية عن موضوع الدراسة و هي عبارة عن "نموذج يشمل أسئلة موجهة لأفراد (مبحوثين)، من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكل أو موقف"[2].

و هناك ثلاث أنواع من الأسئلة التي يمكن أن ترد في الاستمارة وهي:

4. السؤال المغلق: قد تحتوي الاستمارة على أسئلة مغلقة تحتاج إلى أجوبة محددة حيث يطلب من المستجوب أن يضع رمزا على الإجابة التي يوافق عليها، و تمتاز الأسئلة المغلقة بسهولة تصنيف الإجابات و وصفها في قوائم وجداول، كما تقلل من إمكانية الوقوع في الخطأ عند التفسير .

5. السؤال المفتوح: يعطي السؤال المفتوح الحرية للمستجوب بأن يصوغ الإجابة التي يريد والتعبير بشكل تلقائي عن موقف، و يعاب عليه صعوبة تصنيف الإجابة لمجموعات محددة أو فئات بسبب تنوع الإجابات .

6. السؤال المغلق المفتوح: يحوي هذا النوع على نوعين من الأسئلة مغلقة و مفتوحة في آن واحد، ويحاول تجنب عيوب السؤال المغلق و المفتوح معا بحيث يجمع مزايا الاثنين.

[1] موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (تدريبات عملية)، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، إشراف مصطفى ماضي، دار القبة، الجزائر، 2004، ص 148.

[2] محمد علي محمد، مقدمة في البحث الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1993، ص 343.

7. **الوثائق والسجلات:** إن أهمية هذه الوثائق و السجلات تكمن في كونها توفر على الباحثة الكثير من الوقت و الجهد، فالبيانات التي تتوفر في سجلات المؤسسة عن الأفراد المستهدفين من الدراسة تعتبر بيانات جاهزة يمكن للباحثة إعادة تبويبها و عرضها بالأسلوب الذي يرغب فيه.و أيضا الكشف على بعض القضايا التي يصعب ملاحظتها والكشف عنها عن طريق استمارة البحث وحدها، حيث تمكنا من الاطلاع على بعض السجلات والوثائق الخاصة بالمؤسسة وتزودنا ببعض المعطيات والبيانات الضرورية للبحث وقد تمثلت هذه البيانات فيما يلي:

- بيانات تدور حول الجانب التاريخي لمؤسسات المتوسطة و الصغيرة محل البحث.
- بيانات عن الهيكل التنظيمي العام للمؤسسات محل الدراسة.
- بيانات عن سير العمل بها، والنظام الداخلي و أهدافها.
- بيانات حول الإمكانيات المادية والبشرية بالمؤسسة.

الفرع السابع: طريقة جمع البيانات والمعلومات

إن تحديد الأسلوب الذي تتبعه الباحثة في جمعها للمعلومات يعد أحد الخطوات المهمة التي يجب أن يشتمل عليها تصميم البحث، وتعتبر مصادر المعلومات والإمكانات المادية للباحثة والوقت المتوفر للبحث عوامل أساسية تؤثر على المفاضلة بين أساليب مختلفة لجمع المعلومات ولأداة البحث أيضا أثر واضح في هذه المفاضلة.

و اعتمد في هذه الدراسة على أسلوب الجمع المباشر من خلال الطرق التالية:

- التوزيع المباشر: أي تسليم الاستمارة للمستجوب.
- مقابلة المستجوبين و محاولة الأخذ بأقوالهم بالتدوين في استمارة البحث.
- إجراء الملاحظة.
- وقد تم اللجوء لهذه الطرق معا لتميزها بارتفاع نسبة من يجيب على الاستمارة و قلة احتمال الإجابة على الاستمارة من غير المعنيين بالإجابة عليها مع إمكانية توضيح وشرح ما يلزم شرحه للمجيب.

الفرع الثامن: تطبيق أداة البحث

تمثل دراسة مدى إدراك مديرين م ص م للمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والمستخدمين محورا أساسيا للموضوع هدفها تشخيص واقع وضعية المسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسات المتوسطة والصغيرة والكشف عن المشكلات والنقائص التي تعاني منها، وذلك بتحكيم رأي مدراء هؤلاء المؤسسات، وقد استخدمت الاستمارة بالمقابلة والملاحظة للحصول على البيانات النوعية والكمية التي تفي بتحقيق غرض الدراسة، وذلك وفقا للخطوات التالية:

- تحضير الاستبيان: يتضمن الطرح التجريبي و تحديد مدة التطبيق وأماكن التطبيق وكيفية التطبيق.
- تنفيذ الاستبيان: الشروع في توزيع الاستمارة حسب طريقة جمع المعلومات سابقا.

1. تحضير الاستبيان: بعد الانتهاء من الجزء النظري تم الشروع في تحضير الاستبيان وفق الرسم التخطيطي التالي:

شكل 15: رسم تخطيطي لخطوات تصميم الاستبانة

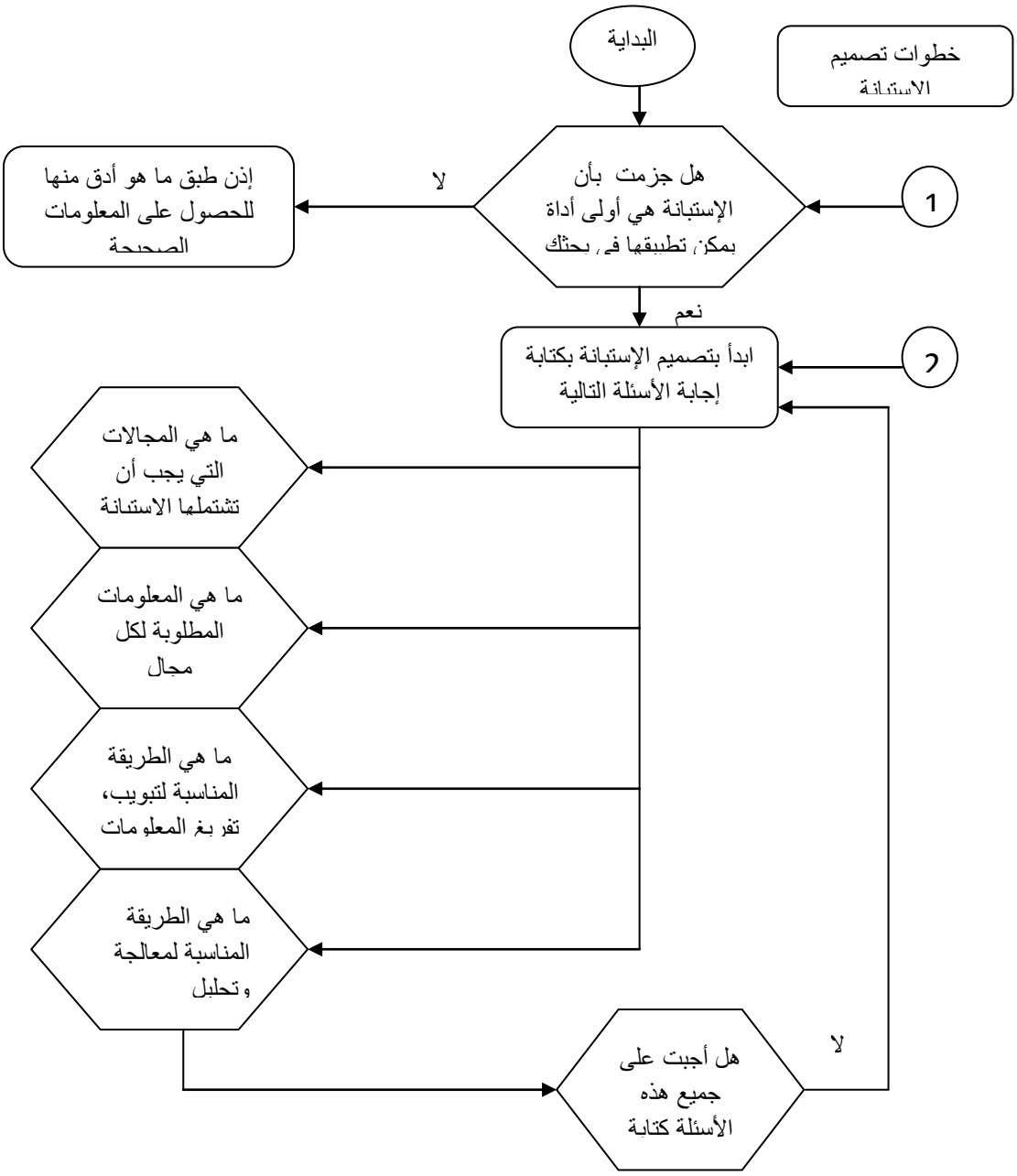

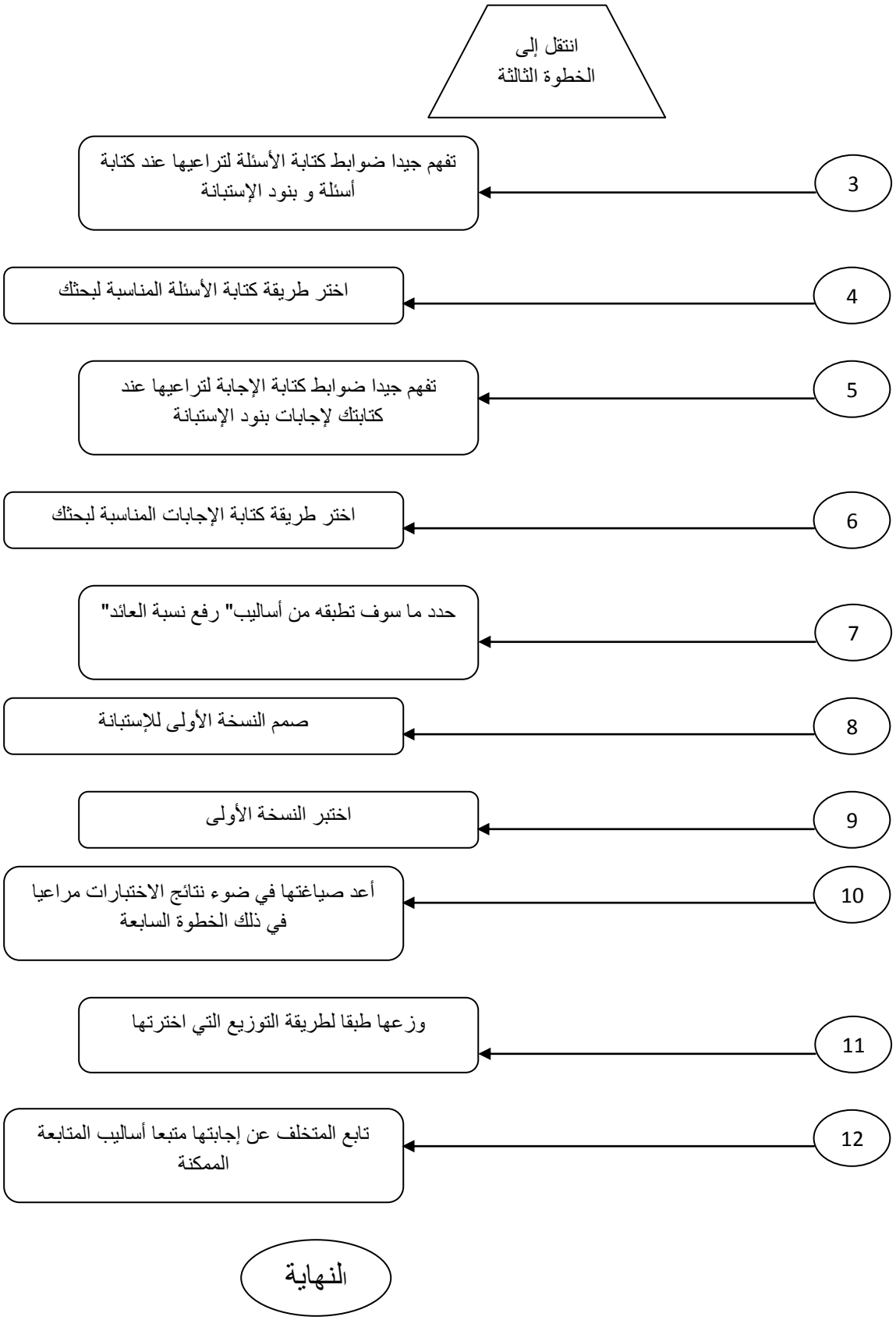

المصدر: صالح بن حمد العساف: مرجع سابق، ص ص 376- 377(و بتصرف).

وبعد الإخراج الأولي للاستمارة تم طرحها على بعض الأساتذة من ذوي الخبرة في مجال إعداد الاستمارات لغرض الوقوف على دقة وصلاحية العبارات التي تضمنتها والتأكد من الجوانب الفنية فيها ومدى إمكانية تحليلها إحصائيا وتحديد أسلوب تبويب المعلومات وفتح المجال لإضافة بعض الأفكار المهمة أو حذف غير المهم.

وبعد تفحص آرائهم أعيدت صياغة الاستمارة في ضوء نتائج الاختبار لتضم 34 سؤال مقسمة على ستة (06) محاور أو أجزاء، تم طرح الاستمارة هذه المرة على بعض أفراد عينة البحث وبلغ عددهم حوالي 13 أفراد قصد الاستيضاح وتدقيق الإخراج و مدى الملاءمة و الوضوح، و مدى ملاءمة طريقة التوزيع، وفي ضوء ما سبق و بعد تفحص رأي أفراد العينة و الأساتذة قسمت بعض الأسئلة إلى أسئلة فرعية وغيرت صياغة بعض الأسئلة ليتم إخراج الاستمارة في شكلها النهائي، حيث تضمنت34 سؤالا و ستة (06) محاور.

خصص محور الأول للبيانات العامة يهدف إلى معرفة الحالة والوضعية العامة للمؤسسة ومحور ثاني يتطرق للأهداف الأولية فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والتنمية المستدامة، أما المحور الثالث يتعلق بالعمال و تدريبهم و حقوقهم، و خصص المحور الرابع لأسئلة حول البيئة و يليه المحور الخامس الذي تناول أسئلة تتعلق بأخلاقيات الأعمال (الالتزام بالقوانين والأنظمة) و أخيرا المحور السادس دارت أسئلته حول المجتمع، و الجدول التالي يبين توزيع الفقرات و عدد الأسئلة.

جدول 30: يمثل توزيع أسئلة العينة أبعاد المسؤولية الاجتماعية للم.ص.م

أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمنظمة	الفقرات	عدد الفقرات
الوضعية العامة للمؤسسة		
المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والتنمية المستدامة	08-01	8
العمال و تدريبهم و حقوقهم	08-01	8
المسؤولية تجاه حماية البيئة	06-01	6
أخلاقيات الأعمال (الالتزام بالقوانين و الأنظمة)	06-01	6
المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه المجتمع	06-01	6
المجموع		34

المصدر: من إعداد الباحثة

2.عرض محتوى الاستمارة:

تم إخراج الاستمارة في شكلها النهائي في أربع صفحات، تضمنت الصفحة الأولى عنوان الدراسة والجامعة المعتمدة لذلك واسم الباحثة والمشرف والغرض من الدراسة بالإضافة إلى التأكيد على سرية المعلومات التي سيتم جمعها من المبحوثين.

فيما تضمنت الثلاث صفحات الأخرى أسئلة الاستبيان في 34 سؤالا مقسمة إلى ستة (06) محاور، لغرض تنظيم شكل الاستمارة وتسهيل عملية الإجابة للمبحوثين، وهذه المحاور هي:

المحور الأول: خصص إلى معرفة الحالة والوضعية العامة للمؤسسة.

المحور الثاني: خصص لمعرفة الأهداف الأولية فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والتنمية المستدامة و هذه الأسئلة هي كما يلي:

1.هل سمعت بالتنمية المستدامة؟
2.هل سمعت بالمسؤولية الاجتماعية؟
3.هل المسؤولية الاجتماعية عمل خيري؟
4.هل المسؤولية الاجتماعية حق المجتمع عليك؟
5.هل المسؤولية الاجتماعية مشاركة في تنمية المجتمع؟
6.هل التزام المسؤولية الاجتماعية يعود بالنفع والخير على الشركة؟
7.هل المسؤولية الاجتماعية تعود بأخلاقيات الأعمال؟
8.هل المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بالدعم الحكومي؟

المحور الثالث: يتعلق بالعمال وتدريبهم وحقوقهم و أسئلته كما يلي:

1.هل تقوم بتوعية وتدريب العمال لما يضمن تصرفهم بشكل مناسب؟
2.هل تقوم بنشاطات لزيادة الوعي العمالي؟
3.هل تقوم بتوقيع عقود مع جميع العمال؟
4.هل تقوم بتوعية العمال حول حقوقهم القانونية؟
5.هل لدى المؤسسة برنامج صحي لمراقبة الصحة المهنية للعمال أو قنوات اتصال مع المهتمين؟

6.هل تحترمون حقوق العاملين؟

7.هل قمتم بتحسين ظروف العمل؟

8.هل تقومون بتسجيل جميع موظفيكم في التأمينات الاجتماعية؟

المحور الرابع: خصص لمعرفة مدى الحفاظ على البيئة وشمل هذا المحور الأسئلة التالية:

1.هل تحترمون البيئة؟

2.هل تقوم بتقييم أثارها البيئية ومعالجتها لمنع حدوث التلوث؟

3.هل تقوم بدعم الأبحاث العلمية البيئية؟

4.هل لدى المؤسسة محطة معالجة للمختلفات السائلة و برامج بيئية لرصد و قياس الانبعاثات الغازية؟

5.هل لكم خطط مستقبلية بهدف تحسين الأداء البيئي للمنشأة؟

6.هل تقوم المؤسسة بتقييم منتظم للمخاطر البيئية؟

المحور الخامس: فقد تعلق بأخلاقيات الأعمال (الالتزام بالقوانين و الأنظمة) و أسئلته كما يلي:

1.هل تقوم المؤسسة بإجراءات واضحة لمكافحة الفساد؟

2.هل هناك قوانين تساهم في تقليص حالات الفساد؟

3.هل الفساد في قطاع المشاريع الصغيرة مختلف عنه في القطاع العام؟

4.هل سعيتم لمكافحة الفساد؟

5.هل تقبلون الهدايا؟

6.هل تقدمون هدايا من أجل الحصول على مزايا؟

المحور السادس: فقد تعلق بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه المجتمع و أسئلته كما يلي:

1. هل تسمحون للأطفال تحت سن 16 بالعمل في المؤسسة؟
2. هل توظفون المعوقين في مؤسستكم؟
3. هل تساهمون في الأعمال الخيرية؟
4. هل تحترمون حقوق المستهلكين؟
5. هل تحترمون حقوق الانسان؟
6. هل تحترمون فوائد المؤسسة دون المساس بالفوائد العامة؟

3. توزيع الاستمارة: بعد تصميم الاستمارة تم طبع 100 نسخة منها بغرض توزيعها على أفراد العينة بطريقة التوزيع المباشر وهو ما اصطلح عليه استمارة بالمقابلة في جميع المؤسسات المتوسطة والصغيرة للعينة بباتنة، حيث تبع توزيع الاستمارة شرح للمبحوثين الهدف من البحث وأهميته ويطلب منهم الإجابة الصريحة و بكل موضوعية عن الأسئلة التي توجه إليهم مع تدوين الإجابة مباشرة للذين فضلوا هذه الطريقة، في حين كانت فئة أخرى قليلة يفضلون قراءة الأسئلة بأنفسهم وتدوين الإجابة مع ترك الأسئلة الغامضة أو غير المفهومة إلى حين الاستفسار عنها و القيام بشرحها لهم ليتموا الإجابة عنها مباشرة مع تسليمها في نفس الوقت.

المطلب الثاني: إجراءات تحليل المعلومات و تفسيرها

بعد أن اكتملت مرحلة جمع المعلومات من طرف الباحثة عن المؤسسات مجال الدراسة من جهة مع استكمالها بتحصيل معلومات استمارة المقابلة، تأتي الخطوة الموالية من خطوات البحث العلمي وهي تحليل المعلومات وتفسيرها، والتي تعني استخراج الأدلة والمؤشرات العلمية الكمية والكيفية التي تبرهن على إجابة أسئلة البحث وتؤكد قبول فرضيات البحث من عدم قبولها، وباختصار يمكن القول أن عملية تحليل المعلومات تتكون من ثلاث مراحل:[1]

* مرحلة تهيئة المعلومات للتحليل.
* مرحلة التحليل ذاتها.
* مرحلة التفسير.

الفرع الأول: مرحلة تهيئة المعلومات للتحليل

تم إتباع في تنفيذ هذه المرحلة الخطوات التالية:

* مراجعة المعلومات.
* تبويب المعلومات.
* تفريغ المعلومات.

[1] صالح بن حمد العساف: دليل الباحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان ، الرياض، 1995، ص ص 81-101.

1. مراجعة المعلومات: بعد أن تجمعت المعلومات بكميات كبيرة وغير منظمة تم القيام بمراجعتها وإبعاد البعض منها سواء بالنسبة للمعلومات المتحصل عليها من الوثائق الداخلية للمؤسسات أو الإجابات المتحصل عليها من خلال المقابلات، حيث تم استرجاع 70 استمارة صحيحة وكاملة المعلومات في حين تعذر إكمال الباقي والمقدر بثلاثين (30) استمارات وهذا للأسباب التالية:

- امتناع البعض عن الإجابة.

- غياب مديري بعض المؤسسات.

2. تبويب المعلومات: استعملت طريقة الترميز للاستمارات والأسئلة المتضمنة لها لتسهيل عملية الإدخال والتعامل مع الحاسب الآلي بحيث تم:

- ترقيم الاستمارات المستردة من 1 إلى 70 (وهو عدد الاستمارات المدرجة في التحليل).
- وضع رقم هوية لكل محور من محاور الاستمارة الموزعة من A إلى F.
- وضع رمز هوية " رمز رقمي وحرفي" لكل سؤال من أسئلة المحاور.
- وضع رقم هوية " رمز رقمي وحرفي" لكل إجابة من إجابات السؤال.

ونقدم مثال توضيحي يبن طريقة العمل:

السؤال: هل سمعتم بالتنمية المستدامة؟ : الرمز F1

الإجابات: الرمز

نعم F1-1

لا F1-2

واتبعت العملية نفسها مع بقية الأسئلة.

3. تفريغ المعلومات: بعد الانتهاء من عملية الترميز للاستمارات وأسئلتها وإجاباتها تم الانتقال إلى مرحلة إدخال البيانات إلى الحاسوب باستعمال برنامج الحزمة الإحصائية لمعالجة البحوث الاجتماعية SPSS

Version 22، حيث اعتمدت الباحثة في هذه المرحلة على طريقة الإدخال المباشر حيث تؤخذ الإجابات من الاستمارات وتدخل مباشرة إلى الحاسوب.

أما فيما يخص المعلومات الخاصة بالأسئلة المفتوحة فقد صممت جداول خاصة بها، يضم كل عمود فيها سؤال ذو إجابة مفتوحة ثم لجأ إلى تفريغ تلك الإجابات في هذه الجداول بطريقة آلية و حذف الإجابات المتكررة.

1.3. ثبات أداة البحث:

تم اختبار صدق أداة البحث و قياسها، وهذا بإتباع العديد من المراحل و الخطوات، بدءا من عملية التحقق من صدق الأداة، بمعنى التأكد من أنها تصلح لقياس ما وضعت لقياسه.

اعتمدت الباحثة على الصدق الظاهري إذ تم عرض الأداة على عدد من المحكمين من أصحاب الخبرة و التخصص، وتم تزويدهم بأهداف الدراسة وفرضياتها للاستنارة بها.

وقد أبدوا آراءهم و مقترحاتهم، وتم تعديل الأداة على أساس هذه الآراء والمقترحات، واستقرت على وضعها النهائي الذي تم توزيعه على عينة البحث.

وقد استعانت الباحثة باختبار ألفا كرونباخ Cronbach's alpha والذي يستخدم لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية الاتساق الداخلي لعبارات الأداة، فأداة القياس تتمتع بالثبات إذا كانت تقيس سمة محدد قياسا يتصف بالصدق والاتساق.[1] وعند تطبيقه كانت النتيجة أن قيمة ألفا المسجلة كانت تساوي 91.76 %، وكون هذه القيمة أعلى من القيمة التي تقبل عندها درجة الاعتمادية البالغة 60 %، لذلك فإن الباحثة تعتبر أن هذه النسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي في مجال البحث الحالي.

2- مرحلة تحليل المعلومات:

بعد الانتهاء من تهيئة المعلومات بمراجعتها وتبويبها و تفريغها تم الانتقال إلى مرحلة التحليل وأنجزت بكيفيتين، التحليل الكيفي و التحليل الكمي.

[1] محفوظ جودة، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام SPSS، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، ط 1، 2008، ص 298.

2-1 التحليل الكيفي: تم القيام من خلال هذه الخطوة بتحليل أفكار المستجوبين وآرائهم في الأسئلة المفتوحة مباشرة دون تحويلها إلى أرقام، محاولة لاستخراج المؤشرات و البراهين العلمية المتعلقة بكيفية إدراك مديرين م ص م للمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والمستخدمين؟

2-2 التحليل الكمي: تم القيام من خلاله بتحليل إجابات المبحوثين و خاصة في الأسئلة ذات الإجابات المغلقة تحليلا تعاملنا فيه مع الأرقام، وذلك عن طريق تنظيم المعلومات وعرضها في جداول وأشكال بيانية (الأعمدة البسيطة، أو المتعددة، التمثيل بالمدرج التكراري، الدوائر النسبية) ووصف المعلومات وصفا يبين تمركزها و ارتباطها ببعضها البعض، كما تم توظيف الأساليب الإحصائية التالية التي تناسب فرضيات الدراسة و متغيراتها:

- مجموع التكرارات.

- النسب المئوية لمعرفة نسبة الأفراد الذين اختاروا كل بديل من بدائل أسئلة الاستبيان.

- أيضا تم الاعتماد على المنوال والذي يبن القيمة الأكثر شيوعا في القائمة، ويوضح تمركز المعلومات و لا يتأثر بالقيم المتطرفة.

- كما اعتمد أيضا على المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري في تحليل الإجابات.

- اختبار معامل الثبات ألفا كرونباخCronbach's alpha لإثبات صدق أداة البحث وقياسها و الذي سبق عرضه.

- أما فيما يخص اختبار الفرضيات فقد تم استخدام الاختبار البراميتري (ت) لعينة واحدة بسيطة T teste One simple .

1- **اختبار** t:

يستخدم هذا الاختبار لفحص فرضية تتعلق بالوسط الحسابي، بمعنى ما إذا كان متوسط متغير ما لعينة واحدة يساوي قيمة ثابتة، لكن قبل كل ذلك يجب أن تتحقق شروط الاختبارات البراميترية في العينة محل الدراسة وهي كالآتي:

– التوزيع الطبيعي للمتغير المراد الاختبار على متوسطه: ففي هذه العينة يلاحظ أن حجمها كبير(تعتبر العينة من الحجم الكبير إذا كان حجمها أكبر من 30 مفردة). في هذا البحث فإن حجم العينة هو 70>30، وهو حجم كبيرو شرط التوزيع الطبيعي محقق*.

– تجانس التباين: كون أن العينة من مجتمع يمكن التعرف عليه ومكونات فئاته متقاربة فهذا يتم إسقاطه على خصائص العينة، فتجانس تباينها متقارب ومقبول.

– بيانات المجال: في هذا البحث هذا الشرط محقق كون استعمل فيه مقياس ليكرت (3درجات) والاختلاف بين نقطتين عليه هو نفسه و يساوي(1).

– الاستقلالية: هذا الشرط محقق أيضا، كون أنه في هذا البحث تم الاعتماد على أسلوب الاستبيان بالمقابلة و هذا بعزل كل فرد محل الاستجواب عن بقية الأفراد حتى لا يتأثر سلوكه في الإجابة عن أسئلة الاستبيان.

بتحقق فرضيات الاختبارات البراميترية على مفردات الاستبيان تم اختيار اختبار t على العينة الواحدة لغرض تقييم فرضيات البحث.

تكتب الفرضية المتعلقة بهذا الاختبار على الشكل التالي: $H_0 = u = a$

حيث H_0 : الفرضية العدمية.

u :هو متوسط قيمة درجة المتغير.

a :هي قيمة ثابة.

ما هي قيمة الثابت a؟.

عادة ما تحدد هذه القيمة بعدة طرق، منها العلامة الوسطى على تدرج ما، بالنسبة لمقياس ليكرت الخماسي فإن هذه القيمة تساوي (a = 2) على أساس أنها تتوسط مدى الإجابة، فالإجابات التي تقل عن الدرجة 2 تعني درجة التناسبية متدنية (سالبة)، أو درجة عدد المرات قليل و نادر، أو درجة موافقة

*غالبا ما يقبل شرط التوزيع الطبيعي بزيادة حجم العينة عن 30 مفردة، و قد وجد ذلك من خلال التجربة ' بالإضافة إلى هذا فإن عدم تحقق الشرط جزئيا لا يؤثر على نتيجة الاختبار بشرط أن يكون حجم العينة كبير.

متدنية سالبة، أو درجة رضا متدني (سالبة)، والإجابات التي تزيد عن 2 تعني درجة تناسبية عالية، أو درجة عدد المرات كبير ومقبول، أو درجة موافقة عالية، أو درجة رضا عالية و موجبة.

يقوم البرنامج الإحصائي SPSS بإجراء الحسابات لاختبار فرضية العينة الواحدة بالطريقة التالية:

* لنفرض أن X هو المتغير المراد اختبار ما إذا كان متوسطه مساوي لقيمة ثابتة أم لا.

يقوم SPSS بحساب قيمة الإحصائية t من خلال المعادلة التالية[1]: $t = \frac{x - a}{S/\sqrt{n}}$

حيث:

$\overline{X}$: المتوسط الحسابي لـ X.

S: الانحراف المعياري للعينة.

n: عدد أفراد العينة.

a: المتوسط الطبيعي (قيمة ثابتة).

من خلال المعادلة السابقة يمكن ملاحظة أن قيمة t تعني عدد الانحرافات المعيارية الموجودة في الفرق بين الوسط الحسابي و القيمة الثابتة $(x - a)$، فإذا كانت قيمة tتساوي 0 فإن قيمة المتوسط الحسابي = الثابت a (متوسط المتغير = المتوسط الطبيعي أو المثالي)، وكلما ابتعدت قيمة t عن الصفر كبر الفرق مع ملاحظة أن قيمة t ربما تكون سالبة (−) أو موجبة (+).

*** القاعدة العامة المتبعة في قبول أو عدم قبول الفرضية يعتمد على الآتي:**

– إذا كانت قيمة المعنوية sig من مخرجات التحليل الإحصائي أكبر من قيمة المعنوية المرغوب بها للاختبار (0.05) فإننا نقبل الفرضية العدمية أو الصفرية H_0.

– إذا كانت قيمة المعنوية sig من مخرجات التحليل الإحصائي أقل من قيمة المعنوية المرغوب بها للاختبار (0.05) فإننا لا نستطيع قبول الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة.

[1] محفوظ جودة: مرجع سابق، 176.

3- مرحلة التفسير: تعتبر هذه المرحلة من أدق مراحل البحث العلمي، حيث يتم من خلالها استخراج الأدلة الكمية و الكيفية التي تدعمنا في الإجابة عن أسئلة البحث و توضيح إمكانية قبول الفرضيات من عدمها.

من خلال هذا المبحث تناولنا الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، حيث تم توضيح مكان إجراء الدراسة الميدانية أي الم.ص.م في بعض ولايات الوطن و على الأخص باتنة و أسباب اختيار هذا المجال المكاني. وحددنا المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى الهدف المنشود. ثم تم اختيار الاستمارة كوسيلة أساسية لجمع البيانات حول موضوع الدراسة، ثم حاولنا من اختبار صدقها و ثباتها للتأكد من إمكانية الاعتماد عليها في الإجابة على إشكالية بحثنا على مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات المجمعة باستخدام SPSS.

المبحث الثاني: وصف عينة الدراسة

يتناول هذا المبحث عرضًا للنتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، بعد تطبيق أداة الدراسة، وجمع البيانات وتحليلها، حيث سعت الدراسة للتعرف على مدى قابلية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للامتثال لمتطلبات المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، فقامت الباحثة بإعداد استبانة وزعت على أفراد عينة الدراسة ثم تم إدخال البيانات إلى الحاسوب (SPSS) وتحليلها إحصائيا من خلال نظام التحليل الإحصائي.

المطلب الأول: وصف خصائص عينة الدراسة

سنتناول في هذا المطلب، دراسة و تحليل محاور الاستمارة الموزعة على المؤسسات محل الدراسة، والمتمثلة في تحليل النتائج المتعلقة بالحالةوالوضعية العامة للمؤسسة، تحليل النتائج المتعلقة بمعرفة التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وتحليل النتائج المتعلقة النتائج المتعلقة بحقوق المستخدمين، وتحليل النتائج المتعلقة النتائج المتعلقة بالبعد البيئي، تحليل النتائج المتعلقة النتائج المتعلقة بالبعد الأخلاقي، تحليل النتائج المتعلقة النتائج المتعلقة بالبعد المجتمعي، وبعدها يتم اختيار فرضيات الدراسة.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

نتناول ضمن هذا المحور وصف عينة الدراسة و التي تتعلق بعدد المؤسسات، توزيع المؤسسات حسب المناطق، التوزيع حسب الطبيعة القانونية للمؤسسة، توزيع المؤسسات حسب الاختصاص، التوزيع حسب الحجم والتي في ضوئها يمكن تحديد خصائص مؤسسات عينة الدراسة على النحو التالي:

كما ذكرنا سابقاً في منهجية البحث أن عينة البحث بلغت (70) مؤسسة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وقد توزعت عددياً من حيث اختصاص المشروع على التوالي (34 مشروعاً خدميا، 31 مشروعاً صناعيا، 5 مشروعاً سياحيا) كما يبدو في الجدول البياني رقم(4).

1/ عدد المؤسسات:

شملت الدراسة مديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، في ستة مناطق (باتنة، قسنطينة، ورقلة، الجزائر العاصمة، أم البواقي، برج بوعريرج.)

وزعنا (100) استمارة استبيان على مديري المؤسسات الصغيرة فيتلك المناطق، وتم استرداد(70) استمارة فقط.أي خسرنا 30 استبيان. أسباب خسارتنا ناتجة عن عدة أسباب نذكر منها ما يلي:

- في بعض الحالات تعود إلى عدم اهتمام المدراء؛

- وفي بعض الأحيان ناتجة عن غياب المدير.

رغم هذه الخسارة قمنا بتشخيص 72% من البيانات.

2/ توزيع المؤسسات بحسب المناطق الجغرافية:

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي شملتها الدراسة على الأخص في منطقة الشرق الجزائري، وتنتشر في ست ولايات، وهي: باتنة، قسنطينة، ورقلة، الجزائر العاصمة، أم البواقي وبرج بوعريريج. والجدول التالي يوضع نسب التوزيع بحسب المنطقة الجغرافية:

جدول 31 : توزيع المؤسسات بحسب المناطق الجغرافية

المنطقة	العدد البدائي للمؤسسات	العدد النهائي	النسب المئوية
باتنة	60	44	62.86
قسنطينة	20	9	12.86
ورقلة	3	2	2.86
الجزائر العاصمة	5	3	4.29
أم البواقي	8	8	11.43
برج بوعريرج	4	4	5.71
المجموع	**100**	**70**	100

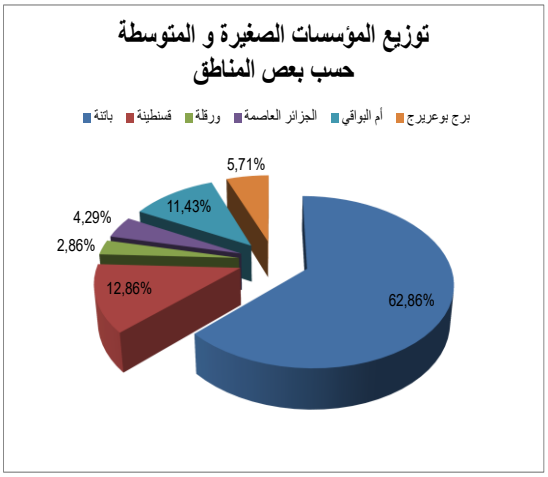

شكل 16: توزيع المؤسسات بحسب المنطقة الجغرافية

المصدر: من إعداد الباحثة

يبين الجدول أعلاه أن الاستبيان غطى 6 ولايات من عدة مناطق في الجزائر، ولاحظنا أن مؤسسات ولاية باتنة لها الحظ الأكبر من مجموع عدد المؤسسات الكلية ثم تلتها الولايات الأخرى. دراستنا استكشافية لا تمثل لا الوضع الإقليمي ولا الوضع الوطني فيما يخص م ص م الجزائرية.

3/ التوزيع حسب الطبيعة القانونية

يوضح الجدول التالي أن هناك ثلاثة هياكل قانونية أساسية تميز الم.ص.م عينة الدراسة، إما أن تكون في شكل مؤسسات ذات أسهم أو شركات ذات مسؤولية محدودة، او مؤسسات فردية، و يوضح الجدول التالي توزيع المؤسسات عينة الدراسة على هذه الهياكل القانونية الثلاثة.

جدول 32: توزيع م ص م حسب هيكلها القانوني

التوزيع حسب النظام القانوني	عدد المؤسسات	النسب المئوية
شركة ذات مسؤولية محدودة	6	**8.57**
شركة شخصية	43	**61.43**
شركة مساهمة	21	**30.00**
المجموع	**70**	100

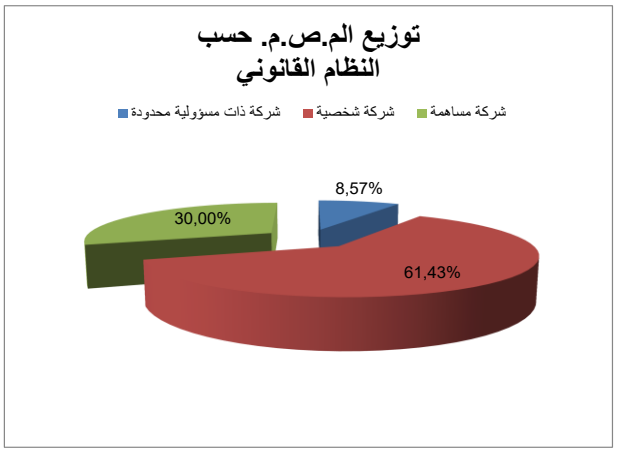

شكل 17: توزيع م ص م عينة الدراسة بحسب هيكلها القانوني

المصدر: من إعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول، أن الجزء الأكبر من م ص م تقريبا مؤسسات فردية، حيث شكلت ما نسبته 61.43% من مجموع مؤسسات عينة الدراسة، ثم تليها مؤسسات المساهمة بنسبة 30.00% في حين قدرت المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة بحوالي 8.57% .

4/ توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط:

تتوزع عينة البحث على القطاعات الاقتصادية المختلفة: الخدمات، الصناعية والسياحية، ويوضح الجدول التالي توزيعها بحسب نشاطها.

جدول33 : **توزيع م ص م حسب قطاع النشاط**

التوزيع حسب الاختصاص	عدد المؤسسات	النسب المئوية
خدمية	34	**48.57**
صناعية	31	**44.29**
سياحية	5	**7.14**
المجموع	**70**	**100**

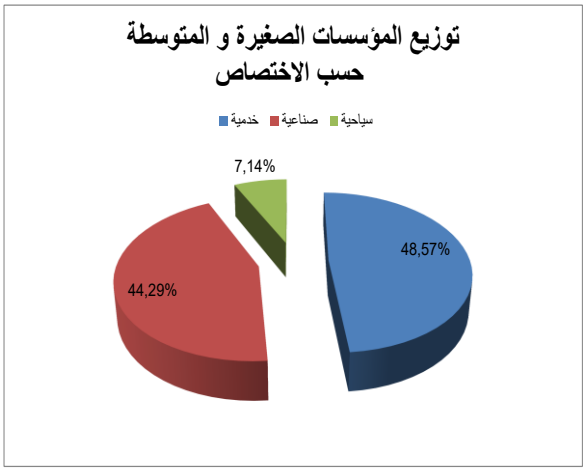

شكل 18: توزيع الم.ص.م. عينة الدراسة بحسب قطاع النشاط

المصدر: من إعداد الباحثة

ويوضح الجدول السابق ان عددا كبيرا من م ص م محل الدراسة تمارس نشاطا خدميا وتمثل نسبة 48.57 % من المجموع الكلي لمؤسسات العينة، ثم يلي القطاع الصناعي بنسبة 44.29%، و قلت نسبة تمثيل القطاع السياحي في عينة الدراسة حيث مثلت 7.14% .

5/ توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عينة الدراسة بحسب عمرها:

يوضح الجدول التالي توزيع م ص م عينة الدراسة حسب عدد سنوات نشاطها.

جدول 34: توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب عمرها

عمر نشاط المؤسسة	العدد	النسبة المئوية
اقل أو يساوي خمس سنوات	8	**11.43**
من ست سنوات إلى عشر سنوات	20	**28.57**
أكبر من عشر سنوات	42	**60.00**
العدد الإجمالي	**70**	**100**

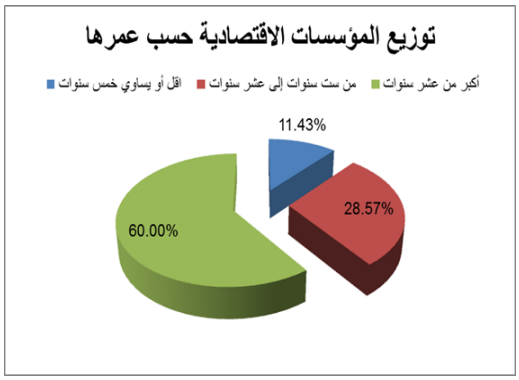

شكل 19: توزيع الم.ص.م. عينة الدراسة حسب عمرها

المصدر: من الباحثة

بالنظر إلى الجدول السابق أن عينة الدراسة الذي يتجاوز عمر نشاطها العشر سنوات تمثل أكبر نسبة أي (60%)، ثم تليها الم.ص.م التي يتراوح عمرها من ست سنوات إلى عشر سنوات بنسبة تساوي (28.57%) من المجموع الكلي للمؤسسات، وفي الأخير تأتي العينة التي تضم 08 مؤسسات وعمر نشاطها يقل أو يساوي الخمس سنوات.

6/ التوزيع حسب الحجم:

تتوزع عينة البحث على القطاعات الاقتصادية المختلفة: الخدمات، الصناعية والسياحية، ويوضح الجدول التالي توزيعها بحسب نشاطها.

جدول 35: التوزيع حسب الحجم

الحجم المقترح	عدد المؤسسات	النسب المئوية
1 إلى 9 عامل	19	**27.14**
10 إلى 19 عامل	18	**25.71**
20 إلى 49 عامل	14	**20.00**
50 إلى 99 عامل	15	**21.43**
100 فما فوق	4	**5.71**
المجموع	**70**	**100**

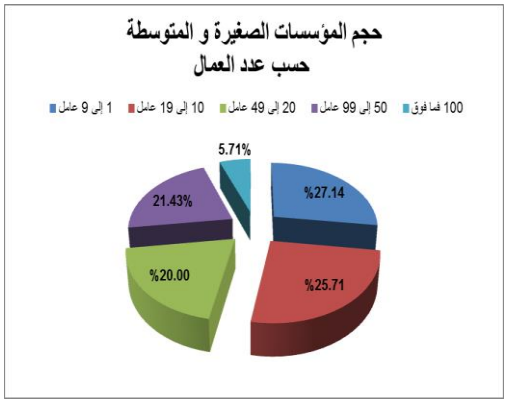

شكل 20: توزيع الم.ص.م. عينة حسب الحجم

المصدر :من إعداد الباحثة

الفرع الثاني: وصف اداة الدراسة (الاستبيان)

ينقسم الاستبيان إلى جزأين:

1/ الجزء الأول: يضم معلومات عامة عن المؤسسة (الاسم، سنة التاسيس: الملكية، الهيكل القانوني، القطاع الاقتصادي، عدد العمال.

2/الجزء الثاني: و يضم اسئلة الاستبيان، الموزعة على ستة محاور، كما يظهر في الجدول الموالي:

جدول 36: وصف فقرات الاستبيان

أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	الفقرات	عدد الفقرات
الوضعية العامة للمؤسسة		
المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والتنمية المستدامة	08-01	8
العمال و تدريبهم و حقوقهم	08-01	8
المسؤولية تجاه حماية البيئة	06-01	6
أخلاقيات الأعمال (الالتزام بالقوانين و الأنظمة)	06-01	6
المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه المجتمع	06-01	6
المجموع		34

المصدر: من إعداد الباحثة

لقد ذكرت في المبحث الأول الأسئلة التي يحتويها كل محور.

المحور الثاني: الأهداف الأولية فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والتنمية المستدامة.

يتضمن هذا المحور ثمانية أسئلة متعلقة بالأساس بتشخيص الأهداف الأولية للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في المؤسسات محل الدراسة. إن نتائج هذا المؤشر موضحة في الجدول و الشكل الموالي:

جدول 37: إدراك التنمية المستدامة

	التكرار	النسبة
لا	41	**58.57**
نعم	29	**41.43**
المجموع	70	**100**

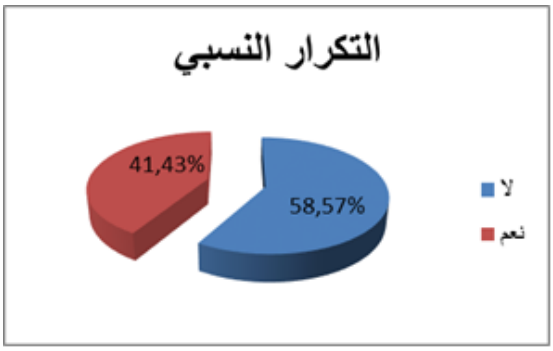

شكل 21: إدراك التنمية المستدامة

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول أعلاه تمركز معظم أفراد العينة حول عدم سماعهم بمفهوم التنمية المستدامة بنسبة 58.6% وهي تمثل الفئة المنوالية لهذا السؤال وتليها الفئة التي قالت بأنها سمعت بهذا المفهوم بنسبة 41.4 % هذا بصفة عامة.

من خلال هذه النسب لاحظنا أن المستجوبين الذين لا يعرفون التنمية المستدامة، نسبتهم أكبر من غيرهم و هذا يرجع إلى غياب الإعلام في هذا المجال.

جدول 38: إدراك المسؤولية الاجتماعية

	التكرار المطلق	النسبة
لا	**43**	**61.43**
نعم	**27**	**38.57**
المجموع	**70**	**100**

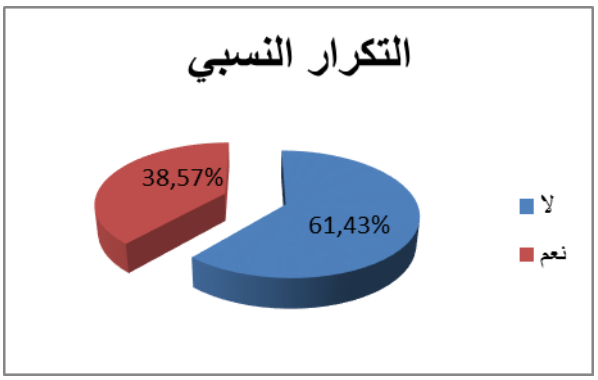

شكل 22: إدراك المسؤولية الاجتماعية

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

بالنظر للجدول أعلاه يتضح تمركز معظم أفراد العينة حول عدم سماعهم بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بنسبة61.4 % وهي تمثل الفئة المنوالية لهذا السؤال وتليها الفئة التي قالت بأنها سمعت بهذا المفهوم بنسبة38.6 % هذا بصفة عامة.

من خلال هذه النسب لاحظنا أن المستجوبين الذين لا يعرفون المسؤولية الاجتماعية، نسبتهم أكبر من غيرهم وهذا يرجع إلى غياب الإعلام في هذا المجال.

جدول 39: المسؤولية الاجتماعية عمل خيري

	التكرار المطلق	النسبة
لا	43	61.43
نعم	27	38.57
المجموع	70	100

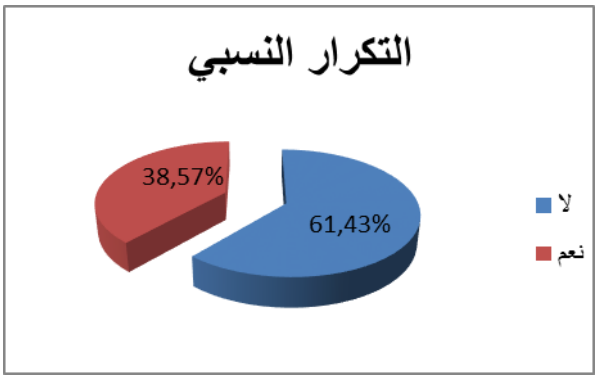

شكل 23: المسؤولية الاجتماعية عمل خيري

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

لاحظنا أن الجدول السابق المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية ينص على أن معظم المستجوبين لا يعرفون مفهوم الم.ج.م. و بما أن الجدول التالي له علاقة مباشر مع الجدول السابق فبالطبع نتائجه متشابهة حيث أن معظم أفراد العينة حول سؤال "هل هي عمل خيري؟" أعطى نفس النسب، عدم معرفتهم بالمسؤولية الاجتماعية لا تمكنهم من معرفة أبعادها وأهدافها.

جدول 40: المسؤولية الاجتماعية حق المجتمع عليك

	التكرار المطلق	النسبة
لا	37	52.86
نعم	33	47.14
المجموع	70	100

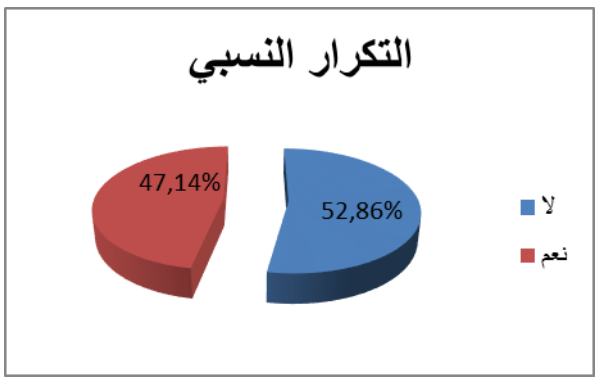

شكل 24: المسؤولية الاجتماعية حق المجتمع عليك

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول أعلاه تمركز معظم أفراد العينة حول"هل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حق المجتمع عليك" فكانت الأجوبة بنسبة52.9 % تمثل الفئة المنوالية التي لم توافق على ذلك وتليها الفئة التي وافقت بنسبة47.1 % على هذا السؤال و هذا راجع لعدم معرفتهم بمفهوم الم.ج.م.

جدول 41: مشاركة المسؤولية الاجتماعية في تنمية المجتمع

	التكرار المطلق	النسبة
لا	30	42.86
نعم	40	57.14
المجموع	70	100

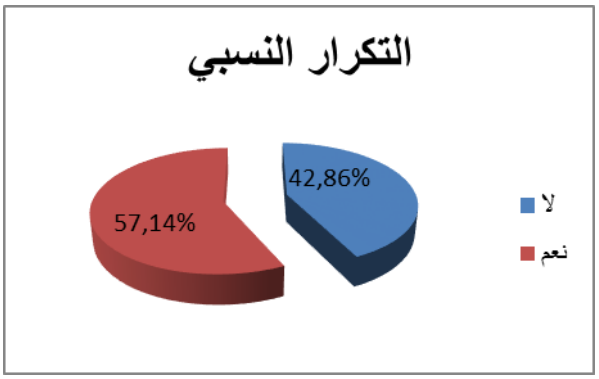

شكل 25: مشاركة المسؤولية الاجتماعية في تنمية المجتمع

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول السابق تمركز معظم أفراد العينة حول" مشاركة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في التنمية المجتمع" فكانت الأجوبة بنسبة57.1 % تمثل الفئة المنوالية التي وافقت على ذلك وتليها الفئة التي لم توافق بنسبة42.9 %على هذا السؤال، نلاحظ أن هناك عدم التوافق في الإجابة مع السؤالين السابقين وهذا راجع إلى اعتبارهم أن المؤسسة من واجبها القيام بتنمية المجتمع.

جدول 42: التزام المسؤولية الاجتماعية يعود بالنفع و الخير على الشركة

	التكرار المطلق	النسبة
لا	50	71.43
نعم	20	28.57
المجموع	70	100

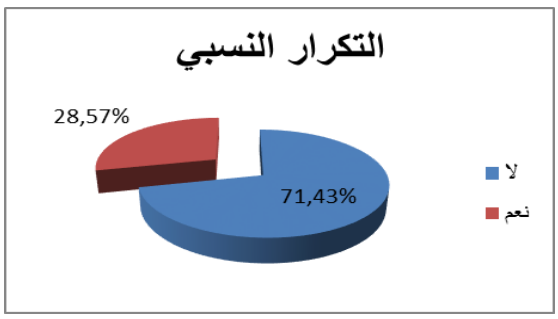

شكل 26: التزام المسؤولية الاجتماعية يعود بالنفع و الخير على الشركة

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول أعلاه تمركز معظم أفراد العينة حول "التزام المسؤولية الاجتماعية يعود بالنفع والخير على الشركة " فكانت الأجوبة بنسبة71.4 % تمثل الفئة المنوالية التي لم توافق على ذلك وتليها الفئة التي وافقت بنسبة28.6 % على هذا السؤال، نلاحظ أن هناك التوافق في الإجابة مع السؤال الأول

والثاني وهذا راجع إلى عدم معرفتهم بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات رغم أن هناك مؤسسات كبرى في الدول الأوروبية تتبنى هذا المشروع و ترى فيه نعمة على أدائها.

جدول 43: المسؤولية الاجتماعية تعود بأخلاقيات الاعمال

	التكرار المطلق	النسبة
لا	6	8.57
نعم	64	91.43
المجموع	70	100

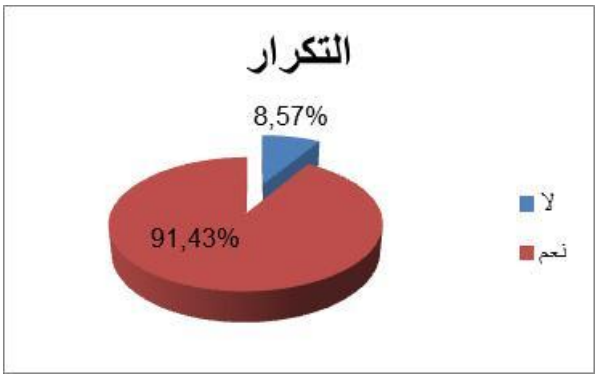

شكل 27: المسؤولية الاجتماعية تعود بأخلاقيات الاعمال

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول أعلاه تمركز معظم أفراد العينة حول"هل المسؤولية الاجتماعية تعود بأخلاقيات الأعمال" فكانت الأجوبة بنسبة91.4 % تمثل الفئة المنوالية التي توافق على ذلك وتليها الفئة التي لم توافق بنسبة8.6 %على هذا السؤال.

جدول 44: المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بالدعم الحكومي

	التكرار المطلق	النسبة
لا	36	51.43
نعم	34	48.57
المجموع	70	100

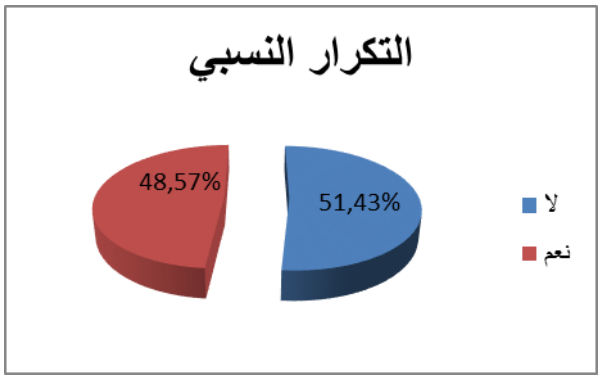

شكل 28 : المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بالدعم الحكومي

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضمن الجدول أعلاه تمركز معظم أفراد العينة حول" هل المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بالدعم الحكومي" فكانت الأجوبة بنسبة51.4 % تمثل الفئة المنوالية التي توافق على ذلك وتليها الفئة التي لم

توافق بنسبة48.6 % على هذا السؤال، نلاحظ أن النسب متقاربة مما يدل على أنهم يجهلون مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التي تعتبر خيارية و ليست إلزامية ولا دخل للحكومة في دعمها ماديا.

المحور الثالث: يتعلق بالعمال و تدريبهم وحقوقهم

جدول 45: تقوم بتوعية و تدريب العمال لما يضمن تصرفهم بشكل مناسب

	التكرار المطلق	النسبة
لا	5	7.14
نعم	65	92.86
المجموع	70	100

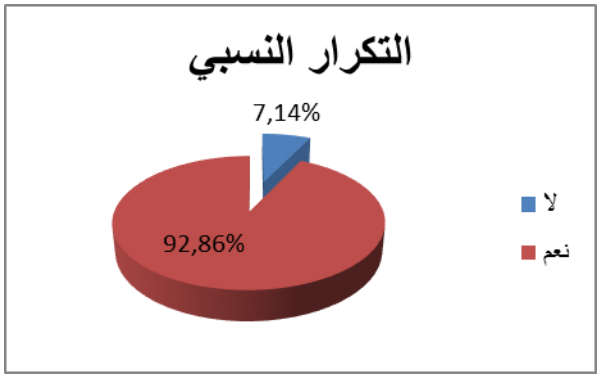

شكل 29 : تقوم بتوعية و تدريب العمال لما يضمن تصرفهم بشكل مناسب

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضمن الجدول أعلاه أن معظم أجوبة أفراد العينة (مدراء المؤسسات الصغير والمتوسطة) حول السؤال" هل تقوم بتوعية وتدريب العمال لما يضمن تصرفهم بشكل مناسب " كانت بنسبة92.9 % تمثل الفئة المنوالية التي تهتم بهذا الجانب، وتليها الفئة التي لا تهتم بتدريب العمال و توعيتهم بنسبة7.1 %، هاتان النسبتان متباعدتان. يبدو أن فئة معتبرة من مسيري المؤسسات تهتم بجانب تدريب العمال و توعيتهم لصالح المؤسسة.

جدول 46: تقوم بنشاطات لزيادة الوعي العمالي

	التكرار المطلق	النسبة
لا	21	30
نعم	49	70
المجموع	70	100

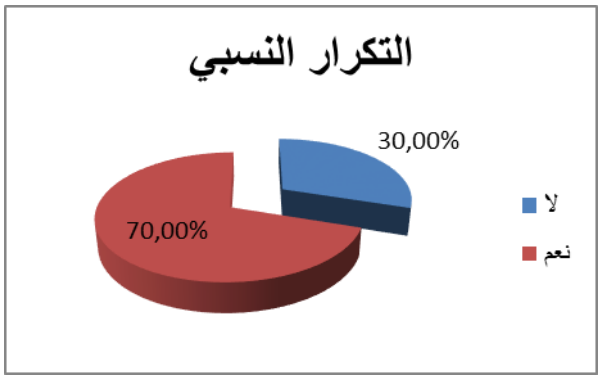

شكل 30: تقوم بنشاطات لزيادة الوعي العمالي

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم أجوبة أفراد العينة (مدراء المؤسسات الصغير والمتوسطة) حول السؤال" هل تقوم بنشاطات لزيادة الوعي العمالي" كانت بنسبة70.0 % تمثل الفئة المنوالية التي تهتم بهذا الجانب، وتليها الفئة التي لا تهتم بتوعية العمال بنسبة30.0 %. يبدو أن فئة معتبرة من مسيري المؤسسات تهتم بجانب توعية العمال وهذا ما يدعم نتيجة السؤال السابق.

جدول 47: تقوم بتوقيع عقود مع جميع العمال

	التكرار المطلق	النسبة
لا	28	40
نعم	42	60
المجموع	70	100

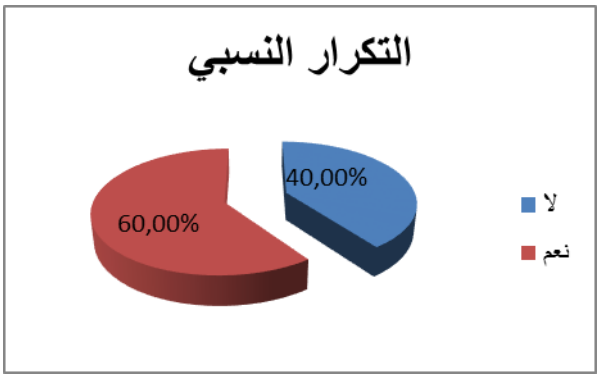

شكل 31 : تقوم بتوقيع عقود مع جميع العمال

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم أجوبة أفراد العينة (مدراء المؤسسات الصغير والمتوسطة)حول السؤال" هل تقوم بتوقيع عقود مع جميع العمال " كانت بنسبة60.0 % تمثل الفئة المنوالية الملتزمة

بالقوانين سائرة المفعول في هذا المجال، وتليها الفئة التي لا تلتزم بالقوانين بنسبة40.0 %. يبدو أن هذه فئة الأخيرة معتبرة مما يدل على تجاوز أرباب المؤسسات لقوانين العمل.

جدول 48: تقوم بتوعية العمال حول حقوقهم القانونية

	التكرار المطلق	النسبة
لا	33	47.14
نعم	37	52.86
المجموع	70	100

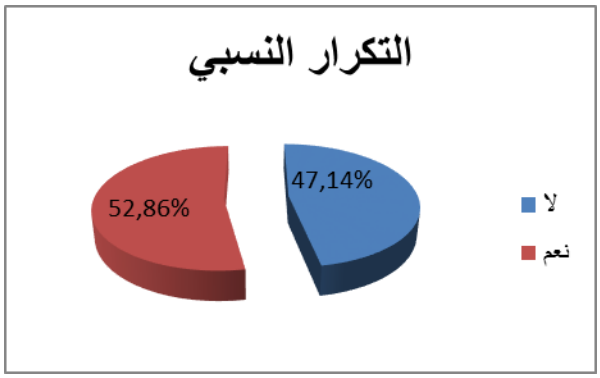

شكل 32: تقوم بتوعية العمال حول حقوقهم القانونية

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم أجوبة أفراد العينة (مدراء المؤسسات الصغير والمتوسطة) حول السؤال" هل تقوم بتوعية العمال حول حقوقهم القانونية " كانت بنسبة 52.9% تمثل الفئة المنوالية الملتزمة توعية العمال حول حقوقهم القانونية في هذا المجال، وتليها الفئة التي لا تلتزم بذلك بنسبة47.1 % و من خلال النسبتين نلاحظ أن نتيجة هذا السؤال تتماشى مع النتيجة السابقة.

جدول 49 : وجود برنامج صحي لمراقبة الصحة المهنية للعمال او قنوات اتصال مع المهتمين

	التكرار المطلق	النسبة
لا	42	60
نعم	28	40
المجموع	70	100

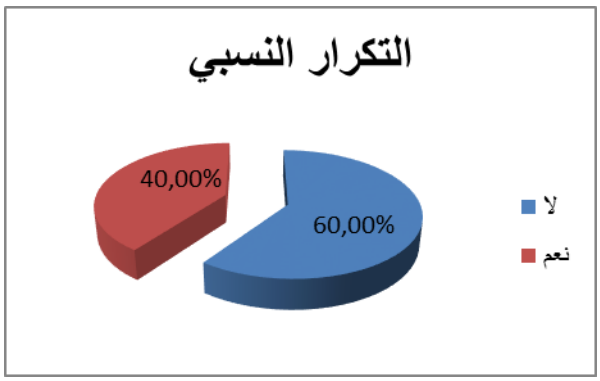

شكل 33: وجود برنامج صحي لمراقبة الصحة المهنية للعمال او قنوات اتصال مع المهتمين

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم أجوبة أفراد العينة (مدراء المؤسسات الصغير والمتوسطة)حول السؤال" هل لدى المؤسسة برنامج صحي لمراقبة الصحة المهنية للعمال او قنوات اتصال مع المهتمين " كانت بنسبة60.0 % تمثل الفئة المنوالية التي صوتت بعدم وجود برنامج صحي لمراقبة الصحة المهنية للعمال وتليها الفئة التي وافقت بنسبة40.0 % مما يدل على أن اهتمام مسؤولي المؤسسات بهذا الجانب يعد قليلا ويبرهن على عدم وعيهم بصحة عمالهم و ما يترتب عليها من آثار على المؤسسة في جميع الجوانب (انتاجية، مردودية، اجتماعية ...).

جدول 50 : حرمان حقوق العاملين

	التكرار المطلق	النسبة
لا	2	2.86
نعم	68	97.14
المجموع	70	100

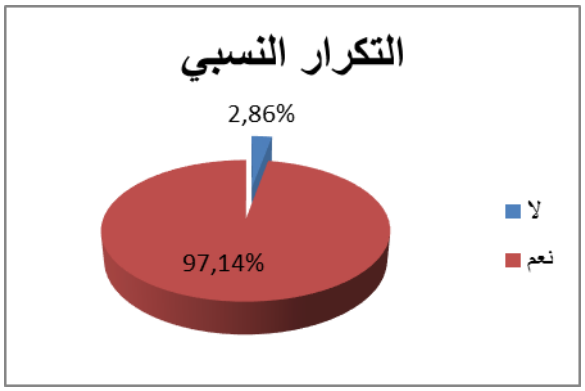

شكل 34 : حرمان حقوق العاملين

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم أجوبة أفراد العينة (مدراء المؤسسات الصغير والمتوسطة) حول السؤال" هل تحترمون حقوق العاملين " كانت بنسبة97.1 % تمثل الفئة المنوالية التي صوتت بنعم وتليها الفئة التي صوتت بلا بنسبة2.9 % مما يدل على أن أجوبة مدراء المؤسسات متضاربة و لا تعبر عن الحقيقة حيث% 40منهم لا يحترمون قوانين العمل (عقود العمل مثلا في السؤال السالف الذكر) .

جدول 51 : القيام بتحسين ظروف العمل

	التكرار المطلق	النسبة
لا	5	7.14
نعم	65	92.86
المجموع	70	100

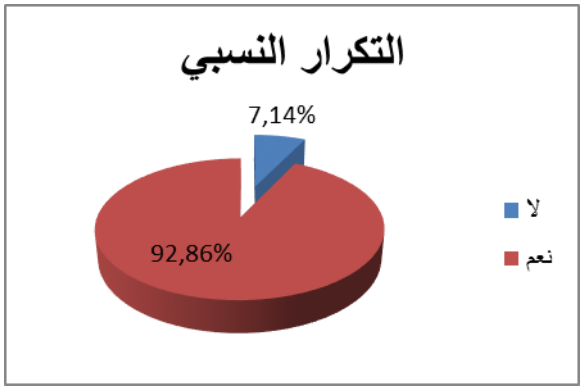

شكل 35: القيام بتحسين ظروف العمل

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم أجوبة أفراد العينة (مدراء المؤسسات الصغير والمتوسطة) حول السؤال" هل قمتم بتحسين ظروف العمل " كانت بنسبة92.9 % تمثل الفئة المنوالية التي صوتت بنعم وتليها الفئة التي صوتت بلا بنسبة7.1 % مما يدل على أن مدراء المؤسسات متضاربة و لا تعبر عن الحقيقة حيث% 40منهم لا يحترمون قوانين العمل (مثلا عقود العمل والبرنامج الصحي لمراقبة الصحة المهنية للعمال في الأسئلة السالفة الذكر).

جدول 52: القيام بتسجيل جميع موظفيكم في التأمينات الاجتماعية

	التكرار المطلق	النسبة
لا	19	27.14
نعم	51	72.86
المجموع	70	100

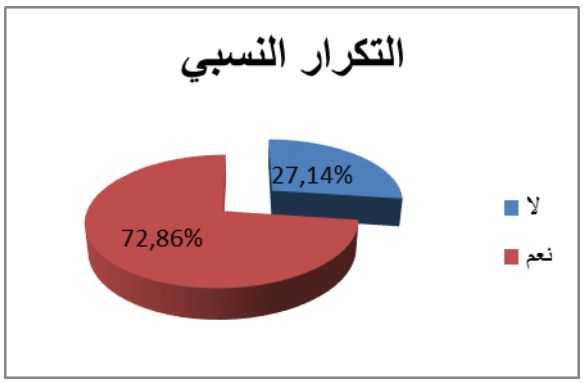

شكل 36 : القيام بتسجيل جميع موظفيكم في التأمينات الاجتماعية

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم أجوبة أفراد العينة (مدراء المؤسسات الصغير والمتوسطة)حول السؤال "هل تقومون بتسجيل جميع موظفيكم في التأمينات الاجتماعية" كانت بنسبة72.9 % تمثل الفئة

المنوالية التي صوتت بنعم وتليها الفئة التي صوتت بلا بنسبة27.1 % مما يدل على أن مدراء المؤسسات يتلاعبون في أجوبتهم حيث أننا لاحظنا سابقا أن 40 % من المدراء صرحوا بعدم إبرام عقود التوظيف مع عمالهم وبالتالي تفادي تمكينهم من التأمينات الاجتماعية و ما يترتب عليهم من أعباء التأمين.

المحور الرابع: أسئلة تتعلق بالبيئة

جدول 53 : احترام البيئة

	التكرار المطلق	النسبة
لا	**3**	**4.29**
نعم	**67**	**95.71**
المجموع	**70**	**100**

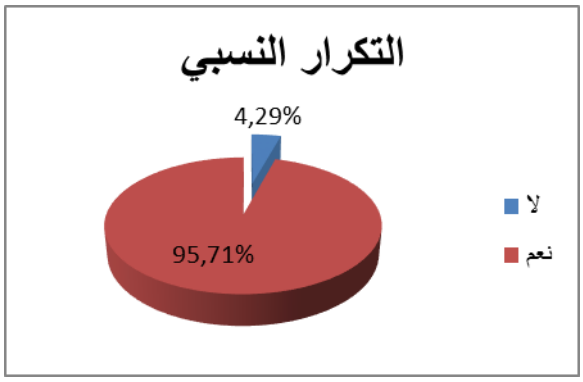

شكل 37 : احترام البيئة

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم أجوبة أفراد العينة (مدراء المؤسسات الصغير والمتوسطة)حول السؤال" هل تحترمون البيئة " كانت بنسبة95.7 % تمثل الفئة المنوالية التي صوتت بنعم وتليها الفئة التي صوتت بلا بنسبة4.3 % مما يدل على أن أجوبت مدراء المؤسسات متضاربة و لا تعبر عن الحقيقة حيث لا يدعمون جانب الأبحاث العلمية و لا يستجيبون لآثار البيئة و معالجتها في الأسئلة السابقة الذكر و المتعلقة بالجانب البيئي.

جدول 54: قيام المسؤولية الاجتماعية بتقييم الآثار البيئية و معالجتها لمنع حدوث التلوث

	التكرار المطلق	النسبة
لا	38	54.29
نعم	32	45.71
المجموع	70	100

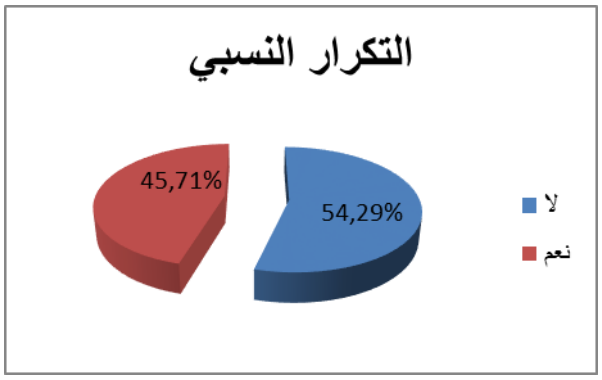

شكل38 **:** قيام المسؤولية الاجتماعية بتقييم الآثار البيئية و معالجتها لمنع حدوث التلوث

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول أعلاه تمركز معظم أفراد العينة حول" هل تقوم المسؤولية الاجتماعية بتقييم الآثار البيئية و معالجتها لمنع حدوث التلوث" فكانت الأجوبة بنسبة54.3 % تمثل الفئة المنوالية التي لا توافق على ذلك وتليها الفئة التي توافق بنسبة45.7 %على هذا السؤال.

وهذا يدل على تجاهل فئة معتبرة لبند من البنود الحيوية للحياة ألا و هي حماية البيئة ومعالجة أي ضرر يحدث ضمنها، مع العلم أن هذه الأضرار سلبياتها تمس المؤسسة ومحيطها. و لكن هناك فئة لا يستهان بها من أصحاب المؤسسات تلتزم بمبدأ الحفاظ على البيئة و عدم تلويثها مدركين أن ذلك من واجباتهم و تعود بالنفع على مؤسساتهم و بالتالي على المجتمع.

جدول 55: القيام بدعم الابحاث العلمية البيئية

	التكرار المطلق	النسبة
لا	53	75.71
نعم	17	24.29
المجموع	70	100

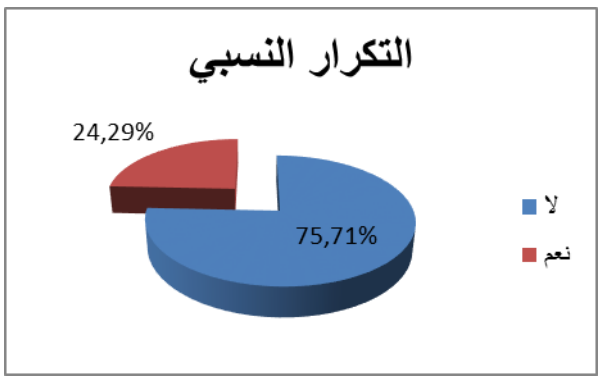

شكل 39: القيام بدعم الابحاث العلمية البيئية

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم أجوبة أفراد العينة (مدراء المؤسسات الصغير والمتوسطة)حول السؤال" هل تقوم بدعم الأبحاث العلمية البيئية" كانت بنسبة75.7 % تمثل الفئة المنوالية التي لا تهتم بهذا الجانب، وتليها الفئة التي تهتم بالبحث العلمي المتعلق بالبيئة بنسبة24.3 %، هاتان النسبتان متباعدتان مما يدل على أن مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعيدون عن الطموحات المرجوة منهم في المجال البحث العلمي البيئي.

جدول 56: توفر المؤسسة على محطة معالجة للمخلفات السائلة و برامج بيئية لرصد وقياس الانبعاثات الغازية

	التكرار المطلق	النسبة
لا	55	78.57
نعم	15	21.43
المجموع	70	100

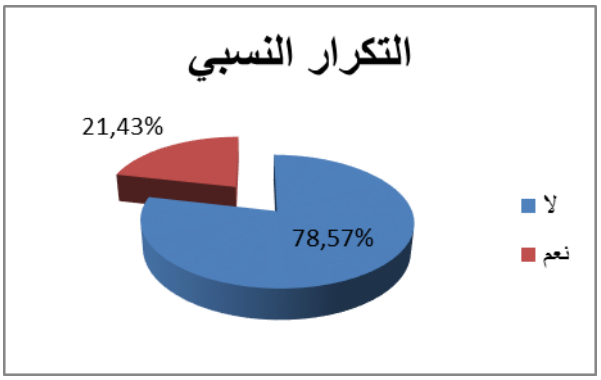

شكل 40 : توفر المؤسسة على محطة معالجة للمخلفات السائلة و برامج بيئية لرصد وقياس الانبعاثات الغازية

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم أجوبة أفراد العينة (مدراء المؤسسات الصغير والمتوسطة)حول السؤال" هل لدى المؤسسة محطة معالجة للمخلفات السائلة وبرامج بيئية لرصد وقياس الانبعاثات الغازية " كانت بنسبة78.6 % تمثل الفئة المنوالية التي صوتت بلا وتليها الفئة التي وافقت بنسبة21.4% و من خلال النسبتين نلاحظ أن شريحة كبيرة من مسؤولي المؤسسات لا تهتم بهذا المجال و يتماشى مع نتائج الأسئلة التي تخص مجال البيئة.

جدول 57: وجود خطط مستقبلية بهدف تحسين الاداء البيئي للمنشاة

	التكرار المطلق	النسبة
لا	38	54.29
نعم	32	47.71
المجموع	70	100

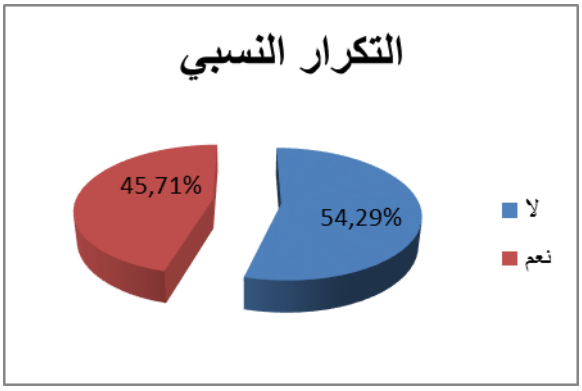

شكل 41: وجود خطط مستقبلية بهدف تحسين الاداء البيئي للمنشاة

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم أجوبة أفراد العينة (مدراء المؤسسات الصغير والمتوسطة) حول السؤال" هل لكم خطط مستقبلية بهدف تحسين الاداء البيئي للمنشاة" كانت بنسبة54.3 % تمثل الفئة المنوالية التي صوتت بلا وتليها الفئة التي صوتت بنعم بنسبة45.7 % مما يدل على أن مدراء المؤسسات منقسمين اتجاه هذا الجانب حيث أن النسب متقاربة نوعا ما، و هذا يؤكده ما قيل سابقا حول هذا الموضوع (عدم الاهتمام بالبيئة و معالجتها و البحث العلمي فيها).

جدول 58 : القيام المؤسسة بتقييم منتظم للمخاطر البيئية

	التكرار المطلق	النسبة
لا	47	67.14
نعم	23	32.86
المجموع	70	100

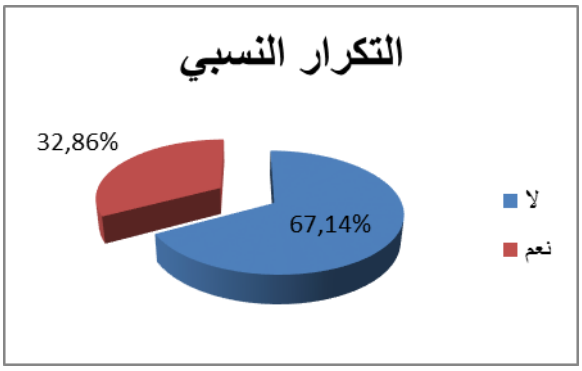

شكل42 : القيام المؤسسة بتقييم منتظم للمخاطر البيئية

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم أجوبة أفراد العينة (مدراء المؤسسات الصغير والمتوسطة) حول السؤال" هل تقوم المؤسسة بتقييم منتظم للمخاطر البيئية " كانت بنسبة67.1 % تمثل الفئة المنوالية التي صوتت بلا وتليها الفئة التي صوتت بنعم بنسبة32.9 % مما يدل على أن مدراء المؤسسات وطبقا لما ورد في أجوبتهم السلفة الذكر، ليسوا مهتمين بهذا الجانب و هذا راجع إما بعدم اهتمامهم و عدم معرفتهم بهذا المجال و غياب ملتقيات توعوية و كذلك نقص في الإعلام.

المحور الخامس: أسئلة تتعلق بأخلاقيات الأعمال (الالتزام بالقوانين والأنظمة)

جدول 59: قيام المؤسسة بإجراءات واضحة لمكافحة الفساد

	التكرار المطلق	النسبة
لا	31	44.29
نعم	39	55.71
المجموع	70	100

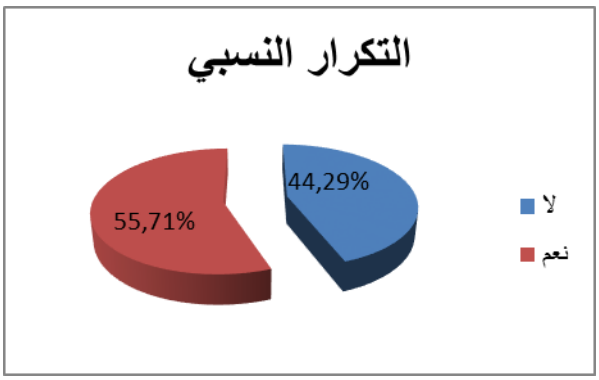

شكل43 : قيام المؤسسة بإجراءات واضحة لمكافحة الفساد

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول أعلاه تمركز معظم أفراد العينة حول"هل تقوم المؤسسة بإجراءات واضحة لمكافحة الفساد" فكانت الأجوبة بنسبة55.7 % تمثل الفئة المنوالية التي توافق على ذلك وتليها الفئة التي لا توافق بنسبة44.3 %على هذا السؤال.

من المبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية مكافحة الفساد و لكن المستجوبين كانت إجابتهم تتماشى ومبادئ المسؤولية الاجتماعية غير أن الفئة الثانية التي أجابت بلا تمثل شريحة معتبرة مما يدل أن الفساد لا يزال متجسدا ومكافحته لم تلقى إجماعا.

جدول 60: وجود قوانين تساهم في تقليص حالات الفساد

	التكرار المطلق	النسبة
لا	23	32.86
نعم	47	67.14
المجموع	70	100

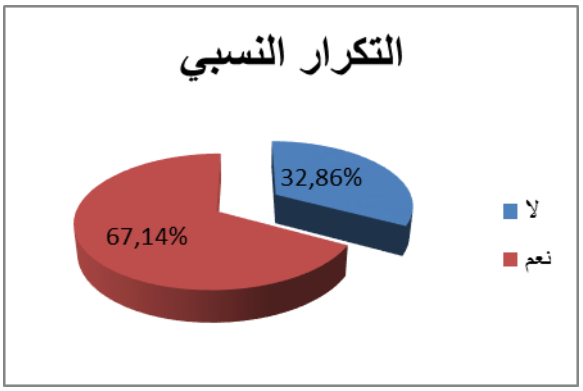

شكل 44: وجود قوانين تساهم في تقليص حالات الفساد

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم أجوبة أفراد العينة (مدراء المؤسسات الصغير والمتوسطة)حول السؤال" هل هناك قوانين تساهم في تقليص حالات الفساد" كانت بنسبة67.1 % تمثل الفئة المنوالية التي صوتت بنعم وتليها الفئة التي صوتت بلا بنسبة32.9 % مما يدل على أن مدراء المؤسسات مدركين خطورة هذا الآفة و معظمهم على دراية بالقوانين التي سنتها الدولة لمحابتها.

جدول 61: الفساد في قطاع المشاريع الصغيرة مختلف عنه في القطاع العام

	التكرار المطلق	النسبة
لا	26	37.14
نعم	44	62.86
المجموع	70	100

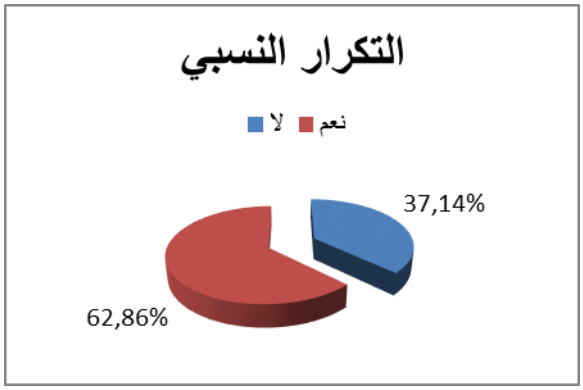

شكل 45: الفساد في قطاع المشاريع الصغيرة مختلف عنه في القطاع العام

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

بالنظر إلى الجدول السابق لاحظنا أن معظم أجوبة أفراد العينة (مدراء المؤسسات الصغير والمتوسطة) حول السؤال" هل الفساد في قطاع المشاريع الصغيرة مختلف عنه في القطاع العام" كانت بنسبة 62.9% تمثل الفئة المنوالية التي صوتت بنعم وتليها الفئة التي صوتت بلا بنسبة37.1% مما يدل على أن مدراء المؤسسات يعتبرون أنفسهم مضطرين للجوء في بعض الأحيان إلى دفع مزايا من أجل الحصول على ما يخدم مصالحهم، أما المؤسسات العاملة فيبدوا لهم أنها هي التي تلقى هذا النوع من المزايا، و الإخلاف يكمن في ذلك.

جدول 62: السعي لمكافحة الفساد

	التكرار المطلق	النسبة
لا	29	41.43
نعم	41	58.57
المجموع	70	100

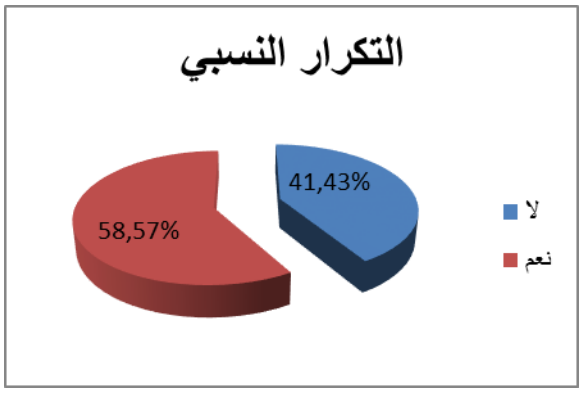

شكل 46: السعي لمكافحة الفساد

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم أجوبة أفراد العينة (مدراء المؤسسات الصغير والمتوسطة)حول السؤال" هل سعيتم لمكافحة الفساد" كانت بنسبة58.6 % تمثل الفئة المنوالية التي صوتت بنعم وتليها

الفئة التي صوتت بلا بنسبة41.41% مما يدل على أن مدراء المؤسسات يحاولون تفادي اللجوء إلى هذا الآفة إلا عند الضرورة و بالتالي يعتقدون أنهم يساهمون و لو بقدر قليل في مكافحتها.

جدول 63: قبول الهدايا

	التكرار المطلق	النسبة
لا	54	77.14
نعم	16	22.86
المجموع	70	100

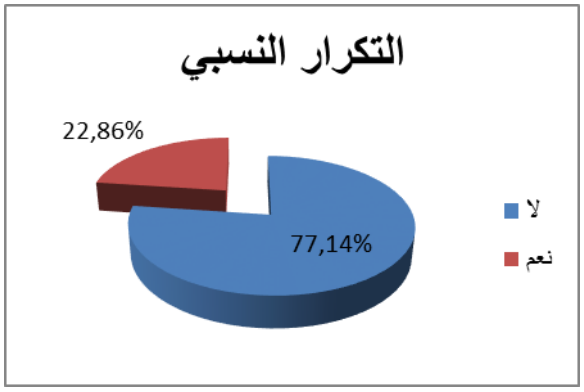

شكل 47: قبول الهدايا

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

من الجدول السابق يتبن أن معظم أجوبة أفراد العينة (مدراء المؤسسات الصغير والمتوسطة)حول السؤال" هل تقبلون الهدايا" كانت بنسبة77.1 % تمثل الفئة المنوالية التي صوتت بلا وتليها الفئة التي صوتت بنعم بنسبة22.9 % مما يدل على أن مدراء المؤسسات يستغنون عن هذا النوع من المزايا حيث يعتبرونها لا تقدم إلا بخفايا بالمقابل.

جدول 64: دفع هدايا من اجل الحصول على مزايا

	التكرار المطلق	النسبة
لا	68	97.14
نعم	2	2.86
المجموع	70	100

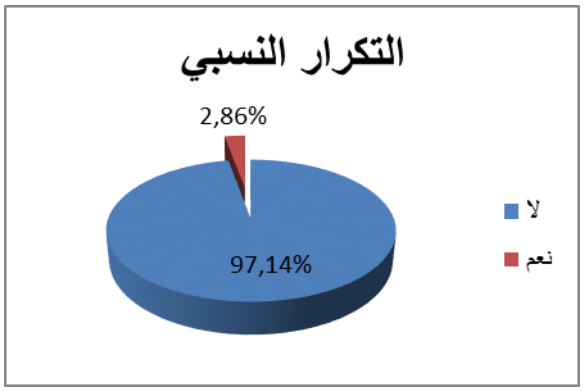

شكل 48: دفع هدايا من اجل الحصول على مزايا

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم أجوبة أفراد العينة (مدراء المؤسسات الصغير والمتوسطة)حول السؤال" هل تدفعون هدايا من اجل الحصول على مزايا" كانت بنسبة97.1 % تمثل الفئة المنوالية التي صوتت بلا وتليها الفئة التي صوتت بنعم بنسبة2.9 % مما يدل على أن مدراء المؤسسات يتحفظون في الإدلاء برأيهم اتجاه هذا النوع من الأسئلة المحرجة و لكن في قراءة الأجوبة السالفة الذكر لاحظنا أنهم يضطرون إلى اللجوء لذلك حفاظا على مصالح مؤسستهم.

المحور السادس: أسئلة تتعلق بالمجتمع

جدول 65: السماح للأطفال تحت سن 16 بالعمل في المؤسسة

	التكرار المطلق	النسبة
لا	59	84.29
نعم	11	15.71
المجموع	70	100

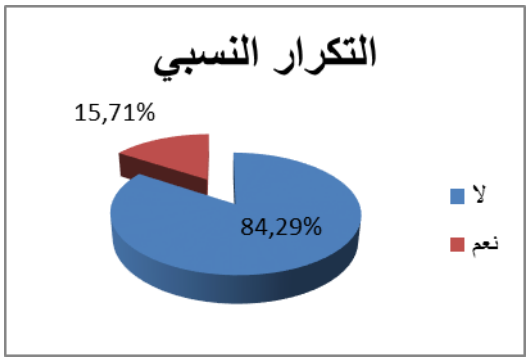

شكل 49: سماح للأطفال تحت سن 16 بالعمل في المؤسسة

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتبين من الجدول أعلاه أن معظم أجوبة أفراد العينة (مدراء المؤسسات الصغير والمتوسطة)حول السؤال" هل تحترمون فوائد المؤسسة دون المساس بالفوائد العامة" كانت بنسبة84.3 % تمثل الفئة المنوالية التي صوتت بلا وتليها الفئة التي صوتت بنعم بنسبة15.7 % مما يدل على أن مدراء المؤسسات متوفون من نوعية هذا الأسئلة المباشرة و الحساسة في آن واحد و بالتالي أجوبتهم لا تعبر عن الحقيقة.

جدول 66: توظيف المعوقين في مؤسستكم

	التكرار المطلق	النسبة
لا	58	82.86
نعم	12	17.14
المجموع	70	100

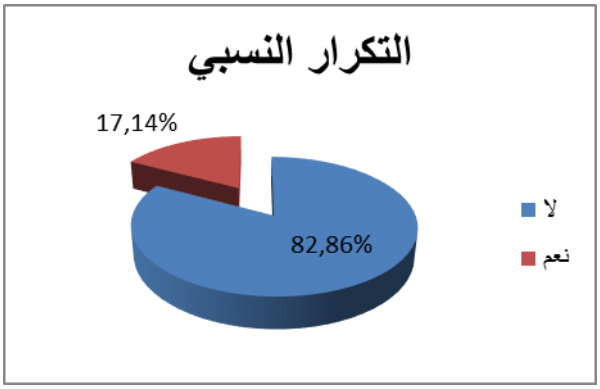

شكل 50: توظيف المعوقين في مؤسستكم

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

بالنظر للجدول السابق أن معظم أجوبة أفراد العينة (مدراء المؤسسات الصغير والمتوسطة)حول السؤال" هل توظفون معوقين في مؤسستكم" كانت بنسبة82.9 % تمثل الفئة المنوالية التي صوتت بعدم توظفون معوقين وتليها الفئة التي وافقت بنسبة17.1 % مما يدل على أن هذه الشريحة من المجتمع (المعوقين) لا تحظى باهتمام مدراء المؤسسات إن لم نقل أنها تتجاهلهم تماما.

جدول 67: المساهمة في الأعمال الخيرية

	التكرار المطلق	النسبة
لا	14	20
نعم	56	80
المجموع	70	100

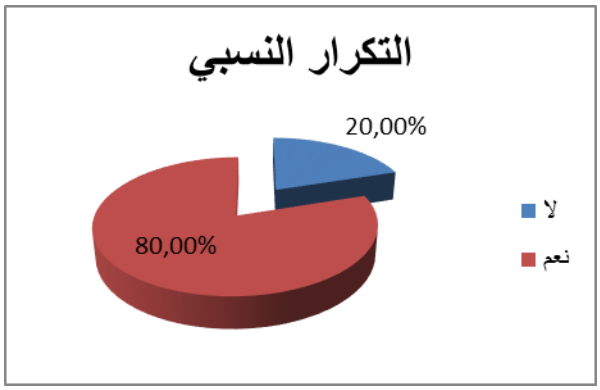

شكل 51: المساهمة في الأعمال الخيرية

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول السابق أن معظم أجوبة أفراد العينة (مدراء المؤسسات الصغير والمتوسطة)حول السؤال" هل تساهمون في الأعمال الخيرية" كانت بنسبة80.0 % تمثل الفئة المنوالية التي صوتت بنعم وتليها الفئة التي صوتت بلا بنسبة20.0 % مما يدل على أن مدراء المؤسسات لهم اهتمامات بالجانب

الديني و الاجتماعي و معظم مساهماتهم في هذا الجانب تخص بناء مساجد، إعانة دور العجزة إلى غير ذلك من أعمال خيرية.

جدول 68: احترام حقوق المستهلكين

	التكرار المطلق	النسبة
لا	1	1.43
نعم	69	98.57
المجموع	70	100

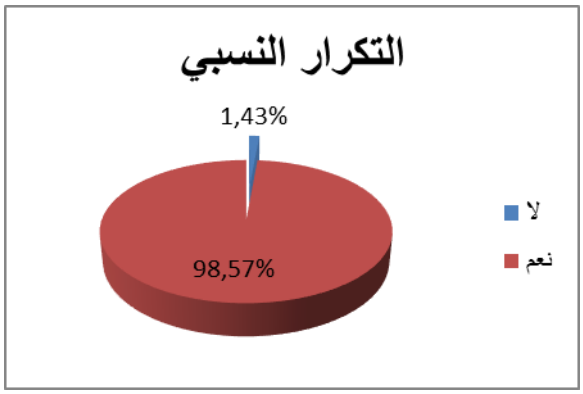

شكل 52: احترام حقوق المستهلكين

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

بالنظر للجدول أعلاه لاحظنا أن معظم أجوبة أفراد العينة (مدراء المؤسسات الصغير والمتوسطة)حول السؤال" هل تحترمون حقوق المستهلكين" كانت بنسبة98.6 % تمثل الفئة المنوالية التي صوتت بنعم وتليها الفئة التي صوتت بلا بنسبة1.4 % مما يدل على أن مدراء المؤسسات ضمنيا يدركون أهمية المستهلك بالنسبة لمؤسستهم و لكن الممارسات اليومية تدلي بالعكس.

جدول 69: احترام حقوق الانسان

	التكرار المطلق	النسبة
لا	2	2.86
نعم	68	97.14
المجموع	70	100

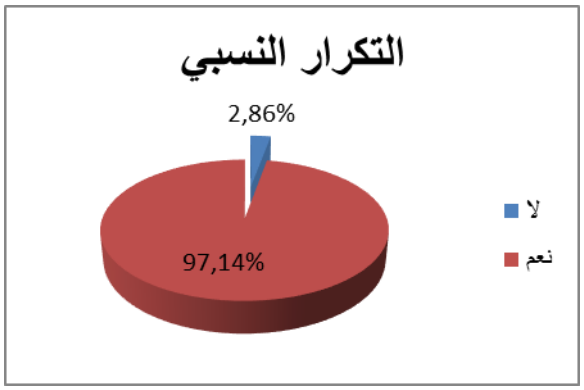

شكل 53: **احترام حقوق الانسان**

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول السابق أن معظم أجوبة أفراد العينة (مدراء المؤسسات الصغير والمتوسطة)حول السؤال" هل تحترمون حقوق الإنسان" كانت بنسبة97.1 % تمثل الفئة المنوالية التي صوتت بنعم وتليها الفئة التي صوتت بلا بنسبة2.9 %. يبدو أن مدراء المؤسسات مهتمين بهذا الجانب الإنساني ولكن في سؤالنا حول توظيف فئة المعاقين، كانت الأجوبة معظمها بلا حيث أنها بلغت 83%.

جدول 70: احترام فوائد المؤسسة دون المساس بالفوائد العامة

	التكرار المطلق	النسبة
لا	7	10
نعم	63	90
المجموع	70	100

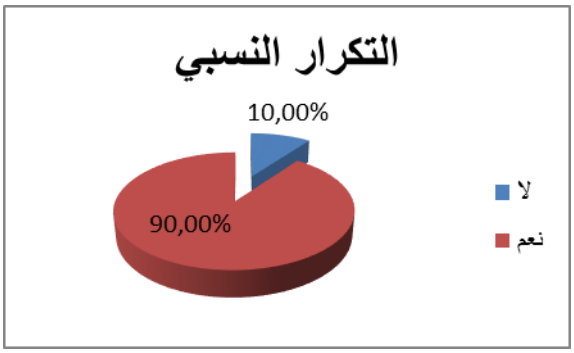

شكل 54: احترام فوائد المؤسسة دون المساس بالفوائد العامة

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول السابق أن معظم أجوبة أفراد العينة (مدراء المؤسسات الصغير والمتوسطة) حول السؤال" هل تحترمون فوائد المؤسسة دون المساس بالفوائد العامة" كانت بنسبة90.0 % تمثل الفئة المنوالية التي صوتت بنعم وتليها الفئة التي صوتت بلا بنسبة10.0 % مما يدل على تناقض مدراء المؤسسات في تصريحاتهم حيث من جهة لا يهتمون بالحقوق المشروعة لعمالهم و من جهة أخرى لا يبالون في صحة عمالهم و كذلك يهملون حماية البيئة و الحفاظ عليها.

المبحث الثالث: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات و الدراسات السابقة

من خلال هذا المبحث سنحاول الوقوف على نتائج الدراسة وذلك باختبار الفرضيات بغرض إثبات صحتها أو نفيها معتمدين على الأدوات الإحصائية الملائمة في المبحث الأول. كما يتم تقديم عرض مفصل للنتائج المتوصل إليها والتي سيخصص لها المطلب الثاني. وأخيرا سيحاول الباحث تقديم مقترحاته الناجمة عن الدراسة التي رآها مناسبة تبعا للنتائج المتوصل إليها. كما سيقوم بعرض لأهم المواضيع ذات الصلة والتي يرى فيها مشاريع بحثية تكمل هذه دراسة، وسيكون ذلك في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مناقشة الدراسة على ضوء الفرضيات

في هذا العرض نحاول تفسير نتائج الدراسة الميدانية على ضوء فرضيات البحث الخمس و التي نريد من خلالها إثبات أو نفي صحة الفرضية العامة للدراسة.

1. مناقشة اختبار الفرضية الأولى:

واقع الوعي بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة لدى المؤسسات المتوسطة و الصغيرة ضعيف

يمكن كتابة الفرضية السابقة بطريقة إحصائية كما يلي:

H_0: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط اراء افراد العينة حول المستوى المنخفض للوعي بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة لدى المؤسسات المتوسطة والصغيرة و بين المتوسط الافتراضي (2).

H_1: هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط اراء افراد العينة حول المستوى المنخفض للوعي بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة لدى المؤسسات المتوسطة والصغيرة وبين المتوسط الافتراضي(2).

ان نتائج اختبار هذه الفرضية يمكن توضيحها في الجداول الموالية:

جدول 71: المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
الوعي بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة	70	1، 9048	0,5447	0,06511

جدول 72 **:** نتائج اختبار T للعينة البسيطة

	Valeur de test = 2					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
الوعي بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة	-1,463	69	،0,048	-0,09524	-0,2251	0,0347

يتّضح من النتائج المبيّنة في الجدولين السابقين أنّ متوسط إجابات أفراد العيّنة فيما يخص المستوى المنخفض للوعي بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة لدى مديري المؤسسات المتوسطة والصغيرة أقل من المتوسط الطبيعي المفروض حيث بلغ المتوسط الحسابي هنا (1.9048) بانحراف معياري قدره (0.5447)، كما بلغت قيمة t=-1.463 عند درجة حرّية (df=69) تحت مستوى معنوية (sig) أقل من 0.05 و بناء على ما سبق نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط أراء أفراد العينة حول المستوى المنخفض للوعي بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة لدى المؤسسات المتوسطة والصغيرة وبين المتوسط الافتراضي (2)، وهذا ما تدل عليه إشارة t السالبة أي أن المؤسسات المستجوبة تجمع على ضعف وعيها بالمسؤولية الاجتماعية المنوطة بها وبالتنمية المستدامة.

2. مناقشة اختبار الفرضية الثانية:

المؤسسات المتوسطة والصغيرة تحترم حقوق العمال وتعمل على توفير بيئة عمل محفزة.

يمكن كتابة الفرضية السابقة بطريقة إحصائية كما يلي:

H_0: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط اراء افراد العينة حول احترام المؤسسات المتوسطة والصغيرة لحقوق العمال وبيئة العمل المحفزة و بين المتوسط الافتراضي (2).

H_1:هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط اراء افراد العينة حول احترام المؤسسات المتوسطة والصغيرة لحقوق العمال وبيئة العمل المحفزة و بين المتوسط الافتراضي (2).

إن نتائج اختبار هذه الفرضية يمكن توضيحها في الجداول الموالية:

Statistiques sur échantillon uniques				
Moyenne erreur standard	Ecart type	Moyenne	N	
0,0500	0,46018	2، 4464	70	احترام حقوق العمال وتدريبهم

Test sur échantillon unique						
Valeur de test = 2						
Intervalle de confiance de la différence à 95 %		Différence moyenne	Sig. (bilatéral)	ddl	t	
Supérieur	Inférieur					
0,5562	0,3367	0,44643	0,000	69	8,117	احترام حقوق العمال وتدريبهم

يتّضح من النتائج المبيّنة في الجدولين السابقين أنّ متوسط إجابات أفراد العيّنة فيم يخص احترام المؤسسات المتوسطة و الصغيرة لحقوق العمال وبيئة العمل المحفزة أكبر من المتوسط الطبيعي المفروض حيث بلغ المتوسط الحسابي هنا (2.4464) بانحراف معياري قدره (0.46018)، كما بلغت قيمة t=8.117 عند درجة حرّية (df=69) تحت مستوى معنوية (sig) اقل من 0,05 وبناء على ما سبق نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط اراء افراد العينة حول احترام المؤسسات المتوسطة و الصغيرة لحقوق العمال وبيئة العمل المحفزة وبين المتوسط الافتراضي (2)، وهذا ما تدل عليه إشارة tالموجبة أي ان معظم المؤسسات المستجوبة تجمع على احترامها لحقوق العمال وعملها على توفير بيئة عمل محفزة للعمال بما فيها تسطير برامج لتدريبهم.

3. مناقشة اختبار الفرضية الثالثة:

المؤسسات المتوسطة و الصغيرة لا تحافظ على البيئة اثناء نشاطها يمكن كتابة الفرضية السابقة بطريقة إحصائية كما يلي:

H_0: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط اراء افراد العينة حول حماية المؤسسات المتوسطة والصغيرة للبيئة اثناء نشاطها و بين المتوسط الافتراضي (2).

H_1: هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط اراء افراد العينة حول حماية المؤسسات المتوسطة والصغيرة للبيئة اثناء نشاطها و بين المتوسط الافتراضي (2).

إن نتائج اختبار هذه الفرضية يمكن توضيحها في الجداول الموالية:

Statistiques sur échantillon uniques				
Moyenne erreur standard	Ecart type	Moyenne	N	
0,07110	0,59489	1،8857	70	المحافظة على البيئة

Test sur échantillon unique						
Valeur de test = 2						
Intervalle de confiance de la différence à 95 %		Différence moyenne	Sig. (bilatéral)	ddl	t	
Supérieur	Inférieur					
0,0276	-0,2561	-0,11429	0,013	69	-1،607	المحافظة على البيئة

يتّضح من النتائج المبيّنة في الجدولين السابقين أنّ متوسط إجابات أفراد العيّنة فيم يخص حماية المؤسسات المتوسطة و الصغيرة للبيئة أثناء نشاطها اقل من المتوسط الطبيعي المفروض حيث بلغ المتوسط الحسابي هنا (1.8857) بانحراف معياري قدره (0.59489)، كما بلغت قيمة t=-1.607 عند درجة حرّية (df=69) تحت مستوى معنوية (sig) اقل من0,05 وبناء على ما سبق نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط اراء افراد العينة حول حماية المؤسسات المتوسطة و الصغيرة للبيئة اثناء نشاطها وبين المتوسط الافتراضي (2)، وهذا ما تدل عليه إشارة t السالبة أي ان

معظم المؤسسات المستجوبة تجمع على عدم احترامها للبيئة وعدم اخذها بعين الاعتبار اثناء قيامها بمختلف نشاطاتها الانتاجية.

4. مناقشة اختبار الفرضية الرابعة:

مستوى التزام المؤسسات المتوسطة والصغيرة بأخلاقيات الأعمال والأنظمة ضعيف.

يمكن كتابة الفرضية السابقة بطريقة إحصائية كما يلي:

H_0: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط أراء أفراد العينة حول المستوى الضعيف لالتزام المؤسسات المتوسطة و الصغيرة بأخلاقيات الأعمال و الأنظمة و بين المتوسط الافتراضي (2).

H_1: هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط أراء أفراد العينة حول المستوى الضعيف لالتزام المؤسسات المتوسطة و الصغيرة بأخلاقيات الأعمال و الأنظمة و بين المتوسط الافتراضي (2).

إن نتائج اختبار هذه الفرضية يمكن توضيحها في الجداول الموالية:

Statistiques sur échantillon uniques				
Moyenne erreur standard	Ecart type	Moyenne	N	
0,04362	0,36493	1,9000	70	الالتزام بأخلاقيات الأعمال والأنظمة

Test sur échantillon unique						
Valeur de test = 2						
Intervalle de confiance de la différence à 95 %		Différence moyenne	Sig. (bilatéral)	ddl	t	
Supérieur	Inférieur					
-0,0130	-0,1870	-0,1000	0,025	69	-2، 293	الالتزام بأخلاقيات الأعمال والأنظمة

يتّضح من النتائج المبيّنة في الجدولين السابقين أنّ متوسط إجابات أفراد العيّنة فيم يخص المستوى الضعيف لالتزام المؤسسات المتوسطة والصغيرة بأخلاقيات الأعمال والأنظمة اقل من المتوسط الطبيعي المفروض حيث بلغ المتوسط الحسابي هنا (1.9000) بانحراف معياري قدره (0.36493)، كما بلغت

قيمة t=-2.293 عند درجة حرّية (df=69) تحت مستوى معنوية (sig) اقل من 0,05 وبناء على ما سبق نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط آراء أفراد العينة حول المستوى الضعيف لالتزام المؤسسات المتوسطة و الصغيرة بأخلاقيات الأعمال و الأنظمة و بين المتوسط الافتراضي (2)، وهذا ما تدل عليه إشارة t السالبة أي ان معظم المؤسسات المستجوبة تجمع على عدم التزامها بأخلاقيات العمل بما يتضمنه ذلك من وجوب التزامها بالقوانين و الأنظمة و هذا ما يفتح مجالا واسعا لانتشار الفساد و ملحقاته.

5. مناقشة اختبار الفرضية الخامسة:

طبيعة علاقة المؤسسات المتوسطة والصغيرة مع المجتمع محدودة وضيقة، يمكن كتابة الفرضية السابقة بطريقة إحصائية كما يلي:

H_0: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط أراء أفراد العينة حول محدودية العلاقة بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة و ضعفها و بين المتوسط الافتراضي (2).

H_1: هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط أراء أفراد العينة حول محدودية العلاقة بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة و ضعفها و بين المتوسط الافتراضي (2).

إن نتائج اختبار هذه الفرضية يمكن توضيحها في الجداول الموالية:

Statistiques sur échantillon uniques				
Moyenne erreur standard	Ecart type	Moyenne	N	طبيعة علاقة المؤسسة مع المجتمع
0,03217	0,26915	2، 3381	70	

Test sur échantillon unique						
Valeur de test = 2						
Intervalle de confiance de la différence à 95 %		Différence moyenne	Sig. (bilatéral)	ddl	t	
Supérieur	Inférieur					
0,4023	0,2739	0,33810	0,000	69	10، 510	طبيعة علاقة المؤسسة معا لمجتمع

يتّضح من النتائج المبيّنة في الجدولين السابقين أنّ متوسط إجابات أفراد العيّنة فيم يخص محدودية العلاقة بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة وضعفها اكبر من المتوسط الطبيعي المفروض حيث بلغ المتوسط الحسابي هنا (2.3381) بانحراف معياري قدره (0.26915)، كما بلغت قيمة t=10.510عند درجة حرّية (df=69) تحت مستوى معنوية (sig) اقل من 0,05 وبناء على ما سبق نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط أراء أفراد العينة حول محدودية العلاقة بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة و ضعفها و بين المتوسط الافتراضي (2)، وهذا ما تدل عليه إشارة t الموجبة أي أن المؤسسات المستجوبة تجمع على وجود العلاقة بينها وبين المجتمع لكنها محدودة وضعيفة لا تتعدى الجانب المادي والمالي البحت و دون الاهتمام ببقية الجوانب الأخرى بما تتضمنها من جوانب بيئية و اجتماعية وأخلاقية...

6. مناقشة الفرضية الرئيسية:

المسؤولية المجتمعية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة موجودة لكنها ضعيفة، يمكن كتابة الفرضية السابقة بطريقة إحصائية كما يلي:

H_0: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط أراء أفراد العينة حول وجود المسؤولية المجتمعية وضعفها لدى المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و بين المتوسط الافتراضي (2).

H_1: هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط أراء أفراد العينة حول وجود المسؤولية المجتمعية وضعفها لدى المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و بين المتوسط الافتراضي (2).

إن نتائج اختبار هذه الفرضية يمكن توضيحها في الجداول الموالية:

Statistiques sur échantillon uniques				
Moyenne erreur standard	Ecart type	Moyenne	N	**المسؤولية المجتمعية للمؤسسات**
0,03002	0,25117	2, 0950	70	

Test sur échantillon unique						
Valeur de test = 2						
Intervalle de confiance de la différence à 95 %		Différence moyenne	Sig. (bilatéral)	ddl	t	
Supérieur	Inférieur					
0,1549	0,0351	0,09500	0,002	69	3 ،164	المسؤولية المجتمعية للمؤسسات

يتّضح من النتائج المبيّنة في الجدولين السابقين أنّ متوسط إجابات أفراد العيّنة فيما يخص وجود المسؤولية المجتمعية لدى المؤسسات المتوسطة والصغيرة أكبر بقليل من المتوسط الطبيعي المفروض حيث بلغ المتوسط الحسابي هنا (2.0950) بانحراف معياري قدره (025117)، كما بلغت قيمة t=3.164عند درجة حرّية (df=69) تحت مستوى معنوية (sig) اقل من 0,05 وبناء على ما سبق نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط آراء أفراد العينة حول وجود المسؤولية المجتمعية وضعفها لدى المؤسسات المتوسطة والصغيرة وبين المتوسط الافتراضي (2). وهذا ما تدل عليه إشارة t الموجبة لكن قيمتها صغيرة أي أن المؤسسات المستجوبة تجمع على وجود المسؤولية المجتمعية لدى المؤسسات لكنها في أدنى مستوياتها وهذا نظرا لعدة عوامل منها نقص الوعي وغياب دور جمعيات حماية المستهلكين وغيرها من العوامل التي ساهمت في ذلك.

المطلب الثاني: استنتاج عام لنتائج الدراسة

من خلال مناقشة نتائج الدراسة الميدانية على ضوء فرضيات البحث ظهرت لنا الحقائق الآتية عن إدراك المسؤولية لاجتماعية للمؤسسات و التنمية المستدامة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المذكورة سالفا، مع وجود بعض الفروق تعزى لشخصية و ثقافة المدير المالك.

– فيما يتعلق باطلاع مسيري المؤسسات على مفهوم المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة، أظهر البحث أن معظم المديرين لا يملكون أية معلومة حول هذا المفهوم، بدليل أن أغلب المديرين لم يسمعوا بهذا المفهوم من قبل، كما أنهم لا يملكون أي فكرة حول أدوات المسؤولية الاجتماعية عدا بعض المعلومات القليلة حول معايير حقوق العمال. وهذا يدل على غياب الدور الإعلامي حول المفاهيم والممارسات المتعلقة بالتنمية المستدامة و المسؤولية الاجتماعية.

– فيما يتعلق **بالعمال وتدريبهم وحقوقهم** فقد اتضح تضارب في أجوبة مدراء المؤسسات والعديد منهم لا يحترمون عقود العمل والبرنامج الصحية لمراقبة الصحة المهنية للعمال. كما أنهم لا يلتزمون بإبرام عقود التوظيف مع عمالهم من اجل تفادي تمكينهم من التأمينات الاجتماعية و ما يترتب عليهم من أعباء التأمين.

– أما الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات مقبول تارة يلتزم ببعض معايير المسؤولية الاجتماعية خاصة الداخلية وتارة لا يلتزم بمعايير أخرى والتي ليس لها مردود مادي قصير المدى، بسبب نقص المعلومات أو قلة الموارد المالية الضرورية. ويتجلى ذلك في عدم إعداد أغلب هذه المؤسسات لتقارير عن أدائها البيئي والاجتماعي. وهذا يدل على تجاهل فئة معتبرة لبند من البنود الحيوية للحياة ألا و هي حماية البيئة ومعالجة أي ضرر يحدث ضمنها، مع العلم أن هذه الأضرار سلبياتها تمس المؤسسة ومحيطها. ولكن هناك فئة لا يستهان بها من أصحاب المؤسسات تلتزم بمبدأ الحفاظ على البيئة وعدم تلويثها مدركين أن ذلك من واجباتهم و تعود بالنفع على مؤسساتهم و بالتالي على المجتمع.

– أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لأخلاقيات الأعمال (الاستقلالية والموضوعية الأمانة و الاستقامة، النزاهة والشفافية). كما بينت النتائج أن الشركات وانطلاقا من أخلاقيات الأعمال تحرص على تجنب التأثيرات الجانبية عند القيام بتنفيذ الأعمال. فقد اتضح من خلال البحث وبالضبط البند الأخلاقي أن جميع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات في هذا المجال هي أنشطة نابعة من المبادرات الشخصية لمسيري المؤسسات والتي يدفعهم إليها إما الوازع الديني أو العادات والتقاليد المنتشرة في المجتمع.

المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة

من جراء بحثنا لاحظنا دراسات عديدة لها صلة بالموضوع الذي تناولناه وخاصة في الدول المتقدمة. أما الدراسات في الدول العربية، تعتبر قليلة مقارنة بالدول الأخرى. سنتناول بعضا منها.

الفرع الأول: الدراسات باللغة الأجنبية

باستعراض النتائج المتوصل إليها من طرف الدراسات السابقة مقارنة مع ما توصلت إليه دراستنا نجد ما يلي:

1/ تختلف دراستنا عن دراسة O'brien & Robinson، 2002 والتي توصلت إلى أن المنظمات يجب أن تولي مجال المسؤولية الاجتماعية اهتماماً كبيراً لأنه يحقق لها ميزة تنافسية عن بقية المنظمات.

2/ تختلف دراسة Ayadi Selma Damack عن دراستنا لأنها تناولت طرق مختلفة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وأهم الأساليب لإعداد هذه التقارير التي تعتبر بعيدة عن هدف دراستنا. وتوصلت إلي أن الرغبة في اللجوء الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تعود إلى ثلاثة عناصر أساسية أولها حجم المؤسسة ثم يليها السمعة التي يتمتع قطاع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة وأخيرا جدية الحوار مع أصحاب المصالح.

3/ تختلف دراسة Karen Delchet " عن دراستنا، سعت من أجل التعرف على قابلية تطبيق المعيار الفرنسي SD 21000 من قبل المؤسسات الصغيرة المتوسطة الفرنسية. توصلت الدراسة إلى ما يلي:

إن مراعاة متطلبات أصحاب المصالح شرطا ضروريا ولكن غير كافي لإدماج أبعاد التنمية المستدامة، وأن الاعتماد على المبادرات الطوعية يساعد في مراعاة تلك الأبعاد ومع ذلك تبقى المؤسسات غير قادرة على المشاكل المتعلقة بالبعد البيئي. أما تطبيق المعيار الفرنسي SD21000 ما هو إلا خطوة نحو تبني المعيار العالمي ISO 26000 الخاص بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

4/ تختلف دراستنا عن دراسة (Jenkis 2006) التي ركزت على المجالات التي تعتمد عليها م ص م عند قيامها بمسؤوليتها الاجتماعية وتوصلت إلى أن المجالات الأكثر اعتمادا من طرف م ص م بشكل عام هي البيئة في المرتبة الأولى ثم تليها المستخدمين، ثم الموردين وهي تهدف في ذلك إلى تحسين صورتها وسمعتها في مجتمعها، وبالتالي زيادة ثقة المستفيدين، وزيادة تحفيز العاملين، مما يجعلها بمركز أفضل بالسوق.

5/ دراسة Sriramesh et al 2007 لا تختلف كثيرا عن دراستنا. لقد سعت الدراسة إلى تحليل اتجاهات المديرين التنفديين نحو المسؤولية الاجتماعية، وتقييم الأنشطة والدوافع لعمليات صنع القرار وعمليات الاتصالات وتخصيص الموارد والتقييم وفوائد المسؤولية الاجتماعية. توصلت الدراسة إلى أن هناك إدراك كبير بالمسؤولية الاجتماعية. وعدم وجود التزام في بعض الشركات ناتج عن عدم اهتمام تلك الشركات بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ولم تدرجها ضمن خططها القصيرة و الطويلة.

6/ كشفت **دراسة لوش وميشوت** (Céline Louche and Emmanuelle Michotte)، أن عدد المنشورات في تزايد مستمر في السنوات الأخيرة، وهذا يعكس الاهتمام المتزايد لهذا الحقل من البحث. ومع ذلك، لا تزال البحوث حول المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات في م ص م في مراحلها الأولى. لو قارنا ما توصلت إليه هذه الدراسة مع دراستنا لاستنتجنا ان المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الجزائر بدأت تحبو في المؤسسات الكبيرة، أما في الم.ص.م لم تخلق بعد، مفهوم المسؤولية الاجتماعية غير معروف من طرف مدراء الم. ص. م.

نتائج الدراسات الأجنبية:

من خلال مقارنة دراستنا بالدراسات الأجنبية، لاحظنا أن الوضع الذي يتصف به الواقع الجزائري مخالف تماما عن الواقع الأجنبي في مجالات عديدة:

– هناك إدراك كبير بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الدول الأوروبية، لأنها تساهم في تحسين تنافسية المؤسسات؛

تعتمد المؤسسات الأجنبية على طرق مختلفة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وتتمثل أهمها في:

– إعداد التقارير والإفصاح عنها بوسائلها وإمكانياتها الخاصة؛

– الاستعانة بخدمات مكاتب الاستشارة الخارجية المختصة؛

– كما يتم الإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي بشكل طوعي؛

– إن أهم وسيلة مستعملة في الإفصاح هو ما يسمى بتقارير التنمية المستدامة وتنجم عن خيار استراتيجي فرضته الإدارات العليا للشركات بضرورة ربط قنوات الحوار الجدي مع أصحاب المصالح.

كما أن للمعيار SD 21000 دور كبير في الخطوات التي بذلتها المؤسسات الأجنبية من أجل التحلي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

من خلال الدراسات الأجنبية السابقة يتضح تميزها وخصوصيتها عن الواقع الجزائري. إن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لا زالت في طورها البدائي في المؤسسات الكبيرة وغير موجودة تماما في م ص م فالحد الأدنى المتمثل في القانون الملزم للإفصاح عن نتائج أثر أنشطة المؤسسة على البيئة والمجتمع غير

موجود. وكذلك الأمر بنسبة لمستوى وعى المسير بالذهاب طواعية نحو هذا الاتجاه غير وارد. أما بالنسبة لجماعات الضغط، فدورها منعدم في ظل البيئة السياسية والاجتماعية الجزائرية.

الفرع الثاني: الدراسات باللغة العربية

1/ دراسة حسن عوض هديان الرشيدي (1996)، بعنوان "ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المنشآت الصناعية بالقطاع الخاص بدولة الكويت"، ركز الباحث مشكلة بحثه على التساؤل حول مدى ممارسة المنشآت الصناعية في القطاع الخاص بدولة الكويت للجوانب الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية. وقد خلصت الدراسة إلى إثبات الفروض التي تقوم عليها، وهي:أن ضعف مستوى إدراك المسئولين بالمنشآت الصناعية في القطاع الخاص بدولة الكويت لمفهوم المسؤولية الاجتماعية يؤثر سلبا على وفاء تلك المنشآت بمسؤوليتها الاجتماعية؛ كما يؤثر أسلوب تناول الحكومة لموضوع المسؤولية الاجتماعية بصورة سلبية على مدى التزام الشركات الخاصة لمختلف جوانب المسؤولية الاجتماعية.

2/ دراسة (الغالبي والعامري، 2001): بعنوان "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظم المعلومات: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية" هدفت الدراسة إلى الكشف عن وجود علاقة إيجابية بين الدور الاجتماعي للمنظمة وطبيعة نظام المعلومات فيها مركزاً على جانب الشفافية لهذا النظام، وفي حالة تحقق وجود مثل هذه العلاقة أو عدم وجودها فإن إدارات المصارف التجارية الأردنية مطالبة بان تعي هذه الحقائق وتتعامل في ضوئها مع مختلف الاطراف وبما ينعكس إيجاباً على أداء المصارف. ومن أبرز نتائج الدراسة تمثل في وجود علاقة ضعيفة بين نمط المسؤولية الاجتماعية المعتمد وشفافية نظام المعلومات في المصرف.

3/ وهدفت دراسة البكري والديوه جي، (2001): للتعرف إلى مدى "إدراك المديرين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية" في الشركات الصناعية في العراق، ومدى استيعاب المديرين العاملين في منظمات الأعمال لهذا المفهوم فضلا عن بيان انعكاس تطبيقاتها على واقع الممارسات العملية في منظماتهم. وقد توصلت الدراسة إلى إن المفهوم الكلاسيكي للمسؤولية الاجتماعية هو الأكثر قبولا للعينة المبحوثة من المديرين. ويتلخص المفهوم الكلاسيكي في أن المسؤولية الاجتماعية للمنظمة تتمثل في استخدام الموارد و القيام بالأنشطة المطلوبة لتحقيق أعلى ربح وبما ينسجم مع القوانين السائدة. وهذا الإدراك يعني أن الإدارات العاملة في مجتمع الدراسة لا زالت دون مسؤولية التفاعل والتوافق مع المتغيرات العصر الحديث

الحاصلة في مجال الفكر الإداري المعاصر، كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين السمات الشخصية للمديرين و إدراكهم لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

4/ دراسة طه (2002): عنوان الدراسة:" المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للمنظمات الإنتاجية في توفير مبدأ حماية المستخدم. هدفت الدراسة إلى بيان المواقف المتناقضة في تطبيق مفهومي المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية الأخلاقية لدى المنظمات الإنتاجية.

ومن خلال تحليل استجابات أفراد العينة، تم تأشير مجموعة من الاستنتاجات التي تدل على غياب حق الأمان في تلك المنظمات، وكذا تباين المنظمات عينة الدراسة في الاهتمام بحقوق المستهلك إذ أن كل قطاع من القطاعات اهتم بحق معين.

نتائج الدراسات العربية

لاحظنا أن الدراسات العربية متشابهة، مع الاختلاف في بعض النقاط.

- الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ضئيل.

- ضعف مستوى الوعي بأهمية ممارسة المسؤولية الاجتماعية

- ضعف الاهتمام من قبل المؤسسات مما نجم عنه عدم انتهاج المبادرات بصفة طوعية في مجال تبني سياسات وإجراءات اجتماعية وبيئية تؤدي إلى قياس وتحليل وعرض آثار مزاولة المؤسسات الاقتصادية لأنشطتها على المجتمع الذي ينشط في وسطه و خصوصا على البيئة و على المجتمع بجميع مكوناته

- انخفاض في مستوى الإفصاح عن الأداء الشامل

- غياب نموذج وطريقة موحدة تستعمل في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

ويمكن إرجاع أسباب هذا الانخفاض إلى مجموعة من الاعتبارات منها :

- عدم وجود ثقافة فيما يخص المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسة: فمن الملاحظ من خلال الدراسات المهتمة بهذا الموضوع أن عدد المؤسسات المتبنية لهذا الاتجاه قلة مقارنة بعدد المؤسسات الناشطة.

- غياب التنظيم لجهود معظم المؤسسات: فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حتى تكون فعالة فإنها بحاجة إلى أن تأخذ شكلا تنظيميا مهيكلا، مبني على خطة و له أهداف محددة؛

- قلة الخبرة : و خاصة قلة المعارف والقدرة العلمية على وضع المعايير لقياس المجهودات.

كما أنه يوجد حتى الآن خلط بين المسؤولية الاجتماعية والأعمال الخيرية نتيجة قلة الخبرة.[1]

[1] حسين الأسرج، المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلة جسر التنمية،الكويت،العدد،90،2010،ص 12.

خلاصة الفصل السادس

لا يزال مفهوم المسؤولية الاجتماعية في م ص م يتقدّم ببطء نظراً لاعتماده على المبادرة الحرة والطوعية من دون أي قيد أو رقابة أو تقدير أو تشجيع أو حوافز، الأمر الذي يجعل نمو المسؤولية الاجتماعية خجولاً في هذا النوع من المؤسسات لأسباب عديدة يمكن تلخيصها كالتالي:

- مبادرات غير مؤطرة وتطوعية؛
- ضعف المعلومات والبيانات حول المسؤولية الاجتماعية؛
- غياب الضغط من جانب أصحاب المصالح لتطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات؛
- عدم وجود حوافز من الدولة لتشجيع تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات؛
- ضعف حملات التوعية في وسائل الإعلام حول المسؤولية الاجتماعية للشركات.

الخاتمة

الخلاصة العامة لهذه الأطروحة ستسمح لنا بالرجوع إلى أهم مساهمات البحث ونتائجه. كما وفرت لنا الفرصة لعرض الحدود المفاهيمية والمنهجية لهذه الأطروحة. وفي الختام، سنقدم بعض الاستنتاجات العامة. سنبدأ بوصف المساهمات الرئيسية.

للتذكير إن الهدف من هذه الدراسة هو الفهم الأفضل لمفهوم التنمية المستدامة، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لقد قمنا بدراسة ميدانية سمحت لنا النتائج التي تم التوصل لها بطرح بعض المقترحات والتوصيات.

لقد تناولنا في الجزء النظري من الأطروحة المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية تعريفا وأهمية ومفهوما ورجعنا إلى الأصول السياسية والفلسفية والعلمية لكليهما، ثم تطرقنا إلى ظروف ظهورهما في المجالات الدينية والإدارية في تاريخ الولايات المتحدة، حاولنا أن نسهم في فهم أفضل لهذين المفهومين من منظور تاريخي وحاولنا دراستهما من خلال الرجوع إلى أهم النظريات التي تناولتهما.

لقد اتضح ارتباطهما وتكاملهما من خلال ما تم تناوله، إنهما مفهومان جديدان وثوريان في الفكر التنموي، وكثر تداولهما في العالم خاصة في السنوات الأخيرة. شق هذان المفهومان طريقهما نحو منافسة المفاهيم الاقتصادية التقليدية وسعيا نحو تكريس التوازن الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي خلال نشاطاتها.

وبما أن إشكالية بحثنا تسعى لمعرفة مدى تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة، ولهذا تطرقنا لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الفصل الثالث ولاحظنا الاهتمام المتزايد بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على كافة الأصعدة العلمية والاقتصادية والاجتماعية والإقليمية، غير أن هذا المفهوم مازال قاصرا في بلورة المعالم الدقيقة لهذه المؤسسات، ثم تطرقنا إلى مفهوم المقاول الذي اعتبر كتوجه أساسي لنجاح الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وبفضله يتم تبني المسؤولية الاجتماعية.

أما من خلال الفصل الرابع الفصل المعنون بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاحظنا أن هذا النوع من المؤسسات لا زال يعاني من نقص في الموارد الضرورية لتبني التنمية المستدامة، وهذه الموارد متعددة، فلا يتعلق الأمر بالموارد المالية بل تعدت إلى الموارد البشرية، وعلى الأخص المختصة في مجال التنمية المستدامة، أضف إلى ذلك ضيق الوقت ونقص المعلومة.

ترتبط تحديات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بالشركة وثقافتها وسياقها ولكن أيضا تعتمد بشكل كبير على النشاط الذي تعمل فيه وخبرة ومعرفة الموظفين التي تساعد المؤسسة على الحصول على استقلاليتها في بناء نهجها وجعله حقيقي يعود بالمنفعة على الموظفين، مثلا تلبية طلبات جديدة للعملاء تؤدي إلى اكتساب مهارات جديدة مما يجعل المؤسسة طرفا فاعلا في التغيير التنظيمي.

كما استنتجنا أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مازال ناشئاً بالمعنى الحديث للفكرة في الجزائر، إنه يثير بعض الحذر في وسط الم.ص.م القلقة من انعكاساته على تكلفة الإنتاج وآلية احتساب المردودية، خاصة عندما تقترن التكاليف بمردود يتخطى الإطار المادي البحث (ليقترن بسمعة وصورة المؤسسة، حسها الاجتماعي مع المعوزين، حرصها على البيئة والسلامة العامة وأخلاقيات المنافسة الشريفة...). الأمر الذي يجعل نمو المسؤولية الاجتماعية ضعيفا في هذا النوع من المؤسسات لأسباب عديدة : (مبادرات غير مؤطرة وتطوعية، ضعف المعلومات والبيانات حول المسؤولية الاجتماعية، غياب الضغط من جانب أصحاب المصالح لتطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات، عدم وجود حوافز من الدولة لتشجيع تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات، ضعف حملات التوعية في وسائل الإعلام حول المسؤولية الاجتماعية للشركات.)

انطلاقا من الحقائق الملموسة في الواقع وتحليل المعطيات والمعلومات وحوصلة النتائج يمكن تقديم بعض التوصيات:

1. لا زال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب مدراء م ص م والشركات والمجتمع الجزائري ككل بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وأبعادها ومدى تطورها وكذلك بمدى فعاليته وكيفية بلورته والإفادة منه.

– التكفل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة من الناحية المالية والتقنية، وتوفير مناخ الاستثمار المناسب؛

– وضع إطار قانوني يفرض على المؤسسات الأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية أثناء نشاطها؛

– إقامة دورات تدريبية وتكوينية لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد تعريفهم بمفهوم المسؤولية الاجتماعية والفوائد التي يمكن أن تجنيها المؤسسة من إدماجها؛

– تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إدماج المسؤولية الاجتماعية في استراتيجياتها من خلال تقديم إعفاءات ضريبية وجبائية للمؤسسات التي تعمل في هذا المجال؛

– دفع المؤسسات إلى الحصول على شهادات التقييس في المجال البيئي والاجتماعي من خلال اشتراطها أثناء تقديم التمويل؛

– إقامة مؤسسات مستقلة لمراقبة الأداء البيئي والاجتماعي لهذه المؤسسات، والتكفل بها في هذا المجال؛

– التقرب من مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح باب الحوار بينهم وبين الجهات المسؤولة عن هذا القطاع في الدولة؛

– إدماج هذا المفهوم في عمليات التأهيل التي تقوم بها الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– توعية أفراد المجتمع المحلي بأهمية المحافظة على البيئة وكيفية مساهمتهم في ذلك؛

– محاولة توجيه استثمارات هذه المؤسسات نحو حماية البيئة وخدمة المجتمع من خلال إعطاء الأولوية للاستثمارات المسؤولة اجتماعيا، خاصة في عملية التمويل؛

– الاهتمام بإعداد ونشر البحوث والدراسات العلمية في مجال المسؤولية الاجتماعية؛

– تقديم الدعم للجمعيات التي تعمل في مجال حماية البيئة وحماية المستهلك للقيام بالدور المنوط بها؛

– غياب ثقافة الحوار و التفاوض في المؤسسات الخاصة؛

– يعاني العمال من الطرد التعسفي وقلة العطل الرسمية، قلة مبادرات التكوين والتدريب، غياب الامن في أماكن العمل؛

– ضعف في تنفيذ القوانين المتعلقة بالعمل ومكافحة الفساد والرشوة والتهرب الضريبي والاحتيال. مما أدى إلى تفشي هذه الظواهر في كثير من الأحيان؛

– غياب التقارير البيئية والاجتماعية. في المؤسسات الجزائرية سواء العمومية أو الخاصة؛

– غياب الدور الإعلامي، نادرا ما يتم الحديث عن هذه المواضيع والتعريف بها.

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية

1) الأبرش محمد رياض ود. نبيل مرزوق، الخصخصة آفاقها وأبعادها، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، سورية، دمشق، عام 2002.

2) أجناس ساكس، الاستراتيجيات الانتقالية للقرن الحادي والعشرين، الطبيعة والموارد، اليونسكو، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، مجلة 1992/1/28.

3) أجناس ساكس، القضار على آليات الاستبعاد، رسالة اليونسكو، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة مارس، 1995.

4) احمد الكواز " هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية " سلسلة اجتماعات الخبراء – العدد 20 المعهد العربي للتخطيط الكويت سنة2005.

5) احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

6) أحمين شفيق، التحولات الاقتصادية والاجتماعية وآثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي، المعهد العربي للثقافة العمالية، وبحوث العمل بالجزائر، مطبعة النور، نوفمبر 1999.

7) أحمين شفيق، التحولات الاقتصادية والاجتماعية وآثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي، المعهد العربي للثقافة العمالية. وبحوث العمل بالجزائر، مطبعة النور، نوفمبر 1999.

8) اسامة المليجي، ندوة المسؤولية الاجتماعية والمواصفة الدولية ISO26000 المركز المصري لمسؤولية الشركات 04 أكتوبر 2009.

9) أمين سمير، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين ص 23 ص24 – دار الفارابي – بيروت لبنان – الطبعة الاولى 2002.

10) بهلول محمد بلقاسم حسن، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

11) جواد شوقيناجي، إدارة الأعمال : منظور كلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2000.

12) جورج قرم، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي حالة العالم العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم 6.

13) حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، المعهد لعربي للتخطيط، الكويت، 2002.

14) دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 1997م.

15) الديك، اسكندر والأسعد، محمد مصطفى. دور الاتصال والإعلام في التنمية الشاملة. بيروت: المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع . 1993 .

16) رشيد الحمد، محمد صبارني: البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة ، المجلس الوطني، للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط2 ،1984.

17) قرم جورج، التنمية المفقودة. بيروت، دار الطليعة 1981.

18) زغدود علي، المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، ط 2، الجزائر

19) سورنسن فليمينج، الإدارة الإستراتيجية للتنظيمات النقابية أداة لتحليل التنظيمات النقابية. منظمة العمل الدولية الاتحاد العامل نقابات عمال مصر: القاهرة، 2000.

20) سيد أحمد غريب وآخرون، "دراسات أسرية وبيئية"، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997.

21) السيد الحجازي، الخصخصة وإعادة تركيب دور الدولة ودور القطاع الخاص الدار الجامعية. بيروت.

22) صالح بن حمد العساف، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995.

23) صالح بن حمد العساف، دليل الباحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995.

24) صقر محمد فتحي، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، الإشكاليات وأفاق التنمية، القاهرة مصر 2004.

25) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة القاهرة، مصر، ط 8، 1982.

26) عبد المطلب عبد الحميد، " العولمة واقتصاديات البنوك " الدار الجامعية للنشر مصر طبعة 2005.

27) عدنان حسين الجادري، يعقوب عبد الله أبو حلو: الأسس المنهجية والاستخدامات الإحصائية في بحوث العلوم التربوية والإنسانية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009.

28) الغالبي طاهر محسن منصور والعامري صالح مهدي محسن العامري، تباين الأهداف المتوخات من تبني المسؤولية الاجتماعية في المنظمات الحكومية والخاصة.

29) غسان منير حمزة سنو وعلي أحمد الطراح، العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.

30) فايز جمعة صالح النجار وآخرون: أساليب البحث العلمي (منظور تطبيقي)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

31) فتحي أحمد يحي العالم، نظام ادارة الجودة الشاملة والمواصفات العالمية دراسة علمية وتطبيقية دار اليازوري ، الأردن، 2010 .

32) فتحي دردار، "البيئة في مواجهة التلوث" دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، 2002.

33) مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، بيروت: دار الفكر العربي،1971.

34) ماهر أحمد، دليل المدير في الخوصصة، في مصر، الدار الجامعية ،2002.

35) المحروق، ماهر حسنود، مقابله أيهاب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن: 2006 .

36) محفوظ جودة، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام SPSS ، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، ط 1، 2008.

37) محمد إبراهيم يسرى دعبس، تلوث البيئة وتحديات البقاء، مصر 1998.

38) محمد شفيق: البحث العلمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط1، 1998.

39) محمد علي محمد، مقدمة في البحث الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1993.

40) المغربل، نهال، فؤاد، ياسمين، المسؤولية الاجتماعية لراس المال في مصر، بعض التجارب الدولية، ورقة عمل مقدمة الى المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، مصر، 2008.

41) موريس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (تدريبات عملية)، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، إشراف مصطفى ماضي، دار القبة، الجزائر، 2004.

42) نجوى سمك، السيد صدقي عابدين دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليا بانية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 2002.

43) هانكي ستيف.هـ، "في الشرق والغرب تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية". ترجمة محمد مصطفى غنيم، الطبعة الاولى، بيروت، دار الشرق، 1990.

الهيئات الحكومية والمنظمات

44) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1989م.

45) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول التنمية البشرية لسنة 2000، الدورة العادية 19، نوفمبر 2001

46) وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر، 2001.

47) وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر سنة 2000، ماي 2001

48) وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2000

الأطروحات والرسائل

49) ابو سمرة، حامد احمد صالح، معوقات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة. رسالة ماجستير الجامعة الاسلامية، فلسطين، 2009.

50) بلوناس عبد الله، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004-2005.

51) حسن عوض هديان الرشيدي، "ممارسة المسئولية الاجتماعية في المنشآت الصناعية بالقطاع الخاص بدولة الكويت"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 1996

52) حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، شهادة دكتوراه 2006.

53) دول والتر، الإدارة البيئية تحقق التنمية المستدامة ، رسالة البيئة ، السنة الخامسة ، العدد 18 ، أيلول 1996.

54) رزاق أسماء ، آليات تمويل سياسات حماية البيئة في الجزائر ، دراسة حالة ولاية بسكرة ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2008.

55) رشيد زوزو، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2008 -1988.

56) رقام ليندة، دور ادارة الموارد البشرية في تسيير التغير في المؤسسات الاقتصادية الكبرى في ولاية سطيف رسالة دكتوراه 2013-2014.

57) سالمي رشيد، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراء، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

58) سعاد سيد أحمد إسماعيل البيلي، المشاركة الشعبية في الحكم المحلي في السودان (رسالة ماجستير ، جامعة السودان)، 2002.

59) شهاب محمد محمود الطه" المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للمنظمات الإنتاجية في توفير مبدأ حماية المستخدم بالتطبيق على مجموعة من المنظمات العراقية"(رسالة دكتورا غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2002.

60) عباس كاظم جياد الفياض، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي، رسالة دكتورا، 2010.

61) عبد القادر عوينان، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، البليدة 2008.

62) عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر 1994-2004، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2005.

مجلات

63) البكري ثامر ياسر، أبي سعيد الديوه جي،"ادارك المديرين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية بالعراق " المجلة العربية للإدارة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مجلد 21، عدد يونيو، 2001.

64) بن ناصر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية باتنة رقم 07 ديسمبر 2002.

65) البنك الأهلي المصري، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، مصر:2005.

66) بنك دبي الوطني، النشرة الاقتصادية، العدد 3 ، الإمارات العربية 2007.

67) بيان حرب، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التجربة السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد 22 العدد الثاني 2006

68) حسين الأسرج، المسؤولية الاجتماعية للشركات، المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، العدد 90، الكويت، 2010.

69) دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 19702008 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، مجلة الباحث – عدد10 /2012

70) زكية مقري وشوقي مانع ، أهمية المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة(دراسة ميدانية لعينة من م.ص. م. بولاية باتنة)، مجلة الباحث العدد 15 /2015

71) زوزي محمد، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث – 08 /2010جامعة ورقلة.

72) السياسات العامة المقارنة: سياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا وأوروبا واليابان (بدون بلد نشر: الأهلية للنشر والتوزيع، 1989.

73) عبد الكريم خليل الصفار، أنموذج لتقوم نظام إدارة البيئة وفقا لمتطلبات المواصفة الدولية ISO14001 دراسة في معمل سمنت الكوفة، مجلة بابل / العلوم الإنسانية/ المجلد 19 العدد (1).

74) علي يوسف الشكري، المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة،2003.

75) العولمة وحقوق الإنسان، جريدة المناضلة عدد: 5 آذار (مارس) 2005.

76) عيسى بن ناصر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 7، ديسمبر 2002.

77) فياض، خولة "معايير الإدارة البيئية" رسالة البيئة، السنة الخامسة، العدد 18، أيلول 1996.

78) كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، ع 8 ، جامعة بسكرة، 2005 .

79) ماري شهرستان' الفكر الأخضر بين العلم والحلم، الباحثون العدد 44 شباط .

80) مطانيوس مخول الدكتور عدنان غانم، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد 25 العدد الثاني 2009.

81) مقبل علي أحمد علي، "دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقويم أداء الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لاحتسابها دراسة تطبيقية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المجلد 5، العدد 11، دت.

82) مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2010–2011، مجلة الباحث – عدد 10 في 2012 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر.

83) الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة علوم إنسانية، العدد 30 قطر: 2006،www.ulum.nl.

ملتقيات ومحاضرات

84) بروفسور ريكارت، روبرت، مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي، محاضرة، معهد الإدارة الأعمال، سورية:2005.

85) بلوناس عبد الله، الإبداع ودوره في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى حول الجودة والإبداع، صنعاء، نوفمبر 2007.

86) بن بوزيان محمد وآخرون، قياس أثر الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر على مشكلة البطالة و التشغيل، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في–الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة–الجزائر، جوان 2008.

87) سعيد عيمر، تكنولوجيات المعلومات والاتصال: حافز أم عائق أمام تأهيل المنشآت العربية الصغيرة والمتوسطة؟ المقدم إلى ملتقى بسكرة يومي 17 و18 أفريل 2006.

88) سناء عبد الكريم الخناق، المتطلبات الشخصية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة المنافسة، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. يومي 17 و 18 أفريل. 2006.

89) مهدية ساطوح، البيئة في الجزائر واقعها والاستراتيجية المتبعة لحمايتها، الملتقي الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت سكيكدة يومي، 22 أكتوبر، 2008

المراجع باللغة الأجنبية

Ouvrages

90) Acquier Aurélien, Jean-Pascal GOND, Aux sources de la Responsabilité Sociale de l'Entreprise. (Re)Lecture et analyse d'un ouvrage fondateur : Social Responsibilities of the Businessman d'Howard Bowen (1953), AIMS, IAE d'Aix-en-Provence, 2005, citant HEALD, 1961, http://www.strategie-aims.com/angers05/res/02-402rd.pdf

91) Adizes I., Organizational passages, Organization, Dynamics, Eté 1979.

92) Aglietta Michel , Alternatives Economiques Poche n° 021 - novembre 2005

93) Aimé Césaire : Écrits politiques – Discours à l'Assemblée nationale – 1945-1983, édition présentée et établie par René Hénane, Paris, Jean-Michel Place, 2013, 269 p.

94) Albert M (2003) une nouvelle economie sociale de marché ? quels modèles d'entreprise pour un développement durable ? Futuribles, n 287, juin 2003.

95) Albert, 2003 quel modèle d'entreprise pour un développement durable, journée d'étude à Casablanca le 22 mai

96) Allouche J., Huault I., Schmidt G. 2004. « Responsabilité sociale des entreprises: la mesure détournée ? », 15ème Congrès annuel de l'Association Francophone de GRH (AGRH), Montréal.

97) Amiot M., Les misères du patronat, l'Harmattan, 1991.

98) Ankie Hoogvelt Globalization and the Postcolonial World .

99) Archie B Caroll ،the pyramid of corporate social responsibility: toward the moral management of organizational stackeholders ،1979 ،vol 4 ،n° 4. ،disponible sur le site www.audencia.edu

100) Azzeri Franck et autres, Organiser le développement Durable, Vuibert, 2005.

101) Bacon F. (1995) La Nouvelle Atlantide, Flammarion, 177 p. (parution originale en 1627)

102) Badaracco Joseph L. Jr. & Webb, P. Allen, (1995), Business Ethics: A View from the Trenches,California Management Review, 37, No. 2, Winter.

103) Bamberger I., 1982, Les valeurs des dirigeants des PME et leur influence sur le comportement stratégique et la performance de leur entreprise, Economies et Sociétés, Série Sciences de Gestion, vol. 3, décembre.

104) Barde Jean-Philipe,1992, économie et politique de l'environnement, PUF l'économiste, France.

105) Barnard C., 1938, The Functions of the Executive, Edition de 1971, 30ème anniversary, Cambridge Mass, Harvard University Press, Boston

106) Barreyre,1967 ; Gervais,1978 ; Dandridge,1979 ; Welsh et White,1981 ;Marchesnay,1982- a, 1982-b ; Hertz,1982…

107) Barsle, M., 1997. Histoire des pensées économiques, les fondateurs. Deuxième édition, Sirey.

108) Bayad M. et D. Nebenhaus, « Contribution à un modèle pyramidal de la gestion des ressources humaines en PME», Revue Internationale PME, Vol 11, N°2-3, 1988.

109) Bayad M., H. Mahe de Boislandelle, D. Nebenshaus et P. Sarnin, « Paradoxe et spécificité des problématiques de GRH en PME», Revue Gestion 2000, N°1, Janvier-Février 1995.

110) Benbayer Habib. H. Trari-Medjaoui ...Saïdane D, la finance islamique à l'heure de la mondialisation, revue Banque Édition, Paris, 2009

111) Berger-Douce S., 2008. Rentabilité et pratiques de RSE en milieu PME premiers résultats d'une étude française, Management Prospective Ed., Pages : 224.

112) Bergmann A., Uwamungu B., 2001, Encadrement et comportement, Collection Management, Éditions ESKA, 2ème édition, Paris

113) Berle A.A., Means G., 1932, The modern Corporation and the Private Property, Éditions McMillan, New York, 7ème edition 2005, New Brunswick, Londres

114) Bernard Guibert et Serge Latouche, Antiproductivisme altermondialisme décroissance, Parangon, Lyon, 2006.

115) Besseyre des horts CH ; Responsabilité sociale et restructurations : Les réalités et l'utopie en France et en Algérie ;Ed° Vuibert 2005 ; PP65-71; Paris .

116) Bille Stéphane, «Droit International et développement durable,» dans: M. Prieur et C. Lambrechts, Les (ٷ)Hommes et l'environnement: Quels droits pour le XXIème siècle?: Etudes en hommage à Alexandre Kiss (Paris:Frison Roche, 1998), p. 248.

117) Blind S., 1977, Les relations de la firme avec ses parties prenantes, Revue Française de Gestion, Le bilan social, numéro spécial, no 12-13, novembre-décembre.

118) Boiral, O., & Croteau, G. (2004). Du développement durable à l'entreprise durable, ou l'effet Tour de Babel. Dans L. Guay, & al.(dir), Les enjeux et les défis du développement durable : connaître, décider, agir. Québec: Presses de l'Université Laval.

119) Bolton J.E., 1971, Report of the Committee of Inquiry on Small Firms, Her Majesty's Stationery Office, CM 4811, Londres.

120) Boncoeur Jean, Thouement Hervé. (2004), Histoire des idées économiques de Platon à Marx, Armand Colin, 234p

121) Bontems, P., & Rotillon, G. (1998). Economie de l'environnement. Paris: La découverte.

122) Boswell J., 1971, Corporate Planning in Small Manufacturing Firms, Journal of Business Policy, vol. 2, no 1.

123) Boudoux Maurice. L'accompagnement managérial et industriel de la PME.

124) Bouni C. (1996) Développement durable et macro-systèmes d'information : des comptes environnement à l'aide multicritère à la décision, Thèse de doctorat de science économique, Université Paris 1, 551 p. (p. 36)

125) Bourdieu P., Les héritiers, les étudiants et la culture, éd de Minuit, 1964.

126) Bourdillon J. (1996) Notre environnement n'est-il pas trop précieux pour être confié à des écologistes ? La Jaune et la Rouge, 1996

127) Bourguignon A. (1998), « Management accounting and value creation: value yes but what value ? », Working

128) Boutaud Aurélien, Le développement durable : penser le changement ou changer le pansement ? Thèse de science et génie de l'environnement, st-Étienne 2005

129) Boutillier Sophie et Dimitri Uzunidis, L'entrepreneur, une analyse socio-économique, éd. Economica

130) Bouyacoub Ahmed, la difficile adaptation de l'entreprise aux mécanismes de marché, les cahiers de CREA, № 45, 1998.

131) Byad, M. et alii. Paradoxe et spécificités des problématiques de gestion des ressources.humaines en PME, Gestion 2000, n° 1,1995

132) Camerini, C. (2003). Les fondements épistémologiques du développement durable. Paris : L'Harmattan

133) Capron M., Quairel-Lanoizelée F., 2007, La responsabilité sociale d'entreprise, Collection Repère, Éditions la Découverte, Paris

134) Capron Michel, Françoise Quairel–Lanoizelée, Mythes et réalités de l'entreprise responsable, Paris, La Découverte, 2004, pp. 156-157.

135) Capul, J.-Y., & Garnier, O.,1999. Dictionnaire d'économie et de sciences sociales. Paris: Hatier.

136) Carriere J.B., 1991, La vision stratégique en contexte de PME : cadre théorique et étude empirique, Revue Internationale PME, vol. 4, no 1

137) Carrol, A., "A Three-Dimensional Conceptual Model of Corporate Performance, Academy of Management Review, 1979, vol. 4., No.4

138) Castro J.-L., 2002, Une approche exploratoire de l'influence des valeurs catholiques du dirigeant de PME sur son mode de management ; la doctrine sociale de l'église catholique à l'épreuve de l'entreprise. Thèse de doctorat en sciences de gestion, soutenue à l'Université Paris Dauphine le 26 mars

139) Cazal D, Dietrich A., 2005, RSE : parties prenantes et partis pris, Cahiers de la recherche, Centre Lillois d'analyse et de recherche sur l'évolution des entreprises (Claree), Upresa CNRS

140) Célier Pierre, Définition(s) des PME au Maroc et en Europe, 2004, [En ligne]. Adresse internet:http://enset-media.ac.ma/cpa/definition_pme.htm.

141) Chaib Soraya, les instruments juridique de la lutte contre la pollution d'origine industrielle en droit algérien, mémoire de magister en droit public, institut de droit , université Djilali Liabes de sidi bel Abbes, année universitaire1998-1999.

142) Champion, E., Gendron, C., & Lacharité, M. (2002). Historique et fondements de la responsabilité sociale corporative. Séminaire sur l'éthique et la responsabilité sociale de l'entreprise, Chaire économie et humanisme.

143) Chantal Bonnet, « marché et développement », édition Alpha, Alger, 2006.

144) Chauveau, A., & Rosé, J.-J. (2003). L'entreprise Responsable. Paris: D'Organisation

145) Clark, J. (1926b). Social Control Of Business, Chicago. Chicago: University of ChicagoPress.

146) Clark, J.-M. (1926a, mars). The changing basis of economic responsibility. Journal of politic economy.

147) Clerc Denis, Economistes et écologistes : des rapports compliqués, issu du hors-série "le développement durable" d'Alternatives Economiques, décembre 2004.

148) Cohen E., «Patrons, entrepreneurs et dirigeants : avant-propos », Sociologie du Travail, Tome XXX, N°4, 1988.

149) Costanza R. et H. E. Daly, 1987, « Toward an Ecological Economics », Ecological

150) Damak Ayadi, S., La publication des rapports sociétaux par les entreprises françaises, thèse pour l'obtention du titre de docteur en sciences de gestion, Mars 2004.

151) D'amboise, G et G. Plante ,1987. "La recherche sur la PME : quelques voies pour des relations efficaces entre chercheurs et dirigeants", Revue de Gestion des Petites et Moyennes organisations, Vol 3, n°1

152) Davies, Gary and Harris, Kim; Small Business: The Independent Retailer, Macmillan, London, 1990.

153) Davis, K. (1973), « The Case for and against Business Assumptions of Social Responsibilities», Academy of Management Journal, vol. 16, n° 2

154) De Bry, F. (2006). Du paternalisme à la responsabilité sociale. European Journal of Economic and Social Systems.

155) De Woot P., Préface, dans Wtterwulghe R., 1998, La PME, une entreprise humaine, De Boeck & Larcier, Bruxelles

156) Deeks J., The small firm owner -manager, Praeger, New York, 1976.

157) Défaire le développement, refaire le Monde Vol. 2 n.4, sous le titre La non-violence économique

158) Dejean Frédérique, Jean-Pascal Gond, La responsabilité sociétale des entreprises : enjeux stratégiques et méthodologies de recherche. http://leg2.u-bourgogne.fr/rev/071031.pdf

159) Delattre M., « Le progrès des PME dans la crise, La PME dans un monde en mutation », Communication au colloque de Trois-Rivières, 1984.

160) Delaunay J. 1974. Halte à la croissance ? Enquête sur le Club de Rome par Janine Delaunay, Fayard, Collection Ecologie

161) Delchet, K., La prise en compte du développement durable par les entreprises, entre stratégies et normalisation : étude de la mise en œuvre des recommandations du guide AFNOR SD 21000 dans un échantillon de PME françaises, Ecole Nationale Supérieure des Mines de Saint Etienne et Université Jean MONNET de Saint Etienne, Mars 2006

162) Dennis Church, Building Sustainable Communities: An opportunity and a vision for a future that works, EcoIQ Web site, 2/12/9

163) Desreumaux A. Structures d'entreprise - Analyse et gestion (Vuibert, 1992)

164) Dewhurst, Jim and Burns, Paul: Small Business: Finance and Control, Macmillan, London, 1985.

165) Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001 a 2011, ONS, Alger, Novembre 2012. Et statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (période : année 2012), http://www.douane.gov.dz/.

166) Dixon Jim, Environment: ISO / TC 207 Spreads the News, ISO Bulletin , Oct. 1997.

167) Don Geis and Tammy Kutzmark, Developing Sustainable communities. The future is Now, Center of Excellence for Sustainable Development Web, 2/12/1998

168) Donaldson, T., & Preston, L. (1995). The stakeholder theory of the corporation: concepts, evidence and implications. Dans M. Clarkson, The Corporation and Its Stakeholders. Classic and Contemporary Readings . Toronto: University of Toronto Press.

169) Dontenwill Emmanuelle, Comment la théorie des parties prenantes peut-elle permettre d'opérationnaliser le concept de développement durable pour les entreprises ?, Colloque ESDES sur les enjeux du management responsable, du 18 et 19 juin 2004 à Lyon, France, p.6.

170) Drucker Peter, L'entreprise face à la crise mondiale, Inter Edition, Paris 1981,p.178.

171) Duchéneaut B., 1997, Le profil du dirigeant de moyenne entreprise, Revue Française de Gestion, no 116, novembre-décembre

172) Dupuis Claude, Le Bas Christian, (sous la dir. de), Le management responsable : Vers un nouveau comportement des entreprises ?, Paris, Ed. Economica, 2005.

173) Dupuis, 2006 Dupuis, J. (2006). Les insuffisances de l'analyse de la notion de responsabilité sociale de l'entreprise comme traduction de l'incomplétude de l'approche contractuelle de la firme. 1er congrès du RIODD. Créteil.

174) Encyclopédie Universalis

175) ESCWA: Small and Medium Enterprises: Strategies, Policies and Support Institutions, United Nations, New York, 1999.

176) Extrait du rapport, tel que rapporté par Catherine VINAY, in VINAY C. (1999) Le développement durable : nouvelle utopie ou stratégie politique ? Analyse de la territorialisation d'un concept en quête de légitimation en Rhône-Alpes, Catalogne et Québec. Thèse de doctorat Villes et Sociétés, Université Jean Monnet Saint-Etienne, 789 p.

177) Filion L.J., « Le champ de l'entrepreneuriat : historique, évolution et tendances », Revue Internationale PME,Vol 2, 1997.

178) Filion L.J., Visions et relations : les clés du succès de l'entrepreneur, Montréal, Les Editions de l'Entrepreneur, Filion et Associés, 1991.

179) Filion, L.J. (1997). "From Entrepreneurship to Entrepronology", HEC, The University of Montreal Business School, Paper presented at the 42nd ICSB World Conference, June 21-24, 1997, San Francisco, California

180) Fligstein N. (2001), « Le mythe du marché : le cas américain », Problèmes Economiques, n° 2738, 28 novembre 2001.

181) Flipo Fabrice, Contribution à une pensée des origines de la crise environnementale, Revue d'éthique et de théologie morale, n°224, 2003 .

182) Fongang David La P.M.E. africaine face à la mondialisation, Presses Universitaires d'Afrique, Yaoundé 2001

183) Formulation donnée par Shell de ces trois pôles. C'est en anglais mais cela parle mieux : les 3 P : « Profit, People, Planet ».

184) Fougien Eddy, « Relation internationales et développement durable », Rune politiques Étrangère, 1999, volume 64, n° 4, p 932.

185) Fourastié J., Le Grand Espoir du XXe siècle. Progrès technique, progrès économique, progrès social. Paris, Presses universitaires de France, 1949, 224 p. - Rééd.1989 collection Tel Gallimard.

186) Freeman E. R. (1984), Strategic Management: A Stakeholder Approach, Pitman, Boston

187) Friedman, M. (1962). Capitalism and Freedom. Chicago: University of Chicago Press.

188) Friedman, M. (1970). The Social Responsibility of Business is to increase profits. The New York Times Magazine.

189) Futuribles N. 119, (1990). Ted Trainer, quant à lui, considère carrément le rapport BRUNDTLAND comme conservateur, consensuel et sans innovation, in TRAINER T. A rejection of the Brundtland

190) Gadenne, D.L.; Kennedy, J.; McKeiver, C. (2009) An Empirical Study of Environmental Awareness and Practices in SMEs. Journal of Business Ethics, Vol. 84, Iss. 1.

191) Ganne Bernard (2003), Mutation en France des politiques d'aide à l'industrie et aux PME depuis les années 70 : vers de nouvelles formes d'interventions publiques ? », in « Innovation et Développement »

192) Gardner W.L. (2009), Attraction to Organizational Culture Profiles, Management Communication Quarterly, Vol.22, N0.3, 437-472.

193) Garriga Elisabet & Domènec Melé , Corporate social responsibility theories: Mapping the territory , Journal of Business Ethics 53 (1-2):51-71 (2004)

194) Gelinier Octave et autres, développement durable: pour une entreprise compétitive et responsable, ESF Editions, France, 2005, p.94.

195) Gendron, C. (2000). Le questionnement éthique et social de l'entreprise dans la littérature managériale. Cahier du CRISES.

196) Georgescu-Roegen Nicholas, Demain la décroissance. Entropie, écologie, économie. Traduction, présentation et annotation Jacques Grinevald et Ivo Rens, 1979.

197) Georgescu-Roegen Nicholas, La décroissance : Entropie-Ecologie-Economie, Sang de la terre, Paris, 1995

198) Gervais M., « Pour une théorie de l'organisation PME», Revue Française de Gestion, Mars-Avril 1978.

199) Gestion, Le bilan social, numéro spécial, no 12-13, novembre-décembre

200) Gilbert Rist, " Le "développement" : la violence symbolique d'une croyance ", in Christian Cameliau (dir.), " Brouillons pour l'avenir, Contributions au débat sur les alternatives ", Les Nouveaux Cahiers de l'IUED, Genève, n° 14, PUF, Paris, 2003, p. 147.

201) Goldsack, Barbara " Going global with ISO 14001" , Review , December , 1997

202) Gond Jean-Pascal, Jacques Igalens, La responsabilité sociale de l'entreprise, Presses Universitaires de France, 2008.

203) Gond J-P et A. Mullenbach-Servayre, 2003, « Les fondements de la responsabilité sociétale de l'entreprise », La Revue des Sciences de Gestion n°205, Paris.

204) Gond, J.-P., & Mercier, S. (2005). Les théories des parties prenantes : une synthèse critique de la littérature.

205) Greiner, L.E. (1972), "Evolution and revolution as organizations grow", Harvard Business Review, July-August

206) Grinewald Grinewald, J. (1992). La révolution bioéconomique de Nicholas Georgescu-Roegen. Dans b. &. Stratégies énergétiques, L'utilisation rationnelle de l'énergie (pp. 21-34). Médecine et Hygiène. 1992

207) Gro Harlem Brundtland, Notre avenir à tous, Rapport de la Commission mondiale pour l'environnement et le développement, Ed. du Fleuve, Montréal, 1987

208) Groupe One, Guide de l'entreprise responsable, Editions Labor, Bruxelles, Belgique, 2003

209) Gualandi Giovanni, la situation de la RSE en Italie et une expérience pilote de certification par un audit intégré, Institut de l'audit social, université d'Eté, Lille 1 et 2 septembre 2005, p.1.

210) Gueguen Gaël , pme et stratégie : quelles spécificités ? économie et MANAGEMENT n° 131 Avril 2009

211) Guerra. Fabienne , pilotage stratégique de l'entreprise, Bruxelles,p230

212) Guidance on Social Responsibility, 2009, p10 Guidance in social responsibility, draft international standard iso/dis 26000, 2009.

213) Guilhon, A. Guilhon, B et D. Peguin (1993), "L'identité de la PME à traversl'activité d'exportation", Communication au Congrès Francophone de la PME, Carthage, 28-30 Oct 1993, p. 301-312.

214) Guilhon.B et Marchesnay.M.,, Présentation du nouveau développement en économie industrielle , Numéro spécial de la Revue d'Economie Industrielle, n°67.

215) Habersaat M., Schönenberger A., Weber W., 2000, Les PME en Suisse et en Europe, SECO, Berne

216) Hadj M ; Emergence de l'entreprise et de la GRH en Algérie ; Ed° Vuibert 2005 ; PP45-64 ; Paris .

217) Halimi Wahiba, Benkhald iNawel, Le sculptage de la PME dans un contexte de mutations récentes (communication).

218) Harrington, H., James and Knight, Alan, ISO 14000 Implementation, McGraw-Hill, USA, 1999.

219) Heald, M. (1961). Business Thought in the Twenties : Social Responsibility. American Quarterly.

220) Hellriegel, D. & Slocum, J. (1996), Management, 6th.ed., Addison Wesley Longman Inc.,NewYork-U.S.A.

221) Hirech N Oudjama I, Economie de Rente et Pauvreté en Algérie Journal of Economic & Financial Research, ISSN : 2352 – 9822 Fourth Issue / December 2015

222) Hommes et l'environnement: Quels droits pour le XXIème siècle?: Etudes en hommage à Alexandre Kiss (Paris:

223) Hopkins M., 1999 HOPKINS M., 1999, The Planetary Bargain: Corporate Social Responsibility comes of age, MacMilan Press Ltd, Londres

224) Hornsby J., Kuratko D.F., Naffziger D.W., La follette W.R., Hodgetts R.M., 1994, The Ethical Perceptions of Small Business Owners: a Factor Analysis Study, Journal of Small Business Management, vol. 32, no 4, octobre.

225) Hottelling H. (1931) The economics of exhaustible resources, The journal of political economy, vol. 39, n.2.

226) Illich I. (1971) Libérer l'avenir, Ed. Seuil, 186 p.

227) IUCN/WWF/UNEP, World Conservation Strategy: Living Resources for Sustainable Development, 1980, revised in 1990 under the title "Caring for the Earth: a Strategy for Sustainable Living".

228) Ivan Rodic, RSE-le development d'un cadre européen, mémoire de fin d'études, institut européen de l'université de Genève, 2007

229) Jacquot Thierry, Mourad Attarça ; La représentation de la Responsabilité Sociale des Entreprises : une confrontation entre les approches théoriques et les visions managériales, XIVième Conférence Internationale de Management Stratégique, Pays de la Loire, Angers 2005 – http://www.strategie-aims.com/

230) Jenkins H., 2004, A Critique of conventional CSR Theory: an SME Perspective, Journal of General Management, vol. 29, no 4, été.

231) Jensen, M., & Meckling, W. (1976). "Theory of the firm : managerial behavior agency costs and ownership structure". Journal of Financial Economics.

232) Julien P.A. et B. Morel, La Belle Entreprise, Boréal, Montréal, 1986.

233) Julien P.-A., 1994, Les PME : bilan et perspective, Les Presses Inter Universitaires, Economica, Québec.

234) Julien P.-A., Marchesnay M., 1988, La petite entreprise : principes d'économie et de gestion, Édition Vuibert, Paris

235) Khordagui H., «Sustainable Development in the Arab Region: From Concepts to Implementation,» Paper Proceedings of the Regional Workshop on National Sustainable Development Strategies and Indicators for Sustainable Development in the Arab Region, Cairo, 12-14 December 2004; Tolba and Saab, eds., Ibid., and UNEP, Environment Outlook for the Arab Region: Environment for Development and Human Well-being.

236) Klebe Treino Linda & Katherine, A. Nelson, (1999), Managing Business Ethics: Straight TalkAbout How to Do It Right, 2nd. Ed., John Wiley & Sons, New York.

237) Kluckohn, Universal categories of culture. Dans D. Bollinger, & G. Hofstede, Les différences culturelles dans le management. Paris: D'Organisations. 1987

238) Laborie J.P., J.F. Langumier et P. de Roo, « La politique française d'aménagement du territoire de 1950 1985 », La Documentation française, Paris, 1985.

239) Latouche S. (2002b) Pour en finir, une fois pour toutes, avec le développement, Silence, n. 278/279, pp. 76-82

240) Latouche Serge, " Les mirages de l'occidentalisation du monde : En finir, une fois pour toutes, avec le développement ", Le Monde diplomatique, mai 2001. Un oxymoron est la juxtaposition de deux termes contradictoire

241) Leclercq Y., « De la sous-traitance au partenariat : le Japon modèle de référence ? », Colloque TETRA, Lyon, Mai 1990.

242) Lenoble Robert, « L'évolution de l'idée de Nature du XVIème siècle au XVIIIème siècle », Revue de métaphysique et de morale, 1953.

243) Léonard J.S., On the size distribution of employment and establishment, W.P N°1951, Cambridge, National Bureau of Economic Research, Juin 1986.

244) Lepoutre &Heene, 2006 ; Murillo & Lozano, 2006 ; Saulquin & Schier, 2007 ; Berger-Douce, 2008 ; CambraFierro et al., 2008a ; Nhiem et al., 2008 ; Parsa & Kouhy, 2008 ; Worthington et al., 2008 ; Gadenne etal, (2009).

245) Levitt, T. (1958, september-october). The Dangers of Social Responsibility. Harvard Business Review,

246) Lockett A., Moon J., Visser W. 2006. "Corporate social responsibility in management research: focus, nature, salience and sources of influence", Journal of Management Studies, Vol 43. N°1.

247) Lomborg B. (2004) L'écologiste sceptique : le véritable état de la planète, Le cherche midi, 742 p.

248) Louche, C. & E. Michotte,)2011(«La Responsabilité Sociale des Entreprises dans les Petites et Moyennes Entreprises » : Revue de la littérature et stratégies de recherche, CEB Working Paper, N° 11/003, Université Libre de Bruxelles - Solvay Brussels School of Economics and Management Centre Emile Bernheim, , consulté 13-02-2013, https://dipot.ulb.ac.be/dspace/bitstream/2013/75242/1/wp11003.pdf

249) Lovelock J. (1993) La Terre est un être vivant : l'hypothèse Gaïa, Flammarion, 183 p.

250) March J.G., SIMON H.A., 1977, Les organisations, traduit par J.-C. Rouchy, et G. Prunier, Dunod, Paris.

251) Marchesnay M. et P.A. Julien, « The small business : as a transaction space », Entrepreneurship and Regional Development, N°2, Juin 1990.

252) Marchesnay M., «Le management stratégique de la PME», Travaux et documents de recherche de l'ERFI, Montpellier - Juillet 1992.

253) Marchesnay M., 1993, PME stratégie et recherche, Revue Française de Gestion, no 95, septembre-octobre.

254) Marchesnay M., 2003, La petite entreprise : sortir de l'ignorance, Revue Française de Gestion, vol. 29, no 144.

255) Marchildon, A. 2004, « La responsabilité sociale des entreprises : entre obligation et volontarisme », Etudes d'économie politique, 19, Presses de l'Université du Québec, Québec.

256) Martin,Joanne (2002) Organizational Culture: Mapping the Terrain, SAGE.

257) Masurel, 2007 Masurel, E. (2007) Why SMEs invest in environmental measures: sustainability evidence from smalland medium-sized printing firms. Business Strategy and the Environment. Vol. 16, Iss. 3, p. 190.

258) Matsumoto, 2006, Culture and Cultural Worddviews: Do Verbal Descritions of Culture?, Culture& Psychology, Vol.12,N0 1.

259) Meadows D. H., MeadowsD. L., Randers J. et Behrens III W. W. (1972), Halte à la croissance?, (rapport au Club de Rome), Fayard, Paris

260) Meadows, D., Meadows, D., Randers, J., & Berhens, W. (1972). Halte à la Croissance? Rapport sur les limites de la croissance. Paris: Fayard.

261) Mercier Samuel , l'apport de la théorie des parties prenantes au management stratégique: une synthèse de la littérature, 10eme conférence de l'association Internationale de Management Stratégique « AIMS », du 13 au 15 juin 2001, Faculté des Sciences de l'Administration, Université LAVAL, Québec.

262) Mercier S. [1999], L'éthique dans les entreprises, Editions La Découverte, collection "Repères",Paris

263) Mercier S. et J.P. Gond, La théorie des parties prenantes, FARGO - Centre de recherche en Finance, Architecture et Gouvernance des Organisations, Cahier du FARGO n° 1050502, Mai 2005.

264) Mercier Samuel , Aux origines de la Stakeholder Theory : 1916-1950, Cahier du FARGO n° 10610xx, Septembre 2006,page 10, http://ungaro.u-bourgogne.fr/WP/1061004.pdf

265) Mercier, 2001 Mercier, S. (2001). L'apport de la théorie des parties prenantes au management stratégique : une synthèse de la littérature . Xième Conférence de l'Association Internationale de Management Stratégique. Québec.

266) Michael E. Porter and Claas van der Linde Toward a New Conception of the Environment-Competitiveness Relationship The Journal of Economic Perspectives Vol. 9, No. 4 (Autumn, 1995).

267) Miche CAPRON et Françoise QUAIREL, Reporting sociétal: limites et enjeux de la proposition de normalisation internationale « GLOBAL REPORTING INTERNATIONAL », congrès de l'association francophone de comptabilité, Louvain Neuve, France, 22 mai 2003.

268) Miquel Munoz and Adil Najam, «Rio+ 20: Another World Summit?,» Boston University (2 November 2009), <http://www.bu.edu/pardee/files/2009/11/UNsdkp002sin.pdf>.

269) Mongin O. et al, France : les révolutions invisibles, C. Lévy, Saint-Simon, Paris, 1998.

270) Mullenbach Astrid, La responsabilité sociétale des entreprises, Les Cahiers du CERGOR, mars 2002.

271) Novethic, 2006, URL : www.novethic.fr, consulté le 13 octobre 2008

272) Paper, ESSEC, Novembre 1998, 19 p.

273) Partant F. (1982) La fin du développement : naissance d'une alternative ? Ed. Maspero.

274) Pasquero, J. (2005a). La Responsabilité Sociale de l'Entreprise comme objet des Sciences de Gestion. Un regard historique . Dans M.-F. Turcotte, & A. Salmon, Responsabilité sociale et environnementale de l'entreprise. Québec: Presses Universitaires de Québec.

275) Passet R. (1979) L'économique et le vivant, Payot.

276) Patricia Crifo, Jean-Pierre Ponssard (2008), RSE et/ou performance financière : points de repère et pistes de recherche, Centre National de la recherche scientifique, cahier n° 2008-15Humiéres (d') Patrick, (2005) le Développement Durable ; Editions Organisation

277) Pearce, David W. & Atkinson, Giles D., 1993. "Capital theory and the measurement of sustainable development: an indicator of "weak" sustainability," Ecological Economics, Elsevier, vol. 8(2), pages 103-108, October.

278) Peeters Anne, «La Responsabilité Sociale des Entreprises dans les Petites et Moyennes Entreprises :Revue des documents publics et privés de nature non académique», Observatoire social européen (OSE).

279) Péréa E. et B.Savoye, «La poussée des PMI en Europe et l'exception allemande », INSEE Première, N°246, Février 1993.

280) Pezzey cité par Bouni C. (1996) Développement durable et macro-systèmes d'information : des comptes environnement à l'aide multicritère à la décision, Thèse de doctorat de science économique, Université Paris 1.

281) Pezzey J. (1989) Economic analysis of sustainable growth and sustainable development. World Bank,

282) Post, J. E., Preston, L. E., & Sachs, S. (2002). Redefinig the Corporation – Stakeholder Management and Organizational Wealth. Stanford: Stanford University Press.

283) Pratten, C.: The Competitiveness of Small Firms, Cambridge University Press, London, 1999.

284) Pugh, D.S. Hickson, D.J. Hinings, C.R et C. Turner (1968), "Dimensions of organization structure", Administrative Science Quarterly, Vol 13, n°1.

285) Quairel-Lanoizelée F., Auberger M.-N., 2005, Chaptire 4: Les PME seront-elles socialement responsables ?, dans DUPUIS J.-C., LE BAS C. (dir.), Le management responsable : vers un nouveau comportement des entreprises?, Connaissance de la Gestion, Economica, Paris.

286) Quairel-Lanoizelée F., Auberger M.-N., 2005Quairel-lanoizelée f., Auberger M.-N., 2005, Chaptire 4: Les PME seront-elles socialement responsables ?, dans Dupuis J.-C., Le Bas C. (dir.), Le management responsable : vers un nouveau comportement des entreprises? Connaissance de la Gestion, Economica, Paris.

287) Quaniaux Hélène,Contraintes et opportunités de l'engagement des pme dans des démarches de responsabilité sociale, mémoire pour l'obtention du Diplôme de l'IEP de Lyon, 2007, Section : Internationale, développement international de l'entreprise, Université Lumière 2006-2007

288) Revan, Cherly, (2004), Globalization A Code of Ethics, Ethics Resource Center, Working Paper, April.

289) Revolon F., 1999, L'acuité de la vision stratégique des dirigeants de PME: une étude exploratoire, Cahier de recherche, université Nancy 2, septembre, Nancy

290) Reynaud, E. (2004). Introduction . Revue Française de Gestion.

291) Reynaud, E., & Roques, O. (2007). Les pratiques de RSE confrontées aux valeurs des salariés. Congrès de l'AGRH. Fribourg.

292) Rhône-Alpes, Catalogne et Québec. Thèse de doctorat Villes et Sociétés, Université Jean Monnet Saint-Etienne,

293) Ricardo (1993) , Principes de l'économie politique et de l'impôt, Flammarion, 520 p.

294) Rine Tichit A « Développement durable » ENS , L. S .H. 2004 .

295) Robbins, Stephen & Coulter, Mary, (1999), Managemenr, 6th.ed., Prentice-Hall, New Jersey, U.S.A.

296) Robert Wilson , Integrating ISO 14000 & ISO 9000 into one system, Pollution Engineering , June, 1997.

297) Rosnay (de) J. (1975) Le Macroscope : vers une vision globale, Le Seuil, 346 p.

298) Roy A. (1999) Le coût de la vie, Gallimard, 163 p.

299) Sachs I., Lalonde B. (1988) Notre avenir à tous - notes critiques, Futuribles n. 119, pp. 84-92. Ted TRAINER, quant à lui, considère carrément le rapport BRUNDTLAND comme conservateur, consensuel et sans innovation, in TRAINER T. (1990) A rejection of the Brundtland report, IFDA Dossier n. 77.

300) Sachs Ignacy et Brice Lalonde, par exemple, regrettent le relatif conservatisme du rapport de la CMED, constatant que les remises en cause de la croissance initiées au début des années 1970 ont totalement disparu du discours du rapport BRUNDTLAND, in SACHS I., LALONDE B. (1988) Notre avenir à tous - notes critiques,

301) Sadeleer (de) N. , Les principes de pollueur-payeur , de prévention et de précaution, Essai sur la genèse et la portée juridique de quelques principes du droit de l'environnement, Bruylant, Bruxelles, Universités-Francophones,-1999.

302) Sadler, Barry et Jacobs, Peter. 1990. Définir les rapports entre l'évaluation environnementale et le développement durable: la clé de l'avenir. In Développement durable et évaluation environnementale : perspectives de planification d'un avenir commun. Ottawa: Conseil canadien de recherche sur l'évaluation environnementale

303) Saib Musette, Nacereddine Hamouda, _valuation des effets du PAS sur le marché du travail

304) Salma DAMAK AYADI, la publication des rapports sociétaux par les entreprises françaises, thèse pour l'obtention du titre de docteur en sciences de gestion, Mars 2004.

305) Saulquin, J-Y. ; Schier, G. (2007) Des perceptions managérials aux pratiques RSE : une étude exploratoire. Gestion 2000, Vol. 24, Iss. 6.

306) Schumacher E.F. (1975) Small is beautifull, economics as if people mattered, Perrenial Library, Harper et Row Publishers, 306 p

307) Schumacher F.E. , Small is beautifull, Le Seuil , 1978.

308) Schumpeter J., Capitalisme, Socialisme et Démocratie, Payot, Paris 1951, p195.

309) Sierra. Enrique , The new ISO 14000 Series : What Exporters Should Know, International Trade Forum , 3 , 1996

310) Smith N.C., 2003 ; Capron M., Quairel-Lanoizelée F., 2007

311) Smith N.C., 2003, Corporate Social Responsibility: whether or how?, California Management Review, vol. 45, no 4, été.

312) Solow R.M. (1986) On the intergenerational allocation of natural resources, Scandinavian Journal of economics, vol.88, n.1.

313) Stewart J., & B. G., "The EVA Financial Management System", Journal of Applied Corporate Financial, March, 1995.

314) Storey D.J. et S. Johnson, « Job generation in Britain : a review of recent studies », International Small Business Journal, Vol 4, N°4, été 1986.

315) Sweeney G. P. , Les nouveaux entrepreneurs : petites entreprises innovatrices, Les Editions d'organisation, Paris 1982.

316) Thirlwall. A "Growth and Development" 6th édition 1999 Macmillan Press Ltd. P83-89

317) Thoreau H.D. (1999) Walden ou la vie dans les bois, Gallimard, Coll. L'imaginaire, 332 p. (Ed. originale américaine de 1854)

318) Torres O. (dir.), 1998, PME : de nouvelles approches, Éditions Economica, Collection.

319) Torrès O., «Les PME», éditions flammarion, collection dominos, 1999.

320) Torrès O., «ME : de nouvelles approches », économisa, collection recherche en gestion, octobre 1998.

321) Torres O., «Pour une approche critique de la spécificité de gestion de la petite et moyenne entreprise : application au cas de la globalisation », Thèse de Doctorat en Sciences de Gestion, Université de Montpellier 1, 1997.

322) Torres O., «Pour une approche critique de la spécificité de gestion de la petite et moyenne entreprise : application au cas de la globalisation », Thèse de Doctorat en Sciences de Gestion, Université de Montpellier 1, 1997.

323) Torres O., 1999, Les PME, Éditions Flammarion, Collection Dominos, Paris

324) Torres O., 1999, Les PME, Éditions Flammarion, Collection Dominos, Paris.

325) Trevino L.K., 1986, Ethical Decision-making in Organisation, Academy of Management Review, vol. 11, pp.601

326) Turcotte, & A. Salmon, Responsabilité sociale et environnementale de l'entreprise. Presses Universitaires de Québec.

327) Turner, K. "Speculations on weak and strong sustainability", CSERGE Working Paper GEC 92-26, 1992.

328) Van Ypersele Jean-Pascal, Vice-Président GIEC, professeur à l'UCL en Climatologie /www.accompagnement-social.eu/dow/1997ProtocoledeKyoto.pdf

329) Ved P. Nanda, «Ten Year after Stockholm-International Environmental Law,» American Society of International Law, vol. 77 (April 1983), p411.

330) Verley P., Entreprises et entrepreneurs, Hachette, Paris, 1994.

331) Viratelle Gérard, L'Algérie algérienne, Paris : Éd. Économie et humanisme : les Éd. ouvrières, 1970

332) Vivien F.-D., 2005, Le développement soutenable, La Découverte, Paris.

333) Welsh J.A., White J.F., 1981a, A Small Business is not a little big Business, Harvard Business Review, vol. 59, no 4.

334) Wever, Grace, Strategic Environmental Management-Using TQEM and ISO 14000 for Competitive Advantage, John Wiley and Sons, Inc., USA, 1996.

335) Windsor D. 2006. "Corporate social responsibility: three keys approaches", Journal of Management Studies, Vol 43, N 1.

336) Wtterwulghe R., 1998, La PME, une entreprise humaine, De Boeck & Larcier, Bruxelles.

Ministères

337) Ministère de l'aménagement de territoire et de l'environnement, « Glossaire de l'environnement et développement durable », Mars, 2004, P155.

338) Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement – rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement 2005,p 209-210.

339) Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, Rapport Sur l'état et l'avenir de l'environnement, (RNE) 2003, p 231.

340) Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise, et de l'Artisanat, bulletin d'information, statistiques n° 15, 1er semestre 2009.

341) Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise, et de l'Artisanat, bulletin d'information, statistiques n° 15, 1er semestre 2009

342) Mintzberg, H. (1982), Structure et dynamique des organisations, Paris, Editions d'Organisation, 434p.

Organisations

343) International Organizations, New Jersey Bennett, Le Roy Prentice-hall, 1984, P. 184.

344) Agence des PME, Hélène PERRIN pour l'Observatoire des PME, Octobre 2003, Op. Cit., graphique 6 page 30 : réponses à un questionnaire portant sur 328 entreprises qui lors de l'enquête menée par l'observatoire des PME/ISL avaient préalablement répond pas du tout ou peu important à la question sur l'environnement et la gestion de l'entreprise.

345) CNUED (1992) Déclaration de Rio de Janeiro sur l'Environnement et le Développement, principe 1

346) CNUED (1992) Déclaration de Rio de Janeiro sur l'Environnement et le Développement, principe 2

347) CNUED (1992) Déclaration de Rio de Janeiro sur l'Environnement et le Développement, principe 3

348) CNUED (1992) Déclaration de Rio de Janeiro sur l'Environnement et le Développement, principe 4.

349) COM, (2001) Livre vert. Promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des entreprises, 366 final, 18 juillet 2001.

350) Commission Européenne, 2002a, La responsabilité sociale des entreprises : une contribution des entreprises au développement durable, Emploi & affaires sociales, no 347

351) Commission Européenne, 2002b, Les PME européennes et les responsabilités sociales et environnementales, Observatoire des PME européennes, p.7

352) CREAD Algérie, les cahiers du CREAD (centre de recherche en économie appliquée pour le développement), Alger, N°46/47, 1998/1999, P 171.

353) Forum Dialogues pour la Terre Rapport de synthèse, Mondialisation et développement durable. L'éthique est-elle le maillon manquant ? Forum Dialogues pour la Terre, Lyon, 21-23 février 2002

354) GREPME (Groupe de Recherche en Economie et gestion de la PME), Les PME : bilan et perspectives, sous la dir. de P.A. Julien, Economica, Paris 1994.

355) MOEA,White Paper on Small and Medium Enterprises In Taiwan 2003

356) Observatoire sur la responsabilité sociale de l'entreprise « ORSE », développement durable et entreprise, Editions AFNOR, Paris, France, 2004, p.94

357) OCDE, 2005, Perspectives de l'OCDE sur les PME et l'entrepreneuriat, Éditions de l'OCDE, Paris p. 17.

358) OCDE, le développement durable à la croisée du l'économie de la société et de l'environnement, 2008, p 26.

359) OCDE, les grandes questions , p 37

360) OECD; Globalization and Small and Medium Enterprises, Synthesis Report, United Nations, Paris, 1997.

361) ONU, 2006, URL : www.un.org, consulté le 13 octobre 2010

362) ONU, 2007a, Le sommet planète et terre, couronnement d'une réunion historique, définit les orientations du développement durable, Communiqué de presse de l'ONU, URL :

363) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD). Environment Directorate, Paris, France (2006)

364) United Nations Industrial Development Organization (UNIDO 2002)

365) WCED (World Commission on Environment and Development), Our Common Future, Oxford: Oxford University Press, 1987.

Sites électroniques

366) erpi.com/elm/11920.629308540410107409.pdf.

367) http//iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009:http

368) http//www.moroc-ecologie.net/article.php3 ?id.article=124

369) http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D9%85%D8%A9_%D8%B1%D9%8A%D9%88

370) http://fr.wikipedia.org/wiki/Lutte_du_Larzac 24/01/2014

371) http://islamfin.go-forum.net/t611-topic

372) http://www.agenda21culture.net/index.php/sq/docman/-1/394-zzculture4pillarsdf

373) http://www.albahethon.com/?page=show_det&id=1140

374) http://www.arab-api.org/develop_1.htm

375) http://www.arab-api.org/develop_1.htm.

376) http://www.cgt.fr/internet/html/lire/?id_doc=2464-Interview de Bernard SAINCY, Site internet de la CGT, La responsabilité sociale des entreprises : un terrain d'intervention pour les organisations syndicales, 02 Mai 2004,

377) http://www.critt-chim-plast-paca.com/PAGE%20HTML/doc/PI_Certification_ISO%209-03-04.pdf

378) http://www.environnement.ccip.fr/management/management-environnement/certification-iso14001.htm. Chambre de Commerce et d'Industrie de Paris, Comment mettre en place une démarche environnementale, se référant à Environormes 2005.

379) http://www.environnement.ccip.fr/management/management-environnement/certification-iso14001.htm

380) الأيـــزوhttp://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/127957

381) www.sfdegypt.org :م. عبد الكريم، إيهاب، سوقا لأفكار، الصندوق الاجتماعي للتنمية، مصر .2005

382) http://www.oseo.fr/var/oseo/storage/original/application/a7e6d8a95e9f6eaa99d41e93e0baf14b.pdf Agence des PME, Hélène PERRIN pour l'Observatoire des PME, Regard sur la PME n°4, Les PME et l'Environnement: enjeux et opportunités, octobre 2003,

383) http://www.sesric.org/event-detail-ar.php?id=691

384) http://www.toupie.org/Dictionnaire/Pib.htm.

385) http://www.un.org/french/events/rio92/rioround.htm, consulté le 12 janvier 2007

386) http://www.uved.fr/fileadmin/user_upload/modules_introductifs/module4/site/html/1-approche.html

387) http://www.vedura.fr/developpement durable/cadre/rapport-brundtland Le Rapport Brundtland, la définition du développement durable Article publié dans Cadre du développement durable

388) https://www.nps.gov/yell/learn/management/yellowstoneprotectionact1872

389) www. planeteecologie.org

390) www.alukah.net

391) www.djazairess.com/elmassar/6324

392) www.economy.gov.lb/index.php/serviceSubCat/1/28.2009), <http://www.bu.edu/pardee/files/2009/11/UNsdkp002sin.pdf>. 789 p. (p.54).

393) www.hidden-science.net/UM/universalmind.htm

394) www.humanitarianibh.net

395) www.vertigo.revue.org Boiral Olivier, (Article d') Environnement et économie : une relation équivoque.

396) ISO http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/ الكردي احمد، معايير نظام الجودة الآيـــزو

397) www.humanitarianibh.net كمال منصوري، المنظمات غير الحكومية ودورها في عولمة النشاط الخيري والتطوعي

398) www.sba.gov/size/section موقع إدارة منشآت الأعمال الصغيرة الأمريكية

الملخص

اعتمدت الجزائر في صادراتها بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات الأمر الذي يشكل خطرا على إيراداتها وخاصة في ظل الأوضاع الراهنة، الأمر الذي أوجب زيادة الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أضحت القوى المؤثرة في معظم بلدان العالم سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، لما تكتسبه من مكانة اقتصادية و اجتماعية، و مساهمتها الفعالة في تحقيق التنمية في شتى المجالات وصولا إلى التنمية المستدامة، غير أن هذا القطاع لا زال يعاني من العديد من المشاكل والصعوبات التي تعيق أداءه وتعرقل أهدافه. لقد عمدت الدولة الجزائرية على تقديم تسهيلات وحوافز لتدعيم وتشجيع هذا النوع من المؤسسات من أجل تفعيل دورها.

الهدف الأساس لهذه الدراسة هو التعرف على مدى إدراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتنمية المستدامة في الجزائر، من خلال دراسة ميدانية تتضمن بعض ولايات الجزائر. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة. يتكون مجتمع الدراسة من أصحاب الصناعات الصغيرة فقط والاستبانة هي الأداة الرئيسية لجمع البيانات الأولية من مصادرها. تم استخدام برنامج **(SPSS)** لمعالجة البيانات وتحليلها.

من أهم نتائج الدراسة أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كان متواضعاً وضعيفاً في غالبية الإجابات، ويكادأن يكون معدوماً في بعض المؤسسات التي لها أثر مباشر على المجتمع والبيئة.

الكلمات الأساسية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المستدامة، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

Résumé

Les exportations algériennes sont principalement basées sur le secteur des hydrocarbures, constituant une menace pour ses revenus, en particulier à la lumière de la situation actuelle, ce qui a nécessité une attention accrue aux PME, devenues forces influentes dans la plupart des pays du monde.

Son statut économique et social, sa contribution effective au développement dans divers domaines, lui permettent de s'insérer dans un cadre de développement durable. Cependant, ce secteur souffre encore de nombreux problèmes et difficultés qui entravent ses performances et ses objectifs. L'Etat algérien a fourni des mesures incitatives pour soutenir et encourager ce type d'institution afin d'activer son rôle.

L'objectif de l'étude est de déterminer dans quelle mesure les petites et moyennes entreprises sont sensibilisées au développement durable en Algérie à travers une étude de terrain incluant certaines villes, en s'appuyant sur une description analytique et une sélection d'un échantillon aléatoire des cas étudiées. La population étudiée se compose uniquement de petits propriétaires d'entreprises et le questionnaire est le principal outil de collecte de données primaires. Le logiciel SPSS a été utilisé pour le traitement statistique.

***Mots clés**: petites et moyennes entreprises, développement durable, responsabilité sociale des entreprises*